جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم أصول الدين

أطروحة دكتوراة في الحديث الشريف وعلومه بعنوان:

الطعون المعاصرة الموجهة للصحيحين وجهود العلماء في التصدي لها

Contemporary Refutes (Claims) Against the Tow Sahihs "Bukhari and Muslim: Muslim Scholars' Efforts and facing these Refutes

إعداد الطالب:

طه قاسم محمد عزام

الرقم الجامعي:

٢٠٠٥٢٦٠٠١٠

إشراف

الأستاذ الدكتور: عبد الله مرحول السوالمه

٢٠١٢/٢٠١٣م

الطعون المعاصرة الموجهة للصحيحين

وجهود العلماء في التصدي لها

إعداد

طه قاسم محمد عزام

٢٠٠٥٢٦٠٠١٠

ماجستير الحديث الشريف وعلومه ٢٠٠٤م.

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك، إربد – الاردن

وافق عليها

الاستاذ الدكتور عبدالله مرحول السوالمه.............................رئيسا

أستاذ في الكتاب والسنة / جامعة اليرموك

الدكتور محمد عبدالرحمن طوالبه...................................عضوا

أستاذ مشارك في الحديث الشريف وعلومه / جامعة اليرموك

الدكتور بكر مصطفى بني ارشيد...................................عضوا

أستاذ مشارك في الحديث الشريف وعلومه / جامعة آل البيت

الدكتور زكريا علي الخضر...عضوا

أستاذ مشارك في التفسير وعلوم القرآن / جامعة اليرموك

الدكتور محمد أحمد الجمل ....عضوا

أستاذ مشارك في التفسير وعلوم القرآن / جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الأطروحة: ٢٠١٣/١/١٣م

الإهداء

إلى روح والديَّ الغاليين..... رحمهما الله

إخواني الأعزاء

زوجتي الغالية وقرة عيني ابنتي رقية

دعاة الإسلام

كل راغب بالحق باحث عنه

إليكم جميعاً أهدي هذه الرسالة

وأسأل الله القبول إنه سميع مجيب

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله أولاً وآخراً على أن وفقني وأعانني على إنجاز هذه الرسالة .

ثم الشكر لفضيلة الأستاذ **الدكتور عبد الله السوالمه** الذي صبر علي كثيراً وغمرني بكرمه وعطفه ولطفه.

ثم الشكر **للأساتذة الكرام** الذين كرموني بمناقشة هذه الرسالة.

وكل معاني التقدير والثناء لكل من أسهم بالوقوف إلى جانبي سواء أكان بمعلومة أم نصيحة أم توجيه.... أم دعوة في ظهر الغيب....وأخص بالشكر أخي وصديقي **الدكتور فراس الشياب والدكتور إبراهيم عبادة.**

وأسأل الله التوفيق والسداد للجميع

والحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

الفصل الثاني : دفاع المعاصرين عن الصحيحين

الملخص

الطعون المعاصرة الموجهة للصحيحين وجهود العلماء في التصدي لها

إعداد الطالب: طه قاسم محمد عزام

إشراف: الأستاذ الدكتور عبدالله مرحول السوالمه

تتعرض السنة النبوية في الوقت المعاصر عموما لهجمة تشكيك قوية، وخصوصا على الصحيحين على اعتبار قبولهما لدى الأمة، فإذا نجحوا فسوف ينالون بغيتهم، فجاء البحث ليجيب على تساؤل: ما هي أبرز طعون المعاصرين الموجهة للصحيحين وما هي اهم جهود العلماء في التصدي لها؟

وقد سلك الباحث المنهج الوصفي والتحليلي النقدي والتوثيقي والاستقرائي التمثيلي، وقد جاء البحث في فصلين، حيث عالج الفصل الأول: طعون المعاصرين الموجهة للصحيحين، وجاءت في ثلاثة مباحث، في المنطلقات العقدية والفكرية والسياسية والمذهبية، وثم في مناهج الطاعنين التشكيكي والعلمي والعقلي، وثم في شبهاتهم الموجهة نحو السند والموجهة للمتن.

وأما الفصل الثاني فقد جاء ليعالج ردود ودفاع علماء الأمة المعاصرين في الرد على من طعن بالصحيحين، وجاء الفصل في ثلاثة مباحث، في المبحث الأول: في المنطلقات من منطلق النصحية لله ورسوله، والانتصار لمنهج الحديث، ومكانة الصحيحين، والمبحث الثاني: في مناهج المدافعين عن الصحيحين، والمبحث الثالث: في رد علماء الأمة المعاصرين لشبهات الطاعنين الموجهة للسند والمتن.

وقد تأكد لدى الباحث صحة تلقي الأمة للصحيحين بالقبول بكل أحاديثه دون استثناء. وأن الانتقادات لم تضعف من قيمة الصحيحين، بل زادت الأمة ثقة بعظيم قدر هذين الكتابين،

حيث يظهر كل يوم شأن جديد يؤكد عصمة هذه الأمة المرحومة، وأن تلقيها للصحيحين بالقبول صحيح بالفعل.

وأن الانتقاد بدافع البناء هو جهد مطلوب، حيث يشحذ الهمم لدى الباحثين المعاصرين في التأكد من الدعوى، ويضع الباحث على قواعد للبحث والحكم على الحديث.وأن بعض ما انتقد على البخاري ومسلم ولم يوفق العلماء للرد على المخالفين حينها، لا يعني بحال بطلان الحديث، وإنما تقصير الأمة في الرد، وشحذ همتها لبيان الحق، فكم ترك الأولون للآخرين، وكما قالوا: بطلان الدليل لا يؤذن ببطلان المدلول، فمن قصرت به الهمة في الرد، وبيان وجه الحق، لا يعني بحال صحة قول المخالف. وانما يتوجه الطعن على الردود وليس على أصل الحديث. وكذلك كل من قصر فهمه، فلا يرجع بالطعن على الصحيحين، بل يتهم فهمه ومنهجه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى، لا سيما عبده المصطفى: وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وبعد:

فإنَّ مما عُلِم ضرورة أن السُّنة النبوية هي الأصل الثاني من أصول التشريع الإسلامي، لذلك تضافرت جهود علماء الأمة سلفاً وخلفاً علي حفظ هذه الآثار المصطفوية، فكانت جهودهم المباركة سبب هداية لمن تاه في دياجي الضلالة والحيرة والشَّك .

ولما للصحيحين من مكانة عظيمة بين كتب السنة كان اهتمام العلماء منصباً عليها شرحاً وترتيباً واستدراكاً وإلزاماً وتتبعاً وفهرسةً...

وفي المقابل كانت هناك هجمة عنيفة منصبة عليهما تحت مسميات عديدة، فشمر جهابذة هذا الفن عن سواعد الجد لخدمة الصحيحين والدفاع عنهما، ولم يكن هذا الجهد للمتقدمين فقط، بل كان للمتأخرين أيضا جهد عظيم، ولعلماء هذا العصر دور بارز في ذلك.

ولأجل الوقوف على هذه الطعون ومنطلقاتها وأبرز الجهود للعلماء المعاصرين في الذب عن الصحيحين والتصدي لهذه الطعون جاءت هذه الدراسة.

والله أسأل أن يلهمني الصواب والسداد، وأن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير وبالاستجابة قدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية تناول هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

(١) عموم نفعه للمسلمين .

(٢) إن الموضوع يعالج مشكلة قديمة ومتجددة.

(٣) إن هذا الباب لم يُخدم بما يستحقه .

(٤) التنويه بجهود المعاصرين في الدفاع عن الصحيحين.

(٥) خطورة الطعن في الصحيحين.

(٦) أهمية الصحيحين والعناية بما اشتملا عليه من مباحث وذلك لاتفاق الأمة على تقديمهما وتلقيهما بالقبول.

(٧) مما يكسب هذه الرسالة أهمية أني سألخص فيها كتبا كثيرة، سواء من كتب الطاعنين أم الرادين عليهم، فهي خلاصة جهود علماء كبار، وعصارة كتب متفرقة.

مشكلة الدراسة

الأمة اليوم تُعاني موجات إلحاديةً، وتيارات إباحية تُفسد أجيالنا، وتضلل شبابنا، وتُنذر أمتنا بتدهور خطير، ومنعطف مخيف بسبب الطعون والشُبهات المثارة من قِبل أعداء الإسلام والموجهة ضد السُنة النبوية المطهرة.

اجترؤوا على الطعن الصريح في الصحيحين، وتكذيب كثير من أحاديث كتابيهما، والسخرية منها وممن يصححها وعلى رأسهم الشيخان، تحت شعارات مُتعددة بعلة البحث العلمي،

أو باسم التجديد، أو بحجة أن فيها ما يخالف القرآن أو العقل أو العلم الحديث أو الحس، والواقع المشاهد ،أو التاريخ وهكذا، لقد ظهرت هذه الإدعاءات بأشكال مختلفة، ولكنها كلها ذات هدف واحد، فطعنوا في الصحيحيْن باسم الحفاظ على الإسلام، والغيرة عليه، وتقريبه لغير المسلمين، فطعنوا في كل حديث لا يوافق هوى ودين غير المسلمين أو المحسوبين على الإسلام.

ولا شك أن الطعن في الصحيحين من الأمور الخطيرة، وذلك لما للصحيحين من أهمية كُبرى عند علماء المسلمين عامة، حيث تلقتهما الأمة بالقبول، وأجمعت على العمل بهما، وأنهما أصح كتابين في السنة.

وبيان الحق، ومكانة الصحيحين، هو الذي حرك علماء المسلمين اليوم أن يهبُّوا للانتصار لهما والذِّبِّ عنهما، والتصدي لتلك الإفتراءات الزائفة، ولهذا كانت رسالتي في بيان الطعون الموجهة للصحيحين، وإظهار جهود المعاصرين في التصدي لها.

وجاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس: ما هي أبرز طعون المعاصرين الموجهة للصحيحين، وأهم جهود العلماء في التصدي لها؟

ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة فرعية هي:

(١) ما الرؤية والمنطلقات للطاعنين المعاصرين على الصحيحين؟

(٢) ما أهم مناهج الطاعنين المعاصرين على الصحيحين؟

(٣) ما أبرز شبهات الطاعنين المعاصرين في الصحيحين؟

(٤) ما الرؤية والمنطلقات للمدافعين عن الصحيحين؟

(٥) ما أهم مناهج المدافعين عن الصحيحين؟

(٦) ما أهم ردود العلماء المعاصرين لشبهات الطاعنين في الصحيحين؟

(٧) ما أهم مصنفات المعاصرين في الدفاع عن الصحيحين؟

حدود الدراسة

بالنظر إلى العنوان يمكن استخلاص حدود الدراسة وضوابطها، وأضيف إليها ضوابط أخرى تقتضيها قواعد البحث العلمي، وهي:

(١) الاقتصار على عرض ونقد الطعون الموجهة للصحيحين فقط من بين المصنفات الكثيرة في الحديث الشريف.

(٢) الاقتصار على الطعون المعاصرة في الصحيحين دون القديمة، على أن المعاصرة تقتضي تناول الطعون الموجهة للصحيحين في القرن الرابع عشر الهجري، القرن العشرين الميلادي وما بعده.

أهداف الدراسة

جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

(١) بيان أبرز طعون المعاصرين الموجهة للصحيحين، وإبراز جهود العلماء في التصدي لها.

(٢) بيان الرؤية والمنطلقات للطاعنين المعاصرين للصحيحين.

(٣) استخلاص مناهج الطاعنين في الصحيحين.

(٤) استخلاص أهم الشبهات الموجهة الصحيحين.

(٥) بيان الرؤية والمنطلقات للمدافعين عن الصحيحين.

(٦) استخلاص مناهج المدافعين عن الصحيحين.

(٧) استخلاص أهم ردود العلماء المعاصرين لشبهات الطاعنين في الصحيحين.

(٨) إبراز أهم مصنفات المعاصرين في الدفاع عن الصحيحين.

المنهج

(١) منهج الاستقراء: وذلك من خلال استقراء كتب الطاعنين والمدافعين عن الصحيحين.

(٢) المنهج التوثيقي: وذلك باستخراج الأحاديث موضع الدراسة وتصنيفها حسب الموضوعات .

(٣) المنهج التحليلي النقدي: وذلك بتفسير النصوص الطاعنة وتقويم هذه الطعون، وبيان أراء المدافعين عن الصحيحين.

الدراسات السابقة

بعد البحث والتفتيش وسؤال أهل العلم والاختصاص لم أجد رسالة تكلمت عن موضوع دراستي بشكل مباشر ولكن هناك بعض الرسائل التي تناولت جزئيات من دراستي وهي:

الرسالة الأولى: رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة بعنوان (الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام) من إعداد: محمد عبدالرزاق أسود، والرسالة هي عبارة عن جمع للمصنفات والأبحاث والمؤتمرات المعاصرة في السنة النبوية وقصرها على مصر والشام، ومما يستفاد من رسالته أنه ذكر كثيرا من المصنفات والأبحاث التي دافعت عن السنة

وبعضها متعلق بالصحيحين، ذكر في الباب الرابع من رسالته الاتجاه المنحرف ودراسته للسنة حيث ذكر ثلاث شبه عامة حول السنة وهي عدم حجية السنة، والنهي عن كتابة السنة، وتأخر تدوين السنة.

وهذه ستكون جزءاً من المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الأول من رسالتي.

الرسالة الثانية: رسالة دكتوراه من الجامعة الأردنية بعنوان (طعون المعاصرين في أحاديث الصحيحين الخاصة بأسباب النزول والتفسير بدعوى مخالفة القرآن، دراسة نقدية) من إعداد: علي صالح علي مصطفى، وكانت الرسالة قد تعرضت لأحاديث أسباب النزول والتفسير النبوي للقرآن، ولم تتعرض إلى باقي أنواع الطعون والانتقادات الموجهة للصحيحين.

الرسالة الثالثة: رسالة ماجستير من جامعة أم القرى بعنوان (أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، دراسة نقدية) من إعداد: سليمان الدبيخي، والرسالة تطبيق عملي لمختلف الحديث، وقد اقتصرت على أحاديث العقيدة دون سواها، وعلاقتها مع رسالتي أن الإنتقادات للصحيحين منها ما كان في أحاديث العقيدة وهي جزء من مطلب.

الرسالة الرابعة: رسالة دكتوراه من جامعة اليرموك بعنوان (الاتجاه العقلي في نقد الحديث) من إعداد: لؤي عبد الرحمن خضر أبو نبهان، ليس لها علاقة بموضوع هذه الدراسة باستثناء المطلب السابع من المبحث الثاني من الفصل الأول تحت عنوان عرض الحديث على العقل، ورسالة لؤي أبو نبهان عنيت بالاتجاه العقلي فقط في قبول الروايات وردها.

الدراسة الخامسة: رسالة ماجستير من جامعة آل البيت بعنوان (المتهمون بالضعف من رواة الصحيحين ومروياتهم فيها دراسة نقدية) من إعداد: حذيفة شريف الخطيب، استفدت

منها في المطلب الأول من المبحث الثالث من الفصل الثاني، تحت عنوان رد المعاصرين للشبهات اللموجهة للسند.

من الدراسات السابقة المتصلة بموضوع هذه الرسالة ما كتبه المحدّثون في القرن الماضي عندما كانت موجة الطعن في أولها، ومن أهم هذه الكتابات:

(١) (الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة)، تأليف الشيخ المحدّث عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي اليماني.

(٢) (ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية)، تأليف الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة.

(٣) (دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين)، تأليف الأستاذ الدكتور محمد محمد أبي شهبة.

(٤) (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي)، تأليف الدكتور الشيخ مصطفى السباعي.

لكن السمة العامة لهذه الدراسات الدفاع عن السنة بشكل عام ومناقشة الطاعنين بها فيما يتعلق بجوانب علوم الحديث المختلفة، وكان حظ أحاديث الصحيحين من الدرس والمناقشة قليلا لكنه متناسب مع حجم النقد في ذلك العصر، بحيث تحتوي كل دراسة على دراسة عدد قليل منها لا يزيد على أصابع اليدين، وجل هذه الأحاديث كثر الكلام حولها قديما وحديثا.

في حين أن رسالتي هي جمع وإبراز للطعون المعاصرة الموجهة للصحيحين وجهود المدافعين عنهما، فليست هذه الدراسات مغنية عن هذه الدراسة.

ثم ظهرت بعد ذلك طائفة أخرى من الدراسات، من أهمها:

(١) (موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية)، تأليف الأمين الصادق الأمين.

(٢) (موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي الشريف)، تأليف شفيق بن عبد الله شقير.

(٣) (السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها)، تأليف عماد السيد الشربيني.

وما قيل في الطائفة السابقة من الدراسات يقال في هذه إلا أن اهتمام الباحثين بالنقد التطبيقي زاد قليلا خاصة في كتاب الشربيني.

خطة الدراسة

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وفصلين وخاتمة وهي على النحو الآتي:

المقدمة

- **الفصل الأول: طعون المعاصرين الموجهة للصحيحين**

المبحث الأول: الرؤية والمنطلقات

المطلب الأول: المنطلقات العقدية.

المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية.

المطلب الثالث: المنطلقات المذهبية.

المطلب الرابع: المنطلقات السياسية.

المطلب الخامس: المنطلق العلمي.

المبحث الثاني: مناهج الطاعنين المعاصرين في الصحيحين.

المطلب الأول: منهج التشكيك

المطلب الثاني: المنهج العقلي

المطلب الثالث: النهج العلمي

المبحث الثالث: شبهات الطاعنين في الصحيحين.

المطلب الأول: الشبهات الموجهة للمتن.

المطلب الثاني: الشبهات الموجهة للسند.

الفصل الثاني : دفاع المعاصرين عن الصحيحين

المبحث الأول: الرؤية والمنطلقات

المطلب الأول: النصح لله ولرسوله والإنتصار للسنة

المطلب الثاني:الإنتصار لمنهج أهل الحديث.

المطلب الثالث: مكانة صاحبي الصحيحين.

المبحث الثاني: مناهج المدافعين المعاصرين عن الصحيحين

المطلب الأول: ضوابط التعامل مع الصحيحين

المطلب الثاني:دفاع علماء الأمة عن الصحيحين

المبحث الثالث: رد المعاصرين لشبهات الطاعنين في الصحيحين

المطلب الأول: رد العلماء للشبهات الموجهة للسند

المطلب الثاني: ردالعلماء للشبهات الموجهة للمتن

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الفصل الأول: طعون المعاصرين الموجهة للصحيحين

المبحث الأول: الرؤية والمنطلقات

المطلب الأول: المنطلقات العقدية.

المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية.

المطلب الثالث: المنطلقات المذهبية.

المطلب الرابع: المنطلقات السياسية.

المطلب الخامس: المنطلق العلمي.

المبحث الأول

الرؤية والمنطلقات

تعرضت السنة النبوي –في القديم والحديث– إلى الطعن والتشكيك فيها، أو النقد العلمي لها، وكان للصحيحين نصيب من هذه الطعون والإنتقادات، وكان لهؤلاء الطاعنين والنقاد رؤى ومنطلقات دفعتهم للتكلم في الصحيحين، منها ما كانت منطلقات عقدية، أو منطلقات فكرية، أو منطلقات مذهبية، أو منطلقات سياسية، أو منطلقات علمية.

وسأبين في هذا المبحث هذه الرؤية والمنطلقات للطاعنين والنقاد للصحيحين.

المطلب الأول: المنطلقات العقدية

تعد المنطلقات العقدية من أهم منطلقات الطاعنين في الصحيحين، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

المنطلق الأول: ضعف الإيمان بنبوة الرسول محمد ﷺ.

وهذا منطلق كثير من الطاعنين، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :"الإيمان بالنبوة أصل النجاة والسعادة، فمن لم يحقق هذا الباب اضطرب عليه باب الهدى والضلال، والإيمان والكفر، ولم يميز بين الخطأ والصواب.

وقال: لم يكن للنبوة في قلوبهم من العظمة ما يجب لها، فلا يستدلون بها على الأمور العلمية الخبرية، وهي خاصة النبيﷺ، وهو الإخبار عن الغيب والإنباء به، فلا يستدلون بكلام الله ورسوله ﷺ على الإنباء بالغيب التي يقطع بها، بل عمدتهم ما يدعونه من العقليات المتناقضة"[١].

---

١ – ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم، النبوات، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر:أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م، ٥٠٧/١.

فإذا كان هذا الكلام في حق بعض أهل العلم الذين عرف كثير منهم بالصلاح والتقوى، فكيف بمن عرف بالزندقة وسوء الطوية واشتهر بالفسق والبعد عن الله، وأما غير المسلمين فإنهم لا يؤمنون بنبوة سيدنا محمدﷺ، أصلاً، كالمستشرقين.

المنطلق الثاني: ضعف الإيمان بالغيب وتعظيم الحس والمشاهدة:

إنَّ أركان الإيمان كلها تقوم على الإيمان بالغيب، وما يميز المؤمن عن غيره هو إيمانه بالأركان الغيبية. وقد بين الله تعالى في كتابه الكريم أنَّ من أهم صفات المتقين المؤمنين: الإيمان بالغيب يقول تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١ – ٥].

فلا يمكن للعقل وحده أن يتوصل إلى الغيبيات وهو بعيد عن الإيمان، وهذا ما يميز المؤمن عن غيره بتصديقه الجازم بالغيبيات كالجنة ونعيمها والنار وعذابها، وكالإخبار عن آية الإسراء والمعراج وما جرى قبلها وبعدها من الآيات العظيمة.

ولمّا دخلت علينا المبادئ الفلسفية والتي تقوم على حصر الإيمان بالشيء المشاهد المحسوس، والتي تأثر بها بعض أبناء المسلمين، فقد اهتز الإيمان بالغيب عندهم وبدأ يظهر فيهم تعظيم الحس وتقديس العلوم التجريبية، فحكّموها بالغيب وأهملوا هذا الجانب والإيمان به.

وإنَّ مما يلفت الانتباه ويدعو إلى الدهشة، أنَّ كثيراً ممن يردّون السنن المشتملة على أمور الغيب، تجدهم يعظّمون العلوم التجريبية، والذي يزيد الدهشة أنَّ كثيراً ممن تهكموا بأمور الغيب، تجدهم يقرون بكل ما جاء به العلم المعاصر، مثل آية شق الصدر فإن العلم الحديث

وصل إلى إجراء أشد العمليات الجراحية تعقيداً من شق الصدر والقلب، بل هناك ما هو أكثر استغراباً من ذلك.

وعليه فإن ضعف الإيمان بالغيب وتعظيم الحس والمشاهدة هو السبب لردهم للسنن والأحاديث المتعلقة بالغيب.

يقول عبد الله القصيمي عند حديث " **إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي من ابن آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ**"[1]: "وقد يستشكل هذا الحديث من يتحكم فيه الحس، ومن يصعب عليه أن يؤمن إلا بما وقع عليه بصره ورآه بكلتا عينيه، ويقول: كيف يدخل الشيطان أجسامنا ونحن لا نشعر به؟ أم كيف يدخل جسم في جسم؟ بل قد يشك في وجود الشيطان لأنه لا يراه"[2].

ثم يتابع القصيمي قوله: " هذا ما يقع فيه كثير من الناس الذين لم يعرفوا من العلوم إلا أنهم سمعوا العالم العصري المثقف وهو الذي لا يثق بشيء قالته الأسلاف أو جاءت به الديانات إلا أن يلمسه بكلتا يديه ويسمعه بكلتا أذنيه"[3].

وأكثر من ينطلق من هذين المنطلقين – ضعف الإيمان بنبوة محمد ﷺ وضعف الإيمان

---

١ – متفق عليه من حديث علي بن حسين رضي الله عنهما، أخرجه البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع الصحيح المختصر(صحيح البخاري)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت،الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م، كِتَاب الْأَحْكَامِ، بَاب الشَّهَادَةِ تَكُونُ عِنْدَ الْحَاكِمِ في وِلَايَتِهِ الْقَضَاءَ أو قبل ذلك لِلْخَصْمِ، ٦/ ٢٦٢٣، رقم ٦٧٥٠، ومسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت(د، ت)، كِتَاب السَّلَامِ، بَاب بَيَانِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ رؤى خَالِيًا بِامْرَأَةٍ وَكَانَتْ زوجة أو مَحْرَمًا له أَنْ يَقُولَ هذه فُلَانَةُ لِيَدْفَعَ ظَنَّ السُّوءِ بِهِ، ٤/ ١٧١٢، رقم ٢١٧٥.

٢ – القصيمي: عبد الله بن علي النجدي، مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص٢٥.

٣ – المرجع السابق، ص٢٥.

بالغيب وتعظيم الحس والمشاهدة- هم من يطلق عليهم أصحاب الفكر الحداثي[١] والفكر العقلاني[٢] والقرآنيون[٣].

المنطلق الثالث: نزع الثقة من الصحيحين وعدم الاعتماد عليهما:

إن الانتقادات والشبهات السابقة كانت تستهدف السنة برمتها بهدف عدم الاعتماد عليها، ونزع الثقة منها، وقلما يمر عصر من العصور إلا ويظهر من يطعن في السنة ويدعو إلى عدم الأخذ بها.

فنجد أن الشيعة من أوائل من وجه انتقادات للسنة قديمًا، ودعموا وأيدوا كل من شكك بالسنة أو طعن بها كأبي رية صاحب الأضواء، وبالأخص إذا كان الطاعن من أهل السنة،

---

١ - الحداثيون: جمع حداثة، لغة: من حدث والحديث ضد القديم. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى،١٣١/٢، ومصطفى، إبراهيم، والزيات، أحمد، وعبد القادر، حامد، والنجار، محمد، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الشروق الدولية، القاهرة، ط:٤، ١٥٩/١. فكلمة حداثة كلمة نسبية، إذ كل ما هو قديم كان حديثا نسبة لما قبله، وفي الإصطلاح: مذهب فكري يسعى لهدم كل موروث والقضاء على كل قديم، والتمرد على الأخلاق والقيم والمعتقدات، وهو مبني على عدة عقائد غربية ومذاهب فلسفية. انظر: القرني، عوض محمد، الحداثة في ميزان الإسلام، دار الأندلس الخضراء، السعودية – جدة، ط١-٢٠٠٢م، ص١٨.

٢ - العقلانيون: نسبة إلى العقل ، مذهب فكري يزعم إمكان الوصول إلى معرفة طبيعة الكون والوجود عن طريق الاستدلال العقلي المجرد دون اللجوء إلى الوحي الإلهي أو التجربة البشرية، وكذلك إخضاع كل شيء في الوجود للعقل لإثباته أو نفيه أو تحديد خصائصه. انظر: الشهري، د. محمد بن ظافر بن عبدالله، العقلانيون المعاصرون وأحاديث الصحيحين، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، عمان ١٤-١٥/٧/٢٠١٠م، ص٥.

٣ - القرآنيون: نسبة للقرآن هم طائفة مبتدعة ظهرت في الهند، تأخذ بالقرآن دون السنة بزعمهم، وفي الحقيقة أنهم ينكرون القرآن والسنة معا. انظر: العبيدي: علي بن سعيد، أحاديث العقيدة في مسند الإمام أحمد (أحاديث اليوم الآخر البرزخ وأحوال القيامة) ترتيبا وتخريجا وشرحا ودراسة، (رسالة ماجستير)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص٢٢٦، ومزروعة: أ.د. محمود محمد مزروعة، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، مصدر الكتاب : موقع الإسلام، http://www.al-islam.comص٣-٤، ٤٥.

وجعلوا آراءهم وبحوثهم المادة الخصبة لنقدهم، وجل جهدهم موجه لنقد الصحيحين ورواته؛ لأن إسقاط الصحيحين هو إسقاط للسنة[1].

وعند النظر في كتاب أضواء على الصحيحين لمحمد صادق النجمي: نجد أن المؤلف قد بذل فيه جهدًا كبيرًا ليبرهن على عدم صلاحية الصحيحين، وإسقاط الثقة بهما، وقد اعترف المؤلف أن قائده لهذا العمل هو الهوى، وقد عرض هذا العمل على مرتضى العسكري الذي قدم لهذا الكتاب، فأيده وأبدى الحاجة لمثل هذا الكتاب، بزعم أنه سيكون عملاً علميًا، لأن الكاتب قد حاول في هذا الكتاب أن يجمع كل انتقاد وشبهة على الصحيحين، فقد استوعب انتقادات السابقين، وحاول أن يلم بانتقادات المعاصرين من شيعة وغيرهم، بل ومستشرقين، وزاد عليها ما رآه انتقادًا لم يتعرض له آخرون، وهو ما يخص الشيعة من أحاديث ومناقب وفضائل للأئمة، وحمل على الصحيحين عدم روايتهما هذه الفضائل!! كما يزعم، وعدم روايتهم عن رواة من أئمتهم لهم وزنهم كجعفر الصادق رحمه الله وغيره.

وهذه الانتقادات بعيدة كل البعد عن المنهج العلمي، وهدفه من ذلك إشاعة أن البخاري ومسلمًا قد نقدهما علماء السنة قبل الشيعة، من أجل إضعاف الثقة بهما وعدم الاعتماد عليهما.

وكذلك المستشرقين الذين زعموا أن هناك أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرها، ثبتت عن الرسول، وهى من صنع العلماء، الذين أرادوا أن يجعلوا من الإسلام دينا كبيرا شاملا، يقول

١ – انظر إلى كتب الشيعة الموجهة لنقد الصحيحين مثل: شيخ الشريعة: فتح الله بن محمد جواد الاصبهاني، القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، والنجمي: محمد صادق، أضواء على الصحيحين، والسبحاني: جعفر، الحديث النبوي بين الرواية والدراية.

جولد تسيهر:" إن تعاليم القرآن تجد تكملتها واستمرارها فى مجموعة من الأحاديث المتواترة وهى- وإن لم ترو عن النبى مباشرة- تعتبر أساسية لتمييز روح الإسلام "[1].

فطعن جولد تسيهر ليس في حديث ما، أو مجموعة أحاديث؛ إنما طعنه في السنة كاملة وعلى رأسها الصحيحين.

ثم يتابع جولد تسيهر قوله: " إن هذه الأحاديث وغيرها من النصوص المماثلة لها، والتى يسهل علينا جمعها، لا تمثل وجهات نظر خاصة بطبقة سامية الأخلاق فحسب، بل إنها لتعبر عن العاطفة العامة لفقهاء الإسلام[2]".

ومن أين أتى فقهاء الإسلام بهذه الأحاديث؟!

كل هذه المزاعم والطعون لنزع الثقة عن الصحيحين وعدم الإعتماد عليهما.

المنطلق الرابع: تشويه الإسلام وتشكيك المسلمين في دينهم:

وهذا ما تخصص به المستشرقون، وقد عرّف الاستشراق بأنه: كل ما يصدر عن الغربيين من أوروبيين (شرقيين وغربيين بما في ذلك السوفيت) وأمريكيين من دراسات أكاديمية (جامعية) تتناول قضايا الإسلام والمسلمين[3].

وهناك معنى خاص : وهو دراسة كل ما يتعلق بالإسلام والمسلمين لخدمة أغراض التنصير من جهة ، وأغراض الاستعمار الغربي لبلدان المسلمين من جهة أخرى ، ثم لإعداد

---

١ - جولد تسيهر: د. أجناتس، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة د. محمد يوسف، دار الكتب الحديثة، مصر، ط٢، ١٩٥٩م، ص٣١.

٢ - المرجع السابق، ص٣٣.

٣- مطبقاني: د. مازن، الاستشراق، الموسوعة الشاملة، الإصدار ٣,٤١، ص٦.

الدراسات اللازمة لمحاربة الإسلام، وتحطيم الأمة الإسلامية وتجزئتها وتفتيت وحدتها[١].

ومن خلال هذه التعريفات، يمكن أن نستخلص عدة أمور، تظهر أن هناك دوافع ومنطلقات عقدية جعلت قسماً من المستشرقين يتوجهون للشرق لدراسته ومنها:

١- تشويه الإسلام وتشكيك المسلمين في دينهم، وذلك بالطعن في أهم مصادر التشريع: القرآن والسنة، وعلى وجه الخصوص الصحيحين.

٢- أن الاستشراق له علاقة بالتنصير، لأن معظم المستشرقين يبذلون قصارى جهدهم من أجل تنصير المسلمين، ولذلك كانت البعثات التنصيرية ترافق الاستعمار في المنطقة الإسلامية.

٣- أن كثيراً من المستشرقين يفتقدون المنهجية العلمية في طرح شبهاتهم وأباطيلهم، ويخضعون النصوص للفكرة التي يفرضونها حسب أهوائهم[٢].

٤- تحريفهم للنصوص في كثير من الأحيان، تحريفاً مقصوداً، وإساءتهم في فهم العبارات حين لا يجدون مجالاً للتحريف.[٣]

وتتبين حقيقة هذا المنطلق عند المستشرقين أكثر من غيرهم من خلال دراسة نشأتهم وتاريخهم، فقد نشأ على أيدي الرهبان وكان خروجه من الكنيسة، فجعل الاستشراق غايته الهجوم على الإسلام والطعن في عقيدته وعبادته وأحكامه، وخوفًا من انتشار الدين الإسلامي[٤].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الاستشراق التقى في هدفه الديني مع تلك الجمعيات التنصيرية التي كان من أهم أهدافها تحويل المسلمين عن دينهم.

---

١ – الميداني: عبد الرحمن حسن حبنّكة ، أَجْنِحَةُ المَكْرِ الثَّلَاثَةُ وَخوافيهَا . التبشير – الاستِشراق – الاستِعمار، دار القلم – دمشق، الطبعة الثامنة، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م، ص ١٠٢.

٢ – انظر: السباعي: مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي، دار الوراق ، ط. الثانية، ص١٧٨.

٣ – المرجع السابق، ص١٧٨.

٤ – السباعي: مصطفى، الاستشراق والمستشرقون، المكتب الاسلامي-بيروت، ط٢-١٩٧٩م، ص١٥-١٦.

يقول عبدالرحمن حبنكه: " وحين قامت جمعيات التبشير، ووضعت من أهدافها تحويل المسلمين عن دينهم إلى النصرانية، أو إلى اللادينية والإلحاد الكامل، كانت دوافع الاستشراق لدى المبشرين وأنصارهم ومؤيديهم هي دوافع التبشير أنفسها، وهي تتلخص بالرغبة الملحة في سلخ المسلمين عن دينهم، ومحاولة إدخالهم في النصرانية، أو إبقائهم ملاحدة لا دين لهم، حتى يكونوا أطوع للدول النصرانية الطامعة باستعمار بلاد المسلمين، واستغلال خيراتها"[١] .

ثم بين الميداني أن الهدف من هذا الدافع: "هو إخراج المسلمين عن دينهم، فإن أمكن تنصيرهم فذلك، وإلا فإبقاؤهم لا دين لهم مطلقاً هدف مرجو يحقق للنصارى منافع ومصالح سياسية واقتصادية واستعمارية وغير ذلك" [٢].

ولتحقيق هذا الهدف وسائل كثيرة، منها: التشكيك في السنة النبوية وعلى رأسها صحيحي البخاري ومسلم.

وقد تأثر بالمستشرقن عدد من كتاب المسلمين منهم أحمد أمين، وإسماعيل أدهم أحمد، حيث شككوا بأحديث في صحيح البخاري، رد عليهم الدكتور مصطفى السباعي، فقال: "كم كان الأستاذ أحمد أمين بارعًا في التشكيك في أحاديث السنة، مما يدل دلالة قوية على أنه يشك فيها جملة -كما يقول كثير من المستشرقين- وكما قال من قبل بعض رؤساء المعتزلة والفرق الضالة والمبتدعة.

ومما يؤكد هذه الدلالة أن أحد المنتسبين إلى الإسلام في مصر، ممن تلقوا علومهم في جامعات روسيا الشيوعية (يقصد: إسماعيل أدهم أحمد) قام منذ سنين بوضع رسالة عن تاريخ

---

١ – الميداني: أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، ص ١٠٩، وانظر: السباعي، الاستشراق والمستشرقون، ص١٥-٢٤.

٢ – انظر: السباعي: مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي، ص١٧٨، والاستشراق والمستشرقون، ص١٥-٢٤، والميداني: أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، ص ١٠٩.

السنة، انتهى به البحث فيها إلى أن هذه الأحاديث التي بين أيدينا، مشكوك في صحتها على العموم، ومن مزاعمه أن ما ذهب إليه قد وافقه عليه: فلان وفلان، والأستاذ أحمد أمين بكتاب أرسله إليه.

وانتظرنا من الأستاذ أن يكذب هذا الأتهام الفظيع الذي نسبه إليه تلميذ الشيوعيين فلم يفعل، بل قرئ له في بعض المجلات الأسبوعية ما يفيد تألمه مما حصل لصاحبه، وعد ذلك محاربة لحرية الرأي، وحجر عثرة قي سبيل البحوث العلمية الخالية من كل تعصب وهوى[1].

وقد زعم الأستاذ أحمد أمين أنهم قالوا: إن البخاري اختار أحاديث كتابه وصحت عنده من ستمائة ألف حديث، ولا أدري من قال هذا القول[2].

ومن المعلوم أن الأستاذ أحمد أمين كان مغرماً جدًّا بمحاكاة المستشرقين ونقل أقوالهم، ومن ذلك قول زكي مبارك عنه: "إن أحمد أمين لا يهمه أن يرد الحقوق لأربابها إلا في موطن واحد، هو الموطن الذي يقول فيه: أنه استأنس بأراء المستشرقين ليقال: أنه يطلع على أقوال المستشرقين.

والغرض الأول من نشر هذا البحث هو لفت أنظار الباحثين وخاصة علماء الأزهر الشريف إلى ما في كتاب "فجر الإسلام" و"ضحاه" من أخطاء يعتبر السكوت عليها بعد الإحاطة بها جناية في نظر الدين والعلم، وحتى لا ينصحوا تلاميذهم باتخاذ هذا الكتاب وغيره مرجعًا أساسيًا[3].

---

١ – العفاني: أعلام وأقزام في ميزان الإسلام، ١/ ١٦٩، نقلا عن مجلة الفتح (في ١٤ حلقة) بعنوان: أحمد أمين صاحب فجر الإسلام يشكك في أحاديث البخاري والكتب الصحيحة ويطعن في أبي هريرة وعدالة الصحابة، وفي "فجرالإسلام" و"ضحى الإسلام" طوام لا يجوز السكوت عليها.

٢ – المرجع السابق، ١/ ١٦٦.

٣ – جندي: أنور، جيل العمالقة والقمم الشوامخ في ضوء الإسلام، دار الاعتصام، ص٨٧ – ٩٤.

أما علماء الحديث ورجال المصطلح، فقد ذكروا أن البخاري لم يجمع في كتابه كل ما صح عنده، فإذا كان العلماء يقرون أن البخاري لم يخرج كل ما صح عنده يكون ما نقله الأستاذ أحمد أمين عنهم نقلاً غير صحيح، ويبين مدى تأثر أحمد امين بالمستشرقين.

وعلى درب أحمد أمين سلك ولده حسين في إنكاره لأحاديث كثيرة في الصحيحين، وراح يتهم الفقهاء بوضع الأحاديث النبوية، ويهاجم رواة الحديث بشدة، وما سلم من هجومه أحد حتى بعض الصحابة ﷺ[1].

ومن أقواله في كتابه: "وكيف يمكن لنا انتقاء الصحيح من الحديث؟ إنه لمن السهل علينا تبين كذب الأحاديث التي اختلقها أتباع الفرق السياسية، كالشيعة والخوارج والأمويين ... وكذلك من السهل اكتشاف كذب الأحاديث التي تتنبأ بوصف ليوم القيامة تأباه عقولنا، أو كل ما ناقض المنطق ومجّه التفكير السليم .. " .. وذهب يُنكر بعض الأحاديث الصحيحة، مرددًا أقوال من سبقه من المبتدعة والحاقدين.

يقول ساخرًا من حديث رواه أنس بن مالك ﷺ، قال: "قال رسول اللهﷺ : "**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ** [2]". يسخر من الحديث؛ لأنه لا يخضع لعقله فيقول: "كان انتقاء البخاري للأحاديث الصحيحة على أساس صحة السند لا المتن، فالإسناد عنده وعند غيره هو "قوائم الحديث" إن سقط سقط، وإن صحّ السند وجب قبول الحديث مهما كان مضمون المتن"[3] .

---

١ – أمين: حسين أحمد، دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك فى القرن العشرين، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م،ص ٤٣–٦٣.

٢ – مسلم: صحيح مسلم، من حديث ابن عمر، كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، ٣/ ١٥٩٨، رقم٢٠٢٠.

٣ – أمين: حسين أحمد، دليل المسلم الحزين،ص ٥٩، ٦٠.

ويقول إسماعيل منصور : "يجب أن تعرف الأمة فى جميع بقاع الأرض بحقيقة كتب الحديث والسنة عند جميع فرق المسلمين وهى أنها أقوال ظنية منسوبة إلى رواة ينسبونها بدورهم إلى رسول الله وليست هى أقواله ﷺ بالضرورة"[1] .

قال عبد الجواد ياسين : "ولأن البخارى ومسلم يجبان ما دونهما من الكتب فى مفهوم أهل السنة فسوف نحاول التركيز على مروياتهما فى هذا الصدد"[2]. ... وهو ما قاله محمود أبو ريه وهو يتكلم عن مسند أحمد ظعناً فيه قال : "على أننا قد رأينا أن نتكلم عن مسند أحمد الذى هو أشهرها لنبين للمسلمين حقيقته، ونكشف عن درجته بين كتب الحديث ليقاس عليها درجة سائر المسانيد ويغنينا ذلك عن الكلام فى غيره"[3].

احببت هنا أن أذكر هذه النماذج للذين شككوا في السنة، تبعا للمستشرقين، وأقوال الحداثين والعصرانيين في ذلك كثيرة ومشهورة، وطلباً للإختصار نكتفي بما ذكرناه.

المطلب الثاني: المنطلقات الفكرية[4]

حيث أننا نجد من ينطلق للطعن في الصحيحين من منطلقات فكرية، من خلال نظريات فكرية أو لغوية بعيدة كل البعد عن القواعد اللغوية والشرعية وهم من يعرفون بـ "الحداثيين".

---

١ – جودة: إسماعيل منصور، تبصير الأمة بحقيقة السنة، القاهرة، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م، ص ٤٣٢، ٦٥٨.

٢ – ياسين: عبد الجواد، السلطة فى الإسلام، العقل الفقهى السلفى بين النص والتاريخ،المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، المغرب، الطبقة الأولى ١٩٩٨م،ص ٢٩٢، وانظر: عز الدين: نيازى، دين السلطان (البرهان)، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٩٧م،ص ١٠٣ – ١١٣.

٣– أبو رية: محمود، أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة،ص ٣٢٣.

٤ – الفكر: لغة: إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى المجهول. انظر: الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ١٣/ ٣٤٥، وابن منظور، لسان العرب، ١/ ٥٨٨، ومصطفى، إبراهيم، وأخرون، المعجم الوسيط، تحقيق، ٢/٦٩٨.

أو من خلال إعمال النظر والعقل وحده في معرفة الأشياء، والحكم على النصوص الشرعية وصحة الحديث من عدمه، وهم من يعرفون بـ "العقلانيين المعاصرين".

وهؤلاء جميعاً لا يبتعدون كثيراً في أفكارهم وطرحهم عن المستشرقين، ويلتقون في بعض المنطلقات ويختلفون في أخرى، وسأبين في هذا المطلب أهم المنطلقات الفكرية التي ينطلق منها هؤلاء:

المنطلق الأول: تقديم العقل على النقل .

يعد هذا المنطلق من أهم الأسس التي اعتمد عليها العقلانيون ومن سار على دربهم، واعتبروا العقل – وليس الوحي – المرجع الوحيد في تفسير كل شيء في الوجود، وأن المعرفة يمكن الوصول إليها عن طريق الاستدلال العقلي، وعدم الايمان بالمعجزات أو خوارق العادات. والعقائد الدينية ينبغي أن تختبر بمعيار عقلي[١] .

وقد تفرع عن هذا المنطلق عدة أمور:

أولا: أن الخبر لا يقبل في الأمور العلمية إلا أن يكون متواترا وتكون دلالته يقينية .

يقول نيازى عز الدين: "الأحاديث التى تحاول أن تنسب للرسولﷺ معرفته بعلوم دون أن يكون مصدرها الحقيقي من القرآن، كلها أحاديث موضوعة، غايتها حرف الناس عن الحقائق والعقلية العلمية التى فى آيات القرآن إلى عقلية تؤمن بالأوهام والخرافات والأباطيل[٢]".

ثم ضرب أمثلة على تلك الأحاديث الموضوعة تعمد اختيارها من صحيح الإمام البخارى وذلك كأحاديث الرقية " **اللهم رَبَّ الناس مُذْهِبَ الْبَاسِ اشْفِ أنت الشَّافِي لَا شَافِيَ إلا أنت**

١- الجهني: د. مانع بن حماد، الموسوعة الميسرة في المذاهب والاديان والاحزاب المعاصرة، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط .الخامسة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م، ٧٩٧/٢ .

٢- عز الدين: نيازي، دين السلطان (البرهان)، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ط١-١٩٩٧م،ص٥٢٣.

شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا[1]". وحديث أبي سعيد الخدري "**علاج المبطون بالعسل**[2]". وحديث أبو هريرة ﷺ" **لَا عَدْوَى ولا صَفَرَ ولا هَامَةَ** [3]". وحديث عَائِشَةَ رضي الله عنها أنها سَمِعَتْ النبيﷺ يقول: "**إِنَّ هذه الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ من كل دَاءٍ إلا من السَّامِ". قلت: وما السَّامُ؟ قال: "الْمَوْتُ** [4]". وغير ذلك من الأحاديث التى نقلها من صحيح الإمام البخارى فى كتاب الطب"[5].

يقول شيخ الإسلام :" وإذا عرف أن العلم بأخبار المخبرين له أسباب غير مجرد العدد علم أن من قيد العلم بعدد معين، وسوى بين جميع الأخبار في ذلك فقد غلط غلطاً عظيماً، ولهذا كان التواتر ينقسم إلى: عام وخاص، فأهل العلم بالحديث والفقه قد تواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة، كسجود السهو ووجوب الشفعة ... وإذا كان الخبر قد تواتر عند قوم دون قوم، وقد يحصل العلم بصدقه لقوم دون قوم، فمن حصل له العلم به وجب عليه التصديق به والعمل بمقتضاه، كما يجب ذلك في نظائره، ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليه أن يسلم ذلك لأهل الإجماع الذين أجمعوا على صحته، كَمَا عَلَى النَّاسِ أَنْ يُسَلِّمُوا الْأَحْكَامَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهَا إلَى مَنْ أَجْمَعَ عَلَيْهَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ"[6].

---

١ – البخاري: صحيح البخاري، من حديث أنس بن مالك ﷺ، كتاب الطب، باب رقية النبي ﷺ، ٥/٢١٦٧، رقم ٥٤١٠.

٢ – متفق عليه، البخاري: صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الدواء بالعسل، ٥/ ٢١٥٢، رقم ٥٣٦٠، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب السلام، باب التداوي بسقي العسل، ٤/ ١٧٣٦، رقم ٢٢١٧.

٣ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب الطب، باب لا صفر، ٥/ ٢١٦١، رقم ٥٣٨٧، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، ٤/١٧٤٢، رقم ٢٢٢٠.

٤ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب الطب، بَاب الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ، ٥/٢١٥٣، رقم٥٣٦٣، ومسلم، صحيح مسلم، كتاب السلام، بَاب التَّدَاوِي بِالْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ، ٤/١٧٣٥، رقم ٢٢١٥.

٥– عز الدين: نيازي ، دين السلطان، ص٥٢٣.

٦ – ابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، مجموعة الفتاوى، تحقيق: أنور الباز – عامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م، ١٨/٥١.

ثانياً: تقسيم الأخبار إلى آحاد ومتواتر، وهذا كله من باب دفع الاحتجاج بالسنن والآثار والإعتماد على شبهات العقول، لذلك لا يعرف عند الأئمة المتقدمين من أهل الحديث تقسيم السنة إلى آحاد ومتواتر.

ثالثاً: أن الآحاد تفيد الظن مطلقاً، حيث جعلوا هذا قاعدة مطردة في كل ما هو دون التواتر.

رابعاً: أن الآحاد لا يحتج بها في العقائد وهذا مبني على ما قبله، فان قلنا إن الآحاد ظنية، وإن العقائد طريقها اليقين فلا تقبل الآحاد في إثبات العقائد[١].

ونتيجة لما سبق ردوا أحاديث كثيرة تدخل تحت تأثير هذا المنطلق.

المنطلق الثاني: هدم السنة.

وهذا ما يسعى إليه بعض "الحداثيين"، الذين يحرصون على التمسك بشعار (الحديث والتحديث) ويعبرون عن ذلك بالحداثة، لأن هذه الأمور تعني نقيض القديم وهو جوهر الحداثة.

فالحداثة مذهب فكري يسعى لهدم كل موروث والقضاء على كل قديم، والتمرد على الأخلاق والقيم والمعتقدات، وهو مبني على عدة عقائد غربية ومذاهب فلسفية[٢].

فالتحديث ــ في نظرهم ــ لا يعني تجديد القديم أو إحياء التراث ونحو ذلك، وإنما يعني ابتداء فكراً جديداً يسعى لهدم كل موروث والقضاء على كل قديم، ونقده وتفسيره بحسب وجهة نظرهم.

---

١ – انظر: أبو رية: محمود، أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف – القاهرة، ط٦، ص٢٤، ٣٧٨، والعشماوى، محمد سعيد، حقيقة الحجاب وحجية الحديث، مكتبة مدبولى الصغير، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ص٩٥، ١٠٥، والربا والفائدة فى الإسلام، مكتبة مدبولى الصغير، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص٨، والبنا: جمال، السنة ودورها فى الفقه الجديد، دار الفكر، مصر، ١٩٩٧م، ص١٥٠، وجودة: إسماعيل منصور، تبصير الأمة بحقيقة السنة، دون طبعة او تاريخ، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ص٣٦٩ وغيرهم .

٢ – سبق تعريفها، ص١٥.

وعند النظر في كتب[1] أصحاب هذا الفكر، تجد الثورة على الموروث واضحة كل الوضوح، بهدف إلغاء مصادر الدين، وما صدر عنها من عقيدة وشريعة وقيم وأخلاق، بحجة أنها قديمة وموروثة، لتبني الحياة على الإباحية والفوضى والغموض، وعدم المنطق، والغرائز الحيوانية، وذلك باسم الحرية، والنفاذ إلى أعماق الحياة. والحداثة خلاصة مذاهب خطيرة ملحدة، ظهرت في أوروبا كالوجودية[2] والسريالية[3]، وهي من هذه الناحية شر لأنها إملاءات اللاوعي في غيبة الوعي والعقل، وهي صبيانية المضمون وعبثية في شكلها الفني، وتمثل نزعة الشر والفساد في عداء مستمر للماضي والقديم، وهي إفراز طبيعي لعزل الدين عن الدولة[4]. يقول محمد شحرور: " السنة النبوية: أي ما فعله وأقره النبي الكريم ﷺ ليست وحيا.... وأما ما اشتهر عند بعض المفسرين من أن النبي ﷺ ما كان ينطق ألا وحي، فوهم لا حجة لمن أخذ به"[5].

---

١ – انظر على سبيل المثال: شحرور: محمد، الإسلام والإيمان، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط ١، ١٩٩٦م، ونحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠م، والكتاب والقرآن قراءة معاصرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ–١٩٩٢م، ص ٥٤٦–٥٤٨، وأركون: محمد، الإسلام أوروبا الغرب رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠١ م، والفكر الإسلامي قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء= =القومي، بيروت، ١٩٨٧م، والفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٢م، وتاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦م، ونافذة على الإسلام، دار عطية، بيروت، ١٩٩٦ م، وحرب: علي، نقد النَّصّ، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط، ١٩٩٣م، وحنفي: حسن، التُّراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر،ط١، ١٩٨٨م، أدونيس: علي أحمد سعيد، الثابت والمتحول، دار العودة، بيروت، ١٩٨٢م.

٢ – الوجودية: مذهب فلسفي أدبي ملحد، وهو أشهر مذهب استقر في الآداب الغربية في القرن العشرين، ويركز المذهب على الوجود الإنساني الذي هو الحقيقة اليقينية الوحيدة في رأيه. الجهني، د. مانع بن حماد، الموسوعة الميسرة في المذاهب والاديان والاحزاب المعاصرة، ١٦٩/ ١.

٣– السريالية: حركة تجريدية تبحث في أعماق الذات للوصول إلى السر العميق، واللاشعور وما هو مدفون في النفس. وهكذا تعتبر السريالية اتجاها يهدف إلى أبراز التناقض في حياتنا أكثر من اهتمامه بالتأليف. المرجع السابق، ١٧٣/ ١.

٤ – المرجع السابق ، ١/١٦٤.

٥ – شحرور: محمد، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي،ص ٦٢.

وقال في موضع أخر: " السنة النبوية القولية، بمتواترها وآحادها سواء منها ما ذكر في كتب الحديث جميعا أو ما انفرد أحد هذه الكتب بروايته، هي للاستئناس فقط"[1].

وفى موضع آخر يقول : "من هنا يأتى التعريف الخاطئ برأينا للسنة النبوية بأنها كل ما صدر عن النبى ﷺ. من قول ومن فعل أو أمر أو نهى أو إقرار. علماً بأن هذا التعريف للسنة ليس تعريف النبى ﷺ. نفسه، وبالتالى فهو قابل للنقاش والأخذ والرد وهذا التعريف كان سبباً فى تحنيط الإسلام، علماً بأن النبى ﷺ. وصحابته لم يعرفوا السنة بهذا الشكل، وتصرفات عمر بن الخطاب تؤكد ذلك"[2].

ويقول نيازى عز الدين: "رجال الدين فى القرن الثالث الهجرى عرفوا السنة وأضافوا إليها أموراً هى من اجتهادهم، فقد قالوا فى تعريفها : "هى كل ما أُثِرَ عن النبى ﷺ. من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلْقِية أو خُلُقِية أو سيرة سواء كان ذلك قبل البعثة "كتحنثه فى غار حراء" أم بعدها. وهذا التعريف الموسع الذى أتى فى عصر متأخر عن عصر الرسول ﷺ. وصحابته قد جر البلاء على الإسلام"[3].

فأصحاب الفكر الحداثي في طعنهم للسنة منصبّ على المنهج العام للسنة، وليس وفق أسس علمية، فأحيانا يتعرضون للسند أو للمتن ولكن الغالب الأعم يتعرضون للمنهج العام في رفضهم للسنة بشكل عام، وللصحيحين بشكل خاص.

---

١ – المرجع السابق،ص ٦٣.

٢ – شحرور: محمد، الكتاب والقرآن قراءة معاصرة ص ٥٤٦–٥٤٨.

٣ – عز الدين: نيازى، إنذار من السماء، (النظرية)، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ص ٤٠.

المنطلق الثالث: معاملة ما ورد عن النبي ﷺ من أخبار كسائر ما ورد عن الناس، واعتباره تراثاً ليس أكثر.

وهذا الأمر يدركه الناظر في كلام الطاعنين بشكل عام والمستشرقين بشكل خاص، حيث يتعاملون مع ما ورد عن النبي ﷺ كسائر ما ورد عن الناس من أخبار، من غير مراعاة لنبوة ولا رسالة.

تقول خالدة سعيد: "عندما كان طه حسين وعلي عبد الرزاق يخوضان معركة زعزعة النموذج (الإسلام)، بإسقاط صفة الأصلية فيه، ورده إلى حدود الموروث التاريخي، فيؤكدان أن الإنسان يملك موروثه ولا يملكه الموروث، ويملك أن يحيله إلى موضوع البحث العلمي والنظر، كما يملك حق إعادة النظر في ما اكتسب صفة القداسة، وحق نزع الأسطورة عن المقدس، وحق طرح الأسئلة والبحث عن الأجوبة"، ثم تقول: "يتضمن هذا كله إسقاط العصمة عن الماضي أشكاله أو نماذجه، واعتبار هذه الأشكال تاريخية قابلة للتغيير"[1].

لذلك نجد من أصحاب هذا الاتجاه الفكري، حصر السنة بالمعنى اللغوي دون المعنى الاصطلاحي: كحصرها بالسنة العملية فقط[2]، دون أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخُلقية ﷺ وهدفهم وغايتهم من قصرها على السنة العملية هو التشكيك في حجيتها وعدم العمل بها[3].

---

١ – سعيد: خالدة، الملامح الفكرية للحداثة، مجلة فصول، القاهرة، المجلد الرابع، العدد الثالث، ١٩٨٤م، ص٢٦، ٢٧.

٢ – انظر: أبو رية: محمود ، أضواء على السنة المحمدية، ٣٩، وصدقي: محمد توفيق، السنن والأحاديث النبوية، مجلة المنار، ١١ /٧٧١، وشحرور: د. محمد، الكتاب والقرآن– قراءة معاصرة، مطبعة الأهالي، دمشق، ط٢– ١٩٩٠م، ٥٤٦–٥٤٨، وعز الدين: نيازى، إنذار من السماء، (النظرية)، ص٤٠، ١١١.

٣ – انظر المنطلق السابق، ذكرت فيه بعضاً من أقوالهم في ذلك.

ومن المعاني اللغوية التي يركز عليها الطاعنون في تعريفهم بالسنة معناها الوارد بمعنى الطريقة والسيرة، حسنة كانت أو سيئة، ويعبرون عن ذلك المعنى بالعادة والعرف.

يقول الدكتور علي حسن عبد القادر: "وكان معنى السنة موجوداً في الأوساط العربية قديماً، ويراد به الطريق الصحيح في الحياة للفرد وللجماعة، ولم يخترع المسلمون هذا المعنى، بل كان معروفاً في الجاهلية، وكان يسمى عندهم سنة، هذه التقاليد العربية وما وافق عادة الأسلاف. وقد بقي هذا المعنى في الإسلام في المدارس القديمة في الحجاز، وفى العراق أيضاً، بهذا المعنى العام يعنى العمل القائم، والأمر المجتمع عليه في الأوساط الإسلامية والمثل الأعلى للسلوك الصحيح من غير أن يختص ذلك بسنة النبىﷺ".

ثم قال: "وأخيراً حدد هذا المعنى، وجعلت السنة مقصورة على سنة الرسول ﷺ، ويرجع هذا التحديد إلى أواخر القرن الثاني الهجري، بسبب طريقة الإمام الشافعي التي خالف بها الاصطلاح القديم"[1].

وقول الدكتور على حسن عبد القادر هو ترديد لما قاله المستشرق "جولد تسيهر"[2]: أن "السنة هي جماع العادات والتقاليد الوراثية في المجتمع العربي الجاهلي، فنقلت إلى الإسلام، فأصابها تعديل جوهري عند انتقالها، ثم أنشأ المسلمون من المأثور من المذاهب والأقوال

---

١ – عبد القادر: د. علي حسن، نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب الحديثة، الطبعة الثالثة ١٩٦٥م، ص ١٢٢، ١٢٣.

٢ – جولد تسيهر (١٨٥٠ – ١٩٢١) مستشرق مجري يهودي، رحل إلى سورية وفلسطين ومصر، ولازم بعض علماء الأزهر. له تصانيف باللغات الألمانية والإنكليزية والفرنسية، في الإسلام والفقه الاسلامي والأدب العربي، ترجم بعضها إلى العربية من كتبه (العقيدة والشريعة في الإسلام). انظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢ م، ٨٤/١.

والأفعال والعادات لأقدم جيل من أجيال المسلمين سنة جديدة"[1]. وتابعه على ذلك سائر من جاء بعده من المستشرقين والمستغربين[2].

ونقول هنا: نعم، إن لفظ السنة ومعناها كان معروفاً في لغة العرب قبل الإسلام ولم يخترع المسلمون هذه الكلمة ولا معناها[3].

ثم انتقلت هذه الكلمة من معناها اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي " سنة رسول الله ﷺ . الشاملة لأقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلْقِية والخُلُقِية[4] ..." وهى بهذا المعنى تكون مصدراً تشريعياً ثانياً ملازماً للقرآن الكريم.

ثم نقول هنا: إن أخبار النبي ﷺ ينبغي أن يكون لها من التعامل ما لا يكون لغيرها من أخبار الناس، وأنه مرتبط ارتباطًا وثيقاً بنبوته ورسالته بل هو ما تقتضيه النبوة والرسالة، وقد أشار إلى ذلك الدكتور مصطفى السباعي بقوله: " نعم إن العلماء رحمهم الله لم يستعملوا تلك المقاييس –أي قواعد نقد المتن – إلا في النطاق الذي لا بد منه، فلم يردوا حديثاً إلا بعد تعذر التأويل، بحيث يتحقق فيه على وجه التأكيد فَقْدُ شَرْطٍ من شروط الصحة، ووجود علامة من علامات الوضع..."

ثم تابع السباعي قوله: "وَعُذْر العلماء رحمهم الله واضح فيما فعلوه، وذلك أنهم يبحثون في أحاديث تنسب إلى النبي ﷺ، وللنبي ﷺ ظروف خاصة به، تجعل مقياس النقد في حديثه

---

١ – جولد تسيهر: العقيدة والشريعة في الإسلام، ص ٤٩، ٢٥١.

٢ – الشنتاوي: أحمد ، وخورشيد، إبراهيم زكي، ويونس، عبد الحميد، دائرة المعارف الإسلامية، راجعها من قبل وزارة المعارف د. محمد مهدي علام، ٧ /٣٣٠، وانظر دراسات في الحديث، للدكتور الأعظمي ١/٥-١١.

٣ – انظر: عبدالخالق: د.عبد الغنى، حجية السنة، دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص٤٩-٥١.

٤ – الجزائري: طاهر بن صالح، توجيه النظر إلى أصول الأثر، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ، ١/٤٠.

أدق وأصعب من مقياس النقد في أحاديث الناس، لأنه رسول يتلقى الوحي من الله، أوتي جوامع الكلم، وأعطي سلطة التشريع، وأحاط من إسرار الغيب بما لم يحط به إنسان عادي ..."

ثم قال رحمه الله بعد ذلك مشيرًا إلى بعض من أخل بهذا الأمر :"أما المستشرقون فلم يقفوا من رسول الله ﷺ هذا الموقف بل نقدوا أحاديثه على وفق ما يعرفون من أصول النقد العام لأخبار الناس العاديين، ذلك لأنهم ينظرون إلى الرسول ﷺ كرجل عادي لم يتصل بوحي، ولم يطلعه الله على مغيبات ولم يميزه عن بني الانسان بأنواع من المعارف والكرامات ... فوقفوا من رسولنا ﷺ موقف المنكر لرسالته، المتشكك في صدق ما بلّغ به عن الله، المماري في سمو روحه التي اتصلت بالملأ الأعلى، ففاض منها النور والحكمة والمعرفة والعلم، ولم يكتفوا بذلك بل حملوا على علمائنا لأنهم لم يقفوا منه هذا الموقف.

وعلماؤنا معذورون إن لم يتجهوا مع المستشرقين في هذا الاتجاه الخاطئ، لأنهم يؤمنون بمحمد بن عبد الله ﷺ رسولاً كريماً، أرسله الله إلى الناس أجمعين بشرع محكم، وسعادة شاملة للناس في دنياهم وآخرتهم "[١].

المطلب الثالث: المنطلقات المذهبية

تعد المنطلقات المذهبية من المنطلقات المهمة للطاعنين في الصحيحين، وأكثر من تعصب لهذا من المعاصرين هم الشيعة، ويمكن إجمال هذه المنطلقات على النحو الآتي:

المنطلق الأول: الهوى والعصبية المذهبية

لا شك أن الهوى والعصبية المذهبية من أهم الأسباب الرئيسة عند منتقدي الصحيحين، ويمكن القول بأن كثيرًا من الانتقادات بل أغلبها يرجع لهذا الأمر.

---

١ – انظر: السباعي، السنة ومكانتها في التشريع، ص٢٥٦-٢٥٧.

والناظر في كتب الشيعة – مثلاً – يدرك مدى غلوهم في ذلك، حيث إنهم من أشد المتعصبين ضد الصحيحين، وهذه بعض النماذج لبيان مدى تعصبهم:

يقول شيخ الشريعة الأصبهاني: "من وجوه الطعن في البخاري ما يدل على عدم ديانته ووثاقته وتدليسه، وأنه تصرف في مال الغير بغير إذنه مع العلم بكراهته وعدم رضاه، وارتكب الكذب الصريح وأقدم على أمر قبيح !!"[1] ، وقال عنه في الوجه الرابع: " ما يدل على بلادته وبعده عن الفقه !" [2]، وقال في الوجه الخامس: " ما يدل على خيانته الصريحة وضلالته القبيحة وأن عادته أن يبتر الأحاديث النبوية الواردة في حق أمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرين !!"[3]

وقال في الوجه السادس: " ما يدل على جهله وجحوده وتعصبه، حيث أنه طعن في حديث الغدير وضعفه !! " [4].

هذه نماذج من تعصبهم وحقدهم على الإمام البخاري وصحيحه، ثم بعد ذلك يدّعون الإنصاف والموضوعية.

وليتهم توقفوا عند الصحيحين بل إن الهجمة كانت موجهة إلى عدد من الصحابة، فهذا جعفر السبحاني في كتابه " الحديث النبوي بين الرواية والدراية "، وضع قواعد للتمحيص كما زعم وذلك بعرض الحديث على الكتاب، أو السنة المتواترة، أو العقل الحصيف، أو التاريخ الصحيح، أو إتفاق الأمة.

---

١ – شيخ الشريعة: القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، ص٨٩. وهذا الكتاب من بداية الكتب في هذا العصر التي ألفت في الصحيحين أو أحدهما.

٢ – المرجع السابق، ص٩٠.

٣ – المرجع السابق ، ص٩٣.

٤ – المرجع السابق ، ص٩٩.

فقام بدراسة أحاديث أربعين صحابيًا وفق هذه القواعد التي وضعها، ولا يكاد يخلو أحدٌ من هؤلاء الصحابة من رواية أصحاب الصحيحين أو أحدهما لحديثه[١] ، وبهذا نجده قد ضعف أحاديث كثيرة، بل حكم بوضعها وفق هذه المقاييس.

ولعل ما توصل إليه بعض علماء الشيعة من أن هناك حملة كانت موجهة ومقصودة من الخلفاء الثلاثة بعد وفاة النبي ﷺ، لمنع كتابة الحديث والتشديد في روايته؛ لأن هذه الأحاديث – كما يزعم علماء الشيعة– تخالف منهج الخلفاء وتعزل آل البيت وتبعدهم عن الحكم والناس[٢].

بل أشد من ذلك بأن يتهم الشيعة أصحاب النبي ﷺ بوضع الحديث، والاتهام موجه للمكثرين من الحديث من أصحاب رسول الله ﷺ وهم أبو هريرة وعبداللّه بن عمر وأم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر وأنس بن مالك ﷺ، والذي جندهم للوضع السلطة السياسية وبالأخص سيدنا معاوية بن أبي سفيان ﷺ[٣].

يقول النجمي: " فقد كان هؤلاء وأعوانهم يتسابقون فيما بينهم في وضع الحديث طمعاً في رضا الحكام، فوضعوا أحاديث لا يعلم عددها إلا اللّه ونسبوها إلى الرسول ﷺ "[٤].

وبعد الاطّلاع على عدد من كتب الشيعة، يمكن القول بأن دوافع انتقادات الصحيحين بل والسنة برمتها يرجع لسبب رئيس وهو تعصب القوم من أجل إسقاط الصحيحين، ونزع الثقة منهما، والدفاع عن كتب الشيعة وأصولهم.

---

١ – انظر: السبحاني: جعفر، الحديث النبوي بين الرواية والدراية ص ٥٣ وما بعدها.

٢ – انظر: النجمي: محمد صادق، أضواء على الصحيحين، ص١١–٢٠.

٣ – المرجع السابق ، ص١٦، ١٧.

٤ – المرجع السابق ، ص،١٧.

وهدفهم في إسقاط الصحيحين واضح وبيِّن من خلال الطعن بالبخاري ووصفه بأقبح الصفات، كالكذب، والتدليس، والخيانة، وعدم الديانة، والضلال[1]، وادعائهم أن غالب أحاديث البخاري ومسلم مختلقة موضوعة.

يقول محمد صادق النجمي: " في الفترة التي تم فيها منع الحديث وتدوينه حيث ازدادت دواعي الجعل والوضع، وكثر الوضاعون على لسان النبي ﷺ.

ثم تابع قائلا: وبملاحظة هاتين الحقيقتين المذكورتين – تأخر تدوين الحديث، والوضع في الحديث– نتعجب ونندهش من صب أهل السنة جل اهتمامهم على هذه الصحاح الستة وخاصة الصحيحين "البخاري ومسلم" اللذين تشكل الروايات من هذا النمط المختلقة أكثر محتوياتهما "[2].

فهكذا ينظر الشيعة إلى أن روايات البخاري ومسلم موضوعة مختلقة !! وكذلك الحال في رواتهما فإنهم مطعون فيهم وعلى رأسهم الصحابة. فلا شك أن أخبارهم ستكون مردودة.

والمُلاحظ أن كل من قرأ في كتب الشيعة وجد تشنج أصحابها عندما يرد اسم آل البيت أو يهمل ذكر اسم أحدهم، فهم يعيشون عقلية المؤامرة التي لو أعرض فيها البخاري ومسلم عن حديث، انتقد بأنه تعمد الإعراض، وإن ذكر حديثًا في فضل علي أو آل بيته، يُظهرون له علة، وإن روى حديثًا مختصرًا كما تلقاه حملوه على أنه تعمد الحذف، ومن ذلك ترك البخاري الرواية عن جعفر الصادق وبعض آل البيت ممن جاء بعده، فحملوا ذلك على النصب والانحراف.

---

١ – انظر: شيخ الشريعة: القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، ص٨٩ – ص٩٩.

٢ – النجمي: محمد صادق، أضواء على الصحيحين، ص٥٩.

واتهموا البخاري بالتعصب والتطرف الطائفي الشديد، بسبب إدعائهم عداوة البخاري للإمام الصادق، واستدلوا على ذلك بعدم رواية البخاري عنه ولو حديثاً واحداً، وادعوا أن أكثر رواة البخاري هم النواصب الذين كانوا خصوماً لأهل البيت.

ثم قالوا: إن البخاري ومسلماً لم ترض نفساهما في أن يخرجا حتى حديثاً واحداً عن عترة النبي ﷺ، ولو نقلا عنهم حديثاً لا يأتيان إلا بأكاذيب، وأحاديث موضوعة عليهم، مما تمس العترة بالسوء، ولكي تكون هذه الأكاذيب أكثر تأثيراً وتقبلاً عند اتباعهما، ينسبانها إلى آل الرسول ﷺ[1].

فلا شك أن العصبية المذهبية والهوى سببٌ رئيس عند منتقدي الصحيحين، ويمكن القول بأن كثيرًا من الانتقادات بل أغلبها يرجع لهذا الأمر، بل إن المحرك الأكبر للانتقادات هو الهوى والعصبية، ورائحتهما تفوح من كتبهم وانتقاداتهم.

قال هاشم معروف الحسيني: " والشيء الطبيعي في مثل هذه الحالات، أن يكون لهذا التعصب آثاره السيئة في نفوس الشيعة، التي تفرض عليهم أن ينظروا إلى صحاح السنة ومجاميعهم نظرة مليئة بالريبة والحذر والتشكيك، لاسيما وهم يرون البخاري بصفته من أوثق المؤلفين عند السنة، وكتابه من أصح المجاميع في الحديث، لا يروي عن جعفر بن محمد الصادق ولا عن الأئمة من ولده الأطهار، ويروي عن الأشرار والفجار كمعاوية ومروان بن الحكم وعمران بن حطان الخارجي"[2].

فهل هذا سبب من أسباب النقد كما يراه كتاب الشيعة؟ وهل هذا نقد موضوعي كما يدعونه؟

---

١ – انظر: المرجع السابق، ص ١١١ – ١١٤.

٢ – الحسيني: هاشم معروف، دراسات في الحديث والمحدثين، ص ١٠ – ١١.

فهذا انتصار واضح للشيعة ومذهبهم وتعصب مذهبي مقيت.

وقال جعفر السبحاني في مقدمته على كتاب القول الصراح لشيخ الشريعة[1]: " إن البخاري وإن ذكر شيئًا من فضائل علي وأهل بيته، إلا أن قلمه يرتعش عندما يصل إلى فضائلهم، فيعبث بالحديث مهما أمكن، وإليك نموذجاً.

إن حديث الولاية يعني قول النبي ﷺ في حق علي؄: "**عَلِيّ مِنِّي ، وَأَنَا من علي، وَهُوَ وَلِيُّكم مِنْ بَعْدِي**" من الأحاديث المتضافرة الذي أخرجه غير واحد من أئمة الصحاح والسنن وحفاظ الحديث، وقد نقله جم غفير من كبار أئمة الحديث في كتبهم، ربما يبلغ عددهم حسب ما استخرجه المحقق المتتبع السيد حامد حسين اللكهنوي في كتابه "عبقات الأنوار" إلى ٦٥، وعلى رأسهم :

١ . سليمان بن داود الطيالسي (المتوفى ٢٠٤ هـ)[2].

٢ . أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (المتوفى ٢٣٥ هـ)[3].

٣ . محمد بن عيسى الترمذي (المتوفى ٢٧٩ هـ)[4].

---

١ – صفحة رمز (ص ب) وما بعدها.

٢ – الطيالسي: سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري، مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة – بيروت، من حديث عمران بن حصين ؄، ١١١، رقم٨٢٩.

٣ – ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، مُصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، ملاحظات: رقم الصفحة يتوافق مع طبعة الدار السلفية الهندية القديمة.. ترقيم الأحاديث يتوافق مع طبعة دار القبلة، كِتاب الْفَضَائِلِ، فضائِل علِيِّ بنِ أَبِي طالِبٍ ؄، من حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، ١٢/٧٩– ٨٠، رقم ٣٢٧٨٤.

٤ – الترمذي: محمد بن عيسى، سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، مناقب علِيِّ بنِ أَبِي طالِبٍ ؄، من حديث عمران بن حصين ؄، ٥/ ٦٣٢، رقم ٣٧١٢.

٤ . أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى ٣٠٣ هـ)[١] .

٥ . أحمد بن حنبل (المتوفى ٢٤١ هـ)[٢] .

١ – النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، سنن النسائي الكبرى، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩١، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن، كتاب الخصائص، باب ذكر قول النبي ﷺ علي ولي كل مؤمن بعدي، من حديث عمران بن حصين ، ٥/ ١٣٢، رقم٨٤٧٤.

٢ – الشيباني: أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، منْ حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَأَحْدَثَ شَيْئًا فِي سَفَرِهِ فَتَعَاهَدَ. قَالَ عَفَّانُ: فَتَعَاقَدَ أَرْبَعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنْ يَذْكُرُوا أَمْرَهُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ عِمْرَانُ: وَكُنَّا إِذَا قَدِمْنَا مِنْ سَفَرٍ بَدَأْنَا بِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ قَالَ: فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَلِيًّا فَعَلَ كَذَا وَكَذَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ قَامَ الثَّانِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ عَلِيًّا فَعَلَ كَذَا وَكَذَا فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ قَامَ الثَّالِثُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَلِيًّا فَعَلَ كَذَا وَكَذَا فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ قَامَ الرَّابِعُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَلِيًّا فَعَلَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الرَّابِعِ وَقَدْ تَغَيَّرَ وَجْهُهُ فَقَالَ: " دَعُوا عَلِيًّا، دَعُوا عَلِيًّا، دَعُوا عَلِيًّا، إِنَّ عَلِيًّا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي " ٣٣/ ١٥٤، رقم١٩٩٢٨، ومن حَدِيثُ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " لَا تَقَعْ فِي عَلِيٍّ؛ فَإِنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّكُمْ بَعْدِي، وَإِنَّهُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّكُمْ بَعْدِي= ="٣٨/ ١١٧– ١١٨: رقم٢٣٠١٢. قال الشيخ شعيب الأرنؤوط مسند أحمد ٣٣/ ١٥٤– ١٥٦: إسناده ضعيف: جعفر بن سليمان– وهو الضبعي– فيه كلام، وكان يتشيع، وعَدَّ هذا الحديث ابنُ عدي في "الكامل" مما استنكر من أحاديثه، وكذا ابن تيمية. وقد كنا قوينا إسناده في ابن حبان، رقم٦٩٢٩، فليستدرك من هنا. وهو في "فضائل الصحابة" للمصنف، رقم١٠٣٥، بإسناده ومتنه. وأخرجه ابن أبي شيبة، ١٢/٧٩–٨٠، عن عفان بن مسلم وحده، بهذا الإسناد. وبين في روايته أن الحدث الذي أحدثه في سفره أنه أصاب جارية. وأخرجه الطيالسي، رقم٨٢٩، والترمذي، رقم٣٧١٢، وابن أبي عاصم في " الآحاد والمثاني"، رقم٢٢٩٨، وفي "السنة" رقم ١١٨٧، والنسائي في "الكبرى" رقم ٨١٤٦ و رقم٨٤٧٤، وفي "خصائص علي" رقم ٦٨ و ٨٩، وأبو يعلى. رقم ٣٥٥، وابن حبان رقم ٦٩٢٩، والطبراني ١٨/ (٢٦٥) ، وابن عدي في "الكامل" ٢/٥٦٨–٥٦٩، والقطيعي في زوائده على "الفضائل" (١٠٦٠) ، والحاكم ٣/١١٠– ١١١، وأبو نعيم في "الحلية" ٦/٢٩٤ من طرق عن جعفر بن سليمان الضبعي، به. وعندهم جميعاً أنه أصاب جارية إلا رواية الطيالسي وابن أبي عاصم في "السنة" والنسائي الأولى من "الكبرى" و"الخصائص" والقطيعي. وفي الباب عن عبد الله بن بريدة بن الحصيب عن أبيه، سيأتي ٥/٣٥٦، وفيه وهو وليُ كل مؤمن بعدي، لكن تفرد به أجلح بن عبد الله الكندي، وهو شيعي ضعيف، وقد رواه غير واحد عن ابن بريدة دون هذا الحرف كما سيأتي في المسند ٥/٣٥٠– ٣٥١ و٣٥٨ و٣٥٩و٣٦١. وهذا الحديث أيضاً أصله في صحيح البخاري (٤٣٥٠) بغير هذه السياقة. وعن البراء بن عازب عند الترمذي رقم ١٧٠٤، لكن قال مكان قوله: ما تريدون من عَليّ... إلخ قال: "ما ترى في رجل يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله؟" ورجاله موثقون، وأصله في صحيح البخاري رقم ٣٤٤٩ . وفي باب قوله ﷺ لعلي: "أنت مني وأنا منك" عن البراء بن عازب عند البخاري رقم ٢٦٩٩.وقد قاله ﷺ لعلي عام القضية لما تنازع هو وجعفر وزيد بن حارثة في حضانة

وبعد أن ذكر عددًا من روايات الحديث قال: ترى أن الرواية تنص على الولاية الدالة على أنه الإمام بعد رحيل الرسول ﷺ لكن البخاري كعادته أخرج الحديث عن بريدة ، فذكر شيئاً من الحديث وحذف بيت القصيد منه، فأخرج الحديث عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بالنحو التالي: قال: بعث النبي ﷺ علياً إلى خالد ليقبض الخمس وكنت أبغض علياً، وقد اغتسل، فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا، فلما قدمنا على النبي ﷺ ذكرت ذلك له. فقال: "**يَا بُرَيْدَةُ أَتُبْغِضُ عَلِيًّا**"، فقلت: نعم، قال: "**لاَ تُبْغِضْهُ فَإِنَّ لَهُ فِى الْخُمُسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ**"[1].

ترى أنه حذف الفقرة الأخيرة من الحديث التي هي بمنزلة بيت القصيد منه وهي: "إن علياً مني وأنا منه ، وهو وليكم بعدي"[2].

وقد كان مؤلف الكتاب – شيخ الشريعة– في انتقاده لهذا الأمر أشد قبحًا وصلافة وتعصباً من مقدم الكتاب – جعفر السبحاني– فقال: "الوجه الخامس: ما يدل على خيانته

بنت حمزة، فقضى النبي ﷺ بها لخالتها، وكانت تحت جعفر، وقال: "الخالة أم" وقال لجعفر: "أشبهتَ خلقي وخُلُقي، وقال لعلي:"أنت مني وأنا منك" أي في النسب والصهر والسابق والمحبة" وقال لزيد: "أنت أخونا ومولانا" وهذه اللفظة "أنت مني وأنا منك" لا تدل على أن من قيلت له كان هو أفضل الصحابة، فقد قال ﷺ للأشعريين كما في "الصحيحين": "هم مني وأنا منهم" وقال لجليبيب: "هذا مني وأنا منه، وعن علي نفسه، سلف برقم ٧٧٠، وعن أسامة بن زيد، سيأتي ٢٠٤/٥.وقوله: "هو وليّ كل مؤمن بعدي" قال ابن تيمية في "منهاج السنة" ٣٩١/٧–٣٩٢: هذا كذب على رسول الله ﷺ، بل هو في حياته وبعد مماته وليُّ كل مؤمن، وكل مؤمن وليُّه في المحيا والممات، فالولاية التي هي ضد العداوة لا تختص بزمان، وأما الولاية التي هي الإمارة، فيقال فيها: والي كل مؤمن بعدي، كما يقال في صلاة الجنازة: إذا اجتمع الولي والوالي قدَّم الوالي في قول الأكثر. فقول القائل: "عليّ ولي كل مؤمن بعدي" كلام يمتنع نسبته إلى النبي ﷺ، فإنه إن أراد الموالاة لم يحتَجْ أن يقول: "بعدي" وإن أراد الإمارة كان ينبغي أن يقول: والٍ على كل مؤمن.

١ – البخاري، صحيح البخاري،كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد رضي الله عنهما إلى اليمن قبل حجة الوداع، ٤/ ١٥٨١، رقم ٤٠٩٣.

٢ – شيخ الشريعة: القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، ص٩٣.

الصريحة وضلالته القبيحة وأن عادته أن يبتر الأحاديث النبوية الواردة في حق أمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرين " [1].

والجواب باختصار على فريتهم: أن الإمام البخاري ليس وحده من تفرد بهذه الرواية، فقد سبقه الإمام أحمد في مسنده[2].

والحديث بتلك الاضافة " أن علياً مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي"، لم يروها البخاري لأنها ليست على شرطه.

المنطلق الثاني: نزع الثقة عن الصحيحين

من أهداف الشيعة في كتاباتهم عن الصحيحين محاولة نزع الثقة منهما، وإظهارهما بصورة الكتب المتكلم فيها، المليئة بالوضع والضعف والتناقض.

وفي هذا يقول شيخ الشريعة: " وبعدما شاهدت في الكتب المعتبرة، وسمعت من قول النبي ﷺ ذكر المناقب والفضائل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وحقانيته، ننظر بعين الإنصاف، من دون عصبية، إلى ما في البخاري من الإشكال، الموهن لأصحيته بين الكتب، وذلك في أمور[3]....".

وقد تكلمت في المطلب الأول عن هذا المنطلق بما يغني عن إعادته .

المنطلق الثالث: وهو الدفاع عن كتب الشيعة وأصولهم

من المعروف "أن خير وسيلة للدفاع هي الهجوم"، فعمد كتّاب الشيعة للطعن في الصحيحين من أجل الدفاع عن كتبهم وأصولهم، لأن الطعن في الصحيحين وكتب أهل السنة

---

١ – المرجع السابق، ص٩٣.

٢ – ابن حنبل: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، ط:١– ٢٠٠١ م، ٣٨/ ١٤٤، ح ٢٣٠٣٦ . وبينت في هامش ص٣٧–٣٨ تخريج الحديث وتوجيهه والرد على افتراءاتهم.

٣ – شيخ الشريعة: القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، ص ٣٨.

هو دفاع عن كتبهم نظرًا لما أشيع عن ضعفها وسقمها، فإثبات ضعف الصحيحين وإسقاطهما، هو تقوية لهذه الكتب، أو على الأقل جعلها كلها في درجة واحدة.

المطلب الرابع: المنطلقات السياسية

تعد السياسة منطلقاً رئيسياً للطعن في الصحيحين من قبل المستشرقين والشيعة، ويمكن إجمال الحديث عنهم بالآتي:

أولا: المستشرقون

بعد أن انهزم الغرب في حروبه الصليبية على العالم الإسلامي، وما زالت أطماعه مسيطرة على نظرته إلى الشرق الإسلامي، بدأ يخطط من جديد لاحتلال وغزو العالم الإسلامي، من خلال الاحتلال الفكري أو الغزو الفكري لعقول أبناء الأمة ونفوسها، وذلك بإظهار تفوقهم العلمي والتقني، وتخلف المسلمين في ذلك، وكذا بث روح الضعف والوهن في نفوسهم، وإظهار هذا الدين بصورة مشوهة غير صحيحة، وقد ساعدهم على ذلك حصولهم على الثروات العلمية الإسلامية في البلاد المستعمرة، وتمكنهم من دراسة علومها في اللغة والأدب والدين، واستطاعوا أن يُخرجوا من بطون هذه الكتب نماذج من الأدب الوضيع والفكر المنحرف، والتركيز عليها وتوصيلها إلى النخبة المثقفة من أبناء الأمة على أنها الإسلام، فكان وسيلة قوية لتلك الدول على الاحتلال العسكري والبقاء لفترات أطول في ديار المسلمين، والاستيلاء على ثرواتهم وتسخيرها في مصالحهم المعيشية والتقنية والعسكرية[١].

هذا بالإضافة إلى الدور الذي قام به هؤلاء المستشرقون في إفشاء روح الإقليمية والعنصرية بين المسلمين، والتركيز على إثارة الفتن القومية بين الشعوب.

١- انظر: السباعي: الاستشراق والمستشرقون، ص١٧.

والحق أن الاستشراق صار ملازمًا للاستعمار، حيث يقول المستشرق الهولندي سنوك هرجرنجي عن ذلك: "إن الشريعة الإسلامية موضوع مهم للدراسات الاستشراقية، ليس فقط لأسباب تجريدية "نظرية" متعلقة بتاريخ القانون والحضارة والدين، ولكن كذلك لأهداف عملية: وذلك أنه كلما توثقت العلاقات بين أوروبا والشرق الإسلامي، وكلما زاد عدد البلاد الإسلامية التي تقع تحت السيادة الأوروبية زادت الأهمية بالنسبة لنا نحن الأوروبيين لنتعرف على الحياة الفكرية، وعلى الشريعة، وعلى خلفية المفاهيم الإسلامية"[١].

وبعد استقلال أكثر الدول العربية والإسلامية، تجد في كل سفارة من سفارات الدول الغربية لدى هذه الدول سكرتير أو ملحق ثقافي يحسن اللغة العربية، ليتمكن من الاتصال برجال الفكر والصحافة والسياسة فيتعرف إلى أفكارهم، ويبث فيهم من الاتجاهات السياسية ما تريده دولته، ويبثون الدسائس للتفرقة بين الدول العربية بعضها مع بعض، وبين الدول العربية والدول الإسلامية، بحجة توجيه النصح وإسداء المعونة[٢].

ثانياً: الشيعة

للشيعة أطماع سياسية لا تقل عن أطماع الاستشراق، بما يبثونه من أفكار مغلوطة عن قصد، في أن هناك حملة كانت موجهة ومقصودة من الخلفاء الثلاثة بعد وفاة النبي ﷺ، لمنع كتابة الحديث والتشديد في روايته؛ لأن هذه الاحاديث - كما يزعم علماء الشيعة- أنها تخالف منهج الخلفاء وتعزل آل البيت وتبعدهم عن الحكم والناس[٣].

---

١ - غراب: أحمد عبدالحميد، رؤية إسلامية للاستشراق، مؤسسة دار الأصالة للثقافة والنشر والإعلام، الرياض ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م،ص٥٣.

٢ السباعي: الاستشراق والمستشرقون، ص١٧-١٨، وانظر: الميداني، أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، التبشير، الاستشراق، الاستعمار، ص١١٠-١١٢.

٣ - انظر: النجمي: محمد صادق، أضواء على الصحيحين، ص١١-٢٠.

بل أشد من ذلك بأن يتهم الشيعة أصحاب النبي ﷺ بوضع الحديث، والاتهام موجه للمكثرين من الحديث من أصحاب رسول الله ﷺ كأبي هريرة، وعبداللّه بن عمر، وأم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر، وأنس بن مالك ﷺ. وأن الذي جندهم للوضع، السلطة السياسية وبالأخص سيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه[1].

يقول النجمي: " فقد كان هؤلاء وأعوانهم يتسابقون فيما بينهم في وضع الحديث طمعاً في رضا الحكام، فوضعوا أحاديث لا يعلم عددها إلا اللّه ونسبوها إلى الرسول ﷺ "[2].

وكما نرى أن هذه الاتهامات لا تستند إلى دليل أو بينة، وبالأخص أنه يتكلم على مسألة تحتاج إلى السند التاريخي، وليست راجعة إلى الفكر أو الرأي.

والعجيب أن يأتي مثل هذا الطعن من الشيعة، لأن الذي بيته من زجاج لا يرمي الآخرين بالحجارة، والطعن بهم أولى، وهم الذي شاع فيهم الكذب على رسول الله ﷺ، وعلى أئمتهم، وذلك باعتراف علمائهم، وهذا من أشد الخطر على الإسلام والمسلمين، وذلك بسبب:

١- استعمالهم التقية المرادفة للكذب.

٢- تظاهرهم بنصرة آل البيت، حيث انخدع بهم كثير من العوام بل وخواص المسلمين.

٣- بغضهم وتكفيرهم ولعنهم صحابة رسول الله ﷺ إلا نفر يسير[3].

---

١ - المرجع السابق، ص١٦، ١٧.

٢ - المرجع السابق، ص،١٧.

٣ - أنظر الشربيني: عماد السيد محمد إسماعيل، كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢ م، ص٧٦.

قال حماد بن سلمة[1] : حدثني شيخ لهم – يعني الرافضة – قال : "كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئاً جعلناه حديثاً"[2].

ويقول شريك بن عبد الله القاضي – وقد كان معروفاً بالتشيع مع الاعتدال فيه–[3] : "احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً"[4] .

وسئل الإمام مالك عن الرافضة فقال: "لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون"[5].

---

١ – حماد بن سلمة : هو حماد بن سلمة بن دينار المصري، أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس فى ثابت، وتغير حفظه بآخره، مات سنة ١٦٧هـ، له ترجمة فى: ابن حجر: تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١–١٩٩٩م، ١ /٢٣٨ رقم ١٠٥٤، والذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، ١ /٢٠٢ رقم ١٩٧، والذهبى: الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ–١٩٩٢م، ٣٤٩/١، رقم١٢٢٠، والعجلي: أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي، معرفة الثقات، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١–١٩٨٥م، ص ١٣١ رقم ٣٣٠، وابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م، ٦ /٢١٦، وابن حبان: مشاهير علماء الأمصار، تحقيق مجدي منصور الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م، ص١٨٨ رقم ١٢٤٣، وابن العماد: لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، مكتبة القدسي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٠هـ–١٣٧١هـ/ ١٩٥٠م–١٩٥١م، تصوير دار الكتب العلمية، ١ /٢٦٢.

٢ – ابن تيمية: أبو العباس أحمد، منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة والقدرية، المطبعة الأميرية، ببولاق، الطبعة الأولى، ١٣٢١هـ، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ١ /١٣.

٣– قال فيه الحافظ ابن حجر: صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع. مات سنة ١٧٧هـ أو ١٧٨هـ. له ترجمة فى ابن حجر: تقريب التهذيب، ١ /٤١٧ رقم ٢٧٩٥، والذهبي: الكاشف، ١ /٤٨٥، رقم ٢٢٧٦، والعجلي: الثقات، ص٢١٧،رقم٦٦٤، وابن حبان: الثقات، ٤٤٤/٦، وابن حبان: مشاهير علماء الأمصار، ص٢٠١ رقم١٣٥٣، وابن شاهين: أبى حفص عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م، ص ١٦٩، رقم ٥٢٨.

٤ – ابن تيمية: منهاج السنة، ١ /١٣.

٥ – المرجع السابق، ١ /١٣، وابن حجر: لسان الميزان، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ–١٩٩٥م، ١٠/١.

وقال الإمام الشافعي[1]: "ما رأيت فى أهل الأهواء قوماً أشهد بالزور من الرافضة"[2].

يقول الإمام ابن تيمية: "ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب فى الشيعة أكثر منه فى جميع الطوائف"[3].

ولقد أخذ هؤلاء المتشيعون يضعون الأحاديث فى أغراض شتى حسب أهوائهم، فمن ذلك أحاديث وضعوها فى فضائل الإمام علي ﷺ وآله الكرام، وكذلك وضعوا الأحاديث فى ذم الصحابة؛ وخاصة الشيخين وكبار الصحابة، ومعاوية ﷺ، كحديث "أنا ميزان العلم وعلي كفتاه، والحسن والحسين خيوطه، وفاطمة علاقته، والأئمة منا عموده توزن فيه أعمال المحبين لنا والمبغضين لنا"[4]. وحديث " إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه"[5].

---

١ – الإمام الشافعي: هو أبو عبد الله، محمد بن أدريس بن العباس بن شافع القرشي المطلبي، الإمام الجليل، صاحب المذهب المعروف، من أشهر مصنفاته "الأم" و"الرسالة" و"أحكام القرآن" مات سنة ٢٠٤هـ له ترجمة فى: ابن السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ–١٩٦٤م، ٢ /٧١ رقم ١٤، وابن العماد: شذرات الذهب، ٩/٢، وابن خلكان: لأبي العباس أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ، ١٦٣/٤، رقم ٥٥٨، وابن كثير: إسماعيل بن كثير القرشي، طبقات الفقهاء الشافعيين، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم، والدكتور محمد زينهم عزب، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م، ١ /٣–٩٣.

٢ – ابن تيمية: منهاج السنة، ١ /١٤، وابن حجر: لسان الميزان، ١٠/١.

٣ – الذهبي: أبو عبد الله محمد بن عثمان، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، تحقيق: محب الدين الخطيب، ص٢٢.

٤ – انظر : السخاوي: أبى الخير محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ، تحقيق عبد الله محمد الصديق، وعبد الوهاب عبداللطيف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ–١٩٩١م، ص ٩٧، رقم ١٨٩، وابن عراق: أبو الحسن على بن محمد، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق الدكتور عبد الوهاب عبداللطيف، وعبدالله الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ–١٩٨١م، ١ /٣٩٧.

٥ – انظر: السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر، اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة، تحقيق صلاح محمد عويضة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م، ٣٨٨/١، وابن عراق: تنزيه الشريعة، ٢ /٨، والشوكاني: محمد بن على، الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة، تحقيق عبدالرحمن المعلمي اليماني، وعبدالوهاب عبداللطيف، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٨٠هـ–١٩٦٠م، ص ٤٠٧.

وتستر بعض الفرس بالتشيع، وحاربوا الدولة الأموية، والعباسية، وقاموا بثورات عديدة، سجلها علماء الفرق والتاريخ، وما فى نفوسهم إلا الكره للعرب ودولتهم والسعي لاستقلالهم وهيمنتهم[١]، وتاريخ الشيعة فى القديم والحديث شاهد صدق على أن الحركات المارقة والهدامة إنما خرجت من تحت عباءتهم بعد أن رضعت لبنهم وهدهدت بين ذراعيهم[٢].

وفي العصر الحديث وبعد نجاح الثورة في ايران عام ١٩٧٩/٢/١١ و انتهاء حكم آل بهلوي، أسرع الخميني إلى تصدير ثورته خدمة لإمبراطورية فارس وأفكاره الصفوية إلى دول الجوار كالعراق والخليج العربي، أدت إلى إندلاع حرب مع العراق استمرت ثماني سنوات، (الحرب الإيرانية العراقية ١٩٨٠/٩/٢٠ – ١٩٨٨/٨/٨).

توقفت الحرب، وخرج العراق منتصراً منها، ولكن بقيت إيران تتآمر على العراق حتى احتلال العراق عام ٢٠٠٣، ويقول أبطحي نائب الرئيس الإيراني السابق في ختام مؤتمر (الخليج وتحديات المستقبل) في الإمارات العربية المتحدة: إنه لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابل وبغداد بهذه السهولة، والتدخل مستمر.

وكان للشيعة الدور الأكبر في تصفية علماء الدين وأئمة المساجد من أهل السنة، واساتذة الجامعات المميزين، مما أدى إلى هجرة الكثير منهم خارج العراق، وتعمل الآن على تقسيم العراق، وتصفية أهل السنة من خلال الحكومات العراقية الشيعية الموالية لإيران.

ودور الشيعة في الحرب الأهلية في لبنان لا يخفى على أحد وقد قاموا بمجازر بشعة في المخيمات الفلسطينية مثل مخيم تل الزعتر وعين الحلوة وصبرا وشتيلا وغيرها، بدعم من

---

١ – أمين: أحمد، فجر الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١-٢٠٠٤م، ص ٢٧٦، ٢٧٧ بتصرف .

٢ – حبيشى: الدكتور طه الدسوقي، الدفاع عن السنة، الجزء الأول من سلسلة (الإسلام واستمرار المؤامرة، الخداع والتضليل)، مكتبة رشوان بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م، ص ٣١.

النصيريين في سوريا، ودور حزب الله الشيعي في لبنان أصبح واضح للجميع بمعادته لإهل السنة.

وتطل علينا في هذه الإيام ثورة شعبية في سوريا ضد الظلم وضد الحكم النصيري الظالم، ثورة سلمية، لكن النظام النصيري في سوريا قابلهم بالقتل والتشريد والقاء جميع إنواع الإسلحة المحرمة الدولية على الشعب المسلم الأعزل، ووقف حزب الله الشيعي اللبناني مع النصيريين ضد الشعب المسلم، وكذلك وقفت إيران إلى جانب النصيريين ضد الشعب المسلم، والعجيب أن حكومة إيران تقف مع الثورة الشيعية في البحرين وتعتبرها شعبية – وهي ليست كذلك–، وتقف مع النظام العلوي في سوريا ضد الشعب، ليتضح للجميع الحقد الشيعي ضد أهل السنة والجماعة.

وفي كل مكان يتواجد فيه الشيعة، يوجدون القلاقل ضد أهل السنة والجماعة، كدعمهم لحزب الله في لبنان ضد أهل السنة، ودعمهم لحكومة النصيريين في سوريا ضد الشعب السوري، وإمداد الحوثيين الشيعة في اليمن بالسلاح من أجل أن يكون للصفوين موضع قدم في اليمن، وكذلك محاولة الدعوة للتشيع في أكثر البلاد الإسلامية، متخذين من حبهم لآل البيت ذريعة، وآل البيت منهم براء، فيطعنون بالسنة الصحيحة وأكثر طعنهم للبخاري ومسلم، وسبهم للصحابة رضوان الله عليهم.

وعلمائنا يقفون في وجه هذا الحقد الدفين، ويتصدون للدعوة الشيعية بحزم وقوة[١].

١ – أنظر: حسين: د. عماد علي عبد السميع، خيانات الشيعة وأثرها في هزائم الأمة الإسلامية، الموسوعة الشاملة (إصدار،٣,٤١)، ٢/٢٥–٤٠،٣٥–٥٣، والياسين: طه، وقفة مع الأطماع الفارسية في الوطن العربي، شبكة البصرة، ٢/٤/٢٠١٣م، http:// www.albasrah.net/ar_articles_2010/0210/yasin_220210.htm، والقرشي: مصطفى، الاطماع الإيرانية في المنطقة العربية، عقيدة فارسية متجذرة، ٢/٤/٢٠١٣م، http://www.alahwaz.org/adpf/2012-07-06-02-02-14/2012-07-06-02-17-34/item/3749>>>>-

المطلب الخامس: المنطلق العلمي

نتكلم هنا عن قسمين من الناس

القسم الأول: الناقدون من علماء أهل السنة:

ونخص الكلام هنا عن أهل الحديث وعلماء أهل السنة، الذين يأخذون بالسنة ويدافعون عن الحديث، حقيقة لا دعوى. وهو منطلق مبني على أدلة وبراهين معتبرة لدى علماء الإسلام، اعتمدها وقعدها علماء السنة أنفسهم، لتجمع بين النقد الإسنادي والمتني، ولا تصادر قواعد المحدثين لحساب الأهواء، كما لا تستعمل لغة التشكيك في منزلة الصحيحين في الأمة، بل تعرف لهما قدرهما، وتحفظ لهما ذكرهما، اعترافا بالجهد المبذول فيهما.

وهذا المسلك سلكه كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين، كأبي زرعة (ت٢٦٤هـ)، وأبي داود (٢٧٥هـ)، وأبي حاتم (ت٢٧٧هـ)، والترمذي (٢٧٩هـ)، والنسائي (٣٠٣هـ)، والدارقطني (٣٨٥هـ)، والبيهقي (٤٥٨هـ)، وابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، وابن حجر (ت٨٥٢هـ)، كلهم تجد لهم في نقدهم ما ينال شيئا يسيرا من أحاديث الصحيحين، في مباحثة علمية منصفة ومنهجية، وقد يختلف صاحبا الصحيحين، فبعض أحاديث " صحيح مسلم " لا يقبلها البخاري نفسه، وبعض أحاديث " صحيح البخاري " لا يسلم بها الإمام مسلم نفسه.والدليل عدم توافقهما في كل الأحاديث.

واما انتقاد بعض ما في الصحيحين من المحدثين والعلماء، فليس ممنوعا إذا كان مبنيا على أسس صحيحة، خاضعة لأصول الاختلاف، وهذا ميدان فسيح خاض فيه الكثير من العلماء، وصنفت فيه المؤلفات الكبيرة والعظيمة، من أوسعها " هدي الساري " للحافظ ابن حجر رحمه الله ، ويجدر التنويه الى أن الخلاف بين منهج علماء الحديث – مدرسة المحدثين– لا

ينبغي أن ينكر، بدعوى تحقق الإجماع على صحة كل ما في الصحيحين، ولا يجوز التسوية بينه وبين منهج أولئك الذين يسعون إلى هدم منزلة الكتابين والوضع من شأنهما لدى الناس .

وقد تميزت مدرسة المحدثين المنضبطة عن غيرها من المدارس التي وجهت بعض الانتقادات إلى الصحيحين بالمميزات الآتية :

أولاً: سلامة الدافع وعدم الانحياز، وأن الصحيحان ليسا موضع شك وريبة .

ثانياً: اتباع القواعد الحديثية .

ثالثاً: المحافظة على مضمون النص لاعتبارات معمول بها عند المحدثين، في حين أنك تجد أبرز سمات النقد المعاصر لأحاديث الصحيحين لغير أهل الحديث التنكر لمتن الحديث، أو الاستهزاء بمضمونه، والطعن في كل من يصدقه، وتصنيفه في دائرة الخرافة التي يجب السعي في تطهير الدين منها.

رابعاً: تقدير الخلاف، وقبول الاحتمال، من خلال تلطيف العبارة، واستعمال الكلمات المناسبة.

خامساً: قلة الانتقاد، لأن انضباط العملية النقدية يضيق الباب أمام الناقد، فلا يجرؤ على النقد إلا بما ظهر برهانه، وثبتت أدلته، ولذلك كانت الأحاديث المنتقدة قليلة جدا، وقد وصفها الحافظ ابن الصلاح بأنها "أحرف يسيرة "، في حين أنها عند المدرسة المعاصرة المضطربة بالمئات.[1]

انتقاد الألباني:

ومن تأمل في هذه المميزات الخمسة أعلاه، ثم قرأ بإنصاف كلام الشيخ الألباني رحمه الله في انتقاده لبعض أحاديث الصحيحين، أدرك أن الشيخ رحمه الله سار وفق المنهجية المنضبطة، متابعا مَن سبقه مِن المحدثين في نقد بعض روايات الصحيحين، وأن ذلك النوع من

١- أبو سارة، جميل، المنهجية المنضبطة لدى النقاد المتقدمين في تعليل بعض أحاديث الصحيحين، ص١٧-٢٠، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، ١٤-١٥/٧/٢٠١٠.

النقد ليس طعنا في السنة، وليس مخالفا لإجماع العلماء، بل هو امتداد لجهود سابقة معروفة في مناقشة الصحيحين، ولكن ضمن أصول الحوار والنقد المتبعة، وملتزما بجميع السمات السابقة التي من أهمها، اتباع القواعد الحديثية، والمحافظة على هيبة الصحيحين في قلوب الناس، وذلك لا يعني عدم وقوع الخطأ في بعض أحكام الشيخ رحمه الله على أحاديث الصحيحين، ولكنه خطأ في الجزئيات وليس في الكليات، فمثله يغتفر كما اغتفر لكثير من النقاد والمحدثين.

يقول الألباني:" جهل بعض الناشئين الذي يتعصبون لـ"صحيح البخاري"، وكذا لـ"صحيح مسلم" تعصباً أعمى، ويقطعون بأن كل ما فيهما صحيح! ويقابل هؤلاء بعض الكتاب الذين لا يقيمون لـ " الصحيحين " وزناً ، فيردون من أحاديثهما ما لا يوافق عقولهم وأهواءهم، مثل (السقاف) ... وغيرهم . وقد رددت على هؤلاء وهؤلاء في غير ما موضع"[1].

ويقول أيضا رحمه الله: " الإمام البخاري والإمام مسلم قد قاما بواجب تنقية هذه الأحاديث التي أودعوها في الصحيحين من مئات الألوف من الأحاديث، هذا جهد عظيم جداً جداً. . ولذلك فليس من العلم، وليس من الحكمة في شيء أن أتوجه أنا إلى نقد الصحيحين وأدع الأحاديث الموجودة في السنن الأربعة وغيرها، غير معروف صحيحها من ضعيفها . لكن في أثناء البحث العلمي تمر معي بعض الأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما، فينكشف لي أن هناك بعض الأحاديث الضعيفة! لكن من كان في ريب مما أحكم أنا على بعض الأحاديث فليعد إلى " فتح الباري" فسيجد هناك أشياء كثيرة وكثيرة جداً ينتقدها الحافظ أحمد ابن حجر العسقلاني"[2].

١- سلسلة الأحاديث الصحيحة " (رقم/٢٥٤٠) .

٢- الطيبي: عكاشة عبد المنان، فتاوى الشيخ الألباني و مقارنتها بفتاوى العلماء، مكتبة التراث الاسلامي(د ت)، ص٥٢٦.

والحاصل أن الشيخ الألباني رحمه الله قد ضعف بعض الأحاديث الثابتة في الصحيحين، ونحن لا نوافقه على أحكامه فيها، ولكن منطلقه النقدي العام كان سليما متسقا مع مناهج المحدثين السابقين الذين سجلوا بعض الملاحظات على أحاديث الصحيحين، ولم يكن يوما ساعيا في كسر هيبة الصحيحين من قلوب الناس، ولا مبالغا في دعاوى الرد والتضعيف .

ونكتفي بما ذكرنا عن الشيخ الألباني، مستغنين به عن غيره من علماء السنة المعاصرين مثل الشيخ محمد حوى، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والشيخ الكوثري، لأنه حصل به المقصود، في اظهار المنطلق العلمي والمنهجية. وقد تكفلت بعض الأبحاث بمناقشتهم كمؤتمر الجامعة الأردنية لنصرة الصحيحين.

القسم الثاني: المستشرقون

وأما المستشرقون فلا ننشغل بهم، مع كون بعض دوافعهم علمية، وقدموا بعض الخدمة للمسلمين بأبحاثهم، لأنهم كحاطب ليل خلطوا خيراً بشر، خطأً بصواب، ولم يكونوا على منهج أهل السنة والحديث، وإنما كان مرادهم معرفة ما عند الغير مصحوباً بدوافع معروفة مكشوفة، لا يراد منها خدمة هذا الدين، انما التمكن من احتلال بلاد المسلمين والسيطرة عليهم.

وهناك من المستشرقين من عدلوا عن أسلوب الهجوم الواضح والعداء الصريح إلى أسلوب التقدير والاحترام للرسول ﷺ، ووصفه بالعبقرية والعظمة والبطولة مع تجريده من النبوة، والإنكار للوحي تارة، وتفسيره وتأويله تارة أخرى بإسقاط المقاييس المسيحية عليه، وهذا الصنف هو الذي يدعي في أبحاثه الموضوعية والبحث العلمي المجرد من التعصب[١].

١- أمثال هملتون جب، وديتس سور، وتولستوي، وبندلي جوزي، انظر: مرعي: هدى عبد الكريم، الأدلة على صدق النبوة المحمدية ورد الشبهات، دار الفرقان، عمان، ط ١٤١١هـ، ص٤٥٥- ٤٥٦.

ومعظم المستشرقين المعاصرين من هذا الصنف حيث يستخدم صيغ الشك عند التعبير عن الحقائق التاريخية والدينية، كقول بروكلمان: "أعلن محمد ما ظن أنه سمعه كوحي من عند الله"[1].

أما بعض المتعاطفين منهم مع الاسلام، فقد برزت عواطف الود الصادق منهم تجاه الإسلام باعتباره ديناً، والمسلمين باعتبارهم أمة، فقاموا بخدمة العلم والتاريخ الحق دون تعصب معترفين بالإسلام، مقرين بالوحي، مثبتين للنبوة[2]. فمنهم من شرح الله صدره للإسلام أمثال ليوبولد فاس، ومارجريت ماركوس.[3]

وهؤلاء مع إخلاصهم في البحث والدراسة لا يسلمون من الأخطاء والاستنتاجات البعيدة عن الحق ، إما لجهلهم بأساليب اللغة العربية، وإما لجهلهم بالأجواء الإسلامية التاريخية على حقيقتها، فيتصورونها كما يتصورون مجتمعاتها، ناسين الفروق الطبيعية والنفسية والزمنية التي تفرق بين الأجواء التاريخية التي يدرسونها، وبين الأجواء الحاضرة التي يعيشونها.

ومن هؤلاء من يعيش بقلبه وفكره في جو البيئة التي يدرسها، فيأتي بنتائج تنطبق مع الحق والصدق والواقع، ولكن هؤلاء يلقون عنتاً من سائر المستشرقين، إذ سرعان ما يتهمون بالانحراف عن المنهج العلمي، أو الانسياق وراء العاطفة، أو الرغبة في مجاملة المسلمين والتقرب إليهم [4].

١- بروكلمان: كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط٥، ١٩٦٨ م، ص٣٠.

٢- محمد: الدكتور إدريس حامد، آراء المستشرقين حول مفهوم الوحي عرض ونقد، (الموسوعة الشاملة اصدار ٣,٤١)، ص١٥.

٣- باحثة أمريكية أسلمت فتسمت (مريم جميلة) وغيرهم كثير ممن أسلم أمثال: يحيى عينون، ودينيه، ومراد هوفمان. المرجع السابق: ص ١٦.

٤ – الميداني: عبد الرحمن حسن حبنّكة، أَجْنِحَةُ المَكْرِ الثَّلَاثةْ وَخوافيهَا، ص١٣٢.

ومنهم من لم يعلن إسلامه رغم إدلائه بتصريحات هامة تدل على أنه مسلم في ضميره، مثل برناردشو. ومنهم من بقي على ما كان عليه من العقيدة لأسباب لم يعلنوا عنها، مثل هنري دي كاستري، ورينو حينوا، وتبتوس بركات، ودنيس ماسون، والذين بدوا على وشك الشهادة[1].

والذي ينبغي تأكيده: هو الحيطة والتحفظ من الأقوال التي عرفت واشتهرت بالإنصاف والاعتدال؛ لأنه ليس ثمة ثبات ولا منهجية واحدة لكل مستشرق، فتجده يثبت الوحي هنا، وينكر نبوة الرسول هناك، أو يخصه بالعرب خاصة، أو يعترف له بأنه عظيم من العظماء، كما فعل توماس كاريل، لكنه وصف القرآن بأنه كتاب ممل مضطرب مختلط مشوش جاف معقد، غباء لا يطاق.[2]

لذا أرى ألاَّ يفرح مسلم باعتراف مستشرق بالوحي، ويعدّ ذلك كسباً للعلم والتاريخ؛ لأنه قد يكون أسلوباً من أساليب المكر والخديعة كما فعله (زويمر، ولامانس) اللذان وصفا الرسول ﷺ بالقدرة الفائقة على الإقناع والتأثير في الآخرين، وبالعبقرية، لكنهما وصلا إلى تجريده من النبوة، ومن مزية كون القرآن وحياً من عند الله تعالى.[3]

لذلك فإنّ معظم من وصفه بالعبقرية والتفوق، سعى إلى إنكار نزول الوحي عليه. والحقيقة أننا لا نجد مستشرقاً يستحق التقدير في كل مواقفه، فقد تجد لأحدهم موقفاً جيداً من مسألة كالوحي، لكن يأتي بما يناقض ذلك في غيره من مسائل الدين، مما يجعلنا نفهم أن كتابات جلِّ المنصفين منهم تحمل في طياتها النظريات الفاسدة، التي تمثل هجوماً في صورة مسالمة،

١- شايب: خضر، نبوة محمد في الفكر الاستشراقي المعاصر، الرياض، م العبيكان، ط١، ١٤٢٢هـ، ص١٩٢، نقلا عن الإسلام عام ٢٠٠٠م.

٢- غراب: أحمد عبدالحميد، رؤية إسلامية للاستشراق ص١٣٩.

٣- حمدان: نذير، الرسول في كتابات المستشرقين، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

وتعصباً في صورة إنصاف، ويخرج من هذا التعميم معظم المسلمين منهم وبعض المتعاطفين، وهم قلّة.

المبحث الثاني: مناهج الطاعنين المعاصرين في الصحيحين.

المطلب الأول: منهج التشكيك.

المطلب الثاني: المنهج العقلي.

المطلب الثالث: المنهج العلمي

المبحث الثاني

مناهج الطاعنين المعاصرين في الصحيحين.

إن الكلام عن المناهج يسترعي منا ملاحظة الطريق التي سلكها كل ناقد، فمن ناقد لأجل الحق، ومنهم لا يقبل الحق ولو كان واضحا، ومنهم من سلك طريقا وعرا دون أدوات الخوض في الحديث، ومنهم من دخل بهدف التشكيك غير راغب بالحق بأفكار وأحكام مسبقة، ومهم من أراد الحق وأراد ظهوره على منهجه الخاص مخالفا أهل الفن، ولو على حساب ما أجمعت الأمة على خلاف رأيه، وقد رأيت أن أجمل هذه المناهج بثلاثة مناهج عامة تنطوي عليها هذه الأفكار. وهي المنهج التشكيكي والمنهج العقلي والمنهج العلمي عند أهل الحديث.

المطلب الأول: منهج التشكيك:

أولاً: التشكيك في المنهج الحديثي عند صاحبي الصحيحين

عرض الطاعنون مجموعة من الشبه حول المنهج الحديثي عند صاحبي الصحيحين نذكر منها:

١- الطعن في طريقة تدوين الصحيحين:

حيث ادعى بعض الطاعنين من المستشرقين والحداثيين وغيرهم أن السنة كتبت متأخرة، وأرادوا بذلك البعد الزمني بين حياة الرسول ﷺ وتدوين السنة طعناً في مصداقيتها. وقد تعرض أبو رية لهذه القضية، فقال:" تظافرت الأدلة على أن أحاديث الرسول ﷺ لم تكتب في عهد النبي ﷺ، كما كان يكتب القرآن، ولا كان لها كتاب يقيدونها عند سماعها منه وتلفظه بها"[1].

ويقول محمد أركون: "إن السنة كتبت متأخرة بعد موت الرسول ﷺ بزمن طويل، وهذا ولَّد خلافات لم يتجاوزها المسلمون حتى اليوم بين الطوائف الثلاث السنية والشيعية والخارجية، وصراع هذه الفرق الثلاث جعلهم يحتكرون الحديث، ويسيطرون عليه لما للحديث من علاقة

---

١ - ابو رية: محمود، أضواء على السنة، ص ٧- ٨ ، ٢٣.

بالسلطة القائمة... وهكذا راح السنة يعترفون بمجموعتي البخاري ومسلم المدعوتين بالصحيحين"[1].

ثم يقول: "وبالطبع فإن مسيرة التاريخ الأرضي، وتنوع الشعوب التي اعتنقت الإسلام قد خلقت حالات وأوضاعًا جديدة ومستحدثة، لم تكن متوقعة أو منصوصًا عليها في القرآن ولا في الحديث، ولكي يتم دمجها وتمثلها في التراث، فإنه لزم على المعنيين بالأمر أن يصدقوا عليها، ويقدسوها إما بواسطة حديث للنبي، وإما بواسطة تقنيات المحاجة والقياس"[2].

وهكذا شككوا في تدوين السنة، إذ هي في الخطاب الحداثي، حسب رأي أركون قد خضعت لعملية الانتقاء والاختيار والحذف التعسفية، التي فُرضت في ظل الأمويين، وأوائل العباسيين، أثناء جمع السنة، كما أن هذا الجمع للسنة قد تعرض لعملية النقل الشفهي بكل مشاكله، ولم تدون السنة إلا متأخراً، وهذا النقل الشفهي قام به جيل من الصحابة، وهم برأيه لا يرتفعون عن مستوى الشبهات، بل إن تاريخهم تختلط فيه الحكايات الصحيحة بالحكايات المزورة. [3]

والملاحظ أن أركون نفسه يناقض نفسه في موضع آخر، فيذكر فيه أن السنة لقيت من الرعاية والتثبت ما لم يلقه أي خطاب أو نص تاريخي وباعتراف الغرب أنفسهم[4].

وكذلك الحداثيون فإنهم يتابعون ويرددون ما ادعاه المستشرقون – أن الحديث بقي مائتي سنة غير مكتوب، ثم بعد هذه المدة الطويلة قرر المحدثون جمع الحديث– منهم جولدزيهر، وشبرنجر، ودوزي. فقد عقد" جولد زيهر فصلاً خاصاً حول تدوين الحديث في كتابه " دراسات

١– أركون: الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ص ١٠١.

٢ – المرجع السابق، ص ١٠٤.

٣ – المرجع السابق، ص ١٠٤.

٤ – المرجع السابق، ص١٠٢.

إسلامية " وشكك في صحة وجود صحف كثيرة في عهد الرسول ﷺ. ورأى " شبرنجر " في كتابه " الحديث عند العرب " أن الشروع في التدوين وقع في القرن الهجري الثاني ، وأن السنة انتقلت بطريق المشافهة فقط. أما " دوزي " فهو ينكر نسبة هذه " التركة المجهولة " – بزعمه – من الأحاديث إلى الرسول ﷺ.[١]

وقد أراد المستشرقون والحداثيون من وراء هذه المزاعم، التشكيك في صحة الحديث، واتهامه بالاختلاق والوضع على ألسنة المدونين، وأنهم لم يجمعوا من الأحاديث إلا ما يوافق أهواءهم، وصاروا يأخذون عمن سمعوا الأحاديث.

مناقشة هذه الشبهة وبطلانها:

لقد تكفل كثير من علمائنا بالرد على هذه الشبهة[٢]، ومن تلك الردود على هذه الشبهة:

١- الكتابة تمت في عهد النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم، وذلك في القرن الأول الهجري، وكان التدوين في نهاية هذا القرن على يد ابن شهاب الزهري بأمر من الخليفة عمر بن عبدالعزيز (ت١٠١هـ)، وبعده مباشرة بدأت عملية التصنيف التي توسع فيها جيل تلامذة الزهري رحمه الله[٣].

١- انظر: بوقرين: أحمد محمد، بحث الرد على شبهات المستشرقين ومن شايعهم من المعاصرين حول السنة (الموسوعة الشاملة، الإصدار ٣،٤١، تحت عنوان، دفع شبهات المستشرقين حول السنة) ص٧-١٠.

٢ – انظر: المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة، (الموسوعة الشاملة اصدار ٣,٤١) ص٣٠-٧٠.

٣ – بنكيران: محمد، تدوين السنة النبويه في القرون الثاني والثالث والرابع للهجرة، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة

ص٤.http://sh.rewayat٢.com/olomhadith/Web/٠٠١/١١٠٩٠.htm

٢- ثبت عن بعض الصحابة ﷺ أنهم كانوا يكتبون بعضاً من حديث رسول الله ﷺ لهم أو لغيرهم[١]، من ذلك كتابة بعض الصحابة لأبي شاه[٢] - وهو رجل من أهل اليمن - بأمر رسول الله ﷺ خطبة من خطبه، ومنه ما ذكر أبو هريرة من شأن عبد الله بن عمرو بن العاص، ﷺ:" **ما من اصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبدالله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب**" [٣]، ومنه ما كان من قصة صحيفة لعلي بن أبي طالب ﷺ فيها شيء من العلم[٤]، ومن ذلك كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن، فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم[٥]، وحديث عبد الله بن عمرو يبين أن النبي ﷺ كان يأذن للبعض بالكتابة فعن عبد الله بن عمرو قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه؟ فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء ورسول الله ﷺ، بشر يتكلم في الغضب والرضا؟! فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بيده إلى فيه فقال: " **اكْتُبْ فَوَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلاَّ حَقٌّ**"[٦].

---

١ - وقد صنفت في ذلك العديد من المصنفات حول تدوين السنة مثل كتاب:" تقييد العلم" للخطيب البغدادي، وكتاب:"السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث" لمحمد زبير الصديقي وفصل "حول تدوين الحديث" من كتاب "علوم الحديث ومصطلحه" للدكتور صبحي الصالح، وكتاب: "السنة قبل التدوين" للدكتور محمد عجاج خطيب، وكتاب :" دلائل التوثيق المبكر للسنة" لامتياز أحمد.

٢ - البخاري: صحيح البخاري، كتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، رقم ٢٣٠٢.

٣ - البخاري: صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم ١١٣.

٤ - المرجع السابق، رقم ١١١.

٥ - النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، سنن النسائي (المجتبى من السنن)، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ٨ / ٥٧، رقم ٤٨٥٣، والدارمي: سنن الدارمي ،٢ / ٢٥٣، رقم ٢٣٦٥ ، وابن حبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ١٤ / ٥٠١، رقم ٦٥٥٩. والحديث صحيح.

٦ - أبو داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي . بيروت، كتاب العلم "باب كتابة العلم، ٣/ ٣٥٦، رقم ٣٦٤٨، وأحمد: بن محمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد بن

كذلك وردت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة تبلغ بمجموعها رتبة التواتر في إثبات وقوع الكتابة للحديث النبوي في عهده ﷺ [1].

٣- كان تعامل المسلمين مع السنة النبوية منذ الايام الأولى يقوم على أساسين اثنين هما: الحفظ في الصدور والكتابة في السطور، وقبل ذلك هو تطبيقهم العملي لسنة رسول الله ﷺ مع العلم أن الحفظ في الصدور في البداية كان هو الغالب بسبب المنع النبوي من الكتابة الذي اقتضته ظروف معينة، وذلك لاهتمام الرسول بالقرآن الكريم من حيث اتخاذه كتابا للوحي وعدم الانشغال عنه بأي شيء، وأن النهي الوارد عن كتابة السنة فيحمل على جعل القرآن والسنة في صحيفة واحدة، وأما خشية الاختلاط فلا ترد لتباين الأسلوبين وعلو فصاحة القرآن[2]، فإن الكتابة ظلت حاضرة، ولكن بصورة محدودة إلى حد ما، إلا أنها كانت تزداد مع الأيام بسبب ارتفاع الأسباب الداعية إلى منعها شيئا فشيئا من جهة، ثم بسبب تكاثر الدواعي إلى ضرورة حفظها بهذا الطريق. وفي بيان هذا يقول ابن الأثير: "وكان اعتمادهم أولاً على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه، ولا معولين على ما يسطرونه، محافظة على هذا العلم، كحفظهم كتاب الله عز وجل، فلما انتشر الإسلام، واتسعت البلاد، وتفرقت الصحابة في الأقطار، وكثرت الفتوح، ومات معظم الصحابة، وتفرق أصحابهم وأتباعهم، وقل الضبط، احتاج

حنبل، تحقيق : شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد ، وآخرون، إشراف : د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الأولى ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م، ١١/ ٥٧، رقم ٦٥١٠. والحديث صحيح.

١ – عتر: نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ص: ٤٠، والخطيب: محمد عجاج، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبه، القاهره، ط٢ – ١٩٨٨، ص ٢٩٨-٣١٢.

٢- عتر: نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ص ٤١.

العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة، ولعمري إنها الأصل، فإن الخاطر يغفل، والذهن يغيب، والذكر يهمل، والقلم يحفظ ولا ينسى"[١].

٤- التحري وطلب السند في حديث رسول الله في زمن الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ ومن جاء بعدهم ووضعوا قواعد شديدة منها[٢]:

- تقليل الرواية عن رسول الله ﷺ خشية أن تزل أقدام المكثرين بسبب الخطأ أو النسيان، ونقل عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : " **كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ** "[٣].

- التثبت في الرواية عند أخذها وعند أدائها: والشواهد على ذلك كثيرة اكتفي بشاهدين:

الأول: قال الإمام الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق ﷺ[٤] : وكان أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال: "ما أجد لك في كتاب الله شيئا وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئا، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك. فأنفذه لها أبو بكر ﷺ"[٥].

١- ابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، الطبعة : الأولى، ٤٠/١.

٢ – عتر: نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث ص ٥١-٥٤، والسباعي، السنة ومكانتها في التشريع، ص ٧١- ٧٩، والأعظمي: د. محمد مصطفى، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، مكتبة الكوثر، السعودية، ط٣، ١٩٩٠، ص١٠-١١.

٣ – مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، مقدمة الإمام مسلم رحمه الله، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، رقم٥.

٤ – الذهبي: تذكرة الحفاظ، ٩/١.

٥ – أبو داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي . بيروت، كتاب الفرائض، باب فِى الْجَدَّةِ، رقم٢٨٩٦، والترمذي: محمد بن عيسى، سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، كتاب الفرائض، باب ما جاء فِي ميراث الْجَدَّةِ، رقم٢١٠٠، واحمد: مسند أحمد، مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ، محمد بن مسلمة، ١٢١/٣،رقم ١٧٩٧٨، مالك: مالك بن أنس أبو عبدالله

الثاني: قال الذهبي في ترجمة عمر بن الخطاب[1]: "وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب، عن عبيد بن عمير: " أَنَّ أَبَا مُوسَى اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ ثَلاَثًا، فَكَأَنَّهُ وَجَدَهُ مَشْغُولاً فَرَجَعَ، فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ تَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، ائْذَنُوا لَهُ. فَدُعِيَ لَهُ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ، قَالَ: إِنَّا كُنَّا نُؤْمَرُ بِهَذَا. قَالَ: لَتُقِيمَنَّ عَلَى هَذَا بَيِّنَةً أَوْ لأَفْعَلَنَّ. فَخَرَجَ فَانْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسٍ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالُوا: لاَ يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلاَّ أَصْغَرُنَا. فَقَامَ أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: كُنَّا نُؤْمَرُ بِهَذَا. فَقَالَ عُمَرُ: خَفِيَ عَلَيَّ هَذَا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَلْهَانِى عَنْهُ الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ"[2].

يقول الدكتور نور الدين عتر: "وجدير بالتنبيه أنهم إنما كانوا يفعلون ذلك للاحتياط في ضبط الحديث لا لتهمة أو سوء ظن، فهذا عمر ﷺ يقول: "إني لم أتهمك ولكن أحببت أن أتثبت"[3]. وكذلك رد بعض الأحاديث كان اجتهادا منهم لمخالفتها ما استنبطوه من القرآن، لذلك نجد بعض الصحابة ومن بعدهم عملوا بما رده غيرهم، لأنهم باجتهادهم رأوه غير معارض للأدلة"[4].

بعد ظهور الفتن كان التشدد في الرواية، ومن ذلك الاحتياط في حمل الحديث عن الرواة، وألا يأخذوا الحديث إلا عمن يوثق به ديناً وورعاً، وحفظاً وضبطاً، حتى شاعت في عرف الناس هذه القاعدة: "إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها"، ثم طلب السند بعد وقوع

الأصبحي، الموطأ، رواية يحيي الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي – مصر، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، ٥١٣/٢، رقم١٠٧٦، وابن ماجه : محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، ٩٩/٢، رقم٢٧٢٤. والحديث صحيح لغيره.

١ – انظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ، ١١/١.

٢ – مسلم: صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب الاستئذان، رقم ٢١٥٣.

٣ – مسلم: صحيح مسلم، كتاب الآداب، باب الاستئذان، رقم٢١٥٤.

٤ – عتر: نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ص٥٤.

الفتنة، عن محمد بن سيرين أنه قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[1]. بذلك نشأ علم ميزان الرجال: "الجرح والتعديل" الذي هو عمود أصول الحديث. ومع كل هذه الحيطة، كانت الحافظة القوية عندهم والكتابة والسند في الرواية وعدالة الراوي وضبطه لها كل الاهتمام، ثم كان التصنيف بعد ذلك.

وفي ظل هذه المعايير الدقيقة التي سار عليها رواة الحديث في حفظ السنة في الصدور والسطور معاً، لم يبق مجال للشبه التي يطرحها الطاعنون حول تأخر تدوين السنة.

وقد ظهرت بوادر محاولات الوضع في السنة فاحتاط وتصدى لها العلماء، فكانت داعيا أساسياً لدى علماء الحديث عن التحرج من كتابة السنة، والانطلاق نحو تدوينها تدوينا رسميا في نهاية القرن الأول الهجري، وذلك في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز الذي كلف ابن شهاب الزهري بالعملية. وهناك تحقيق طيب للدكتور الخطيب، يبين فيه أن محاولة جمع الحديث كانت في زمن أمير مصر عبد العزيز بن مروان، ويحدد الفترة التاريخية ما بين سنة (٦٥هـ-٧٠هـ) وهذا ما رواه الليث بن سعد قال: حدثني يزيد ابن أَبي حبيب "أن عبد العزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مرة الحضرمي، وكان قد أدرك بحمص سبعين بدرياً من أصحاب رسول الله ﷺ. قال الليث: وكان يسمى الجند المقدم. قال: فكتب إليه أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم إلا حديث أبي هُرَيْرة فإنه عندنا"[2].ولم يطلب حديث أبي هريرة لأنه كان عنده، وكان قد سمعه عبد العزيز بن مروان من أبي هريرة. [3]

---

١ – مسلم: صحيح مسلم، مقدمة الإمام مسلم، باب بيان أن الإسناد من الدين، ١ /١٢.

٢– المزي: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج، تهذيب الكمال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م، ١٦٠/٢٤.

٣ – المرجع السابق، ١٩٨/١٨.

ثم يبين الدكتور الخطيب: أنه إذا ثبتت استجابة كثير بن مرة لطلب أمير مصر. فهذا يعني أن: بعض الحديث النبوي قد دون رسميا في منتصف العقد الهجري الثامن، قبل انقضاء القرن الأول[١].

وهذا يعني أن التدوين الرسمي كان في عام (٨٠ – ٩٠) هـ أي قبل نهاية القرن الأول الهجري، للرد على على دعوى طول الفترة الزمنية في تدوين السنة والتي كان الصحابة الذين عايشوا وسمعوا الرسول ﷺ حاضرين شاهدين على ما تم تدوينه. دلالة على اتصال الفترة التاريخية وعدم انفصالها.

ومن هذا المنطلق نرد على الطاعنين بالصحيحين، حيث اتخذوا من عدم اتصال السند وعدم تدوين السنة مطعنا للطعن بكل السنة عموما، ومدخلا للطعن في أعلاها وهما الصحيحان، فكان الرد مغلقا لهم الباب في الطعن على كل السنة ومنها الصحيحان.

٢–دعوى أن جهود المحدثين انحصرت في نقد الأسانيد دون المتون.

وهذه المسألة من كتابات المستشرقين واتباعهم[٢]، وفي ذلك يقول شاخت: "إن أكبر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباطي، ومعلوم لدى الجميع أن الأسانيد بدأت بشكل بدائي ووصلت إلى

١– الخطيب: محمد عجاج، السنة قبل التدوين، ص ٣٧٣–٣٧٥.

٢ – اسماعيل: الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث ، ، دار الاوائل ، دمشق –سورية، ط١– ٢٠٠٢ م، ص١٦٥–١٦٨، وحوى: د.محمد سعيد، سلسلة مقالات، منهجية التعامل مع السنة النبوية. موقع الامام الشيخ سعيد حوى:

http://saidhawwa.com/Portals/Content/?info=YVdROU5qUTBKbk52ZFhKalpUMVRkV0pRWVdkbEpuUjVjR1U5TVNZPSt1.plx، مقالة رقم٩.

كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث، وكانت الأسانيد لا تجد أدنى اعتناء، وأي حزب يريد نسبة آرائه إلى المتقدمين، كان يختار تلك الشخصيات ويضعها في الإسناد"[1].

يقول جولد تسيهر: " نقد الأحاديث عند المسلمين قد غلب عليه الجانب الشكلي منذ البداية، فالقوالب الجاهزة هي التي يحكم بواسطتها على الحديث بالصحة أو بغيرها، وهكذا لا يخضع للنقد إلا الشكل الخارجي للحديث، ذلك أن صحة المضمون مرتبطة أوثق الارتباط بنقد سلسلة الإسناد، فإذا استقام سند حديث لقوالب النقد الخارجي، فإن المتن يصحح حتى ولو كان معناه غير واقعي، أو احتوى على متناقضات داخلية أو خارجية، فيكفي لهذا الإسناد أن يكون متصل الحلقات، وأن يكون رواته ثقات اتصل الواحد منهم بشيخه، حتى يقبل متن مرْويّه، فلا يمكن لأحد أن يقول بعد ذلك إني أجد في المتن غموضًا منطقيًا أو أخطاءً تاريخية، لذلك فإني أشك في قيمة سنده"[2].

وتبنى هذا الرأي أحمد أمين واعتبر المحدثين اهتموا بالشكل الخارجي للحديث دون الداخلي ـ المتن ـ [3].

مناقشة الشبهة وبطلانها

يلاحظ لمناقشة هذه الدعوى أنه قد خفي عليهم أو تجاهلوا ان هذه الأحاديث دين وأمانة، حيث إن مراعاة المتن جزء مهم من اهتمام الصحابة والمحدثين، فالمتثبتون من المحدثين إذا

---

١ – الأعظمي: محمد مصطفى، المستشرق شاخت والسنة النبوية، ضمن مجموعة بحوث عنون لها: منهاج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، ج١، المنظمة العربية للتربية ومكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ١٤٠٥هـ، ص ١٠٤.

٢ – الجوابي: د. محمد طاهر، جهود المحدثين في نقد متن الحديث، نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، تونس، بدون تاريخ، ٤٥٠، نقلا عن محسن عبدالناظر: دراسات جولد تسيهر في السنة ومكانتها العلمية، ٢٣٨/١.

٣– أمين: أحمد، فجر الاسلام، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١ – ٢٠٠٤م، ص٢١٠. وضحى الإسلامى، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، الطبعة السادسة ١٩٦١م، ٢ /١٣٠-١٣١.

سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد، لم يكتبوه ولم يحفظوه، فان حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه، وفي الراوي الذي عليه تبعته. ومثال ذلك من الصحابة تثبت ابي بكر وعمر وقد سبق ذكره، والأمثلة عند المحدثين سنذكرها لاحقا.

إن النقد الخارجي للأحاديث؛ أي نقد الأسانيد، وأسموه شكليا، له كل الصلة بالنقد الداخلي أي نقد المتون، حيث إن إثبات كون الراوي ثقة ليس بعمل سطحي، بل هو مرتبط بالمتن ارتباطاً وثيقاً، وذلك لأن الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وضبطه، بل لا بُدَّ من اختيار مروياته بعرضها على روايات الثقات، فلو وجدنا روايته موافقة ولو معنى بروايات الثقات، أو موافقة لها في الغالب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً عدلًا ثبتاً.

ومنهج المحدثين في نقدهم للمتن منهج دقيق في نقد المرويات، فتارة بعرض الحديث على القرآن واخرى بمقارنة الروايات، ومن خلال سبر المرويات والمعارضة نعرف الصحيح والحسن والضعيف والشاذ والمنكر والمعلل والمدرج، وعن طريق معارضة الروايات نحكم على الرواة وضبطهم وإتقانهم[١].

وقد اشترط العلماء لصحة المروي كون الراوي عدلاً ضابطاً لا يحدث بالشاذ ولا يخالف رواية الثقات، ولا يكون معلولا بعلة، فاشتراط شروط الصحة ليست فقط للسند وحده، بل هي للسند والمتن معا، فاشتراط عدالة الراوي وضبطه مع اتصال روايته عن مثله، هو في الحقيقة اختبار للمتن وتأكد من المروي، فالراوي لا بد أن يوثق بأمانته في نقل متن الحديث، لفظاً أو معنى، وبغير هذا لا يوثق بروايته، فاذا توفر راو صادق لا يكذب، ضابط لا يخطأ، فقد انتفى الشك حينها بخطأ الرواية أي متن الرواية.

١- الأعظمي: د. محمد مصطفى، منهج النقد عند المحدثين، ٤٩.

وإليك بعض الأمثلة في تراجم الرواة التي ذكرها ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب تدليلاً على اعتبار نقد المتن ومضامين المرويات:

- اسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق البصري:وقال ابن حبان كان فصيحاً وهو ضعيف يروى المناكير عن المشاهير ويقلب الأسانيد[١].

- صالح بن موسى بن اسحاق بن طلحة بن عبيدالله الطلحي الكوفي: قال أبو نعيم متروك يروي المناكير[٢].

ولذلك نقول أنه ليس لأي كان أن ينقد متن وسند الحديث، بل لا بد له من ملكة، بها يستطيع أن يحكم على متن الحديث، وقد سئل ابن قيم الجوزية عن معرفة الحديث الموضوع بضابط، من غير أن ينظر في سنده؟ فقال: "إنما يعرف ذلك من تضلع في معرفة السنة الصحيحة واختلط ذلك بدمه ولحمه، وصار له فيها ملكة واختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به، وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه الكرام، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول ﷺ وهديه وكلامه، وأقواله وأفعاله، وما يجوز أن يخبر عنه، وما لا يجوز، ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوع، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم وأساليبهم ومشاربهم ما لا يعرفه غيرهم"[٣].

ومن الأمثلة على دعاوى المستشرقين ورد العلماء عليهم، ما رد به الدكتور مصطفى السباعي، على المستشرق جولد تسيهرفي في دعواه: أن الأمويين استغلوا الإمام الزهري في سبيل

١- ابن حجر: شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ج١ص ٢٨٩، ترجمة رقم: ٥٩٨.

٢- المرجع السابق، ج٤ ص٣٥٤، ترجمة رقم:٧٠٠.

٣ - ابن القيم: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، تعليق: حسن السماحي سويدان، دار القاري، بيروت، ط ١- ١٩٩٠م، ص ٣٢و٣٣.

وضع الحديث، حيث قال: إن عبد الملك ابن مروان منع الناس من الحج أيام فتنة ابن الزبير، وبنى قبة الصخرة في المسجد الأقصى ليحج الناس إليها، ويطوفون حولها بدلا من الكعبة، ثم أراد أن يحمل الناس على الحج إليها بعقيدة دينية، فوجد بغيته في الزهري لشهرته وكونه مستعدا لأن يضع له أحاديث في ذلك، فوضع أحاديث منها، حديث " **لاَ تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلاَّ إِلَى ثَلاَثَةِ مَسَاجِدَ مَسْجِدِى هَذَا وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الأَقْصَى**[1] " ومنها حديث " **الصلاة في المسجد الأقصى تعدل ألف صلاة فيما سواه**[2]" وأمثال هذين الحديثين. والدليل على أن الزهري هو واضع هذه الأحاديث، أنه كان صديقاً لعبد الملك، وكان يتردد عليه، وأن الأحاديث التي وردت في فضائل بيت المقدس مروية من طريق الزهري فقط. وقد رد عليه الدكتور مصطفى السباعي بقوله: "إن قبة الصخرة بناها الوليد بن عبد الملك، ليس كما زعم جولد تيسهر، وأن بناءها ليحج الناس إليها هذا كفر صريح كيف يفعله عبد الملك؟ وأن الزهري كان صغيراً في ذلك الوقت حيث ولد سنة إحدى وخمسين للهجرة، وعبد الله بن الزبير قتل سنة ثلاث وسبعين، وأن الزهري في عهد ابن الزبير لم يكن يعرف عبد الملك ولا رآه، وأن حديث لا تشد الرحال روته كتب السنة كلها من طرق مختلفة غير طريق الزهري"[3].

---

١ – متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ، البخاري:صحيح البخاري، أبواب التطوع، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة رقم ١١٣٢، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب الحج، باب لاتشد الرحال إلا لثلاثة مساجد، رقم ١٣٩٧.

٢– سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس، عن ميمونة، رقم١٤٠٧، وأحمد: مسند أحمد ، من حديث أبي سعيد الخدري، بلفظ"لَصَلَاةٌ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ " يَعْنِي مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ" ، ١٨/ ٢٦١، رقم ١١٧٣٤، قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير سهم فمن رجال مسلم.

٣– السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص٢٠٣-٢٠٦.

وقرائن الوضع التي يعرف بها الحديث الموضوع معظمها يحكم عليه بالوضع بالنظر إلى المتن وحده منها[1]:

١- أن يكون الحديث مناقضاً دلالة القرآن القطعية أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي مع عدم إمكان الجمع والتوفيق في ذلك كله.

٢- الركاكة في اللفظ

٣- فساد المعنى.

٤- أن ينقب عن الحديث فلا يوجد عند أهل الحديث، من صدور الرواة وبطون الكتب، بعد أن تم استقراء الأحاديث وتدوينها.

٥- أن يكون الحديث مخالفاً للقضايا المقررة، كأن يكون مخالفا للعقل ولا يقبل التأويل، أو اشتمل على أمر يدفعه الحس والمشاهدة، أو الواقع التاريخي.

٦- استقراء الأبواب: أي قولهم: لم يصح في الباب شيء، أو إلا حديث كذا، وذلك لما قاموا به من استقراء للأحاديث وتبويبها.

٧- موافقة الحديث لمذهب الراوي المتعصب المغالي.

٨- أن يتضمن الحديث أمراً مهما من شأنه أن تتوفر الدواعي على نقله، كأن ينقل أمر في أصول الدين، ولا ينقله جمهور من الصحابة، ولا يرويه الا راو واحد، مثل حديث غدير خم عند الشيعة.

٩- اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم.

---

١ – أنظر: ابن قيم الجوزية: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ، ١٤٠٣ هـ، ٥٠-١٠٢. وعتر: منهج النقد في علوم الحديث ٣١٢ – ٣١٦، والسباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ٩٨-١٠١.

والشواهد على ذلك كثيرة في كتب المصطلح والجرح والتعديل والعلل والموضوعات. وبهذا يتبين لنا أن المحدثين اهتموا بنقد المتن اهتماما كبيرا مع نقدهم للسند، ولم يكتفوا بالسند وحده كما ادعى المستشرقون.

٣- تقطيع الحديث واختصاره[١] :

وهذا الطعن هو من شبه الشيعة ومن تابعهم للطعن مباشرة على الصحيحين، حيث عمد الإمام البخاري الى تقطيع المتن وإجماله، فقد جعل النجمي – شيعي- تقطيع الحديث دليلا على عدم الوثوق والطمأنينة بما ورد من الحديث في صحيح البخاري، واعتبره خيانة علمية، وان الدافع لفعل البخاري هذا هو نوع من التعصب والتطرف بسبب الكره الذي كان يكنه البخاري تجاه علي بن أبي طالب ﷺ كما يدعي النجمي [٢]. حيث يدعي أن البخاري يسقط ويقطع أي حديث فيه منقبة من مناقب على ﷺ، أو يكشف عن منقصة وجهالة لأحد من الخلفاء فيحذف

---

١ – تقطيع الحديث : هو أن يروي المحدث حديثاً في كتابٍ صنفه ، ولكنه لا يرويه تاماً ، بل يروي كل قطعة منه في شيء من أبواب ذلك الكتاب، وقد يرويه في بعض تلك المواضع تامّاً ، وممن اشتهر من الأئمة بكثرة تقطيع الأحاديث وتوزيع قطعها على الأبواب العلمية التي تناسبها : الإمام البخاري رحمه الله تعالى ، في (صحيحه)، فهو يذهب إلى جواز تقطيع الحديث إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقاً يفضي إلى فساد المعنى .

وأما الاختصار فيحصل بطرق أخرى فضلاً عن حصوله بطريقة التقطيع هذه أيضاً ، مثل أن يختصر معنى الحديث أي يجْمله .

والاختصار في الحقيقة نوعان : نوع في السند، وذلك بحذفه كله أو حذف بعضه ، إما من أوله ، وهو التعليق، أو التدليس، أو من وسطه ، وهو الانقطاع ، أو تدليس التسوية، أو من آخره وهو الإرسال، وكل هذه الأنواع هي في الحقيقة إرسال للحديث، بحسب اصطلاح المتقدمين. والنوع الثاني في المتن، ويحصل بالاقتصار على قطعة منه ، أو بحذف تفاصيله وجعله مجملاً . انظر: ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق : ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ٢٨٢/١. وسلامة: محمد خلف، لسان المحدثين، مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم، مصدر الكتاب : ملفات (وورد) نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث.(الموسوعة الشاملة اصدار ٣,٤١).

٢ – النجمي: أضواء على الصحيحين، ص ١١٦.

صدر الحديث أو ذيله، أو يعمد إلى قطعه من وسطه حتى تخفى المنقبة أو المنقصة. وهذا العمل يعتبره علماء الحديث تدليسا وخيانة في أمانة نقل الرواية"[1].

ثم قال: "وهذا إن دل على شيء فإنه يدلنا على حقيقة هامة، وهي أن شطرا كبيرًا وعددًا ضخمًا من الأحاديث والروايات الصحيحة، كانت بحيازة البخاري، وحيث إنها لا تتلاءم وهواه، فلم يدونها في صحيحه، ومن ثم اندرست شيئًا فشيئًا"[2]. وأورد على ذلك حديثاً ادعى فيه تعمد البخاري تقطيع الحديث، وذلك حفظًا لكرامة الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ أن تنال.

وأورد النجمي مثالاً قصة عمر بن الخطاب مع عمار بن ياسر في قصة التيمم لمن أجنب .

أولا: نص البخاري: أخرج البخاري بسنده، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّى أَجْنَبْتُ فَلَمْ أُصِبِ الْمَاءَ. فَقَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَمَا تَذْكُرُ أَنَّا كُنَّا فِى سَفَرٍ أَنَا وَأَنْتَ، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ فَصَلَّيْتُ، فَذَكَرْتُ لِلنَّبِىِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِىُّ ﷺ: "إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا". فَضَرَبَ النَّبِىُّ ﷺ بِكَفَّيْهِ الأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ"[3].

وأخرج مسلم والنسائي وابن ماجة: بسنده عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه: أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ، فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءاً، فَقَالَ: لَا تُصَلِّ، فَقَالَ عَمَّارٌ: أَمَا تَذْكُرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَنَا وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ فَأَجْنَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ مَاءاً، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ

---

١ – المرجع السابق.

٢ – المرجع السابق.

٣ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب التيمم باب المتيمم هل ينفخ فيهما، رقم ٣٣١.

فِي التُّرَابِ وَصَلَّيْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "**إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ ثُمَّ تَنْفُخَ ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيْكَ**" فَقَالَ عُمَرُ: اتَّقِ اللَّهَ يَا عَمَّارُ، قَالَ: إِنْ شِئْتَ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ"[1].

عقب النجمي بعد ذكر الأحاديث بقوله: "فكما ترى أيها القارئ العزيز، أن هذين الحديثين من حيث السند والمتن سواء، ولا فرق بينهما إلا في جملة (**لا تصل**) حيث أسقطها البخاري وأثبتها مسلم.

ونرد على النجمي من خلال الإجابة على الاسئلة التالية:

اولاً: هل تفرد البخاري بهذه الرواية؟

ثانياً: هل هذا تصرف من البخاري وتعمد منه لكتم جهل عمر كما ادعى النجمي ؟

إن البخاري –رحمه الله تعالى– روى هذه الرواية كما بين المؤلف ، ومسلم وغيره رواه بزيادة (لا تصل) من قول عمر.

قال ابن حجر: هذه الرواية اختصر فيها جواب عمر، وليس ذلك من المصنف، فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضاً بدونها، وقد أورد المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية ستة أنفس أيضاً، عن شعبة بالإسناد المذكور، ولم يسقه تاماً من رواية واحد منهم، نعم. ذكر جواب عمر مسلم من طريق يحيى بن سعيد، والنسائي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة، ولفظهما فقال: **لا تصل** . زاد السراج "**حتى تجد الماء**" وللنسائي نحوه[2].

لقد تتبعت روايات هذا الحديث لأرى هل تفرد البخاري من بين كل الرواة بهذه الصيغة، أو هل وافقه غيره في رواية هذه الصيغة، ولو ثبت تفرد البخاري فقد يكون لكلام النجمي وجه**!!**

---

١ – صحيح مسلم: كتاب الحيض، باب التيمم، رقم ٣٦٨، والنسائي: سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب التيمم في الحضر، رقم٣١٢، وابن ماجه: سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في التيمم ضربة واحدة، رقم٥٦٩.

٢ – ابن حجر: فتح الباري، ٤٤٣/١.

لقد وجدت أن هذا الحديث روي بصيغ مختلفة، كثير منها بالصيغة التي رواها مسلم والنسائي كما مر، وفي المقابل هناك من روى الحديث كرواية البخاري كالبغوي والبيهقي من طريق البخاري فلا يفيدنا هذا، ولكن هناك روايات من غير طريق البخاري رويت بنفس سياق البخاري فقد أخرج البيهقي: أَخْبَرَنَاه أَبُو عَبْداللَّهِ الْحَافِظُ أَخْبَرَنِى أَبُو الْقَاسِمِ: عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ الأَسَدِىُّ بِهَمَذَانَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ عَنْ ذَرٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: إِنِّى أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ. فَقَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَمَا تَذْكُرُ إِنَّا كُنَّا فِى سَفَرٍ فَأَجْنَبْتُ أَنَا وَأَنْتَ، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ فَصَلَّيْتُ، فَأَتَيْتُ النَّبِىَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ النَّبِىُّ ﷺ: "**إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا". فَضَرَبَ النَّبِىُّ ﷺ بِكَفَّيْهِ الأَرْضَ فَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ**"[١].

فانظر كيف أن هذه الرواية ليست من طريق البخاري، وهي متطابقة مع رواية البخاري، وهذا يعني أن ليس للبخاري شأن بتغيير أو اقتطاع .

وتوجيهي للحديث أن هذا مما قد يكون قد نسيه عمر أو لم يعلم به على التحقيق، والدليل الرواية الثانية: "**فلم يدر ما يقول**"[٢]. وأما البخاري فذكر ما وصله من رواية، والدليل مشاركة غيره له هذه الرواية، ومعلوم أن البخاري ممن اشتهر فقهه، فلعله اختار الرواية التي لا نص فيها على مذهب عمر، لنكتة أرادها، وهو الاحتياط وموافقة الآيات وحكاية مذهبه، فلعل البخاري لمس هذا الاختلاف، فاختار الرواية الأخرى التي لم يذكر فيها، "**لا تصل**"، أو " **لم يدر ما يقول**"، واختار التي سكتت عن جواب عمر لأنها أحوط .وقد دافع ابن مسعود عن فهم عمر

---

١ – البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة : الطبعة : الأولى . ١٣٤٤ هـ، ج١ ص ٢٠٩، رقم ١٠٤٣.

٢ – أخرجه النسائي، سنن النسائي، ١/ ١٦٩، رقم ٣١٧.وأحمد، مسند أحمد، ١٨٩٠٧.

وتأييده له في مذهبه فقال: لا جرم ما رأيت عمر قنع بذلك[1]. وهذا امر واقع في اختلاف الصحابة في دلالة بعض الآيات. قال ابن حجر:" وهذا مذهب مشهور عن عمر ووافقه عليه عبد الله بن مسعود وجرت فيه مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود[2] ، وقيل إن ابن مسعود رجع عن ذلك"[3].

قال الدكتور يوسف القرضاوي في دفاعه عن البخاري ومسلم في إيرادهما هذا الحديث: "وقول عمر لمن أجنب ولم يجد الماء "**لا تصل**" اجتهاد منه، وهو مخطئ في اجتهاده، ومعذور، بل مأجور أجراً واحداً، وليس عمر بالمعصوم من الخطأ، وليس هو أول من أخطأ من الصحابة في اجتهاده، وليست هذه أول خطأة له، فقد عد له ابن حزم جملة أحكام أخطأ فيها أو نسي ما ورد فيها من سنة حتى يذكره غيره من الصحابة، فيتذكر أو لا يتذكر.

فهل يعيب البخاري، أو مسلماً، أن يسجل لنا في صحيحه رأيا لعمر –وإن ظهر خطؤه– فينقل لنا بأمانة العالم صورة صحيحة للاجتهاد الإسلامي في ذلك العصر المبكر؟

أما أن هذا والله لمأثرة تحمد للبخاري ومسلم، لا مأخذ يعابان به، ويذمان عليه"[4].

٤– الرواية بالمعنى :

ومن هذه الشبه نقل الحديث بالمعنى، ومعلوم أن المحدث إذا حدث بالمعنى جاز له ذلك، لكن بعضا ممن لم يفهم أصول الحديث جعلها مطعنا في المتن، وسوف نناقش هذه الشبهة

---

١ – ابن حبان: صحيح ابن حبان، رقم ١٣٠٥.

٢ – البخاري: صحيح البخاري، رقم ٣٤٠. وأحمد: مسند أحمد، ١٨٣٥٤، ١٨٣٥٥، ١٨٣٥٦. وابن حبان: صحيح ابن حبان، رقم ١٣٠٤.

٣ – ابن حجر: فتح الباري، ١/ ٤٤٣.

٤ – القرضاوي: د.يوسف، فتاوى معاصرة،(الموسوعة الشاملة الاصدار ٣,٤١). ١/ ٨٠.

مع بيان ضعفها وبطلانها[1].

قال النجمي: " ومما يسلب الاطمئنان والاعتماد على صحيح البخاري وعدم الوثوق به، أن قسما من أحاديثه قد رويت بالمعنى، ولم ينقلها مؤلف الصحيح بنفس اللفظ حسب ما سمعها من ناقليها "[2].

ثم حشد افكاراً تدعم رأيه فقال:" فلو تتبعنا وفحصنا في الأحاديث التي رواها البخاري في صحيحه، لوجدنا أن البخاري أتبع أسلوب النقل بالمعنى في كثير منها، وما ذكره ابن حجر فإنه من باب التمثيل لا الحصر. وعليه فهل يمكن لقارئ أن يعتمد على كتاب وضعه مؤلفه في مدة ستة عشر سنة، كما اعترف البخاري أنه خرج وضبط فيه تلك الأحاديث التي سمعها في بلد، وبعد مدة من الزمن كتبها وهو في بلد آخر. ولا ريب أن هذه الفترة الزمنية، التي فصلت بين سماع الحديث وبين تدوينه، سوف تنسيه ألفاظ الحديث، ويأتي مكانها بألفاظ أخرى غيرها، أي يكون النقل فيه نقلاً بالمعنى، وبهذا يفقد الحديث شأنه واعتباره، وأضف إلى ذلك احتمال أن تمحى الكثير من دقائق ألفاظ الحديث الأول عندما يروى بالمعنى. ولهذا السبب جعلنا موضوع

---

١ – انظر في ذلك: صدقي: الدكتور توفيق، الإسلام هو القرآن، مجلة المنار، المجلد، ٩١١/٩، ٩١٣، وأبو رية: أضواء على السنة ص ٢٠، ٢١، ٧٦ – ٨٢، ٩٧، ١٠٧، ٢٥٩، وأبو بكر: صالح، الأضواء القرآنية فى اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخارى منها، مطابع محرم الصناعية، ١٩٧٤م، ص٣٥، وجودة: إسماعيل منصور، تبصير الأمة بحقيقة السنة، القاهرة، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م، ص ١٠٤، ١٧٧، ٢٢٠، ٢٣٨، ٢٣٩، والبنا: جمال، السنة ودورها فى الفقه الجديد، ص ٥٨، ٦١، ١٦٢، وأبو زيد: نصر، نقد الخطاب الدينى، دار سينا، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٤م، ص ١١٩، ١٢٦، وحسن: الدكتور حسين الحاج، نقد الحديث فى علم الرواية والدراية، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م، ٣١٥/١ – ٣٢٥، وأدب العرب فى صدر الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ–١٩٩٢م، ص٩٣، وداود: زكريا عباس ، تأملات فى الحديث عند السنة والشيعة، دار النخيل للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ–١٩٩٥م، ص٧٥–٨٣، وعز الدين: نيازي، دين السلطان (البرهان)، ص٧٥، وإنذار من السماء، ص١١٣.

٢ – النجمي: أضواء على الصحيحين، ص ١٢٤.

النقل بالمعنى الذي اتبعه البخاري في تخريجه للأحاديث في صحيحه دليلاً على ضعف أحاديثه"[1].

مناقشة هذه الشبهة وبطلانها:

إن الراجح من أقوال العلماء جواز الرواية بالمعنى ضمن ضوابط وقيود[2]، ولكن الواقع العملي للرواية يفرض أن يكون القليل منها باللفظ وكثيرها بالمعنى، فمنهم من يرى رواية الحديث بلفظه على الأفضل والأحوط، وفي ذات الوقت يجب سلامة معنى الحديث المروي بالمعنى رغم اختلاف لفظه[3].

قال محمد بن سيرين (ت١١٠هـ): " كنت أسمع الحديث من عشرة: اللفظ مختلف والمعنى واحد"[4].

قال الجوابي: " فهذه الشهادة من ابن سيرين، وهو من المتشددين في الرواية باللفظ تشهد بإنصافه، وتبين غرضه من تشدده، ولهذا لما ذكر له أن الحسن البصري والشعبي وإبراهيم النخعي يروون بالمعنى اقتصر على قوله: " إنهم لو حدثوا كما سمعوا كان أفضل".

---

١ – المرجع السابق، ص١٢٤.

٢ – منها أن يكون الراوي عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينهما. ابن الصلاح: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ص٢١٣، والسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ٢/ ٩٨، وابن الملقن: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ص ٣٧٢، وابن جماعة: محمد بن إبراهيم بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: د. محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، ص٩٩.

٣ – الجوابي: جهود المحدثين في نقد متن الحديث، ص٢٢٢.

٤ –ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي ، جامع بيان العلم وفضله، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي،الناشر: مؤسسة الريان – دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٤–٢٠٠٣ هـ، ١/١٦١.

ونقل الحديث باللفظ من الصعوبة بمكان – هذا قبل التدوين– فإذا كان أحدنا ينسى من حفظه لكتاب الله فيزيد حرفاً أو ينقص حرفاً فكيف بالحديث". [1]

عن مكحول، قال: "دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع فقلنا: يا أبا الأسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله –ﷺ– ليس فيه وهم ولا زيادة ولا نقصان، قال: هل قرأ أحد منكم من القرآن الليلة شيئًا؟

فقلنا: نعم، وما نحن بالحافظين له حتى إنا لنزيد الواو والألف، فقال: هذا القرآن منذ كذا بين أظهركم لا تألون حفظه، وإنكم تزعمون أنكم تزيدون وتنقصون، فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله ﷺ، عسى ألا يكون سمعناها منه إلا مرة واحدة، حسبكم إذا حدثتكم بالحديث على المعنى" [2] .

قال المعلمي: " إن عادة الناس قاطبة فيمن يلقى إليه كلام، المقصود منه معناه، ويؤمر بتبليغه أنه إذا لم يحفظ لفظه على وجهه، وقد ضبط معناه لزمه أن يبلغه بمعناه، ولا يعد كاذباً ولا شبه كاذب، علمنا يقيناً أن الصحابة إنما أمروا بالتبليغ على ماجرت به العادة، من بقي منهم حافظاً على وجهه فليؤده كذلك، ومن بقي ضابطاً للمعنى ولم يبق ضابطاً للفظ فليؤده بالمعنى. هذا أمر يقيني لا ريب فيه، وعلى ذلك جرى عملهم في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته"[3].

لذلك فإن سعة حفظ البخاري وسيلان ذهنه وما حباه الله من هذه النعمة، كفيلة أن يؤدي البخاري الحديث ويدونه كما سمعه، ونجاحه بالاختبار الذي كان في بغداد شاهد على ذلك.

---

١ – الجوابي: جهود المحدثين في نقد متن الحديث، ص٢٢٢. ولزيادة تفصيل انظر: الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق : د. محمد عجاج الخطيب، الناشر : دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، ص ٥٣٤.

٢ – ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ج١ص١٦١.

٣ – المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص ٨٢.

قال أبو أحمد بن عدي الحافظ، سمعت عدة من مشايخ بغداد يقولون: " إن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس، لكل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا عليه الموعد للمجلس، فحضروا وحضر جماعة من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم، ومن البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله، انتدب رجل من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فما زال يلقى عليه واحداً بعد واحد، حتى فرغ البخاري، يقول: لا أعرفه، وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: فهم الرجل، ومن كان لم يدر القصة يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ، ثم انتدب رجل من العشرة أيضاً، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقي عليه واحداً واحداً حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من إلقاء تلك الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه، فلما علم أنهم قد فرغوا إلتفت إلى الأول، فقال: أما حديثك الأول فقلت: كذا، وصوابه كذا، وحديثك الثاني: كذا، وصوابه كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل"[١].

قال ابن حجر: هنا يخضع للبخاري، فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة".[٢]

---

١ – ابن حجر: هدي الساري، ص ٤٨٦.

٢ – المرجع السابق، ص ٤٨٦.

قال ابن حجر: " وروينا عن أبي بكر الكلوذاني قال: ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يأخذ الكتاب من العلم، فيطلع عليه اطلاعة، فيحفظ عامة أطراف الأحاديث من مرة واحدة"[1].

وقال حاشد بن إسماعيل: "كان البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فلمناه بعد ستة عشر يوما، فقال: قد أكثرتم علي، فإعرضوا علي ما كتبتم، فأخرجناه، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه"[2].

يضاف الى ذلك أن طول مدة التأليف للصحيح دليل واضح على التأني، وطول الرعاية والمراجعة، وهذا شيء يحسب له لا عليه.

والدليل على أن البخاري لم يكن يؤلف كتابه الصحيح أيام تلقيه العلم، وإنما كان يجمع المادة العلمية، حتى اذا اختمرت انتقى منها المادة المناسبة لشرطه التي ضبط بها كتابه الصحيح. فلا ينفي عدم كتابته لبعض الأحاديث أيام تلقيه أنه كان على تواصل تام مع الحديث، وإنما كان يجمع ويختار. ولا يكتب ما حفظه لأنه كان أسبق جيله بالحفظ. فالكتابة العامة للحديث شيء مختلف عن تدوينه وتصنيفه لكتابه الصحبح.

وهنا شبهة يطرحها بعض الطاعنيين في السنة، وهي عدم الاحتجاج بالحديث فى اللغة، والنحو؛ لأنه روى بالمعنى، ولا نستطيع الجزم بأنه لفظ النبىﷺ.

والرد على هذه الشبهة: أن الأصل فى رواية الحديث أن تكون باللفظ، والفرع هو الترخص فى روايتها بالمعنى للعالم بالألفاظ ومدلولاتها، ولفظه فى هذه الحالة أيضاً حجة، لأن

---

١ – المرجع السابق، ص ٤٨٦.

٢ – المرجع السابق، ص ٤٧٨.

علماء اللغة عندما جمعوا اللغة العربية النقية البعيدة عن الخطأ واللحن، كانوا يذهبون إلى البوادى ليستمعوا إلى اللغة من فصحاء العرب، مختارين القبائل التى اشتهرت بفصحاتها، مثل قريش، وتميم، وهذيل، وأسد وغيرهم. وقد حدد العلماء بعض العصور التى أخذوا عنها اللغة؛ كالعصر الجاهلى، وصدر الإسلام، وبنى أمية، حتى القرن الثانى الهجرى، ولم يلتفتوا إلى ما جاء بعد ذلك عن العرب من شعر ونثر، باعتبار أنه لا يحتج به[١].

وكل هذا ينطبق على رواة السنة والأحاديث المروية، لأن الرواية بالمعنى كانت فى القرن الأول قبل فساد اللسان العربى، هذا فى الوقت الذى كانت فيه كتابات عديدة للصحابة فى زمن النبوة وبعده، وكذلك كتابات التابعين فمن بعدهم حتى زمن التدوين الرسمى للسنة فى القرن الأول نفسه، مما يرجح أن الذى فى مدونات الطبقة الأولى لفظ النبى ﷺ نفسه، فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفه فالذى أبدله عربى فصيح يحتج بكلامه العادى، حتى إذا دونت السنة المطهرة منع من الرواية بالمعنى وتغيير اللفظ المدون بلا خلاف كما قال ابن الصلاح وغيره من أهل العلم[٢] .

---

١ – مجلة الوعى الإسلامى، تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، العدد ٣٧٥، لسنة ١٤١٧هـ–١٩٩٧م، ص٧٢.

٢ – ابن الصلاح: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ص ٢١٤، والسيوطي: تدريب الراوي، ص ١٠٢، وابن الملقن: المقنع في علوم الحديث، ص ٣٧٤، وابن جماعة: المنهل الروي، ص١٠٠، وفجال: الدكتور محمود، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ–١٩٩٧م، ٦٢/١–٦٤.

ويقول الدكتور محمد الصباغ: "ومهما يكن من أمر الحديث فإنه أحسن حالاً بكثير من الأشعار والأبيات التى يلجأ إليها النحويون ويملؤون بها كتبهم، وبعضها منحول، والآخر مشكوك فيه، أو مجهول لا يعرف قائله[1].

ثم إن المطلوب فى نقل قواعد اللغة والنحو من حديث رسول الله ﷺ هو غلبة الظن، والغالب على الظن أن الحديث لم يتغير لفظه[2].

ثانيا: دعوى تأثر الصحيحين بالضغط السياسي أو المذهبي

حيث ادعى بعض الطاعنين أن السنة كتبت متأخرة لأن الظروف السياسية وأوضاع المجتمعات التي انتشر فيها الإسلام احتاجت إلى أحاديث جديدة[3].

وذهب الشيعة إلى أكثر من ذلك، حيث ادعى بعض علمائهم، أن معاوية أسس جهازاً إعلامياً لوضع الحديث، واستعمل لهذا الهدف بعض الصحابة نحو: أبي هريرة، وعبداللّه بن عمر، وأم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر، وأنس بن مالك ﷺ، فقد وضع هؤلاء الحديث–كما يزعم الشيعة– طمعاً في رضا الحكام، ونسبوها إلى الرسولﷺ [4].

---

١ – الصباغ: الدكتور محمد، الحديث النبوى، مصطلحه، بلاغته، كتبه، المكتب الإسلامى، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م، ص١٣٢.

٢ – عيد: د. محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتاب، بيروت، ١٩٨٨م، ص١٠٩–١١٢، وأبو زهو: الدكتور محمد محمد، الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة المحمدية، مطبعة مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ–١٩٥٨م، ص٢١٩، وفجال: الدكتور محمود، الحديث النبوى فى النحو العربى، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ–١٩٩٧م، ص١٠٧، ١٠٨.

٣ – أركون: الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ص ١٠١، ١٠٤.

٤ – انظر: النجمي: محمد صادق، أضواء على الصحيحين، ص١١–٢٠.

ومن أجل رضا الحكام، جاءت المصنفات في الحديث، التي وضعت أحاديث موافقة للخلفاء، وأخرى تهاجم مخالفيهم من أمثال: أبي ذر، ومالك الأشتر، وعمار بن ياسر، وغيرهم، بأنهم أناس لا علم لهم بالدين، وأنهم مخدوعون[١].

أما المستشرقون : فيتلخص موقفهم، في موقف المستشرق اليهودى جولدتسيهر، الذى ذهب إلى أن القسم الأكبر من الحديث، ليس إلا نتيجة للتطور الدينى، والسياسى، والاجتماعي، فى القرنين الأول، والثانى، وأنه ليس صحيحاً ما يقال من أنه وثيقة للإسلام فى عهده الأول، عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام فى عصر النضوج"[٢].

وتابعه في ذلك أحمد أمين بقوله: "كذلك لم يتعرضوا كثيرا لبحث الأسباب السياسية، التي قد تحمل على الوضع، فلم أرهم شكوا كثيرا في أحاديث، لأنها تدعم الدولة الأموية أو العباسية أو العلوية"[٣].

ومعلوم أن هذا زعم باطل، تكذبه النصوص الثابتة، فرسول الله ﷺ، لم ينتقل إلى الرفيق الأعلى، إلا وقد وقد اكتمل الدين، حتى قال ﷺ قبيل وفاته " تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ، لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ "[٤].

---

١ – المرجع السابق، ص٢٠.

٢ – جولد تسيهر: العقيدة والشريعة فى الإسلام، ص٥٣، ٢٥١.

٣ – أمين: أحمد، ضحى الإسلام، ١٣٠/٢.

٤ – رواه مالك بلاغا، مالك: الموطأ، كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر، ٢/ ٨٩٩، رقم ١٥٩٤، قال ابن عبد البر: وهذا أيضاً محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم، شهرة يكاد يستغني بها عن الإسناد، وروى في ذلك من أخبار الآحاد أحاديث من أحاديث أبي هريرة وعمرو بن عوف، انظر: ابن عبدالبر: أبو عمر يوسف بن عبدالله القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي – ومحمد عبدالكبير البكري، مؤسسة القرطبة، ٣٣١/٢٤، وحديث أبو هريرة رواه الحاكم في مستدركه، انظر: الحاكم: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، مع الكتاب : تعليقات الذهبي في التلخيص، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى،

ومن المعلوم أن من أواخر ما نزل على النبيﷺ من كتاب الله تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا ﴾ [المائدة: ٣] وذلك صريح في كمال الإسلام وتمامه، فما توفي الرسول ﷺ، إلا والإسلام ناضج كامل، لا طفل يافع كما يدعي جولد تسيهر ومن تابعه.

وصاحبا الصحيحين في نظر هؤلاء، قد رووا من هذه الأحاديث، التي قد تأثرت بهذه الأوضاع، وقد فند الدكتور السباعي هذه الشبه ورد عليها شبهة شبهة[١]. وهذه الشبه هنا موجهة للسنة بشكل عام ويدخل فيها الصحيحان.

ولما تقدم، ذهب كثير من الطاعنيين، إلى وصم أحاديث الصحيحين، بأنها لا تخلو من صبغة سياسية، وأن صاحبيها ألفّوها تحت تأثير السلطة السياسية، التي فرضت تأثيرها على المصنَّف والمصنِّف، وهذا مما يقود إلى التشكك من صحة الأحاديث المودعة في هذين الكتابين.

فوصم الأحاديث النبوية بأنها صنيعة سياسية، أو أنها كتبت في ظرف سياسي ضاغط، يعني تعطيل فاعليتها من جهة الاحتجاج، وسلب صفة القداسة منها، والمحصلة لذلك كله، وضع السنة النبوية في دائرة الاتهام، والقضاء عليها من أصلها.[٢]

١٤١١ – ١٩٩٠، ١/ ١٧٢، رقم ٣١٩، ورواه البيهقي: في السنن الكبرى والحاكم في المستدرك، من حديث ابن عباس، قال الذهبي قي التلخيص: احتج البخاري بعكرمة واحتج مسلم بأبي أويس عبدالله وله أصل في الصحيح، انظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص١/ ١٧١، والبيهقي: السنن الكبرى، كتاب آداب القاضى، باب مَا يَقْضِى بِهِ الْقَاضِى وَيُفْتِى بِهِ الْمُفْتِى، ١٠/ ١١٤، رقم ٢٠٨٣٣.

١ – انظر: السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ١٨٤– ٢١٩.

٢ – انظر: عز الدين: نيازي ، دين السلطان (البرهان)، ص١١٠ .

مناقشة هذه الشبهة وبطلانها:

والسؤال هنا الذي لا بد من الإجابة عليه، هل تأثر الصحيحان بالضغط المذهبي أو السياسي وبالأخص من قبل الدولة العباسية؟

وعند التأمل في هذه الشبهات والأقوال ومآلاتها، نلاحظ أنها ليس فيها موضوعية البتة، لأن البخاري ومسلم من كبار المحدثين في عصرهم، والمحدثون لهم منهج صارم في التعامل مع السلطة، ويمكن رصد مظاهر هذا المنهج من خلال النقاط التالية:

الأولى: قدح علماء الجرح والتعديل، في الراوي الذي يدخل على السلطان، أو يلتحق بأعماله، حتى ولو اتفق على توثيقه: فالراوي إذا غشي شيئًا من عمل السلطان، لن يسلم من النقد والذم من قبل نقاد الحديث مهما بلغت مرتبته في التوثيق.

فمثلاً الراوي المعروف: خالد بن مهران الحذَّاء، وهو ثقة، ثبت، إلا أنه لما استعمله الخليفة أبو جعفر المنصور على العشور[١] بالبصرة ، همَّ شعبة بالتحذير منه، لولا أن نهاه عبَّاد ابن عباد، وحماد بن زيد، وضعَّفه ابن علية. قال ابن حجر – بعد ذكر أقوال النقاد فية–: "والظاهر أن كلام هؤلاء فيه، من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بأخرة، أو من أجل دخوله في عمل السلطان، والله أعلم" [٢]. وهذا يؤكد شدة موقف النقاد وحساسيتهم الشديدة من الدخول على السلطان أو العمل معه.

الثانية: حذر نقاد الحديث، من الراوي الذي يتردد على السلطان، أو الولاة، أو يلتحق بأعمال السلطة: عند القرأة في كتب الجرح والتعديل، والنظر في أقوال نقاد المحدثين على الرواة، سيدرك

---

١ – عشور: جمع عشر، ما يؤخذ من تجارة أهل الحرب، وأهل الذمة عندما يجتازون بها حدود الدولة الاسلامية، وقد كان يؤخذ في القديم عشر ما يحملونه. قلعة جي: د. محمد روا، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية: ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ص٣١٢.

٢ – ابن حجر: تهذيب التهذيب ،١٠٤/٣– ١٠٥، ترجمة ٢٢٤.

حتمًا أن لديهم مواقفَ صلبةً في التعامل مع الراوي، الذي يلتحق بأعمال السلطة، أيًا كانت طبيعة هذا العمل، فمثل هذا الراوي لا يسلم في الغالب من النقد والتضعيف والتوهين، والشواهد على ذلك كثيرة في كتب الجرح والتعديل، ومن ذلك:

ما ذكره ابن أبي حاتم عن ابن سيرين قال: " كان ابن سيرين لا يرضى حميد بن هلال، قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: فذكرت ذلك لأبي، فقال: **دخل في شيء من عمل السلطان،** فلهذا كان لا يرضاه"، وبالرغم من كونه ثقة[1]، إلا أن هذا الأمر أصبح عيبا فيه، فماذا نقول عن الذين ضعفوا في الحديث وغيره ودخلوا في عمل السلطان.

بل إن عدم الرضا عن الراوي الذي يدخل على السلطان ويتردد عليه صار سمة عامة وثقافة لدى كل من ينتمي إلى الرواية، حتى ولو لم يكن من علماء الجرح والتعديل، فمثلا: الراوي أحمد بن عبدالملك بن واقد الحرَّاني، طعن في روايته أهلُ بلده، لأنه يدخل على السلطان لصنيعة له – أي لحاجة له–[2].

الثالثة: وصايا المحدثين بالبعد عن السلطان وبلاطه، وعدم الوقوف على بابه، خشية أن يخلف ذلك أثرًا سلبيًا – ولو يسيرًا – على مرويات هذا الراوي: ومما يروى في ذلك قول سفيان الثوري في وصيتة لعبَّاد بن عباد: "وإياك والأمراء، والدنو منهم ، وأن تخالطهم في شيء من الأشياء، وإياك أن تخدع ، فيقال لك: تشفع فترد عن مظلوم أو مظلمة، فإن تلك خدعة إبليس ، وإنما اتخذها فجار القراء سلمًا"[3]. بل كان – رحمه الله – يقول:" إن دعاك هؤلاء الملوك تقرأ عليهم:

---

١ – ابن أبي حاتم: ابي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، حيدر أباد الدكن، الهند، ط١–١٩٥٢م، نشر دار إحياء التراث العربي– بيروت، ٢٣٠١٣، ترجمة ١٠١١، وابن حجر: تهذيب التهذيب ٣/٤٥–٤٦، ترجمة ٨٧.

٢ – انظر ترجمته: ابن حجر: تهذيب التهذيب ، ٤٩\١، ترجمه ٩٣.

٣ – ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ٨٨\١.

﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص:١] فلا تجِبهم، فإن قربهم مفسدة للقلب"[١]. ولسفيان الثوري مواقف مشهورة مع خلفاء بني العباس، وقد أطال بذكرها ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه: الجرح والتعديل[٢]. ومثل ذلك ما نقل عن الإمام أحمد بن حنبل، حيث دخل عليه أحمد بن سعيد الرباطي – وهذا الراوي كان قد انشغل بعمل الأمير عبد الله بن طاهر – فجعل أحمد لا يرفع رأسه إليه، فقال أحمد بن سعيد: يا أبا عبدالله، إنه يكتب عني بخراسان، وإن عاملتني بهذه المعاملة رموا بحديثي. فقال لي: يا أحمد، هل بد يوم القيامة من أن يقال: أين عبدالله بن طاهر وأتباعه؟ انظر أين تكون أنت منه. قال: قلت: يا أبا عبدالله إنما ولاني أمر الرباط، لذلك دخلت فيه، قال: فجعل يكرر علي: يا أحمد هل بد يوم القيامة من أن يقال: أين عبدالله بن طاهر وأتباعه؟ فانظر أين تكون منه[٣]؟.

الرابعة: موقف أئمة الرواية ونقاد الحديث من السلطة: من المعلوم أن الرواية تدور على مجموعة من الرواة، وذلك بسبب كثرة روايتهم للحديث، وهؤلاء الرواة لهم مواقف غاية في الصلابة تجاه ترغيب السلطة وترهيبها، ومن الأمثلة على ذلك: موقف أحمد بن حنبل وهو أحد كبار الرواة والنقاد من خلفاء بني العباس: المأمون والمعتصم، وما جرى بينهما من الخلاف والخصومة في فتنة القول بخلق القرآن[٤]، حتى كان المعتصم يواعده بالترغيب تارة، فيقول له: يا أحمد، أجبني إلى هذا، حتى أجعلك من خاصتي، وممن يطأ بساطي[٥]، ويتوعَّده بالترهيب تارة، حتى همَّ أن

---

١ – ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ٨٦\١، ٨٩.

٢ – المرجع السابق، ١/١٠٥–١١٤.

٣ – البغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد ، ١٦٦\٤.

٤ – انظر: ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط١–١٩٨٨ ٣٦٥\١٠.

٥ – المرجع السابق ٣٦٧\١٠.

يسفك دمه[1]. ومع ذلك لم تلن له قناة، ولم يتزحزح عن موقفه قيد أُنملة. وكما لم ينفع سلاح الترهيب في إخضاع الرواة، فكذلك أيضًا لم ينفع سلاح الترغيب، ومن الأمثلة على ذلك: ما روي عن سلمة بن دينار[2]: أنه جاء إليه الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك، يسأله أن يطلب حاجته منه، فكان جوابه: "هيهات، قد رفعتها إلى من لا يختزل الحوائج دونه، فإن أعطاني منها شيئًاَ قبِلت، وإن زوى عنِّي منها شيئًا رضيت"[3].

فهكذا يكون العلماء لايخيفهم ترهيب ظالم، ولا ترغيب طامع.

الخامسة: اعتبار عدم الدخول على السلطان مزية يقدم بها الراوي على غيره ممن يساويه في الرتبة: فمثلا: قال صالح بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: أيما اثبت عندك؟ وكيع أو يزيد بن هارون؟ قال: ما منهما بحمد الله الا ثبت، إلا أن وكيعًا لم يتلطخ بالسلطان[4].

وفي ترجمة سليمان بن عتبة، أثنى أبوزرعة الرازي على سليمان بأنه: لم يكن له عيب إلا لصوقه بالسلطان[5].

وأحياناً يسأل الناقد عن رأيه في راو، فيحكم عليه، ثم يتبع ذلك بذكر حاله مع السلطان. قال الجوزجاني: "سئِل محمد بن المبارك الصوري، عن عمرو بن واقد، فقال: كان يتبع السلطان،

---

١ – البداية والنهاية، ١٠ \٣٦٨.

٢ – هو سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج ، التمار ، المدني ، القاص ، مولى الأسود بن سفيان، من المكثرين في الرواية ، قال ابن خزيمة : (ثقة، لم يكن في زمانه مثله)، وقال ابن حجر : (ثقة عابد). مات سنة (١٣٥هـ). ينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل،١٥٩\٤، والمزي: تهذيب الكمال، ٢٧٢/١١، وابن حجر: التهذيب، ٢ / ٣٧٥، وابن حجر: تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١-١٩٩٩م، ١ / ٣٩٦.

٣ – ابن عساكر: أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ٢٩\٢٢.

٤ – ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ٣٨/٩.

٥ – ابن حجر: التهذيب، ١٨٤/٤، ترجمة ٣٥٨.

وكان صدوقًا"[1]. وقال يحيى بن معين عن يونس بن بكير:"يونس كان صدوقًا، وكان يتبع السلطان، وكان مرجئًا"[2]. وقال العجلي: "يونس بن بكير الشيباني، وكان على مظالم جعفر بن برمك، ضعيف الحديث"[3]. ويصوِّر لنا الإمام أحمد بن حنبل موقف الناس من هذا الراوي الذي اشتغل بأمر السلطان يونس بن بكير فيقول: "ما كان أزهد الناس فيه، وأنفرهم عنه، وقد كتبت عنه "[4].

السادسة: موقف المحدثين من السلطان الذي له عناية بالرواية: إذا كان موقف المحدثين من الراوي الذي ينشغل بأمر السلطان بالغ الحساسية ، فمن باب أولى أن يكون موقفهم من السلطان نفسه أشد وأقوى، ويكفي أن نعلم – مصداقًا لذلك –أنه لم يوثق المحدثون أحدًا من الحكام سوى عمر بن عبدالعزيز[5]. بل حتى لو كان الخليفة إمامًا في العلم والمعرفة فإنه لا يكفي – عند المحدثين – أن يصلح للرواية، فمثلا الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان مع جلالة علمه، إلا أنه مع ذلك لم تنطبق عليه شروط المحدثين ومعاييرهم في الضبط ، فضعَّفه ابن حبان، مع أنه من أكثرهم تسامحًا في التوثيق[6].

إن هذه الأمور وغيرها تؤكد ما قلناه سابقًا، وهي حساسية هذه المسألة لدى هؤلاء النقاد، وتؤكد أيضًا إدراكهم العميق للأثر السلبي الذي قد يتركه انحياز الراوي للسلطان على الرواية، ولهذا وقفوا منها هذا الموقف العلمي الصحيح. مع ملاحظة أن هذا الأثر الذي يلحق بالراوي بعد

---

١ – ابن حجر: التهذيب، ١٠٢١٨.

٢ – ابن معين: يحيى بن معين أبو زكريا، تاريخ ابن معين – رواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١–١٩٧٩م، ٥٢١١٣.

٣ – العجلي: معرفة الثقات، ٣٧٧١٢.

٤ – ابن حجر: التهذيب،١١ ١ ٣٨٣.

٥ – تهذيب التهذيب ، ٤١٨١٧.

٦ – انظر : ابن حبان : الثقات، ١٢٠١٥.

انشغاله بأمر السلطان هو أثر ظني، وليس متيقنًا، بمعنى أنه قد تتأثر رواية الراوي بهذا، وقد لا تتأثر، ولهذا ليس بالضرورة أن يضعَّف كل راو وقع منه هذا الأمر، ومن الأمثلة على ذلك الإمام الزهري، وهو أحد أئمة الرواية، فقد جاء في ترجمته أنه كان يجالس الخلفاء، ويحضر مجالسهم[١]، لكن مع ذلك لم يؤثِّر هذا في منزلته. قال الذهبي: " بعض من لا يعتد به لم يأخذ عن الزهري، لكونه كان مداخلا للخلفاء، ولئن فعل ذلك فهو الثبت الحجة، وأين مثل الزهري – رحمه الله–؟" [٢]. ولم تؤثر فيه هذه المجالسة، لأنه بلغ الغاية في الثقة. كما أنه في المقابل، لم يكن يداري الحكام على حساب روايته ودين، فقد كان – رحمه الله – يقف موقف الن، ولا يجامل في ذلك أحدًا أبدًا. ومن ذلك ما روي أنه دخل سليمان بن يسار على هشام بن عبدالملك، فقال هشام: يا سليمان: من الذي تولى كبره منهم[٣]؟، قال: عبد الله بن أبي ابن سلول، قال: كذبت، هو علي، فدخل ابن شهاب الزهري، فسأله هشام، فقال: هو عبد الله بن أبي، قال: كذبت، هو علي، فقال: أنا أكذب!. لا أبا لك، فوالله لو نادى مناد من السماء: إن الله أحلَّ الكذِب ما كذبت.[٤]

هذا هو إذن موقف المحدثين وأئمتهم من السلطة ، والبخاري ومسلم في مقدمتهم. بل إن البخاري – رحمه الله – أحد أبرز الأئمة الذين كانت لهم مواقف شديدة ومتوترة مع السلطة، ويمكن فهم طبيعة علاقة البخاري مع السلطة بشكل صحيح، إذا عرفنا الطبيعة النفسية لهذا الإمام، فقد كان – رحمه الله – يحمل في داخله نفسًا أبية، لا يمكن كسرها بالترغيب أو بالترهيب، ونفهم ذلك من خلال قراءة الكثير من المواقف، التي مر بها هذا الإمام، ومن ذلك

---

١ – الذَهَبي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد: سير أعلام النبلاء، تحقيق : مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ٥\٣٣٩.

٢ – المرجع السابق ، ٥\٣٣٩.

٣ – يشير إلى قوله تعالى﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور : ١١].

٤ – الذهبي: سير أعلام النبلاء ، ٥\٣٣٩.

مثلاً: موقفه مع الأمير خالد بن أحمد الذهلي، حيث أرسل الأمير إليه، يطلب منه أن يحمل كتابيه "الجامع الصحيح " و "التاريخ الكبير " ليسمعهما منه، فقال البخاري للرسول موجهًا خطابه للأمير: أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة، فاحضر في مسجدي، أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان، فامنعني من المجلس، ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة، لأني لا أكتم العلم. قال الراوي : فكان سبب الوحشة بينهما هذا[١]. فانظر كيف إنه لم يستجب للسلطان في أمر يسير، ليس عليه فيه من مذمة شرعًا، فكيف يتصور أن يقع منه استجابة للسلطان في أمر أعظم شأنًا من هذا، بل ويتعلق به إثم عظيم وفساد كبير؟!

ومثل ذلك ما حصل للإمام مالك، عندما دخل على هارون في بعض حاجته، فقال له هارون: أريد أن تأتيني، فتقرأ على كتابك، فقال مالك: العلم يؤتى ولا يأتي. ورفض مالك تخصيص مجلس خاصاً للخليفة: وقال له مالك في ذلك: إن العلم إذا منع من العامة لأجل الخاصة، لم تنتفع به الخاصة[٢].

ولَمَّا قَدِمَ الْمَهْدِيَّ الْمَدِينَةَ حَاجًّا جَاءَهُ مَالِك فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَأَمَرَ الْمَهْدِيُّ ابْنَهُ مُوسَى الْهَادِي وَهَارُونَ الرَّشِيدَ أَنْ يَسْمَعَا مِنْهُ فَطَلَبَاهُ إلَيْهِمَا فَامْتَنَعَ فَعَاتَبَهُ الْمَهْدِيُّ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إنَّ لِلْعِلْمِ نَضَارَةً يُؤْتَى أَهْلُهُ[٣].

---

١ – ابن حجر: هدي الساري، ٦٨٠، والذهبي: سير أعلام النبلاء، ١٢\٤٦٤.

٢– اليحصبي: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ١/٤٧، وابن العماد: لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، ١/٢٩٠، وابن مفلح: عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، الآداب الشرعية، تحقيق : شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، ٢/ ٥٣.

٣ – ابن مفلح: الآداب الشرعية، ٢/ ٥٣.

وكذلك أبو داود، عندما جاءه أمير البصرة إلى بغداد، وطلب منه أن يرحل إلى البصرة لتعمر به، وأن يروي لأولاده كتاب السنن، وأن يخصص لأبناء الأمير مجلساً خاصاً دون العامة، فأجابه إلى الطلبين الأولين، وقال له: أما الثالثة فهذه لا سبيل إليها، لأن الناس شريفه ووضيعهم في العلم سواء[١].

ثم أخيراً: على التسليم بأن البخاري ومسلم ألفا كتابيهما، وهما واقعين تحت ضغط سلطة الدولة العباسية، وأن أثر ذلك تعدى إلى الأحاديث المدونة فيهما، فكيف يفسر لنا الطاعنون أن عامة أحاديث الصحيحين مودعة في مسند الإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن حنبل لا يشكك أحد، بأنه كان أبرز خصوم خلفاء بني العباس، بل هو أحد ضحايا السلطة السياسية العباسية في وقته، وقد اشتهر ذلك في محنة القول بخلق القرآن![٢]

ثالثاً: تأثر الأحاديث بالإسرائيليات

لقد ركز المستشرقون في كثير من أبحاثهم وكتاباتهم على إثبات ادعائهم القاضي بأن دين الإسلام ما هو إلا مزيج من اليهودية والنصرانية[٣]، يقول جولد تسيهر: "فتبشير النبي العربي، ليس إلا مزيجاً من معارف وآراء دينية، عرفها أو استقاها بسبب اتصاله بالعناصر اليهودية، والمسيحية وغيرها، والتي تأثر بها تأثراً عميقاً، ورآها جديرة بأن توقظ عاطفة دينية حقيقية عند

١- ابن أبي يعلي: أبو الحسين محمد بن محمد، طبقات الحنابلة، تحقيق : محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت، ١٦١/١، البغدادي: محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ، ص٢٨٣.

٢ – انظر: المقدسي: عبدالغني، محنة الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١- ١٩٨٧م، ص ٥، ٧٣ ، ١٦٦.

٣ – الميداني: أجْنِحَةُ المَكْرِ الثَّلَاثَةْ ، ص١١٩-١٢٠.

بني وطنه"[1]. ويطعن جولد تسيهر في السنة، ويزعم: أنها منقولة عن الأمم الأخرى مثل الفرس والروم ، واليهودية والنصرانية، متناسياً أن الرسول ﷺ كان أمياً".[2]

وقد حاولوا التلبيس فيما يدعونه بوسائل كثيرة، كقولهم: إن النبي ﷺ التقى ببحيرة الراهب وأخذ عنه، أو أخذ بقول بعض اليهود والنصارى الذين أسلموا ، ولكن هذا الأمر لم يلق رواجا عند بعض المستشرقين فكيف عند المسلمين لتعلقه مباشرة بالنبي ﷺ[3].

وبعد فشلهم في ذلك، وجهوا طعنهم إلى الصحابة، حيث ادعوا: أن بعض الصحابة رضي الله عنهم، أخذوا عن بعض من أسلم من أهل الكتاب، كعبدالله بن سلام وكعب الأحبار ووهب بن منبه وغيرهم، وقد اعتمدوا في هذه التهمة على مجرد التشابه بين ما ورد في السنة، وما جاء في كتب أهل الكتاب .

واتهام الطاعنين كان موجهاً للصحابة المكثرين من الرواية، مثل: أبي هريرة وعبدالله بن عباس وعبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم.

وتلقف هذه الطعون كثير، من كتاب المسلمين، من حداثيين وعلمانيين وغيرهم[4]، وقد بين الشيخ عبدالرحمن المعلمي –رحمه الله– هذه المكيدة بقوله :" أقول هذه مكيدة مهولة يُكاد بها الإسلام والسنة، اخترعها بعض المستشرقين فيما أرى ومشت على بعض الأكابر، وتبناها أبو رية"[5].

١ – شوقي: أبو خليل، أضواء على مواقف المستشرقين والمبشرين، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، الجماهيرية الليبية، ط١، ١٩٨٤م، ص١٧–١٨.

٢ – جولد تسيهر: العقيدة والشريعة، ترجمة د. محمد يوسف موسى وزملائه، دار الكتاب العربي، ١٣٧٨هـ ، ص٥١.

٣ – هاشم: د. أحمد عمر، دفاع عن الحديث النبوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١ – ٢٠٠٠م،ص٤١.

٤ – انظر: أمين: أحمد، فجر الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١–٢٠٠٤م، ص١٩٦، وأبو رية: محمود، أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ص ١١٩–١٢٠.

٥ – المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة ص ١١٣.

إن أخذ الصحابة عن مسلمة أهل الكتاب كما يدعيه الطاعنون، هو طعن في الصحابة، وتقليل من علمهم ومعرفتهم بحديث رسول الله ﷺ، قال المعلمي: "كأنهم ﷺ لم يعرفوا النبي ﷺ، ودينه وسنته وهديه، فقبلوا ما يفتريه عليه وعلى دينه إنسان لم يعرفه، وقد ذكر أبو رية في مواضع، حال الصحابة في توقف بعضهم عما يخبره أخوه الذي يتيقن صدقه وإيمانه وطول صحبته للنبي ﷺ، فهل تراهم مع هذا يتهالكون على رجل كان يهودياً فأسلم بعد النبي ﷺ بسنين، فيقبلون منه ما يخبرهم عن النبي ﷺ مما يفسد دينه ؟".[1]

وقد نتج عن القول بهذه المكيدة، رد كثير من السنن الصحيحة الثابتة عن النبيﷺ.

فهذا جمال البنا رد كل الأحاديث التي فيها ذكر لبني اسرائيل، واعتبرها من الاسرائيليات، وسبب ردها أنها من الغيب الذي لا يعلمه الرسول ﷺ، وأن في مضمونها مجموعة خرافات ومزاعم لا قيمة لها، ولذلك نجده رد سبعة وثلاثين حديثاً من صحيح البخاري على أنها من الإسرائيليات.[2]

يقول الدكتور أحمد عمر هاشم: "وقد وجدت محاولات عديدة لتسلل الإسرائيليات وغيرها إلى الإسلام، ولكنَّ العلماء المجاهدين الذين سهروا للدفاع عنه ورابطوا حول أصوله، حالوا دون هوى المغرضين"[3].

ثم يتساءل الدكتور أحمد عمر هاشم مستنكراً: "وكيف يتصور أن الإسلام نقل عن غيره، وهو الدين الشامل الكامل، الذي اشتمل على ما لم يشتمل عليه ما سبقه؟"[4] .

وهنا لا بد أن نتوقف قليلاً عند مسلمة أهل الكتاب الذين اتهموا بأنهم سبب الإسرائيليات.

---

١ – المرجع السابق، ص١١٣.

٢ – انظر: البنا: جمال، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، دعوة الإحياء الإسلامي، بدون طبعة أو تاريخ. ص ١٧٧ – ١٩٤.

٣ – هاشم: الدكتور أحمد عمر، دفاع عن الحديث النبوي، ص٤٠.

٤ – المرجع السابق، ص٤٠.

قال المعلمي: " أما **عبد الله بن سلام:** فصحابي جليل، أسلم بعد مقدم النبي ﷺ المدينة، وشهد له النبي ﷺ بالجنة، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، من حديث سعد بن أبي وقاص[1] وغيره، وحدَّث عن النبي ﷺ قليلاً جداً، وقلما ذكر عن كتب أهل الكتاب، وما ثبت عنه من ذلك فهو مصدق به حتماً، وإن لم يوجد في كتب أهل الكتاب الآن إذ قد ثبت أن كثيراً من كتبهم أنقرض. ولا يسئ الظن بعبد الله بن سلام إلا جاهل أو مكذب لله ورسوله ﷺ "[2].

"وأما **وهب بن منبه:** فولد في الإسلام سنة (٣٤هـ).، وأدرك بعض الصحابة، ولم يعرف أن أحداً منهم سمع منه، أو حكى عنه، وإنما يحكي عنه من بعدهم، وقد وثقه الحفاظ وضعفه عمرو ابن علي الفلاس، أخرج البخاري حديثاً من طريقه، ثم قال: (تابعه معمر[3]) وله في صحيح مسلم شيء تابعه عليه معمر أيضاً، ومعمر هو ابن راشد أحد الأئمة المجمع عليهم"[4].

وقال ابو رية: " روى عنه كثير من الصحابة، منهم أبوهريرة وعبد الله بن عمرو وابن عباس وغيرهم"[5].

قال المعلمي:" هذه من مجازفات أبي رية، وإنما ذكر أهل العلم أن وهبا روى عن هؤلاء، وإنما ولد سنة ٣٤ كما مر، وإنما أشتهر بعد وفاة هؤلاء"[6].

"وأما **كعب الأحبار:** فأسلم في عهد عمر بن الخطاب ﷺ، وسمع منه ومن غيره من الصحابة، وحكى عنه بعضهم وبعض التابعين"، ذكر أبو الدرداء كعبا فقال: "إن عند ابن الحميري لعلماً

---

١ – قال سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لأَحَدٍ يَمْشِي عَلَى الأَرْضِ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِلاَّ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ سَلاَمٍ قَالَ وَفِيهِ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ {وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ} الآيَةَ، البخاري: صحيح البخاري، ٣/ ١٣٨٧، رقم٣٦٠١.

٢– المعلمي: الأنوار الكاشفة، ص ١٠٣.

٣ – انظر: البخاري: صحيح البخاري، ٥٤/١، رقم ١١٣.

٤– المرجع السابق ، ص ١٠٣.

٥ – أبو رية: محمود، أضواء على السنة المحمدية، ص١٢٣.

٦– انظر: المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة، ص ١٠٣، ١٠٧.

كثيراً"، وقال معاوية: ألا أن كعب الاحبار احد العلماء، أن كان عنده لعلم كالثمار، وإن كنا فيه لمفرطين" [1].

وذكر لنا المعلمي خلاصة في ترجمته، وبين فيها: أن البخاري لم يسند من طريقه شيء من الحديث، وإنما جرى ذكره في الصحيحين عرضاً، قال المعلمي: " لكعب ترجمة في تهذيب التهذيب [2]، وليس فيها عن أحد من المتقدمين توثيقه، إنما فيها ثناء بعض الصحابة عليه بالعلم، وكان المزي [3] علم عليه علامة الشيخين [4]، مع أنه إنما جرى ذكره في الصحيحين عرضاً لم يسند من طريقه شيء من الحديث فيهما. ولا أعرف له رواية يحتاج إليها أهل العلم.. فأما ما كان يحكيه عن الكتب القديمة فليس بحجة عند أحد من المسلمين، وإن حكاه بعض السلف لمناسبته عنده لما ذكر في القرآن، وبعد فليس كل ما نسب إلى كعب في الكتب بثابت عنه، فإن الكذابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها" [5].

ذكر أبو رية: أن مسلمة أهل الكتاب كانوا يحدثون الصحابة، فيزعمون تارة أنها من كتبهم، وتارة أخرى أنها من حديث رسول الله ﷺ، والصحابة لا يميزون بين هذا وذاك.

قال أبو رية: "وتلقى الصحابة ومن تبعهم كل ما يلقيه هؤلاء الدهاة، بغير نقد أو تمحيص، معتبرين أنه صحيح لا ريب فيه" [6].

١- ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٨/ ٣٩٣، ترجمة رقم٧٩٥.

٢ – المزي: تهذيب الكمال، ٨/ ٣٩٣، ترجمة رقم٧٩٥.

٣ – المزي: تهذيب الكمال، ٢٤/ ١٨٩، ترجمة رقم ٤٩٨٠.

٤ – وكذلك فعل ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/ ٣٩٣، ترجمة رقم٧٩٥.

٥ – المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة ، ص ١٠٦.

٦ – أبو رية: محمود، أضواء على السنة المحمدية، ص١٢٠.

مناقشة هذه الشبهة وبطلانها:

هل كان الصحابة لا يميزون بين قصص أهل الكتاب، وبين حديث رسولﷺ؟ وهل كان الصحابة يقبلون من مسلمة أهل الكتاب كل شيء؟ وهل كانوا مرجعاً للصحابة؟

في نظر كثير من الطاعنين المعاصرين، أن كعباً هو مصدر هذه الإسرائيليات، وهو الذي كان يروج لها، وينشرها بين المسلمين، وقد ذكرت أنه لا يوجد له رواية واحدة عند البخاري.

والصحابة كانوا يميزوا حديث رسول الله ﷺ عن مرويات أهل الكتاب، وكان عند عبدالله ابن عمرو بن العاص صحيفة عن النبي ﷺ كان يسميها(الصادقة)، تميزاً لها عن صحف كانت عنده من كتب أهل الكتاب.

وما كان مخالفا لما عند المسلمين كان لا يقبل منهم ويرد عليهم بأقسى العبارات.

ونرد على هذه الشبهات، حتى نعلم أن الصحابة كانوا على قدر كبير من تحمل الحديث ونقد المرويات، وكذلك كان البخاري ومسلم على قدر المسؤولية التي تعهدوا بها، وهي إخراج الصحيح في كتابيهما، وعدم ورود اسرائيليات في صحيحيهما بما يلي[١]:

١- لقد علم الصحابة وغيرهم من كتاب الله عز وجل أن أهل الكتاب قد حرفوا كتبهم.

٢- رووا عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة قوله "لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ "[٢].

٣- قال ابن عباس ﷺ: "كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث، تقرؤونه محضاً لم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه"[٣].

١- انظر: المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة، ص: ١٠٥،والذهبي: محمد حسين، الإسرائيليات في التفسير والحديث، مكتبة وهبه، مصر، ط٣-١٩٨٦م، ص٥٩-٩٦.

٢ - البخاري: صحيح البخاري: كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ "لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء "، رقم ٦٩٢٨.

٣ - البخاري: صحيح البخاري، كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ "لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء"، رقم ٦٩٢٩.

٤- وكان عند عبدالله بن عمرو بن العاص صحيفة عن النبي ﷺ كان يسميها " الصادقة" تمييزاً لها عن صحف كانت عنده من كتب أهل الكتاب[١].

٥- وزعم كعب: أن ساعة الإجابة إنما تكون في السنة مرة، أو في الشهر مرة، فرد عليه أبو هريرة وعبد الله بن سلام رضي الله عنه بخبر النبي ﷺ أنها في كل يوم جمعة[٢].

٦- وبلغ حذيفة أن كعباً يقول: " إن السماء تدور على قطب كقطب الرحى"، فقال حذيفة: "كذب كعب إن الله يقول ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ ﴾ [فاطر:٤١]"[٣]، والمقصود بالكذب هنا أنه يخطئ أحيانا فيما يخبر به ولم يرد أنه كان كذابا، وأهل الحجاز يسمون الخطاء كذبا[٤].

٧- وبلغ ابن عباس أن نوفاً البكالي – وهو من أصحاب كعب – يزعم أن موسى صاحب الخضر غير موسى بن عمران، فقال ابن عباس: كذب عدو الله.."[٥].

٨- التوجيهات النبوية بالنهي عن تقليد أهل الكتاب، واتباعهم، والدعوة الى استقلال الشخصية المسلمة ومن ذلك: ما روي عن شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ " **خَالِفُوا**

---

١ – انظر: ابن سعد: محمد بن سعد أبو عبد الله البصري، الطبقات الكبرى، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة: ١ – ١٩٦٨ م، ٣٧٣/٢، والذَهَبي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ٨٤/٥.

٢ – اخرجه النسائي بسنده عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: أَتَيْتُ الطُّورَ فَوَجَدْتُ ثَمَّ كَعْبًا، فَمَكَثْتُ أَنَا وَهُوَ يَوْمًا أُحَدِّثُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَيُحَدِّثُنِي عَنِ التَّوْرَاةِ..وذكر فيه ساعة الإستجابة، والحديث صحيح، النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، سنن النسائي، كِتَاب الْجُمْعَةِ، باب ذِكْرُ السَّاعَةِ الَّتِي يُسْتَجَابُ فِيهَا الدُّعَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٣/ ١١٣، رقم ١٤٣٠.

٣ – ابن حجر: الإصابة في تمييز الصحابة، ٦٥٠/٥.

٤ – ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية، ٢/ ٢٦٩.

٥ – صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب سورة الكهف، رقم ٤٤٤٨.

الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لاَ يُصَلُّونَ فِى نِعَالِهِمْ وَلاَ خِفَافِهِمْ"[1]، وكذلك ما ورد في مخالفة اليهود في صيام عاشوراء، فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ" **لَئِنْ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ لَأَصُومَنَّ الْيَوْمَ التَّاسِعَ**"[2]، وعن ابن عباس، قال: **"صوموا التاسع والعاشر وخالفوا اليهود"**[3]، وحديث أَبو سَعِيد الخدري ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺقَالَ : **"لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ"**، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى. قَالَ: **فَمَنْ**"[4].وغيرها من الاحاديث النبوية في ذلك، وهنا لفتة بينها الدكتور محمد الطوالبة اثناء مناقشتي لهذه الرسالة حيث يقول: إذا كانت نصوص السنة مأخوذة من دين اليهود والنصارى. فلماذا لا نجد الإعجاز، الموجود في الحديث النبوي، في التوراة والإنجيل.

قال المعلمي: أما ما رواه كعب ووهب عن النبي ﷺ فقليل جداً، وهو مرسل لأنهما لم يدركاه، والمرسل ليس بحجة، وقد كان الصحابة ربما توقف بعضهم عن قبول خبر بعض إخوانه من الصحابة، حتى يستثبت، فما بالك بما يرسله كعب، فأما وهب فمتأخر، وأما ما روياه عن بعض الصحابة أو التابعين، فإن أهل العلم نقدوه كما ينقدون رواية سائر التابعين"[5].

ومن هذه الأحاديث التي طُعن بها على أنها من الإسرائيليات:

١- أبو داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي،سنن أبي داود، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، ١/ ٢٣٢، رقم ٦٥٢. وابن حبان: صحيح ابن حبان، ٥/ ٥٦١، رقم٢١٨٦، والحاكم: المستدرك ١/ ٢٦٠، رقم ، ٩٥٦، والحديث صحيح.

٢ – إسناده قوي، أخرجه أحمد: مسند أحمد، ٣/ ٤٣٤، رقم١٩٧١، وعبد بن حميد، رقم٦٧١، والطحاوي ٧٧/٢، والطبراني، رقم١٠٨١٧، من طرق عن ابن أبي ذئب، والطبراني، رقم١٠٨٩١.

٣ – أخرجه الترمذي: سنن الترمذي، ٣/ ١٢٨، رقم ٧٥٥، وعبد الرزاق رقم٧٨٣٩، والطحاوي ٧٨/٢، والبيهقي ٢٨٧/٤ من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، وهذا إسناده صحيح موقوف.

٤ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ٣/ ١٢٧٤، رقم ٣٢٦٩، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، ٤/ ٢٠٥٤، رقم ٢٦٦٩.

٥- انظر: المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة ص ١٠٥.

– حديث: عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ" **الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مُكَوَّرَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**"[1].

قال أبو رية معلقاً على هذا الحديث: "ومما يدلك أن هذا الحبر الداهية قد طوى أبا هريرة تحت جناحه، حتى جعله يردد كلام هذا الكاهن بالنص، ويجعله حديثاً مرفوعاً"[2].

قال ابن عباس: تكويرهما: تَعْطِيلُهُما، وقال مجاهدٌ: اضمحلالُهما. وقال قتادةُ: يذهب ضوؤهما[3]، قال ابن حجر: زاد في رواية البزار ومن ذكر معه "في النار" فقال الحسن: وما ذنبهما، فقال أبو سلمة: أحدثك عن رسول الله ﷺ، وتقول وما ذنبهما. وأخرج أبو يعلى معناه من حديث أنس وفيه: "ليراهما من عبدهما" كما قال تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ وَكُلٌّ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾ [الأنبياء: ٩٨-٩٩][4].

– ومنها الحديث الذي روي عن أَبِي هُرَيْرَة ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : "**فُقِدَتْ أُمَّةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، لاَ يُدْرَى مَا فَعَلَتْ، وَإِنِّي لاَ أُرَاهَا إِلاَّ الْفَارَ: إِذَا وُضِعَ لَهَا أَلْبَانُ الإِبِلِ لَمْ تَشْرَبْ، وَإِذَا وُضِعَ لَهَا أَلْبَانُ الشَّاءِ شَرِبَتْ**"، فَحَدَّثْتُ كَعْبًا فَقَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ لِي مِرَارًا، فَقُلْتُ: أَفَأَقْرَأُ التَّوْرَاةَ[5].

يقول إسماعيل الكردي في تعليقه على هذا الحديث، وقصد الرواية أنه لما كانت لحوم الإبل وألبانها قد حرمت على بني اسرائيل بخلاف لحوم الغنم وألبانها، فدل امتناع الفأرة عن

١ – رواه البخاري كتاب بدء الخلق ، باب صفة الشمس والقمر ،(ح ٣٠٢٨).

٢ – أبو رية: محمود، أضواء على السنة المحمدية، ص١٨٠.

٣– ابن الجوزي: أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي إبن عبيدالله بن حمادي بن أحمد بن جعفر، غريب الحديث، تحقيق : د.عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥، ٣٠٣/٢.

٤ – ابن حجر: فتح الباري ، ٦ / ٢٩٩-٣٠٠.

٥ – رواه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خير مال المرء المسلم غنم يتبع بها شغف الجبال، رقم٣١٢٩، ومسلم: كتاب الزهد والرقاق، باب في الفأر وأنه مسخ، رقم٢٩٩٧.

شرب لبن الإبل، أن الفئران هي مسخ من بني اسرائيل، ومعنى ذلك أن الفئران بني الإسرائيلية لا تزال على مر الزمن، تلتزم بدقة بالشريعة الموسوية، فتبتعد عما حرم الله عليها وتقتصر على حلاله.

ثم أشار الى تعارض الحديث، لحديث عبدالله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ " **إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخٍ نَسْلاً وَلاَ عَقِبًا** "[1] وأشار إلى جمع الحافظ ابن حجر بين الحديثين، وأن الحديث الأول كان على سبيل الظن قبل أن يعلمه الله تعالى بأن الممسوخين لا نسل لهم، فلما أعلمه الله بذلك، قال الحديث الثاني[2].

رد الكردي هذا الجمع بأن فيه اتهاماً للنبي ﷺ، وأن الأولى توجيه الإتهام لمن كثرت أوهامه، وضعف فقهه، وعرف بإرساله وتدليسه وروايته عن كعب الاحبار. يشير في كل ذلك الى ابي هريرة [3].

من الظاهر أن هذا الحديث كان رأياً منه ﷺ قبل أن يُعْلِمَه الله تعالى أنه لم يجعل لمسخ نسلاً؛ ولذلك لم يأت الجزم عنه بشيء من ذلك بخلاف النفي فإنه جزم به كما في حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعاً بلفظ"**إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِمَسْخٍ نَسْلاً وَلاَ عَقِبًا**". وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه ﷺ قال ذلك قبل ان يوحى إليه بحقيقة الأمر في ذلك[4].

وفيه ان أبا هريرة لم يكن يأخذ من اهل الكتاب، وأن أبا هريرة لم يكن يقرأ التوراة، وفي سكوت كعب عن الرد على أبي هريرة دلالة على تورعه وكأنهما جميعا لم يبلغهما حديث ابن

---

١ – مسلم: صحيح مسلم، كتاب القدر، باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر، رقم٢٦٦٣.

٢ – ابن حجر: فتح الباري،٦ /٣٥٣.

٣ – انظر: الكردي: إسماعيل، نحو تفعيل قواعد نقد المتن، ص ٢٦٧– ٢٦٩.

٤– ابن حجر: فتح الباري، ٦/ ٣٥٣، ٧/ ١٦٠، والسندي: محمد بن عبد الهادي المدني، حاشية السندى على صحيح البخارى، دار الفكر، ٢/ ٩٤.

مسعود[1]، وأن الصحابي الذي يكون كذلك اذا اخبر بما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه يكون للحديث حكم الرفع[2].

– **ومنها حديث أبي هريرة " لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْنَزْ اللَّحْمُ وَلَوْلَا حَوَّاءُ لَمْ تَخُنَّ أُنْثَى زَوْجَهَا"**[3].

هناك من طعن بهذا الحديث، وأنه من الإسرائيليات، وليس من كلام النبي ﷺ [4].

وعند قرأة هذا الحديث للوهلة الأولى، يوقع في النفس ريبة، فهل يعقل أن اللحم لم يكن يفسد قبل بني إسرائيل؟ وهل حقيقة أن أمنا حواء هي سبب خيانة كل أمرأة لزوجها؟

إزالة الإشكال عن هذا الحديث:

قال اهل العلم: خَنِزَ اللحم اذا انتن وتغير ريحه[5].

١– ابن حجر: فتح الباري، ٦/ ٣٥٣.

٢– ابن حجر: فتح الباري، ٦/ ٣٥٣، ٧/ ١٦٠، والسخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ، ١/١٣٠.

٣ – صحيح البخاري، كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى، (ح ٣١٥٢)، و مسلم: صحيح مسلم، كتاب الرضاع، باب لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر، (ح١٤٧٠)

٤ – انظر ابن قرناس: الحديث والقرآن، نسخة الكترونيةpdf ، ص٣٣٣، وأبو بكر: الأضواء القرآنية، نسخة الكترونية pdf ، ص٣٣١–٣٣٣، وعز الدين: دين السلطان، ٨٣٥–٨٣٧، والغزالي: محمد، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشروق، القاهرة، ط ١٢، ٢٠٠١م، ٢٠٢–٢٠٣، القرضاوي: يوسف، برنامج الشريعة والحياة /النساء في القرآن، الموافق: ٢٠٠٨/٦/١٨م ، http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?ArchiveId=1098789 ، وحوى د. محمد سعيد، منهجية التعامل مع السنة النبوية ، عدد(٦٥)، هل خانت حواء زوجها؟

٥ – ابن الأثير: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، (٢/ ١٦٢، بترقيم الشاملة آليا)، وعياض: القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي، إكمال المعلم شرح صحيح مسلم،(الموسوعة الشاملة، الاصدار ٣,٤١) ٣٥١/٤، والقرطبيُّ: أحمَدُ بنُ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ الحافظ ، الأنصاريُّ القرطبيُّ، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (الموسوعة الشاملة، الاصدار ٣,٤١)، ٦٦/٣١.

وجدت كلاما كثيرا لأهل العلم لدفع الإشكال عن هذا الحديث وفي بعضها تعسف، وبُعدٌ عن الصواب، وأعجبني جواب الأستاذ محمد بهجة البيطار حيث قال: "لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْنَزْ اللَّحْمُ". الظاهر المتبادر الذي أفهمه أن البركة في الإنفاق، وأن المحق في الإمساك، وأن بني إسرائيل كان يأتيهم رزقهم من السلوى كل يوم فيأكلونه لحماً طرياً، ويوسعون منه غير غيرهم. فلما شحوا به وإدخروه، عوقبوا بفساده وخبثه ونتنه، ولعلهم كانوا أول من سن هذه السنة السيئة في الناس، أو إشتهروا بها أكثر من غيرهم، وكانوا قدوة سيئة لمن جاء بعدهم، بحكم الوراثة والتقليد.

قال القصيمي تعقيباً على كلام البيطار: " فالكلام على ما يظهر لي: هو في عمل بني إسرائيل في اللحم، لا في طبيعة اللحم من حيث هو لحم، وأنه لولاهم لما ادخر، ولو لم يدخر لم يفسد والله أعلم"[١].

وبالنظر إلى الواقع المعايش مع يهود –بني إسرائيل– نجد قناعة تامة بهذا الحديث، فإفساد وتخريب ما لايحتاجونه مما ينتفع به غيرهم، أحب إليهم من أن ينتفع به غيرهم.

وأما قوله ﷺ: "وَلَوْلَا حَوَّاءُ لَمْ تَخُنَّ أُنْثَى زَوْجَهَا" قال الأستاذ البيطار: وأما خيانة حواء لزوجها فيما بدأت به وزينت له من الأكل من الشجرة المنهي عنها. فالخيانة إسم جنس شامل لجميع أنواعها، وتزيين حواء لآدم الأكل من هذه الشجرة الضارة هو نوع منها. ثم توسعت بنات حواء في الخيانة وارتكبن كل قبيح كما هي عادة البشر وطبيعة المجتمع في التفنن بكل نافع وضار على تراخي الزمن، وتجدد الشئون، وإشتداد البواعث، وتولد المصالح والمفاسد، وتنوع

١ – القصيمي: مشكلات الاحاديث النبوية وبيانها، ٢٠.

البشر إلى غوي ورشيد، وإنقسامهم إلى شقي وسعيد، وإبتلائهم بسوء التربية وفساد العشرة والتقليد"[1].

فطبيعة النساء واحدة، وإستعدادهن واحد في الخلقة القابلية. والخيانة هنا الخطأ والمعصية، فلو خلقت حواء غير قابلة للخيانة ، لكانت بناتها مثلها غير قابلات للخيانة.

وهناك توجيه مقبول وقوي من الدكتورة نماء البنا، حيث ذهبت: إلى أن آدم وحواء هما صاحبا رسالة، وعندما وسوس الشيطان لآدم عليه السلام إبتداءً – وهذا نستقيه من قوله تعالى﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ﴾ [طه: ١٢١] – ورغب في الأكل، غوته نفسه بفعل وسوسة الشيطان فأكل، وهذا مخالف لدوره الرسالي الذي يحتم عليه الإلتزام بأوامر ونواهي رب العزة عز وجل، ولكن سرعان ما رجع وتاب وتاب الله عليه.

وتضيف الدكتورة نماء البنا: أن الإسلام جعل للمرأة دور رسالي خطير وبالذات في أسرتها، وبالأخص مع زوجها، فهي ليست تابعة له بكل أفعاله، بل هي صاحبة دور رسالي، تلتزم بداية بما تمليه عليها رسالتها قبل أي شيء آخر، وهنا كان ينبغي للمرأة الرسالية (لحواء الرسالية) أن تنتبه لدورها، وتقوم بواجبها الرسالي، وهو نصيحة الزوج بعدم الأكل، والنصح له بعدم امتثال أمر يخالف مقتضى الرسالة، فلما قدر الشيطان على حواء أيضاً، ووسوس لها، تنحت عن دورها الرسالي، واتبعت الرغبات والأهواء بنزعة أنوثية لا رسالية، ولم تقم بواجبها في النصح، اعتبر

١ – المرجع السابق، ٢٠–٢١.

هذا الأمر المهم خيانة منها للزوج، ولذلك جاء الحديث "لم تخن أنثى زوجها" ولم يقل " لم تخن امرأة زوجها"[١].

- ومنها حديث "حديث خلق الله التربة يوم السبت".

قال الإمام مسلم رحمه الله: حَدَّثَنِى سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ قَالاَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِى إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ: " **أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- بِيَدِى فَقَالَ « خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الاِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثُّلاَثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ، لأَرْبِعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ** ﷺ **بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِى آخِرِ الْخَلْقِ وَفِى آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ** "[٢].

روايات الحديث:

•المكروه، وفي رواية: النقن. وهو: ما يقوم به المعاش، ويصلح به التدبير كالحديد وغيره، من جواهر الأرض[٣].

---

١ – البنا: الدكتورة نماء محمد، حديث "..ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها.." دراسة حديثية، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، عمان ١٤–٢٠١٠\٧\١٥م، ٢٧ -٢٩.

٢ – مسلم: صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق، ٤/ ٢١٤٩، رقم٢٧٨٩، والسنن الكبرى للنسائي، كتاب التفسير، باب سورة البقرة، ٢٩٣/٦، وصحيح ابن خزيمة، كتاب الجمعة، باب ذكر الساعة التي فيها خلق الله آدم من يوم الجمعة، ١١٧/٣، وصحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، كتاب التاريخ، باب بدء الخلق، ٣٠/١٤، ومسند أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، ٢٣٧/٢، وسنن البيهقي الكبرى، كتاب السير، باب مبتدأ الخلق، ٣/٩، والطبراني في الكبير، ٢٥٢/١٩ والأوسط، ٣٠٣/٣، وأبو يعلى في المسند، ٥١٣/١٠، ومسند البزار، ٣٥/١٥، ، وغيرهم.

٣ – عياض: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث، ٣٤٠/١، النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي،

•النو، وفي رواية: النون. وهو الحوت[1].

تكلم في هذا الحديث الكثير من أهل العلم وكان مجالاً خصباً لاتهام مسلم بإيراده الإسرائيليات[2].

ويمكن أن يجاب عن هذه الشبهة ما ذكره الدكتور شرف القضاة بما يلي[3]:

١. أن هذا لا يمكن أن يكون، وإن كان قال به بعض كبار العلماء، وذلك لسبب واضح وهو: أن هذا الحديث متعارض تماما مع عقيدة اليهود، فعقيدتهم أن الله خلق الكون في ستة أيام واستراح يوم السبت، بينما يبين الحديث أن الله بدأ الخلق يوم السبت، فكيف يكون هذا الحديث من اليهود.!!!

٢. أننا لو قارنا بين الحديث وبين ما ورد التكوين في العهد القديم لوجدنا أنه لا علاقة بينهما، وإليك النص الذي ورد في الإصحاح الأول والثاني من سفر التكوين في العهد القديم كما هو بأخطائه اللغوية والعلمية:

١: ١ في البدء خلق الله السموات والارض

١ : ٢ وكانت الأرض خربة وخالية وعلى وجه الغمر ظلمة وروح الله يرف على وجه المياه

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، ١٣٣/١٧.

١ – القاضي عياض: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ٣٢/٢، النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ١٣٣/١٧.

٢ – انظر : الكردي: إسماعيل، نحو تفعيل قواعد نقد المتن، ص، ١٤٧،٢٤٣–٢٤٤ ، وما كتبه: حوى: د. محمد سعيد، منهجية التعامل مع السنة النبوية (٨، ٩، ٥٩).

٣ – القضاة: أ .د. شرف، حديث :خلق الله التربة يوم السبت، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، عمان ١٤–١٥\١٧\٢٠١٠م،١٦–١٩.

١ : ٣ وقال الله ليكن نور فكان نور

١ : ٤ ورأى الله النور أنه حسن وفصل الله بين النور والظلمة

١ : ٥ ودعا الله النور نهاراً والظلمة دعاها ليلاً وكان مساء وكان صباح يوماً واحداً

١ : ٦ قال الله ليكن جلد في وسط المياه وليكن فاصلاً بين مياه ومياه

١ : ٧ فعمل الله الجلد وفصل بين المياه التي تحت الجلد والمياه التي فوق الجلد وكان كذلك

١ : ٨ ودعا الله الجلد سماء و كان مساء و كان صباح يوما ثانياً

١ : ٩ وقال الله لتجتمع المياه تحت السماء الى مكان واحد ولتظهر اليابسة و كان كذلك

١ : ١٠ ودعا الله اليابسة ارضاً ومجتمع المياه دعاه بحاراً ورأى الله ذلك أنه حسن

١ : ١١ وقال الله لتنبت الأرض عشباً وبقلاً يبزر بزراً وشجراً ذا ثمر يعمل ثمراً كجنسه

بزره فيه على الارض و كان كذلك

١ : ١٢ فاخرجت الارض عشباً و بقلا يبزر بزرا كجنسه وشجرا يعمل ثمراً بزره فيه كجنسه

و رأى الله ذلك أنه حسن

١ : ١٣ و كان مساء و كان صباح يوماً ثالثاً

١ : ١٤ وقال الله لتكن أنوار في جلد السماء لتفصل بين النهار والليل وتكون لآيات وأوقات

وأيام وسنين

١ : ١٥وتكون أنواراً في جلد السماء لتنير على الأرض وكان كذلك

١ : ١٦ فعمل الله النورين العظيمين النور الأكبر لحكم النهار والنور الاصغر لحكم الليل والنجوم

١ : ١٧وجعلها الله في جلد السماء لتنير على الأرض

١ : ١٨ ولتحكم على النهار والليل ولتفصل بين النور والظلمة ورأى الله ذلك أنه حسن

١ : ١٩ وكان مساء و كان صباح يوماً رابعاً

١ : ٢٠ وقال الله لتفض المياه زحافات ذات نفس حية وليطر طير فوق الارض على وجه جلد السماء

١ : ٢١ فخلق الله التنانين العظام و كل ذوات الأنفس الحية الدبابة التي فاضت بها المياه كأجناسها وكل طائر ذي جناح كجنسه ورأى الله ذلك أنه حسن

١ : ٢٢ و باركها الله قائلا أثمري وأكثري واملأي المياه في البحار و يكثر الطير على الأرض

١ : ٢٣ وكان مساء وكان صباح يوماً خامساً

١ : ٢٤ وقال الله لتخرج الأرض ذوات أنفس حية كجنسها بهائم و دبابات و وحوش أرض كأجناسها و كان كذلك

١ : ٢٥ فعمل الله وحوش الأرض كأجناسها والبهائم كأجناسها و جميع دبابات الأرض كأجناسها و رأى الله ذلك أنه حسن

١ : ٢٦ وقال الله نعمل الأنسان على صورتنا كشبهنا فيتسلطون على سمك البحر وعلى طير السماء وعلى البهائم وعلى كل الأرض وعلى جميع الدبابات التي تدب على الأرض

١ : ٢٧ فخلق الله الانسان على صورته على صورة الله خلقه ذكراً وأنثى خلقهم

١ : ٢٨ و باركهم الله و ال لهم أثمروا و أكثروا و املاؤا الأرض و أخضعوها و تسلطوا على سمك البحر وعلى طير السماء وعلى كل حيوان يدب على الأرض

١ : ٢٩ وقال الله أني قد أعطيتكم كل بقل يبزر بزرًا على وجه كل الأرض و كل شجر فيه ثمر شجر يبزر بزراً لكم يكون طعاماً

١ : ٣٠ ولكل حيوان الارض وكل طير السماء وكل دبابة على الأرض فيها نفس حية اعطيت كل عشب أخضر طعاماً وكان كذلك

١ : ٣١ ورأى الله كل ما عمله فإذا هو حسن جداً و كان مساء و كان صباح يوماً سادساً

الإصحاح الثاني

٢ : ١ فأكملت السماوات والأرض وكل جندها

٢ : ٢ و فرغ الله في اليوم السابع من عمله الذي عمل فاستراح في اليوم السابع من جميع عمله الذي عمل.

وإليك هذا الجدول للمقارنة:

اليوم	التوراة	الحديث
السبت	استراحة	التربة
الأحد	السماوات والأرض والنور	الجبال
الإثنين	فصل السماء عن المياه	الشجر
الثلاثاء	ظهور اليابسة والشجر	المكروه
الأربعاء	الشمس والقمر والنجوم	النون
الخميس	الدواب	الدواب
الجمعة	الإنسان	آدم

وهكذا يتضح لنا أن التوافق ظهر جليا في يومي الخميس والجمعة فقط، ويظهر التعارض جليا في خمسة أيام، ويظهر أيضا في اليوم الذي بدأ فيه الخلق حيث يقولون إنه الأحد، أما الحديث فيبين أنه السبت، ويتعارض أيضا في ادعائهم أن الله – سبحانه وتعالى – استراح في اليوم السابع.

٣. أن كل ما روي عن عبد الله بن سلام ﷺ وعن كعب الأحبار ووهب بن منبه رحمهما الله مخالف كثيراً لما هو في الحديث الذي رواه أبو هريرة.

فهل يمكن بعد ذلك كله أن يكون الحديث قد جاءنا من عند أهل الكتاب.!!!

الإعجاز العلمي في الحديث:

قال الدكتور شرف القضاة: لا شك أن العلم التجريبي قد تقدم كثيرا في القرنين الأخيرين، وقد توصل إلى كثير من الحقائق حول بداية الكون وتطوره، وكما أن مخالفة حقائق العلم التجريبي يمكن – نظريا – أن تكون علة قادحة في متن الحديث فإن موافقة المكتشفات الحديثة قد تقوي الحديث الضعيف، وتزيد الحديث القوي قوة.

وباستثناء المكروه الذي لا يعرف معناه على وجه التحديد ، فإن الحقائق العلمية تؤيد كل ما جاء في الحديث بالترتيب المذكور وهو:١- التربة ٢- الجبال ٣- الشجر ٤- النون (الكائنات البحرية) ٥- الدواب (الكائنات البرية) ٦- آدم عليه السلام .

ولا يمكن أن يكون هذا بمحض الصدفة، فإن احتمال أن يكون هذا بالصدفة هو ١/٧٢٠، فمن المستحيل عادة أن يقول هذا إنسان من رأيه واجتهاده، ولا شك أنه مما أوحى الله به إلى نبيه صلى الله عليه وسلم، فالحديث فيه إعجاز علمي واضح[١].

الراجح في الجمع بين الحديث والقرآن الكريم: أن الحديث يفصل ما حدث في الأرض في يوميها الأخيرين فقط، ولا يتحدث عن خلقها ولا عن خلق السماء.

١ – القضاة: أ .د. شرف، حديث :خلق الله التربة يوم السبت، ١٩-٢٠.

رابعاً: إنكار إجماع العلماء على تلقي أحاديث الصحيحين بالقبول

هناك من حاول نفي إجماع الأمة على صحة كل ما في الصحيحين، وإثبات عدم إجماع الأمة على صحة كل ما في الصحيحين[1].

نقول للرد على دعواهم ما يلي:

وقبل الخوض في الرد عليهم لا بد أن نعرف ما المقصود بالإجماع، يقول الديوبندي: "إن دعوى الإجماع على أصحية ما في الكتابين ليس معناه أصحية كل حديث فيهما بالنسبة لما سواهما، بل أصحية الجملة إلى الجملة وتقدمها عليها، كما هو الحال في اتفاق الجمهور على تفضيل صحيح البخاري على صحيح مسلم، فليس المقصود أن كل حديث في صحيح البخاري أصح من كل حديث في صحيح مسلم"[2].

١- من المسلمات الشرعية ومما هو معلوم أن إجماع العلماء حجة، وأن لكل علم من العلوم رجاله، فإذا أجمع أهل علم على حكم لا يحل لأحد أن يخالفهم فيه، لأنهم هم المرجع في هذا العلم. ولكن أصحاب الفكر العقلي والحداثي، وبعضاً من أهل العلم[3] الذين ضعفوا عدداً من

---

١ - أنظر: الكردي: إسماعيل، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، دار الأوائل، ٢٠٠٢م، ص٤٧-٧١، ص٧١- ١٠١ ، ١٤٥ ، ١٦٥-٢٣٩ ، ٢٤٣، والبنا: جمال، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، وقد حشدا -الكردي والبنا- لتدعيم رأيهما أقوالا للأئمة الاربعة في ردهم لبعض الاحاديث رواها الإمامان البخاري ومسلم في صحيحهما، وعددا من أهل العلم في انتقادهم لبعض الأحاديث التي رواهاوشحرور: محمد ، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، ص ١٦٠، والجابري: محمد عابد ، في قضايا الدين والفكر، مجلة فكر ونقد، المغرب، السنة الأولى، العدد ٩، مايو ١٩٩٨ م، ص ٨ .

٢ - الديوبندي: فضل الله بن شبير بن احمد، فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، مطبعة الرمانده، الهند، ١٣٥٧هـ، ١٠٧/١.

٣ - مثل الشيخ محمد الغزالي- المعاصر - رحمه الله، الذي وقع في أخطاء منهجيه في كتابه المعروف السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، حيث ضعف عددا من أحاديث الصحيحين ليس على منهج أهل الحديث، ود. محمد سعيد حوى، ضمن مقالات له في جريدة الرأي الأردنية تحت عنوان : منهجية التعامل مع السنة النبوية، حوارات ص٦٨، التعامل مع الصحيحين - ٥- ص ٥٨. والشيخ الألباني الذي ضعف عددا من أحاديث في صحيح مسلم مما حدا بالشيخ محمود سعيد ممدوح أن يرد عليه بكتاب سماه: "تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني

أحاديث الصحيحين، لم يرتضوا هذا الأمر حتى تعدى الأمر إلى القول بإنكار إجماع العلماء على تلقي الصحيحين بالقبول، بل وإنكار خصوصية أهل الحديث في أحقية التصحيح والتضعيف، وخلصوا إلى القول بجواز نقد كل ما يستشكل في الصحيحين من الأحاديث ولو لم يكن لهم سلف إلى ذلك.

يقول ابن تيمية رحمه الله:" فإذا اجتمع أهل الفقه على حكم، لم يكن إلا صدقاً وإذا اجتمع أهل الحديث على تصحيح حديث، لم يكن إلا صدقاً، ولكل من الطائفتين من الاستدلال على مطلوبهم بالجلي والخفي ما يعرف به من هو بهذا الأمر خفي"[1].

٢- إن الطاعنين الذين نفوا الإجماع ليسوا من أهل الحديث، -خلا عدد يسير من أهل العلم-. ولا شك أن ما ذهب إليه أصحاب الفكر الحداثي والإعتزالي (العقلي) ومن قبلهم المستشرقون والشيعة، مردود فانه قد تقرر عند أهل العلم الإجماع على احترام اختصاص كل طائفة من العلماء بعلمهم والأخذ بما أتفقوا عليه من غير نكير لذلك.

على صحيح مسلم" وأخرى عند البخاري ، لكن الشيخ الألباني رحمه الله في نقده لهذه الأحاديث سار على منهج النقاد قال الألباني: " وبعد ، فقد أطلت الكلام على هذا الحديث و راويه دفاعًا عن السنة و لكي لا يتقول متقول، أو يقول قائلٌ من جاهلٍ أو حاسدٍ أو مغرضٍ :إن الألباني قد طعن في " صحيح البخاري" وضعف حديثه ، فقد تبين لكل ذي بصيرة أنني لم أُحكِّم عقلي أو رأيي كما يفعل أهل الأهواء قديمًا وحديثًا، وإنما تمسكت بما قاله العلماء في هذا الراوي و ما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف و مصطلحه من رد حديث الضعيف ، و بخاصة إذا خالف الثقة" ذكر هذا الكلام بعد تضعيفه لحديث عند البخاري " إن العبد ليتكلم بالكلمة لا يلقي لها بالا يرفعه الله بها درجات" انظر قوله : الألباني: محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض ، ط١- ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م ، ٣/. ٤٦٥. قال د.محمد حمدي أبو عبدة: " الأحاديث التي انتقضها الشيخ الألباني في صحيح البخاري لم يكن الصواب معه فيها ، كما ظهر من مناقشة أدلة الشيخ وحججه .فالجواب عنها كان ظاهرًا وحجة الإمام البخاري دامغة". انظر: أبو عبدة: د.محمد حمدي، الأحاديث التي ضعّفها الشيخ الألباني في صحيح البخاري، بحث مقدم مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، ١٤-١٥/٧/٢٠١٠، ص ٣٤.

١ - ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ١/١٠.

٣- عناية العلماء بصحيحي البخاري ومسلم، وقد اعتنى العلماء المسلمون بالصحيحين عناية فائقة تمثلت في نواح شتى منها: الاستخراج والاستدراك عليهما، والنقد، والرجال، والأطراف، والجمع بينهما والاختصار، والشرح، وقد عد الدكتور محمد طوالبه ستاً وستين شرحاً لصحيح مسلم[١].

٤- اتفاق أهل عصريهما على صحة أحاديثهما . لقد عرض كل من البخاري ومسلم كتابه على كبار علماء الحديث في عصره، فأقروه واستحسنوه ليدلل على اتفاق أهل عصريهما على صحة أحاديثهما .

قال الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر: " فالقطع بأصحية الصحيحين متفق عليه بين علماء الحديث قاطبة ، وأهل السلف عامة "[٢].

٥- أقوال أهل العلم بإجماع العلماء على تلقي أحاديث الصحيحين بالقبول منها:

- قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح:" وأعلاها – أي أعلى أقسام الصحيح – الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا صحيح متفق عليه يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفق عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به، خِلَافًا لِقَوْلِ مَنْ نَفَى ذَلِكَ ، مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ فِي أَصْلِهِ إِلَّا الظَّنُّ ، وَإِنَّمَا تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ"[٣].

---

١ – طوالبه: محمد عبد الرحمن، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، ط٢، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، دار عمار، عمان – الأردن، ١٤٥-١٦٢.

٢ – خاطر: د. خليل إبراهيم ملا، مكانة الصحيحين، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ط أولى ١٤٠٢ هـ، ص١٢٣.

٣ – ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق : نور الدين عتر، دار الفكر – سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ص٢٨.

– ويضيف ابن الصلاح وهو يناقش العلم اليقيني والعلم النظري الحاصل بهما بعد أن ذكر أقسام الصحيح السبعة قائلا : " هذه أمهات أقسامه وأعلاها الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرًا: صحيح متفق عليه. يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأئمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به. خلافًا لقول من نفى ذلك محتجًا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويًا ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ ولهذا كان الإجماع المبتنى على الاجتهاد حجة مقطوعًا بها وأكثر إجماعات العلماء كذلك وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم"[1].

ويعلق الشيخ أحمد شاكر على كلام ابن الصلاح: " في أن البخاري ومسلم لم يلتزما في أحاديث كتابيهما أن تكون كلها في أعلى درجات الصحة " وقال – رحمه الله– : " والحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على

١– العراقي: زين الدين عبدالرحيم بن الحسين ،التقييد والإيضاح لما أغلق وأطلق من مقدمة ابن الصلاح ، ط أولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت، لبنان، ص ٤٣–٤٤.

معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها" [١].

وقال ابن تيمية: " فالخبر الذي تلقاه الأئمة بالقبول تصديقاً له وعملاً بموجبه، يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف، وهذا في معنى التواتر...وإذا كان كذلك فأكثر متون الصحيحين معلومة متقنة، تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق، وأجمعوا على صحتها، وإجماعهم معصوم من الخطأ "[٢].

قال النووي في مقدمة شرحه لمسلم: "أتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد الكتاب العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث"[٣].

وقال العقيلي : "لما ألَّف البخاري كتابه الصحيح، عرضه على ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم، فاستحسنوه، وكلهم قال : كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة"[٤].

---

١ – شاكر: أحمد محمد، الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، لأبى الفداء إسماعيل بن كثير، دار الفيحاء، دمشق، ودار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص٤٤-٤٥ .

٢ – ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ٤٨/١-٤٩.

٣ – النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ ، ١٤/١.

٤ –ابن حجر : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تهذيب التهذيب ، ط ١، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤م، دار الفكر، ٤٣/٩.

الجواب عن انتقاد بعض الحفاظ لبعض الأحاديث في صحيح البخاري، ومن ذلك:

ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح أن الدارقطني وغيره من الحفاظ انتقدوا على الصحيحين مائتين وعشرة أحاديث اشتركا في اثنين وثلاثين حديثًا وانفرد البخاري عن مسلم بثمانية وسبعين حديثًا، وانفرد مسلم عن البخاري بمائة حديث، وقد عقد فصلاً خاصًا للكلام على الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري أورد فيه الأحاديث وأجاب على الانتقادات في أول الفصل إجمالاً حيث قال: "والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: "لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل" ثم ذكر بعض ما يؤيد ذلك ثم قال: "فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقسامًا:

الأول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد.

الثالث: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددًا أو أضبط ممن لم يذكرها.

الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة.

الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.

السادس: ما اختلف فيه بتعيين بعض ألفاظ المتن.

وفي ضمن ذكره لهذه الأقسام، ذكر الجواب عن ذلك في الجملة، وأشار إلى بعض الأحاديث المنتقدة التي فصل القول فيها بما يوضح الجواب الإجمالي. ثم قال: "فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها، لا يظهر منها ما يؤثر

في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر". وقال في نهاية الفصل: "هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد المطلعون على خفايا الطرق"، إلى أن قال: "فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك، عظم مقدار المصنف في نفسه وجل تصنيفه في عينه وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم[1].

قال الدكتور بكر بني إرشيد: أن الإمام أحمد –رحمه الله– شرطه ليس كشرط البخاري، ومع ذلك فإن ابن حجر، رأى في كتابه القول المسدد في الذب عن مسند أحمد، أن هناك أربعة أحاديث فقط يصفوا عليها كلام النقاد من المحدثين، فما بالك بالبخاري الذي كان شرطه أشد في ذلك[2]؟.

اتفقت كلمة أهل العلم بالحديث: على أن جميع ما في هذين الكتابين – البخاري ومسلم– مما روياه بالإسناد المتصل المرفوع إلى النبيﷺ فهو صحيح، والجزم بذلك واقع ومقطوع به عندهم.

قال الإمام النووي:" واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخارى ومسلم..." ثم قال: "وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما"[3].

وقال إمام الحرمين: " لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في الصحيحين مما حكما بصحته من قول النبيﷺ لما ألزمته الطلاق ، لإجماع المسلمين على صحته"[4].

---

١ – ابن حجر: هدي الساري، الفصل الثامن : في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه الدارقطني، ص ٣٤٦ – ٣٨٤.

٢ – بني إرشيد: د. بكر، من ملاحظته على الرسالة أثناء المناقشة.

٣ – النووي: أبى زكريا محيي الدين بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، ١/١٠٠.

٤ – ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٣٧٢.

وقال الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر: "وإذا كانت الأمة – التي تلقت هذين الكتابين بالقبول والتصديق – وعلى الأخص منها أهل الحديث. وأوجبوا العمل بما فيهما، وأجمعت الأمة على هذا التلقي، فإن هذا الإجماع معتبر، "إذ الأمة لا تجتمع على ضلالة"[1] كما أخبرنا رسول الله ﷺ"[2].

ثم ختم ملا خاطر بالرد على من يطعن بإجماع الأمة ويقدح بالصحيحين: " أما أن يأتي غر في آخر الزمان وليس من أهل هذا الشأن فيتطاول إليهما وعليهما وينتقد بالذي لا يهواه ولا يرضاه فهذا يزري نفسه، ولا يلتفت إليه، لأنه يطعن بإجماع الأمة قبل طعنه بهذين الكتابين الكريمين"[3].

المطلب الثاني: المنهج العقلي

تمهيد: وفيه اربعة نقاط:

اولاً :أهمية العقل ووظيفته:

لقد اكرم الله تعالى الإنسان، وميزه عن سائر المخلوقات بأن جعل له عقلا يهتدي به، ويميز به الخبيث من الطيب، وبالإيمان يسمو العقل ويرتقي إلى أعلى درجات الإنسانية التي أرادها الله للإنسان، وبالبعد عن الله يهوي العقل إلى مستوى البهائم، كما وصف الله تعالى المشركين:"﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَٰمِ﴾ [الفرقان: ٤٤].

---

١ – الحديث صحيح، من حديث ابن عمر ﷺ، رواه الترمذي، سنن الترمذي، ، ٤/ ٤٦٦، رقم ٢١٦٧، والحاكم: المستدرك، ١/ ١١٥، بأرقام ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦ ،٣٩٧. ومن حديث أنس بن مالك ﷺ ، رواه ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت، ٢/ ١٣٠٣، رقم٣٩٥٠، ومن حديث أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّﷺ، رواه أحمد: مسند أحمد، ٤٥/ ٢٠٠، رقم ٢٧٢٢٤، والطبراني: المعجم الكبير، ٢/ ٤٠٥، رقم ٢١٢٩، ومن حديث قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمَّارٍ الْكِلَابِيِّ ﷺ، رواه الحاكم: المستدرك، ٤/ ٥٥٦، رقم ٨٦٦٥.

٢ – خاطر: مكانة الصحيحين، ص١٢٥.

٣ – المرجع السابق، ص١٢٧.

" فالعقل شرط في معرفة العلوم، وفي الأعمال وصلاحها، وبه يكمل الدين والعمل ولكنه لا يستقل بذلك، إذ هو غريزة في النفس وقوة فيها كقوة البصر، إن اتصل به نور الإيمان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس، وإن انفرد لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها، وإن أبعد بالكلية كانت الأقوال والأفعال أمور حيوانية"[1].

ثانياً: اهتمام الإسلام بالعقل:

أهتم الإسلام بالعقل اهتماماً بالغاً، فجعله مناط التكليف، فإذا فُقِدَ ارتفع التكليف، كما جعله الإسلام أحد الضروريات الخمس التي أمر الشارع بحفظها ورعايتها، لأن مصالح الدين والدنيا مبنية على المحافظة عليها.

وأحكام الإسلام كلها معقولة لم تخاطب إلا العقل، وأمر الله العقل بالتدبر والتفكر، والقرآن والسنة مملوءان بالأدلة العقلية، وخص سبحانه أولي الألباب وأولي النهى بالخطاب في كثير من الآيات، ووضح الكثير من أمور العقيدة بالأمثلة العقلية: ففي الدلالة على توحيد الله بالعبادة، خاطب الله سبحانه أصحاب العقول مبيناً لهم بطلان الآلهة التي اتخذت من دون الله، فقال عز وجل: : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ ﴾ [الحج: ٧٣]، ، فإن كان الذباب وهو أحقر المخلوقات لا يقدرون على خلق مثله ولا على دفع أذاه عنهم، فكيف يعقل ان يكونوا آلهة معبودين من دون الله؟ .[2]

---

[1] – ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ٣٣٨\١٣، ٣٣٩.

٢ – القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة : الثانية ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م، ٩٧\١٢.

والعلوم التي يستفيد منها الخلق نوعان: نوع يحصل بالعقل، كعلم الحساب والطباعة والصناعة ونحوها، ونوع لا يعلم بمجرد العقل. كالعلوم الالهية والديانات وهذه يمكن أن يقام عليها أدلة عقلية، وهي عقلية شرعية .[1]

ثالثا: لا تعارض بين الشرع والعقل:

لقد وضع علماء الكلام قاعدة عامة لهم فقالوا:" إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية، فإما أن يجمع بينهما وهو محال، لأن العقل أصل النقل والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يقال بصحته وإما أن يتأول أو يفوض"[2]. فبهذه القاعدة الباطلة استطاع هؤلاء أن يردوا نصوص الوحي الثابتة، وما كانت الشريعة الغراء يوما تعارض العقول أو تخالفها، لأن كل ما فيها يوافق العقل، والمعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجوداً وعدماً..

قال ابن تيمية:" وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهاتٍ فاسدةً يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع، وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار؛ كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك. ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط بل السمع الذي يقال إنه يخالفه إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح فكيف إذا خالفه صريح المعقول" [3].

---

١ – ابن تيمته: مجموع الفتاوى ٢١١\٤، ٢١٠

٢ – الرّازي: فخر الدِّين، ، اساس التقديس في علم الكلام، مكتبة الكليّات الأزهريّة، القاهرة، الطبعة الأولى–١٤٠٦ هـ، ٢١١\٤، ٢١٠.

٣ – ابن تيمته: تقي الدين أحمد بن عبد السلام، درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

فعلى المعتزلة وأتباعهم أن يعلموا ذلك، وواجب عليهم أن يخالفوا قاعدتهم وأن يقدموا الشرع. قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾ [النساء :١١٥]

والصحابة والسلف الصالح لم يعارضوا الشرع بالعقل بل أقروا وأذعنوا "وقالوا سمعنا وأطعنا" والشواهد على ذلك كثيرة .

رابعاً: تعريف الإتجاه العقلي وسبب تسميته بذلك:

تعريفه: " هو اتجاه فكري عام يمجد العقل الإنساني، ويغالي في تقديمه على الدين، وتحكيمه في عالمي الغيب والشهادة، ويعطي العقل وأحكامه اعتباراً فوق اعتبار النصوص الشرعية الثابتة عن الله تعالى ورسوله ﷺ، ويجعل العقل وسيلة الإثبات، وأساس الحكم على الأشياء، وطريق القبول لها"[1].

وسمي الاتجله العقلي بذلك؛ لأن فيه: الاعتداد الواضح بالعقل، والوثوق بأحكامه، والدعوة المستمرة إلى توظيفه، واحترام نتائجه، ثم تقديمه على النقل عند التعارض، وتأويل النصوص الشرعية كي تتوافق معه[2].

تأصيل الاتجاه العقلي

إذا أردنا أن نفهم منهج علماء الاتجاه العقلي المعاصر، فلا بد من البحث عن الجذور التاريخية المتمثلة في الفكر الاعتزالي، ومدى العلاقة بين المعاصرين والمتقدمين، من خلال البحث في النقاط التالية:

---

١ – العوسي: د. مفرح بن سليمان، الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية: دراسة نقدية، دار الفضيلة، الرياض، ٣٣، ١٠٣.

٢ – عبدالرحيم: أحمد قوشتي، مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث، ٧٦.

أولاً: مكانة العقل عند المعتزلة:

العقل هو أول الأدلة: قال القاضي عبد الجبار في معرض حديثه عن الأدلة: "أولها دلالة العقل لأن به يميز الحسن والقبيح وبه يعرف أن الكتاب حجة وكذا السنة والإجماع، وربما تعجب من هذا الترتيب بعضهم، ولكن الله لم يخاطب إلا أهل العقل، لذلك فهو الأصل في هذا الباب"[1].

وهذا زعم مخالف لما دل عليه القران الكريم والسنة المطهرة. قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الأحزاب: ٣٦] . فالكتاب والسنة لهما الحكم المطلق على غيرهما، والعقل تابع لهما.

ثانياً: علاقة المدرسة العقلية الحديثة والمستشرقون بالمدرسة العقلية القديمة:

لعل الكثير من أبناء الإسلام، يظنون أن أفكار المعتزلة طواها الزمان واندثرت في أعماق التاريخ، ولكن الواقع خلاف ذلك، فهناك الكثيرون من المستشرقين، وممن يحسبهم الناس من اهل العلم، يمدحون اهل الإعتزال، ويلتزمون نهجهم، ويتبنون آرائهم وأقوالهم.

فهذا جولد تسيهر يثني عليهم بقوله: " أما فيما يختص بالحديث، فإن المعتزلة كانوا يملكون تحت تصرفهم الوسيلة لرفض الأحاديث التي يلوح منها ما لا يصح أن يقبل، من تجسيم أو تشبيه، أو التي تجعل لمثل هذا مكاناً، وهذه الوسيلة هي الطعن فيها بعدم الصحة، وبذلك يتحرر الإسلام من مجموعة كبيرة من الأقاصيص، التي تراكمت بمساعدة الإعتقاد الشعبي الشره

---

١ – عبد الجبار: القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة، الدار التونسية للنشر، ص١٣٩، والقاضي عبد الجبار: هو شيخ المعتزلة في عصره.

إلى الأساطير، بصفة خاصة فيما يتصل بالدار الآخرة وما فيها، والتي أيدتها دينياً صيغة الحديث"[١].

أما (هنريش شيتز) فقد أطلق عليهم اسم: " المفكرون الأحرا في الإسلام"، وجعل من هذا اللقب عنوان كتابه عنهم[٢].

ووصفهم (آدم ميز) و(هاملتون) بأنهم: "دعاة الحرية الفكرية والاستنارة"[٣].

وهكذا مجد المستشرقون المعتزلة ومدحوا منهجهم العقلي، لأنهم وجدوا فيهم ضالتهم لتحقيق أهدافهم في هدم السنة النبوية بشكل عام، والصحيحان بشكل خاص.

ومع ما هو معلوم من مساوئ الفكر الإعتزالي فإننا نجد بعض الباحثين من المسلمين يمجدونهم ويثنون عليهم بخير، ونجد هذا بصورة أو بأخرى عند كل من: أحمد أمين، وأمين الخولي، ود. محمد عمارة، ود. عبدالقادر محمود، ود. زكي نجيب محمود، وغيرهم.

يقول أحمد أمين: "وكان للمعتزلة الفضل الاكبر في علم الكلام، لأنهم كانوا من أكبر المدافعين عن الإسلام..." [٤]، ويقول في موضع آخر: "في رأيي أن من أكبر مصائب المسلمين موت المعتزلة"[٥].

---

١ – جولد تسيهر: العقيدة والشريعة، ١١٠.

٢ – جولد تسيهر: العقيدة والشريعة، ١١٠.

٣ – حسين: أبو لبابة، المعتزلة بين الفكر والعمل: بحث موقف المعتزلة من السنة، الشركة التونسية، تونس، ١٠٣.

٤– أمين: أحمد، ظهر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط٤–١٩٦٦م، ٢/٥٠.

٥– أمين: أحمد، ضحى الإسلام ٣/٢٠٧.

وقال زكي نجيب محمود: "فما زلت أرى، أنه لو أراد أبناء عصرنا أن يجدوا عند الأقدمين خيطاً فكرياً ليتمسكوا بطرفه فيكونوا على صلة موصولة بشيء من تراثهم، فذلك هو الوقفة المعتزلية من المشكلات القائمة"[١].

ثالثاً: أثر تلك العلاقة في التعامل مع الصحيحين:

١- **الإعلاء الشديد من العقل ومكانته وقيمته،** والوثوق به كمصدر موثوق به للوصول إلى الحقائق في أي مجال، ومن ذلك العقيدة، لأن الدليل العقلي بنظر هؤلاء يفيد القطع واليقين، يقول الشيخ محمود شلتوت: "وقد اتفق العلماء: على أن الدليل العقلي الذي سلمت مقدماته، وانتهت في أحكامها إلى الحس أو الضرورة؛ يفيد ذلك اليقين، ويحقق الإيمان المطلوب"[٢]. مما أدى عند كثير منهم على تقديم العقل على النقل، يقول الشيخ محمد عبده: " اتفق أهل الملة الإسلامية، إلا قليلاً ممن لا ينظر إليه، على أنه إذا تعارض العقل والنقل، أخذ بما دل عليه العقل وبقي في النقل طريقان: طريق التسليم بصحة المنقول مع الاعتراف بالعجز عن فهمه، وتفويض الأمر إلى الله في علمه والثانية: تأويل النقل مع المحافظة على قوانين اللغة، حتى يتفق معناه مع ما أثبته العقل". وقال: وبهذا الأصل الذي قام على الكتاب وصحيح السنة وعمل النبي ﷺ مهدت بين يدي العقل كل سبيل"[٣].

---

١ – محمود: زكي نجيب، تجديد الفكر العربي، دار الشروق – الطبعة التاسعة ١٩٩٣ م، ص١١٧-١٢٣.

٢ – شلتوت: محمود، الإسلام عقيدة وشريعة، ٥٣.

٣ – عمارة: د. محمد، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، دار الشروق، القاهرة، ٣/ ٣٠١- ٣٠٢.

٢- ردهم لآحاديث الآحاد:

أ- لقد عرف المعتزلة الآحاد بأنه: الذي لا يعلم كونه كذباً أو صدقاً [١]. ومن هنا يقبح أن يقال: سنة تضاف إلى النبي ﷺ، لأن السنة هي ما أمر به النبي ﷺ، وحديث الآحاد لا يؤمن فيه الكذب، وسمي سنة على وجه التعارف، وذلك بعد موافقته للعقل، ويجوز بعد ذلك أن يقال: (روي) عنه ﷺ.

ب- عدم الاحتجاج به مطلقاً في أمور الدين:

- إن الاحتجاج إنما يكون بالإجماع القاطع دون أخبار الآحاد التي قد يعتمد فيها الكذب، ويقع فيها السهو والتغيير والتبديل[٢].
- إن أحاديث الآحاد لم تكن أوفر حظاً مع هؤلاء المحدثين من المعتزلة، فقد ردوها كما ردها سلفهم من أهل الإعتزال، فلا يستدلون بها في أصول الدين وعقائده، لأنها تفيد ظناً، ولا مجال للظن في أمور العقائد، ولم يفرقوا بين صحيحها أو ضعيفها، أو كونه مخرج في الصحيحين، وهذه بعض أقوالهم عن حديث الآحاد:

يقول الشيخ محمود شلتوت:" ومتى لحقت(الظنية) الحديث، فلا يمكن أن نثبت به عقيدة يكفر منكرها، وإنما يثبت الحديث العقيدة وينهض حجة عليها إذا كان قطعياً في وروده وفي دلالته"[٣].

---

١ – عبد الجبار: شرح الأصول ص٧٦٩.

٢ – عبد الجبار: فضل الإعتزال ص١٩٥.

٣- مجلة الرسالة العدد ٥١٤/ ٦جمادى الأولى ١٣٦٢هـ السنة الحادية عشرة ص٤٤٣.

وقال محمود أبو رية: "أحاديث الآحاد التي لم يعمل بها جمهور السلف، هي محل اجتهاد في أسانيدها ومتونها، لأن ما صح سنده منها يكون خاصا بصاحبه، ولا تجعل تشريعا عاما تلزمه الأمة إلزاما، تقليدا لمن أخذ به" [1].

نتيجة لما سبق – الإعلاء الشديد من العقل ومكانته وقيمته، وردهم لخبر الواحد – ردوا كثيرا من الأحاديث التي أخرجها البخاري ومسلم، وإليك الأمثلة على ذلك:

١- الأحاديث المتصلة بالعقيدة، مثل: أشراط الساعة؛ كنزول عيسى عليه الصلاة والسلام [2]، والدجال [3]، وأحاديث الشفاعة [4]، وأحاديث عذاب القبر [5].

٢- الأحاديث المتعلقه بمعجزات النبي ﷺ [6]، مثل انشقاق القمر [7]، والإسراء والمعراج [8].

١- ابو ريه: أضواء على السنة ص٣٥١.

٢ – شلتوت محمود، الفتاوى، ٦١-٨٢، وحجاج: عبدالله، فضائح الترابي، مكتبة الراث الإسلامي، القاهرة، ١٦٥-١٦٦.

٣ – رضا: محمد رشيد، تفسير المنار،٤٥١/٩، عفانة: جواد موسى، حوار حول أحاديث الفتن وأشراط الساعة، طبع جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ٦١، ٧٦، وحسن: إيهاب، استحالة ظهور المسيح الدجال، مكتبة النافذة، القاهرة ٦٣-٢٠٤.

٤ – محمود: د. مصطفى، الشفاعة: محاولة لفهم الخلاف القديم بين المؤيدين والمعارضين، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٨٥-١٠٦. والديراني: عبدالقادر يحيى، حقيقة الشفاعة، ٢١-٩٠.

٥ – مراد: محمد عبدالمنعم، عذاب القبر افتراء عللى الله ورسوله، ٥١-٦٨، وعفانة: جواد موسى، حقيقة عذاب القبر، ١٤٧-٢١٤.

٦ – رضا: محمد رشيد، تفسير المنار، ١٥٥/١١ ، ومجلة المنار ٧٨٧/٣٤ .

٧ – رضا: مجلة المنار، ٢٦١/٣٠ ، ٣٦١، و سليمان: د. فريد مصطفى، محمد عزة دروزة وتفسير القرآن الكريم، ١٠٧، والمشتولي: فوزية عاشور حسن، الإتجاه العقلي في تفسير المنار للشيخ محمد ريشد رضا، ص٢٦٩-٢٧١.

٨ – رضا: مجلة المنار، ٦٩٩/١، ٦٦٤/١٤، ٧٣١، ٢٧٦/٣٣ ، وسليمان: محمد عزة دروزة وتفسير القرآن الكريم، ص ١٠٧، ١٥٠- ١٦٣، وعبد المطلب: د. رفعت فوزي، أحاديث الإسراء والمعراج، دراسة توثيقية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٨٧-١٧٢.

٣– الأحاديث المتعلقة بالأحكام العملية، مثل: حديث حد الردة[1]، وحد الرجم[2]، وحد السرقة[3].

٤– الأحاديث المتعلقة بالسيرة النبوية، مثل : حديث سحر النبيﷺ[4]، وشق صدر النبيﷺ[5].

رابعاً: الرد على أصحاب هذا الفكر[6]:

أولاً: شبهة تقديم العقل على النقل:

١– العقل الصريح لا يمكنه أن يناقض نصاً صريحاً، لأن العقل متى كان سليما أذعن لسلطان النصوص، المعصومة عن الخطأ، المحفوظة بحفظ الله.

١ – إدلبي: محمد منير، قتل المرتد الجريمة التي حرمها الإسلام، دار الأوائل، دمشق، ١٠٦-١١٨، والبنا: جمال، كلا ثم كلا، كلا لفقهاء التقليد، كلا لأدعياء التنوير، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، ص٦٢-٩٣.

٢ – ترحيني: د. فايز، الشيخ عبدالله العلايلي والتجديد في الفكر المعاصر، دار عويدات، بيروت، ص ٣٣٩، وكشك: محمد جلال، خواطر مسلم في المسألة الجنسية، مكتبة التراث الإسلامي القاهرة، ص٦٩-٧٤، وعفانة: جواد موسى، دور السنة في إعادة بناء الأمة، طبع جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ص ٢١٠-٢٢٣، ٢٨٤ .

٣ – الجبري: د. عبدالمتعال، شطحات مصطفى محمود في تفسيراته العصرية للقرأن الكريم، دار الاعتصام، القاهرة،ص ٦٧.

٤ – الإدلبي: د. صلاح الدين أحمد، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١٩٨٣،١م،ص ٢٥٥-٢٥٧، وحميدة: رضا بن زكريا، حديث السحر النبوي بين حجة النقل وجدل العقل، دار الطباعة المحمدية، القاهرة،ص ٦٧-٩٤.

٥ – شيخو: محمد أمين، حقية سيدنا محمد تظهر في القرن العشرين، دار نور البشير، دمشق، ٨٢-٨٦، وشقير: شفيق بن عبد بن عبدالله، موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي الشريف: دراسة تطبيقية على تفسير المنار،ص ٣٦٠.

٦ – مثلت بذلك بحديثن في المطلب الأول من المبح الثالث من الفصل الثاني وهما حديث الذبابة وحديث سحر النبيﷺ.

٢- العقل عاجز عن إدراك كثير من الحقائق لضعفه وقصوره، فكيف يجعل حكماً على الوحي الكامل، الذي جاء من عند الله، وقد قال تعالى عن هذا الإنسان الضعيف: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾[الإسراء: ٨٥].

٣- العقول مختلفة ومتباينة في إدراكاتها وفهمها، فما هو العقل الأمثل الذي يمكن أن تختاره ليحكم على النصوص؟ وهل بإمكانهم أن ينتخبوا لنا من اساطينهم من يكون عقله في منزلة الكمال حتى تخضع له نصوص الوحي؟!!!

ثانياً: ردهم لحديث الآحاد:

١- **إن حديث النبي ﷺ المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي**، بعد كتاب الله، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ﴾ [النساء: ٨٠].

٢- **خبر الآحاد عند علماء الحديث:** هو ما رواه واحد أو أكثر ولم يجمع شروط التواتر[١]، وقد عرفه أهل الاعتزال بذلك التعريف الخاطئ – الذي لا يعلم كونه كذباً أو صدقاً[٢]– لكي يتسنَّ لهم رده والقدح فيه وعدم الاحتجاج به، ولكي يسقطوا الكثير من الأحاديث الصحيحة التي تعارض بدعهم وتردها، وأما قولهم إنه لا يعد من السنة فقول خاطئ، فالسنة ترادف الحديث، والحديث يشمل أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته وحديث الآحاد لا يخرج عن ذلك.

---

١ – ابن حجر: شرح نخبة الفكر ص١٩، الطحان: الدكتور محمود، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع– الرياض، ص٢٢.

٢ – عبد الجبار: شرح الأصول ص٧٦٩.

٣- **زعمهم أنه لا يحتج به في أمور الدين:** هذا زعم واه، وقول مناف للحق والصواب، ولو ترك الاحتجاج به، لتهاوت أركان الشريعة، واندثر الحق وغاب الهدى، والأدلة من القرآن والسنة والإجماع كثيرة، وشاهدة على وجوب الإحتجاج، وصحة الإستدلال منها:

أ- قوله تعالى: قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة،١٢٢]. وقد أورد الإمام البخاري-رحمه الله- هذه الآية في كتاب أخبار الآحاد: ليدلل بها على جواز العمل به والقول إنه حجة، ونقل عن ابن عباس أن لفظ "الطائفة" يدل على الواحد فما فوق[١].

ب- من السنة ما روي عن ابن عمرﷺ، في خبر تحويل القبلة عن المسجد الأقصى أنه قال: "بيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبِلُوهَا وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّأْمِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ"[٢]، والحجة في هذا واضحة: حيث إن أهل قباء تحولوا عن القبلة في صلاتهم بخبر الواحد. فلو لم تكن الحجة قائمة بخبره ما تركوا القبلة وهي فرض عليهم [٣].

---

١ - البخاري : محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع الصحيح المختصر(صحيح البخاري) تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، كتاب التمني باب ما جاء في إجازة خبر الواحد، (٦/ ٢٦٤٦)، وا بن حجر : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩هـ، (١/ ١٥١).

٢ - البخاري: صحيح البخاري، ١/ ١٥٧، رقم٣٩٥.

٣ - الشافعي : محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق : أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ص٤٠٧.

ت- وقد أجمع الصحابة والتابعون وسلف الأمة على قبول خبر الواحد الثقة، وما أثاره أصحاب الاتجاه العقلي ومن قبلهم المعتزلة، من شبه تدل على عدم قبول خبر الواحد فهي شبه واهية لا تؤيد ما ذهبوا إليه.

٤- **وأما احتجاجهم بأنه – خبر الواحد- قد يقع فيه الكذب والخطأ** فيجاب عنها بأربعة أوجه:

أ- لا يجوز أن يكون الخبر الذي تعبد الله به الأمة، على لسان نبيه ﷺ كذباً وباطلاً، لأنه من حجج الله على عباده، ولا بد أن يحفظ الله حججه وبيناته، فلا يمكن أن تكون كذباً [1].

ب- لا يمكن أن يختلط الحق بالباطل ولا يتميز فالفرق بينهما كالليل والنهار، ولكن إنما يعرف ذلك من كان له عنايه بحديث الرسول ﷺ.

ت- لقد تكفل الله تعالى بحفظ دينه كله، وإظهاره على الأديان، ولذلك فضح الله من كذب على رسوله ﷺ، يقول سفيان بن عيينة: "ما ستر الله أحداً يكذب في الحديث"[2].

ث- لا يمكن أن يقال: إن رواة الحديث معصومون عن الخطأ، ولكن متى وقع ذلك فلا بد أن يعرف ويبان[3]، وقد هيأ الله لذلك علماء الحديث، الذين ينخلون الحديث تنخيلاً، ويكشفون ما به من سهو وزلة، قاصدين بذلك وجه الله، وحفظ سنة رسوله ﷺ.

١- ابن قيم الجوزية: مختصر الصواعق المرسلة ص٤٧٩.

٢ – ابن أبي العز الحنفي: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد، شرح العقيدة الطحاوية ، تحقيق: جماعة من العلماء ، تخريج : ناصر الدين الألباني، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي)، الطبعة : الطبعة المصرية الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م، ٣٥٥.

٣-المرجع السابق، ص٥٠٠-٥٠١.

٥-**زعمهم أن خبر الواحد لا يحتج به إذا خالف العقل:** إن الحديث الصحيح لا يخالف العقل الصريح بحال، ومتى وقعت مخالفة، فإما أن يكون النص غير صحيح، أو أن العقل واهم فيما ذهب إليه، وبذلك تكون معارضة النص شبهة واتهام لا حقيقة لها.

٦- **زعمهم بأن خبر الآحاد لايحتج به في العقيدة** لأنه مبني على الظن والاعتقاد يبنى على اليقين: فيرد عليهم من عدة أوجه:

أ- الأدلة في الكتاب والسنة جاءت على العموم في وجوب اتباع النبي ﷺ، وذلك يشمل العقيدة والأحكام فلا استثناء للعقيدة. وتخصيص الأحكام دون مخصص، ومن الادلة قوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ ﴾ [الحشر:٧]، فالأمر على عمومه[١].

ب- الاحتجاج به في العقائد والأحكام: هو الثابت عن الرسول ﷺ وصحابته والتابعين ومن تبعهم، ولا خلاف في ذلك،ولم يعرف عن أحد منهم فرق بين حديث الأحكام والعقائد[٢].

ت- التفريق بين الأحكام والعقائد، تفريق بين متلازمين، لأن العقيدة تتضمن حكماً والحكم يتضمن عقيدة، فالتفريق بينهما أمر مبتدع لا دليل عليه[٣].

وبذلك اتضح بطلان مذهب المعتزلة ومن سلك منهجهم من المعاصرين وضعف حجتهم، وما كان الباطل ليغلب الحق يوماً، والله هو القوي العزيز.

١- الألباني : محمد ناصر الدين، الحديث حجة بنفسه في العقائد والاحكام، الدار السلفية، الطبعة: الثالثة عام ١٤٠٠هـ، ص٤٦.

٢- ابن قيم الجوزية: مختصر الصواعق المرسلة ص٥٠٩-٥٢٥، وآل منصور: للدكتور صالح بن عبد العزيز أصول الفقه وابن تيمية ، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ص٥٦٥.

٣- ابن قيم الجوزية: مختصر الصواعق المرسلة ص٥١٥-٥٢٠.

خامساً: تأثر المدرسة العقلية الحديثة بالمستشرقين وأثر ذلك في إثارة الشبه حول السنة:

إن الله عز وجل حذر رسوله ﷺ من اتباع أهواء أهل الكتاب من اليهود والنصارى، قال عز وجل: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾ ﴾ [البقرة، ١٢٠]. وقد جاء بالشريعة الكاملة التي لا نحتاج بعدها إلى ما عند اليهود أو النصارى، فهم أعداء للإسلام، ولا يمكن أن يكون منهم نصرة لهذا الدين. ومن المؤسف أن يجد أعداء الإسلام بين المسلمين من انساق وراءهم، وأعجب بعقولهم، وتبنى أفكارهم، وما هذا إلا لجهلهم بمكائد الغرب، التي لا يعرف خطرها إلا أصحاب العقول النيرة، التي جعلت من الشرع ميزاناً تميز به الحق من الباطل.

إن الانبهار بالغرب، هو الذي أثر في تلك العقول، فانحرف أصحابها يقلدون دعاة المادية والإلحاد حتى في أمور ديننا.

يقول محمد أسد: " إن أمثال هؤلاء الناس، من الذين ينكرون السنة ويحاربون المسلمين، إنما هم أنصار المستشرقين، لأنهم بتجاهلهم لحقيقة الإسلام، يخدمون نفس الغرض الذي يسعى إليه المستشرقون" [١]. وقد أثر هذا الاتباع للمستشرقين على السنة النبوية المطهرة، فأثيرت حولها الشبهات، وحوربت من قبل الكثير من الناس.

يقول محمد أسد: "إن الجيل المسلم الحاضر، مستعد لأن يُكْبِر كل شيء غربي، لأن هذا التفرنج، كان أقوى الأسباب التي جعلت أحاديث النبي ﷺ، وجعلت جميع نظام السنة معها، لا تجد قبولاً عند المسلمين في يومنا هذا، أن السنة تعارض الآراء الأساسية التي تقوم عليها المدنية الغربية معارضة صريحة، حتى إن أولئك لا يجدون مخرجاً من مأزقهم، إلا برفض السنة على

١- أسد: محمد، الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة: د. عمر فروخ ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، ص٧٤-٧٥.

أنها غير واجبة الاتباع، وبعد ذلك يصبح تحريف تعاليم القرآن الكريم –لكي تظهر موافقة لروح المدنية الغربية– أكثر سهولة" [1].

فهذا وصف دقيق لرجل خبر ما عند الغرب، فكان ناصحاً لأبناء المسلمين، حتى لا ينخدعوا بما يقذفه الغرب لهم من شبهات..

وقد انخدع بذلك كثيرون فكانوا وبالاً على الإسلام، فقد نشروا تلك الشبهات بين المسلمين وشاع أمرها، حتى صار كثير منها، مادة تدرس ضمن مناهج التعليم في كثير من الأقطار الإسلامية، فيتربى عليها أجيال من ابناء المسلمين، ونتج عن ذلك شر عظيم، وقد كان الواجب أن تكشف تلك الشبهات، ويظهر فسادها ويحذر من مروجيها والدعاة إليها.

المطلب الثالث: المنهج العلمي

ونعني به جهود العلماء من أهل الحديث وأهل السنة في انتقاد الصحيحين، على منهج أهل الحديث، مع اعتبارهم أن صاحبي الصحيحين قد اعتنوا بالصحيحين عناية فائقة، حيث كان الدافع في انتقداهم للصحيحين التأكد من صحة الحديث، وكان هدفهم هو ذات هدف صاحب الصحيحين، فلم يقفوا عند شروط صاحبي الصحيحين، أو تلقي الأمة لها بالقبول، وعاملوا الصحيحين كما عاملوا بقية كتب الحديث من الصحاح والسنن والمستدركات والمستخرجات وغيرها، وكان منهجهم نقد السند والمتن معا كما هو مقرر عند أهل الحديث. فهذا الجهد قديم حديث، شغل أهل الحديث قديماً، وجاء المعاصرون متابعين لمنهجهم في النقد، فكان المعاصرون امتدادا للسابقين، مع إضافات.

١- المرجع السابق ص٩٧-٩٨.

وقد مارس قدماء العلماء الدفاع عن الصحيحين وكذلك النقد لهما، ومنهم أبو عمرو ابن الصلاح أحد الكبار في علوم السنة، إذ يقول: "إن ما انفرد به البخاري ومسلم مُنْدرجٌ في قبيل ما يُقطع بصحّته، لتلقّي الأمّة كل واحد من كتابيهما بالقبول، على الوجه الذي فصّلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلّم عليها بعضُ أهل النقد الحفّاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن"[١]. فغالب وعامة أحاديث في صحيح البخاري الساحقة صحيحة مقطوع بصحتها، ليس لأجل أنه جهد البخاري فقط، وإنما بسبب أن علماء السنة قد درسوا هذا الكتاب، وفحصوا أحاديثه بدقة، فخرجوا بصحة ما في صحيح البخاري في أكثر الكتاب والأعمّ الأغلب منه. وخالفوا البخاري في بعض الأحاديث، كما فعل الإمام الدارقطني، حيث ألّف كتاب" التتبّع" فيما ينتقده على الصحيحين. ولا بد في هذا المقام أن نؤكد أنّ مخالفة بعض كبار النقّاد للبخاري في عدد قليل جدًّا من أحاديث كتابه الصحيح، لا يبيح لغيرهم أن ينتقد أحاديث أخرى لم ينتقدوها، ولا يجعل تضعيف أحاديث في البخاري حقا لكل راغب، لأن هذه المنزلة تستلزم أن يقيم الناقد نفسه حاكما بين علماء الحديث وأئمة السنّة، فلا بد أن يكون القاضي والحاكم منهم وفي منزلتهم، يفهم عبارتهم، ويقيم علمهم في مكانه وخبرته، حتى يقضي بينهم، فانتقاد الدارقطني – وهو ناقد كبير– لأحاديث في صحيح البخاري لا يجيز لمن لم يبلغ مثل منزلته في العلم بالسنة أن يفعل فعله، حتى لا يقع بالأخطاء الفاحشة. كما لا بد أن نفهم أن انتقاد علماء الحديث للصحيحين تدليل واضح على عدم تقليدهم لغيرهم، وإنما تقبلوا ما فيهما بعد اجتهاد.

وكان من أول من انتقد من أهل الحديث عدم وفاء صاحبي الصحيحين بشرطهما في كل الأحاديث هو: الحافظ أبو الفضل ابن عمار الشهيد (ت ٣١٧هـ) في كتابه:"علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج" . ثم الحافظ الاسماعيلي (ت ٣٧١هـ) في "المستخرج

١ – ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٢٩.

على صحيح مسلم"، ثم تلاه الحافظ الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) في كتابه "الإلزامات والتتبع"، ثم الحافظ الغساني (٤٩٨ هـ) في كتابه" تقييد المهمل وتمييز المشكل"، ثم الحافظ ابن القطان (ت٦٢٨هـ) في كتابه" بيان الوهم والإيهام"، ثم تلاه الحافظ أبو مسعود الدمشقي (ت ٦٦٢هـ) في كتابه" الأطراف"، وغيرهم كثير[١].

وممن رد على هذه الانتقادات أبو مسعود الدمشقي وكان أقدمهم ، ثم ابن الصلاح في كتابه" صيانة صحيح مسلم" والقاضي عياض في شرحه على مسلم ، والحافظ العراقي، والنووي في شرحه على مسلم، والحافظ ابن حجر في هدي الساري والفتح[٢].

وقد أجيب على غالب الانتقادات الموجهة للصحيحين .

وممن كان له ملاحظات وانتقادات من أهل الحديث و المنهج العلمي، من المعاصرين الشيخ الألباني، ومحمد حوى، ومحمد رشيد رضا، والأمر فيه سعة ما كان الأمر دائرا بين أهل الحديث، دون إغفال لرأي لمنهجهم، والاجتهاد فيما لم يصل بعضهم. وكان ممن ناقش هذا الاتجاه، الدكتور السباعي وبعض أساتذة الجامعات وبعض المؤتمرات، كمؤتمر الجامعة الأردنية في الدفاع عن الصحيحين عام ٢٠١٠م، وبعض الرسائل العلمية.

منهج علماء الحديث المعاصرين في انتقاد الصحيحين.

ونستطيع أن نجمل منهجهم على النحو التالي:

١- أن أهل الحديث عموما يقصدون من نقدهم صيانة الحديث من الخلل، وصحة الصدور عن النبي محمد ﷺ ، وهم بذلك يؤكدون جهود صاحبي الصحيحين. وأن المعاصرين

١ - باحو، مصطفى ، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين،دار الضياء، الجيزة، مصر، ط١، ٢٠٠٥م، ١/٧-٨.
٢- المرجع السابق.

متابعون لسلفهم من أهل الحديث في ذلك، وخاصة بعد انتشار بعض المخطوطات والمطبوعات، والتقنيات التي لم تكن موجودة سابقا. فالكل يدافع عن السنة دون تشكيك بأحد، وقد برز من العلماء الأفذاذ المعاصرين من دافع عن السنة عموما، وعن الصحيح خصوصا، وتشدد في صيانة الحديث كالشيخ الألباني وشعيب الأرناءوط، بين موافق ومعارض لمنهج الشيخ الألباني، وخاصة أنه ترتب على أحكام الشيخ –عليه رحمة الله– أحكام مخالفة لحكم صاحبي الصحيحين.وهو بذلك إما متابع لمن سبقه من أهل الحديث ممن انتقد الصحيحين في بعض الأحاديث، أو استقل في بعضها الآخر.

٢- البحث العلمي الموضوعي حق للجميع ضمن ضوابطه، وليس مطلقا، وأن الانتقاد من باب زيادة إبراز قيمة الصحيحين، فالنقاش في مسألة ما تتعلق بالصحيحين يشحذ الأذهان، ويستثير الهمم في بيان وجه الحق أنى كانت جهته. وليس فيه انتقاص للصحيحين، بل زيادة بحث ودراسة واستجلاء لعظمة هذين الكتابين، من باب أنه لا عصمة لغير كتاب الله، وقد اتخذ البعض انتقاد أهل الحديث سببا في الطعن في الصحيحين. ولا يلزم من الطعن بحديث أو جملة أحاديث الطعن بكل الصحيحين، كما لا يلزم من كل من انتقد أن يكون انتقاده صحيحا، ولا يعتبر بنقد الصحيحين إلا ممن عرف بعلمه وتبحره بعلوم الحديث، وليس تشهيا أو لمجرد تعارض يظهر بسبب عدم كمال شخصيته العلمية في الحديث.

٣- متابعة العلماء في انتقادهم أهل الحديث حسب أصول أهل الرواية والدراية، والجرح والتعديل، وعدم الخروج عن فنهم في نقد الرواية، وقد كان المعاصرون من أهل الحديث متابعين للسابقين من أهل الحديث، وانتهجوا جميعا نهج أهل الحديث عموما، من حيث

نقد الحديث سندا ومتنا. وكانت أكثر الانتقادات العلمية للسند دون المتن على اعتبار رعاية شروط صاحبي الصحيحين في المروي. [1]

٤- أن الأمر فيما يخص الصحيحين في غالبه في تحقق أعلى شروط الصحة في المروي، على منهج ورأي مدارس أهل الحديث، ورأي علماء الجرح والتعديل، بين مدرسة متوسطة وأخرى متشددة، وهذا لا بأس به لصيانة الحديث والدين. فكان صاحبا الصحيحين الأقرب للحكم على الرجال برأي جمهور المحدثين، بينما تشدد مخالفهم من المعاصرين والسابقين، فاعتبروا التشدد في الرأي، دون التوسط ورأي الجمهور، فاختلفا في الحكم على الراوي وبالتالي في الحكم على المروي في تحقق أعلى درجات الصحة، ومثاله رواية أبي الزبير عن جابر في صحيح مسلم استقلالا وفي صحيح البخاري في الشواهد، حيث قبل الجمهور رواية أبي الزبير عن جابر ولم يلتفتوا لدعوى مطلق التدليس لأبي الزبير، بينما تشدد الناقدون متابعة لرأي شعبة، حيث كان متشددا على نفسه، مشددا على غيره، فلم يرو عن أبي الزبير، لأن صلاته لم تعجبه، وهذا أمر نسبي بين العباد لله[2]، وقد تابعه على ذلك الأمام الألباني في عدم قبول رواية أبي الزبير عن جابر بدون تصريح السماع[3]. مع قبول جمهور الحفاظ لتدليس من أخرج لهم في الصحيح على اعتبار تصريحه من طريق أخرى[4].

---

١ – باحو: مصطفى ، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين،١/٨.

٢ – رضا: صالح أحمد صحيفة أبي الزبير عن جابر، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد الثامن، رجب ١٤١٣هـ.

٣- الألباني: محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة ، ١/ ١٦١. وانظر ٢/ ١٢٦. ٢/ ٩٧٣. والأمر مشهور وكثير الشواهد.

٤ – باحو: مصطفى ، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين،١/ ١١.

٥- الانتقاد لا يكون دائما حقا، وليس كل اختلاف مع صاحب الصحيحين يكون مقبولا، فقد يكون المعترض في حجته ضعيفا، فلا نتابعه في اعتراضه، بل القول فيه لصاحب الصحيحين. ويكون في حجة المعترضين الغث والسمين، وقد أجيب على معظمه ممن تصدى للمعترضين كما قال ابن حجر[1]. كما لا ننسى أن صاحبي الصحيحين ممن عرف لهم قدرهم في الحديث، وكانوا أعلى كعبا عند أهل الحديث من منتقديهم، والدليل اشتهار كتابيهم وقبول أهل الحديث لهما، وأن كتب منتقديهم لم يكتب لها من الشهرة عند أهل الفن ما كتب للصحيحين. دلالة على ترجيح قولهما على قول المنتقدين عند أهل الحديث في صحة أحاديث الصحيحين على شرطهما، وأن ما خالف ذلك لا يكون إلا لأمر علماه وفائدة أراداها، لا يعرفها إلا من كان مطلعا ممعنا في منهجيهما، وهذا من خصوصيات علماء العلل، وهي أحد شروط الحديث الصحيح في خلو الحديث من العلة القادحة، فهناك العلة الظاهرة التي يعلمها عامة أهل الفن، وهناك الباطنة التي لا يحيط بها إلا المتمرس النحرير في هذا الفن. وصاحبا الصحيحين من العلماء المشهود لهم بالدقة والضبط والمعرفة الدقيقة بالعلل، فالأخذ بقولهم أولى من قول غيرهم ممن انتقد عليهم، لأنهم في العلم متفاضلون، معترفون للبخاري بفضله ومن بعده مسلم.

٦- لا يمتنع المدافع أن يقر بتواضع جهده وقصوره، كما فعل ابن حجر المدافع عن صحيح البخاري من إقراره بعدم توفيقه بالرد على بعض الأحاديث فقال:" فهذا جواب إقناعي وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا بد للجواد من كبوة والله المستعان"[2]، وكذلك في رده على الحديث الثالث والثمانين حيث يقول:" قلت هو كما

١- ابن حجر: هدي الساري، ص ٢٤٦.

٢- المرجع السابق.ص ٣٧٦.

قال، وعلته ظاهرة والجواب عنه فيه تكلف وتعسف"[1]. ولا يعني أن السابقين لم يجيبوا عن كل حديث على حدة أن الرد غير موجود، ولكن الأمر يشحذ الهمم للبحث والتقصي، فكم ترك السابقون الأولون للمعاصرين ليبحثوا فيه ويزيدوا من قيمته، على قيمته الموجودة.

٧- لم يتعرض المنتقدون للمعلقات في البخاري ومسلم على الأغلب، لأنها ليس على شرط الصحيح، وان كان قد تصدى لوصلها في البخاري الإمام ابن حجر.[2]

ومن الأمثلة على جهد المعاصرين في حديث وقع في الخلاف بين أهل الحديث، حديث :"خلق التربة يوم السبت" في مسلم[3]، وقد رد الدكتور شرف القضاة التضعيف بعد مناقشة جميلة في بحث رائق في مؤتمر الانتصار للصحيحين فقال:

- الحديث صحيح وأن سند الحديث لا مطعن فيه، وأن كل الشبهات حول ضعفه سندا غير ثابتة.
- يمكن الجمع بين حديث (خلق الله التربة يوم السبت) وبين القرآن الكريم بعدة طرق، ولذلك فإن الحديث لا يعارض القرآن حقيقة.
- الراجح في الجمع بين الحديث والقرآن الكريم أن الحديث يفصل ما حدث في الأرض في يوميها الأخيرين فقط، ولا يتحدث عن خلقها ولا عن خلق السماء.

١- المرجع السابق.

٢- المرجع السابق.ص ٣٤٦.

٣ - سبق تخريجه، ص٩١، وتناولت الرد على شبهة: أنه من الأسرائليات انظر ص١٠٣-١٠٩.

- من خلال المقارنة بين ما ورد في التوراة وبين الحديث فلا صحة للقول بأن الحديث من الإسرائيليات، علما بأن الحديث لا يرد لمجرد أنه يشبه بعض ما عند أهل الكتاب، وإلا فسنرد بعض الآيات، ولذلك لا بد أن تكون معارضة للحقائق الإسلامية.
- لا عبرة بكلام المفسرين والمؤرخين في هذا الموضوع لأنه منقول عن أهل الكتاب وجاء في الحديث ما يدل على خلافه.[١]

١ – القضاة، شرف، حديث: خلق الله التربة يوم السبت، مؤتمر الانتصار للصحيحين.الجامعة الأردنية، ١٤-١٥/٧ / ٢٠١٠م.

المبحث الثالث: شبهات الطاعنين في الصحيحين.

المطلب الأول: الشبهات الموجهة للمتن.

المطلب الثاني: الشبهات الموجهة للسند.

المبحث الثالث

شبهات الطاعنين في الصحيحين.

أثار الطاعنون في الصحيحين مجموعة من الشبهات الموجهة للمتن وللسند. وسأبين في هذا المطلب أهم هذه الشبهات.

المطلب الأول: الشبهات الموجهة للمتن

أولاً: تعارض أحاديث الصحيحين مع القرآن:

يهدف الطاعنون الى توهين أحاديث الصحيحين فيلجأ بعضهم[1] إلى إلصاق تهمة اضطراب متون أحاديث الصحيحين وتعارضها مع القرآن، وأن هذا يدل – برأيهم – على أنها لا تسلم من الضعف والنكارة، وهذا ما يدفع القول المشهور عند المحدثين من الإجماع على صحة أحاديث الصحيحين. فدعوى تعارض أحاديث الصحيحين مع القرآن، تعد من أبرز الدعاوى التي يطلقها خصوم الصحيحين في العصر الحديث، ومن أصحاب هذا الفكر، الشيعة: حيث ذكر جعفر السبحاني ما أسماه بمنهج تمحيص الحديث وجعل الضابط الأول: عرض الحديث على الكتاب، وبين أن العرض على القرآن أصل أصيل وروى فيه حديثًا لا يصح عن النبي ﷺ وعزاه للرازي في تفسيره فقال :" أخرج الرازي في تفسيره عن النبي ﷺأنه قال: "إذا روي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الّله، فإن وافقه فاقبلوه، وإلا فردوه[2]، وقال السبحاني في تفسير هذا: "والمراد من عرض الحديث على الكتاب هو إحراز عدم المخالفة لا الموافقة، إذ ليست الثانية شرطًا في

---

١ – ابن قرناس: الحديث والقرآن ، نشر دار الجمل ، فقد حاول في الكتاب أن يصنع إشكالات بين الحديث والقرآن، ومثل لذلك بجملة كبيرة من أحاديث الصحيحين، وانظر : البنا: جمال، نحو فقه جديد، دار الفكر الإسلامى، القاهرة، بدون تاريخ، ٢٥٠١٢.

٢ – الرازي: الفخر، تفسير مفاتيح الغيب، ١٠/ ٣٥.

حجية الحديث وإنّما المخالفة مسقطة له عن الحجية " [1]، وهذا الكلام في ظاهره مقبول وصحيح، لأنهم لا يميزون بين الاختلاف الحقيقي والظاهري بين الحديث الصيحيح والقرآن، فكله عندهم تعارض، دون أدنى محاولة لحل الاختلاف، ولا يمكن أن يكون هناك اختلاف حقيقي بين الحديث الصحيح والقرآن الكريم أو العلم اليقيني، ويمكن أن يكون إختلاف ظاهري يمكن توجيهه. والعلماء بينوا ما ظاهره الاختلاف ووجهوه. مع ملاحظة أن الحديث أعلاه الذي استشهد به غير صحيح[2]، وضعيف البنية اللغوية، كما أن الرازي ذكر أنه من الأحاديث المشتهرة ولم يعز لمصدره، أو يوثقه، والامام الرازي ليس من أهل الحديث الذين يميزون الحديث الصحيح من غيره.كما أن الرازي استشهد به في معرض التوفيق بين القرآن والسنة، والترجيح ، وحجية خبر الواحد في تخصيص القرآن، وأنه في حال عدم المكنة على الجمع بينهما فيقدم القرآن وهذا لا خلاف فيه. وليس المقصود رد خبر الواحد على اطلاقه.

وإذا أردنا مناقشة هؤلاء فالأفضل أن نركز هنا على مناقشة هذه الدعوى من أصلها، لذلك فإن إهدار الأحاديث الصحيحة والطعن فيها بدعوى معارضتها للقرآن أمر غير مستقيم من الناحية العلمية، وذلك للأسباب التالية:

أولاً : إن معيار عرض الحديث على القرآن هو – في حقيقته– معيار ظني ، يخضع بشكل حتمي إلى فهم الناظر وعقله، وهذا من شأنه أن يجعل هذا المعيار معيارًا شخصيًا، وغير موضوعي، فإذا فتحنا للناس هذا المنهج بالطريقة ذاتها، فسوف نجد من يبطل النصوص الكثيرة، بحجة التعارض مع القرآن، وإذا دققنا البحث وجدنا أن التعارض لم يكن في حقيقته بين الآية

١ – السبحاني: الحديث النبوي بين الرواية والدراية ، ص ٥٤ –٦٩.

٢ – الألباني: السلسة الضعيفة، ١٣/ ٦٥٨. قال الأرناؤوط عن الحيث: باطل لا أصل له، روي عن يحيى بن معين إنه قال: هذا حديث وضعته الزنادقة. مسند أحمد ط الرسالة ، ٢٨/ ٤١٣.

والحديث، وإنما بين الحديث وبين فهم هذا الناظر، وهذا ما وقع فيه أصحاب هذا الفكر،[1] ومثال ذلك:

أن عرض الأحاديث على القرآن، سيجعلنا نتوقف عن كل أحاديث المغيبات، وهي ورادة في الصحيحين وغيرهما، لأنها مما استأثر الله بعلمها، وحديث عائشة صريح في هذا المسألة: " مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُخْبِرُ بِمَا يَكُونُ فِي غَدٍ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ"[2]، واستدلّ على ذلك بالآيات القرآنية التي تقصر علم الغيب على الله -عز وجل- كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [آل عمران: ١٧٩] ، وقوله سبحانه تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴾[الجن:٢٦- ٢٧]، ثم قال: " فهذه الآيات صريحة في أنه لا يعلم الغيب إلا الله، وقد أمر الرسول بأن يكل الأمر إلى الله، سواء كان عن الساعة أو ما بعدها"[3].

ومن دون شك أن هذا الفهم له خطورته العقدية، وذلك لأنه يؤول بصاحبه إلى إنكار بعض الثوابت في الشريعة، مما يتعلق بالإيمان بالغيب، كالإيمان بعذاب القبر، وأشراط الساعة، كالمهدي ، والدجال ، وتفاصيل عذاب أهل النار، ونعيم أهل الجنة، ونحو ذلك .

وعند مناقشة هذا الفهم نجد ما ينقضه كالآتي:

أولاً: أن أول ما ينقضه هو القرآن الذي يتحاكم إليه هذا المعترض، فإن الله – عز وجل – نفى عن جميع البشر معرفة الغيب في كثير من الآيات ، لكنه – سبحانه وتعالى– أخبر أنه قد يطلع

---

١ – ابا الخيل: خالد، مسالك الفكر العقلي المعاصر للطعن في الصحيحين، ص ١٤- ٢٠، مؤتمر الانتصار للصحيحين.

٢ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى:" عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا "،٦/ ٢٦٨٧، رقم ٦٩٤٥، ومسلم: صحيح مسلم،واللفظ له، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز و جل { ولقد رآه نزلة أخرى } وهل رأى النبي صلى الله عليه و سلم ربه ليلة الإسراء ؟، ١/ ١٥٩، رقم١٧٧.

٣ – البنا: جمال، نحو فقه جديد، ٢٥٠١٢.

بعض الرسل على ما يكون في الغيب ، فقال – سبحانه وتعالى – في الآية السابقة ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [آل عمران: ١٧٩] وقد حصل هذا لبعض الأنبياء ، كما كان ذلك لعيسى ، فقال – سبحانه وتعالى: ﴿ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٩] ، وقال عن يوسف: ﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَهُم بِٱلْأٓخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ [يوسف: ٣٧].وكذلك من سورة الجن التي استدل بها جمال البنا، ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴾ [الجن: ٢٦ – ٢٧]، فقد استثنى في الآية بنص صريح من ارتضى ومنهم الأنبياء والرسل.

أما قول عائشة – رضي الله عنها – : " من زعم أن محمدًا يعلم ما في غد فقد أعظم على الله الفرية " فإن هذا حق ولا ريب، لأن النبي ﷺ بشر لا يعلم الغيب الا بتعليم الله له، ولم يختلف علماء المسلمين في هذا، ولكنه كغيره من الأنبياء قد يطلعه الله على ما يكون في المستقبل، لأجل تبليغ رسالته، وقد حصل هذا، فأخبر ﷺ بما يحصل بين يدي الساعة، وبما يكون يوم القيامة، ونحو ذلك ، وهذا لا يتنافى أبدًا مع بشريته ﷺ ومن توَّهم ذلك ، فقد قدح في نبوته .

ثانيًا : من الناحية العقلية ، يمكن نقض استعمال هذا المعيار، فيقال: إذا كان عرض الحديث على القرآن يثبت الحديث أو ينفيه فإننا سنعرض هذا المعيار على كتاب الله ، فهل وجد في القرآن ذلك؟ والجواب بالنفي بالتأكيد، لأن الله – عز وجل – أمرنا بالأخذ بما جاء به الرسول والانتهاء عما نهى عنه، وذلك بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾

[الحشر: ٧]، وكان أمرًا مطلقًا، ليس فيه الأمر بعرض هذه الأحاديث على القرآن[١] ، فكيف نبطل النصوص النبوية بأمر لم يرد في القرآن ، بل جاء الأمر بخلافه ؟!

ثالثًا : إن ما ورد من استعمال الصحابة لهذا المنهج لا يمكن قياسه على استعمال أصحاب هذا الفكر له ، ومنهج الصحابة مختلف عن منهج هؤلاء ، فمن ذلك ما روي في قصة عائشة في تخطئة عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما، عندما حدثا عن النبي ﷺ :" **إنَّ الْميِّت لَيعذّب بِبكَاءِ أَهلِهِ عليه** "، فقالت عائشة : " رحِم الله عمر ، والله ما حدَّث رسول الله ﷺ: إنَّ اللَّه لَيعذِّب الْمؤْمِن .... ، ولكن رسول الله ﷺ قال: "**إنَّ اللَّه ليزِيد الْكَافِر عذابًا بِبكَاءِ أَهلِهِ عليه**"، وقالت: حسبكم القرآن ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الإسراء:١٥]"[٢]. فلأنها قضت بعلمها، وليس كل ما قال رسول الله ﷺ حاصل لديها، فإذا ثبت النص جمع مع القرآن فيما يسمى بمبحث الترجيح والتعارض.

ومثل ذلك ما روي عن عمر أنه حين حدثت فاطمة بنت قيسٍ بقصتها في سكنى المطلقة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلاَ نَفَقَةً. فقَالَ عُمَرُ: لاَ نَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا

---

١ – انظر: البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، دلائل النبوة، تحقيق : الدكتور عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م، ٢٧\١، وابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ، ١٩٠\٢، ١٩١، و الشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات، تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١ ١٤١٧هـ–١٩٩٧م. ٣٣١\٤، و الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق : د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، لبنان– بيروت ، ٢٠٠٠م، ٣٧\٣، والشوكاني: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق : الشيخ أحمد عزو عناية ، دمشق، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، ٩٧\١.

٢– متفق عليه، البخاري: صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ (يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه)، ٤٣٢\١، رقم١٢٢٦، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، ٢/ ٦٤١، رقم، ٩٢٩.

ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لاَ نَدْرِى لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾[1] [الطلاق: ١].

إضافة إلى استعمالات الصحابة لهذا المنهج، فقد كان للأئمة بعض النصوص في هذا المعنى، من مثل الإمام الأوزاعي فإنه لما سئِل: " أكل ما جاءنا عن النبي ﷺ نقبله؟ أجاب: "نقبلُ مِنه ما صدَّقه كتاب الله –عز وجل– فهو منه، وما خالفه فليس منه"، فقيل له: إن الثقات جاءوا به؟ قال: " فإن كان الثقات حملوه عن غير الثقات؟"[2]، ومن ذلك قول الشافعي في الاستدلال على أن الصلاة لا يقطعها شيء، حيث ذكر رأيه في حديث: "يَقْطَع الصَّلاَة اْلكَلب والْحِمار"[3]، وأنه غير محفوظ، ثم قال بعد ذلك: فإن قيل: فما يدل عليه كتاب الله من هذا؟ قيل: قضاء الله أن ﴿ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الإسراء:١٥] وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِنَّهُ لاَ يُبْطِلُ عَمَلُ رَجُلٍ عَمَلَ غَيْرِهِ، وَأَنْ يَكُونَ سَعْيُ كُلٍّ لِنَفْسِهِ وَعَلَيْهَا، فَلَمَّا كَانَ هَذَا هَكَذَا، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ مُرُورُ رَجُلٍ يَقْطَعُ صَلاَةَ غَيْرِهِ[4].

وقال في موضع آخر: " فإياك وشاذَّ الحديث، وعليك بما عليه الجماعة من الحديث، وما يعرفه الفقهاء، وما يوافق الكتاب والسنَّة، فقِس الأشياء على ذلك، فما خالف القرآن فليس عن رسول الله ﷺ وإن جاءت به الرواية" [5].

---

١ – مسلم: صحيح مسلم ، كتاب الطلاق، باب الْمُطَلَّقَةُ ثَلاَثًا لاَ نَفَقَةَ لَهَا، ٢/ ١١١٤، رقم١٤٨٠.

٢ – ابن عساكر: تاريخ دمشق ٣٧٨\٦٠.

٣– مسلم: صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي، ١/ ٣٦٥، رقم ٥١١، وأحمد: مسند أحمد، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة،ﷺ، ١٥/ ٢٩٦، رقم ٩٤٩٠، وابن حبان: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ ﷺ ، ٦/ ١٤٨، رقم ٢٣٨٦.

٤ – الشافعي : محمد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى– ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ص ٥١٢ .

٥ – الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي، الأم، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية– ١٣٩٣هـ، ٣٣٩\٧.

هذه النصوص والمواقف توهم أن عرض السنة على القرآن كان منهجًا موجودًا لدى الصحابة ومن بعدهم، فهل هذا يسوغ استعمال هذا المنهج كما يفعله أصحاب هذا الفكر ؟

والجواب على ذلك بأن يقال: إن ثمة فروق منهجية بين منهج الصحابة والنقاد، وبين منهج أصحاب هذا الفكر، ومن أبرز هذه الفروق:

أولاً: أن علماء الحديث ينظرون إلى السنة على أنها وحي من عند الله غير متلو، وأنها مصدر من مصادر التشريع، ويعبر الإمام الشافعي عن موقف المحدثين من السنة، فيقول:" ما فرض رسول الله ﷺ شيئًا قط إلا بوحي، فمن الوحى ما يتلى، ومنه ما يكون وحيًا إلى رسول الله ﷺ فيستن به... وقد قيل: ما لم يتل قرآنًا، إنما ألقاه جبريل في روعه بأمر الله، فكان وحيًا إليه، وقيل: جعل الله إليه لما شهد له به من أنه يهدي إلى صراط مستقيم أن يسن، وأيهما كان فقد ألزمهما الله تعالى خلقه، ولم يجعل لهم الخيرة من أمرهم فيما سنَّ لهم، وفرض عليهم اتباع سنته" [١].

أما موقف أصحاب هذا الفكر من السنة فهو موقف إشكالي ملتبس الغرض من اثارة الاشكال والشبه، وهم لا يقبلون بالسنة مصدرا من مصادر التشريع، باعتبارها غير صحيحة وغير مقبولة، فلا يلتزمونها، وانما يقولون بذلك من باب الالزام للآخر، ولم أعثر لهم على أي نص يصرح فيه أحد منهم بحجية السنة، واعتمادها مصدراً من مصادر التشريع.

ثانيًا: إن الصحابة والنقاد يستعملون هذا المنهج في مرحلة ما قبل ثبوت النص، فإذا ثبت النص لديهم، تحولوا من إسقاط النص إلى التوفيق بينه وبين الآية، وذلك يفهم من تصرف عمر، حيث طلب من محدِّثه أن يأتي له بشاهدين على ثبوت النص، وإلا سيلجأ إلى الأخذ بظاهر الآية الكريمة، وهذا يدلُّ على أن الخطوة الأولى عندهم هي الاستيثاق من ثبوت النص قبل إسقاطه .

١ – الشافعي: الأم ، ٣١٤١٧.

أما أصحاب هذا الفكر فيستعملون هذا المنهج بعد ثبوت النص ، وذلك لأنهم لا ينظرون إلى ثبوت النص من عدمه، بل ولا يعولون على ذلك بحال ، وإنما يحكمون على النصوص بالأحكام الاستباقية المرسلة دون نظر لقضية الثبوت أو رعاية لحرمتها .

ثالثًا: أن الاختلاف بين الصحابة وبين أصحاب هذا الفكر من جهة مناط الرد، فالصحابة مناط الرد عندهم هو عدم ثبوت النص، كأن يخالف نصًا آخر من القرآن أو السنة، فمثلا عائشة لما ردَّت حديث ابن عمر لم ترده لأجل مخالفته لعقلها، وإنما لأجل معارضته لنص آخر من السنة، فقالت: " والله ما حدَّث رسول الله ﷺ : إنَّ الله لَيعذّب الْمؤْمن بِبكَاءِ أَهلِهِ عَليهِ ، ولكن رسول الله ﷺ قال: " إنَّ اللَّه ليزِيد الْكَافِر عذابا بِبكَاءِ أَهلِهِ عَليهِ " ، ثم أكَّدت ردَّها للنص الآخر بقولها: حسبكم القرآن ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾[1] " [الإسراء:١٥]. ويؤكِّد ذلك قول الشافعي المتقدم، حيث اشترط في الحديث المعروض على القرآن أن يكون حديثًا شاذًا، وغير معروف عند الفقهاء والعلماء ، وعبَّر عن ذلك بقوله: "إياك والشاذ من الحديث ".

أما أصحاب هذا الفكر، فاساس الرد عندهم هو الاستنكار العقلي المجرد لمتن الحديث، فمثلا يقرر أحدهم – وهو من أرفعهم صوتًا بالدعوة إلى هذا المنهج – أن عرض الأحاديث على القرآن سيجعلنا نتوقف أمام مجموعة من الأحاديث ، ومنها الأحاديث التي تنص على طاعة الحكام ، والصلاة خلف كل بر وفاجر، ويحكم عليها بالوضع، ثم يعلِّل الحكم بعلةٍ ظنية مدعاة، وهي أنه أريد بهذه الأحاديث إسكات الناس عن المعارضة ، وإلزام الناس الطاعة[2].

١– متفق عليه، البخاري: صحيح، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ (يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه)، ٤٣٢\١، رقم١٢٢٦، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، ٢/ ٦٤١، رقم، ٩٢٩.

٢ – انظر : البنا: جمال، نحو فقه جديد ، ٢\ ٢٥٦.

فالإشكال عندهم هو معارضة النص لبعض العلل الظنية ، وهي علل واهية وليس لأجل معارضتها للنصوص الأخرى، وهذا يناقض تمامًا منهج الصحابة في ذلك . وقد تصدى علماء الحديث للتوفيق بين الأحاديث مع بعضها في كتب تأويل مختلف الحديث كما فعل الشافعي وابن قتيبة، والتوفيق بين القرآن والحديث في مبحث التعارض والترجيح، وهو أحد مباحث اصول الفقه.

إن إسقاط منهج هؤلاء على الصحابة والسلف هو إسقاط غير موضوعي، وغير علمي، لأن القضية المركزية عند الصحابة هي ثبوت النص، والتحري والتشدد في قبول الخبر، ليعلموا الناس الاحتياط فيما روي عن رسول الله ﷺ لأنه وحي، وأن نقد المتن من أسس علم الحديث، وأما عند هؤلاء، فالاستشكال العقلي المجرد هو القضية الأولى والأخيرة عندهم، وهذا منهج غير علمي، كما أن العقل – في أصله – مهما بلغ ارتفاعه فهو محدود الإمكانيات والمجالات، مسخر لخدمة النص الثابت تابع له، ولهذا يقول الشافعي: إن للعقل حدًا ينتهي إليه ، كما أن للبصر حدًا ينتهي إليه[1]، وقابلية العقل للتطور والترقي من أظهر الأدلة على قصوره عن حد الكمال[2] كما أن المعايير العقلية ليست واحدة ، بل إن العقل البشري لا يسلم من التأثر بالأهواء والآراء والعادات، ولذا كانت أحكام العقل مختلفة في كثير من القضايا، مما يؤدي إلى الاضطراب والتنازع والتناقض، مع أن المرجع في كل ذلك إلى العقل! فإلى أي عقل يكون التحاكم؟ وكيف يحتكم إلى شيء يتفاوت ويتباين ويتصف بالنسبية زمانًا ومكانًا؟[3]

وكلك لو أردنا أن نعد الأحاديث التي استعمل الصحابة لها هذا المنهج، لوجدنا أنها لا تزيد في أكثر أحوالها عن العشرات، وفي المقابل لو عددنا الأحاديث التي أسقطها هؤلاء بدعوى

---

١ –البيهقي : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، مناقب الشَّافِعِيّ، تحقيق : أحمد صقر ، مكتبة التراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١هـ– ١٩٧١ م ، ١٢ /١٨٧.

٢ – الدريس: خالد بن منصور، نقد المتن وعلاقته بالحكم على رواة الحديث عند علماء الجرح والتعديل، ص١٤٠، ٢٥/١٠/٢٠١٢. (http://www.scribd.com/doc/75530790/.).

٣ – المرجع السابق ، ص ١٤١.

استعمال هذا المنهج لكانت بالآلاف، بل إن إعمال هذا المعيار سيجعلنا نستبعد نصف الأحاديث المتداولة بين الناس [1].

ويمكن تفسير هذا التباين في هذه النتيجة بأن الصحابة والنقاد كانوا يتعاملون مع النصوص وهم يعتقدون حجيتها، وأنَّ كل حديث ثابت هو أصل مستقل بذاته، وأنَّ هذه الأحاديث تأتي في المنزلة الثانية بعد القرآن من جهة التشريع والمكانة ، وأنها وحي من رب العالمين ، لكنه وحي غير متلو.

ولهذا أكدوا على أن عرض السنة الصحيحة على القرآن هو دلالة على الجهل، لأن سنة النبي ﷺ في كل موضع لا تختلف مع القرآن، وأن الله أبان لنا أن سنن رسوله فرض علينا بأن ننتهي إليها، لا أن يكون لنا معها من الأمر شيء إلا التسليم لها واتباعها، وليس لها أن تعرض على قياس ولا على شيء غيرها [2].

أما هؤلاء فيتعاملون مع النصوص وهم يتشكَّكون أصلًا في ثبوتها بالكلية، وعلى هذا فإن طرحها والسخرية منها، لمجرد الاستنكار العقلي المجرد لها، هو أمر سائغ ومقبول عندهم، بل إن بعضهم صورها كالأوثان، التي تعبد من دون الله [3]، وأنها ضد الحياة [4]، ومن كانت النصوص النبوية عنده بهذه المنزلة فلا عجب أن يعطلها أو يتهكم بها، فهذا هو وجه المفارقة، وهذا هو سرها.

وأصل هذه الشبهة هو المنهج الخطأ في الاستدلال، كما كان يفعل المعتزلة، حيث رفضوا بعض الوحي من السنة بسبب ما ألزموا به خصومهم، فألزموا به أنفسهم، يقول ابن تيمية:

---

١ – انظر : البنا: جمال، نحو فقه جديد ، ٢٤٨\٢.

٢ – انظر : الشافعي: اختلاف الحديث ، ص ٤٨٤ .

٣ – انظر : البنا: جمال، نحو فقه جديد ، ٢ \١٨١.

٤ – انظر: البنا: جناية قبيلة "حدثنا"، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ.، ص ١٠٢.

أن المعتزلة لما نصروا الإسلام في مواطن كثيرة وردوا على الكفار بحجج عقلية لم يكن أصل دينهم تكذيب الرسول ورد أخباره ونصوصه، لكن احتجوا بحجج عقلية : إما ابتدعوها من تلقاء أنفسهم وإما تلقوها عمن احتج بها من غير أهل الإسلام، فاحتاجوا أن يطردوا أصول أقوالهم التي احتجوا بها وتسلم عن النقص والفساد، فوقعوا في أنواع من رد المعاني للأخبار الإلهية وتكذيب الأحاديث النبوية ... وأصل ما أوقعهم في نفي الصفات والكلام والأفعال والقول بخلق القرآن وإنكار الرؤية والعلو لله على خلقه – هي طريقتهم العقلية ... فخالفوا به الكتاب والسنة والإجماع في هذا المقام، مع مخالفتهم للمعقولات الصريحة التي لا تحتمل النقيض، فناقضوا العقل والسمع من هذا الوجه، وصاروا يعادون من قال بموجب العقل الصريح أو بموجب النقل الصحيح، وهم وإن كان لهم من نصر بعض الإسلام أقوال صحيحة، فهم فيما خالفوا به السنة سلطوا عليهم وعلى المسلمين أعداء الإسلام فلا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا[1].

وخلاصة القول فإن إبطال أحاديث الصحيحين ونقضها بدعوى معارضتها للقرآن أمر غير مستقيم علميًا، ولا يمكن قياسه على استعمال الصحابة، لأن قضية ثبوت النص عند الصحابة، هي القضية المركزية التي يحومون حولها، فإذا ثبت النص عندهم، فلا مجال لمخالفته، أو طرحه، أو تأويله، وإنما هو التسليم والانقياد.ثم الجمع بينه وبين ما يظهر تعارضه، إما بالنسخ أو التخصيص، أو التقييد ، أو التفصيل، أو زيادة في التشريع كما في اباحة الكبد والطحال والسمك والجراد، وتحريم لحم الحمر الأهلية[2]، وهذا مبحث من مباحث أصول الفقه، معلوم عند طلاب العلم بالضرورة، أما أصحاب هذا الفكر، فلا تشكل هذه المسألة أي اهتمام

---

١ – ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل ، ٣/ ٣٤٥.

٢ – متفق عليه، البخاري، صحيح البخاري ، باب غزوة خيبر، رقم: ٣٩٧٩، ٤٨٢٥ ، ٥٢٠٣ ، ٥٦٦٠ ، ٤/ ١٥٤٤. مسلم، صحيح مسلم، ا باب نكاح المتعة ، وفي الصيد والذبائح باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية وفي الصيد والذبائح باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية وبيان أنه أبيح ثم نسخ، رقم ١٤٠٧ .

لديهم ، ورفضوا قضية النسخ والتخصيص للقرآن بخبر الواحد حتى يستكملوا جريمتهم، حاشدين بذلك كل النقول التي تخدم قضية هدم السنة والإسلام من بعده، حتى رفضوا ثلاثا وخمسين حديثا من صحيح البخاري تتعلق بالقرآن[1]، والأصل الذي ينطلقون منه هو النظر العقلي المجرد، دون ضابط، وهذا منهج لا يحمل في داخله أية قيمة علمية، وإنما يجعل النصوص الثابتة في مهب الريح، والمعايير الشخصية، بدون منهجية للنقد، وهذا عبث لا ينتهي.

ثانياً: مخالفة أحاديث الصحيحين للعقائد:

ادعى بعض الطاعنين أن هناك أحاديث اوردها صاحبا الصحيح مخالفة لما ثبت وصح من العقيدة ومن ذلك.

أ- أحاديث الإخبار بالغيب:

رد بعض الطاعنين أحاديث الإخبار بالغيب "المستقبلية" و"الأخروية" بحجة أن النَّبي ﷺ لا يعلم الغيب[2]، وهي التي تعد من الأدلة على صدق نبوته ﷺ، فطعنوا في الأحاديث الصحيحة التي تصف نعيم الجنة، وعذاب النار ... وطعنوا في أحاديث الفتن وأشراط الساعة، والأمور السمعية، من عذاب القبر ونعيمه، وما في يوم القيامة من حوض وميزان، وصراط ...إلخ .

يقول شحرور " إن علينا بعد أن تم توظيف الأحاديث الإخبارية في تحديد عقيدة المؤمن عوضاً عن التنزيل الحكيم، أن نقف من هذه الأحاديث موقفاً جدياً، وأن نعيد النظر فيها، ونعرض ما تعلق منها بالأحكام على كتاب الله، ونستبعد ما يتعارض معه ونبقى على ما بقي للاستئناس. حيث سيتم استبعاد كل أحاديث الرقاق والغيبيات والإخبار عن المستقبل وفضائل

---

١ – انظر: البنا، جمال، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، ص ١٩٨– ٢٣٨.

٢ – من هؤلاء اصحاب المدرسة الحداثية، انظر شحرور: محمد، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، ص١٥٨–١٦١، والبنا، جمال، السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٤٩–٢٥١، وعز الدين: نيازى، دين السلطان ص٢٨٠، ٤٦٠، وانظر: بخش: الدكتور خادم خادم حسين إلهى ، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، مكتبة الصديق بالسعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م، ص ٣٢١، ٣٣٣.

الأمكنة والرجال"[1]. وهذا يبرر قول جمال البنا: "عرض الأحاديث على القرآن، سيؤدى إلى التوقف أمام الأحاديث التي جاءت عن المغيبات بدءاً من الموت حتى يوم القيامة، والجنة والنار، فهذه هي ما استأثر الله تعالى بعلمها. حتى لو كشف عنها للرسول.....ويدخل في الغيب التنبؤ بما سيحدث قبيل الساعة، مما يسمونه "الفتن" ويدخل فيها المهدي، والدجال، وما إلى هذا كله .... والأحاديث التي تتحدث عن الفتن، والمهدي، والدجال، ثم الموت، وعذاب القبر، فالحشر، والنشر، والجنة والنار، تجاوزت المئات إلى الألوف، ونحن نطويها دون حساسية أو أسى"[2]. وعدد هذه الأحاديث التي تتعلق بالغيب ويجب طرحها كما يريد جمال البنا بلغت ٢٢٧ حديثاً وهو أكبر رقم ناله موضوع واحد[3].

ب- روايات التجسيم .

يزعم كثير من الطاعنين أن أحاديث الصحيحين طافحة بأحاديث التجسيم وتشبيه الله بخلقه[4] !! وهذا وحده كاف لطرح الثقة بهذه الكتب التي يعدها أهل السنة من أوثق الكتب، والحقيقة إن هذا لأمر غريب ، إذ إن التجسيم منشؤه من عند الشيعة، بل إن من كبار الرواة عندهم من أصحاب أبي عبد الله جعفر الصادق هم من اخترع القول بالتجسيم وهما هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، وقالوا مقولات تقشعر لها الأبدان كما بين من صنف في الفرق من السنة والشيعة ، ومروياتهم كثيرة متوافرة في مستندهم الكافي، بل إن كثيرًا من مرويات كتاب التوحيد في الكافي للكليني من طريق هذين. قال السبحاني في مقدمته للقول الصراح:" يوجد في

---

١ – شحرور: محمد، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، ص ١٦١.

٢ – البنا: جمال، السنة ودورها فى الفقه الجديد ص ٢٤٩–٢٥١، وتجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، ص ٨٥ –١٧٥.

٣ – ودعواهم تقوم على أساس أن هذا يتعارض مع القرآن الكريم، واكتفي بما قمت بالرد عليهم في الصفحات السباقة ١٢٦ وما بعدها.

٤ – البنا: جمال، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، ص ١٩٤– ١٩٨.

صحيح البخاري روايات التجسيم والتشبيه بوفرة، وإن حاول شراح الصحيح تأويلها، غير أنها فشلت جميعاً، لأن ظهورها بمكان يحد من تأويلها، والتلاعب بها، والسبب وراء هذه الكثرة من روايات التجسيم، يعود إلى أن البخاري عاش في عصر المتوكل العباسي، الذي استخدم طبقة من المحدثين، ومنحهم الجوائز في نقل الأحاديث التي تؤيد موقف المحدثين أمام أهل التنزيه من العدلية والمعتزلة[١]". ثم ذكر هو وغيره نماذج من هذه الأحاديث التي تفيد التجسيم، كأحاديث رؤية الله تعالى، وأحاديث الصفات الخبرية كاليد، والعين، وذكر النزول وغير ذلك، وكل هذا أخذ حيزًا كيرًا ، وقدرًا أكبر من النقد [٢].

إن أحاديث الرؤية متواترة وهذا كاف في إثباتها، قال الحافظ ابن حجر: "جمع الدارقطنى طرق الأحاديث الواردة فى رؤية الله تعالى فى الآخرة، فزادت على العشرين، وتتبعها ابن قيم الجوزية فى حادي الأرواح فبلغت الثلاثين، وأكثرها جياد، وأسند الدارقطني عن يحيى بن معين قال : "عندي سبعة عشر حديثاً فى الرؤية صحاح"[٣].

أما أن يقال بأن الرؤية فيها تشبيه وتجسيم فهذا هو التشبيه والتجسيم ، لأن هؤلاء قاسوا ما يتوهمونه في حق البشر على ما ورد في حق الله، وقاسوا ما يمكن أن يكون من أحوال الدنيا على أحوال الآخرة، وهذا قياس فاسد لأنه قياس الشاهد على الغائب، وهذا هو التشبيه أيضًا، ثم إن استدلالات السنة ليست بالأحاديث المتواترة فقط، وإنما بدلالة الآيات أيضًا، وهي قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة: ٢٢ – ٢٣]، ولا يفهم من هذه الآيات ناظرة أي منتظرة، لأنه ذكر الوجه والنظر في هذه الآية، ثم حرف الجر إلى لا يفهم منه إلا النظر هذا.

---

١ – شيخ الشريعة: القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، صفحة رمز الف.

٢ – انظر: الكردي: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ١٩٩–٢٢٥، والنجمي: أضواء على الصحيحين : ١٣٢–١٣٣.

٣ – ابن حجر: فتح البارى ٤٣٤/١٣.

وكذلك قوله تعالى :﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [المطففين: ١٥] ففى هذه الآية دليل على أن الله تعالى يرى فى القيامة، ولولا ذلك ما كان فى هذه الآية فائدة، ولا خصت منزلة الكفار بأنهم يحجبون.

قال الإمام الشافعى: "لما حجب قوماً بالسخط دل على أن قوماً يرونه بالرضا ثم قال: أما والله لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى ربه فى المعاد لما عبده فى الدنيا"[١] وجمهور المفسرين ذهبوا إلى تفسير حجب الكفار عن ربهم، بالمنع من رؤيته يوم القيامة[٢].

أما أحاديث الصفات الخبرية، فيكاد لا يوجد صفة في السنة إلا ولها مثيل من القرآن الكريم، فما بالنا آمنا بما في القرآن، ونفينا ما في السنة، والمشكلة أن الجرأة عند هؤلاء تتمثل في الحكم بوضع وكذب هذه الأحاديث، لأنها موهمة للتشبيه والتجسيم[٣]، وهذا محض تحكم وافتراء.

ج- أحاديث تتناقض وعصمة الأنبياء:

يكثر الشيعة الكلام حول هذه المسألة، وهي أحاديث الأنبياء وعصمتهم ، وما يجوز في حقهم وما لا يجوز، وزعموا أن أهل السنة في صحاحهم رووا أحاديث تتناقض وعصمة الأنبياء وتتنافى مع مقام النبوة .

وقال الكردي عن الصحيحين البخاري ومسلم في أحاديث لا تصح متونها لكونها ركيكة المعنى تباين المعقول أو تخالف القرآن أو تنسب للأنبياء أمورا لا تتناسب ومقامهم.[٤]

١- اللالكائى: أبو القاسم بن الحسن الطبرى ،شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر، بدون تاريخ، ٥٠٦/٢.

٢ - المرجع السابق، ٥٠٦/٣.

٣ - الزغير: د . لطفي بن محمد، انتقادات الشيعة المعاصرين للصحيحين وقيمتها العلمية، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، عمان ١٤-١٥/٧/٢٠١٠م، ٣٤-٣٦.

٤ - الكردي ، أسماعيل، نحو تفعيل قواعد المتن، ص ١٨٦.

وقد مثل لكلامه بأحاديث أذكر منها قصة الحجر مع سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام: قال:"سباق موسى والحجر أخرج الشيخان في صحيحيهما عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "**إِنَّ مُوسَى كَانَ رَجُلاً حَيِيًّا سِتِّيرًا، لاَ يُرَى مِنْ جِلْدِهِ شَىْءٌ، اسْتِحْيَاءً مِنْهُ، فَآذَاهُ مَنْ آذَاهُ مِنْ بَنِى إِسْرَائِيلَ، فَقَالُوا: مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسَتُّرَ إِلاَّ مِنْ عَيْبٍ بِجِلْدِهِ، إِمَّا بَرَصٌ وَإِمَّا أُدْرَةٌ وَإِمَّا آفَةٌ. وَإِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يُبَرِّئَهُ مِمَّا قَالُوا لِمُوسَى، فَخَلاَ يَوْمًا وَحْدَهُ فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى الْحَجَرِ ثُمَّ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا، وَإِنَّ الْحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ، فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ وَطَلَبَ الْحَجَر، فَجَعَلَ يَقُولُ ثَوْبِى حَجَرُ، ثَوْبِى حَجَرُ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَلإٍ مِنْ بَنِى إِسْرَائِيلَ، فَرَأَوْهُ عُرْيَانًا أَحْسَنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ، وَأَبْرَأَهُ مِمَّا يَقُولُونَ، وَقَامَ الْحَجَرُ فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَلَبِسَهُ، وَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا بِعَصَاهُ، فَوَاللَّهِ إِنَّ بِالْحَجَرِ لَنَدَبًا مِنْ أَثَرِ ضَرْبِهِ ثَلاَثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ**﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا [1] ﴾ [الأحزاب: ٦٩] وهذا الحديث صحيح متفق على صحته، ويمثل أعلى درجات الصحة. ثم أخذ يسوق انتقاداته، وأن هذا الحديث يتنافى وعصمة الأنبياء، وعقب قائلا : " فيقول إن هذا الحديث ركيك لا يتناسب مع عصمة الأنبياء ، في كشف عورة موسى ﷺ " [2].

وللرد على انتقاده نتساءل: هل يتنافى هذا وعصمة الأنبياء؟ وخاصة أن هذا كان من عرف بني إسرائيل في الاغتسال عراة، كما ورد في الحديث، وقد يكون من شريعتهم والدليل عدم انكار موسى ﷺ، فلا يعاب عليه عند قومه حينها، بل انهم عابوا عدم موافقتهم، وعلل الحديث بأنه من خلق الحياء، ولنفرض أن أحدًا رأى نبيًا من الأنبياء على هذه الحالة، هل يقدح هذا في نبوته وعصمته؟ ثم هل كان هذا الأمر منه برضا واختيار منه لتتافى هذا مع الحشمة والوقار

---

١ – متفق عليه، البخاري: صحيح البخاري، باب حديث الخضر مع موسى، رقم ٣٢٢٣ ،٣/ ١٢٤٩. ومسلم، صحيح مسلم ، باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة، رقم ٣٣٩ ، ١/ ٢٦٧.

٢ – الكردي: أسماعيل، نحو تفعيل قواعد المتن، ص ١٩٢.

الذي ينبغي أن يكون عليه، ولكن بما أنه لا اختيار له في هذا، وهو كاره وغاضب فلا يقدح في نبوته ولا عصمته. فهو غير مكلف في هذه الحالة، وهي قضية عرفية، ونحن نرى في أيامنا من يخذ ازارا ولا يلبس تحته سروالا، ولا يعاب عليه بين قومه، اذا ظهر شيء من عورته رغما، كما في بعض دول الخليج العربي، بينما نراه عيبا في بلاد الشام مثلا ، أن يتزر ولا يتسرول. وضرب سيدنا الحجر مع علمه أنه مأمور، يحمل على عدم رضا سيدنا موسى وغضبه من الحج، حيث تصرف على طبيعته البشريه، وها لا يعاب هفي النبي أن يكون بشرا وبغضب غضبا لا يخرجه عن حد الاتزان. وقد أشار النووي الى معنى آخر وهو: ان الضرب اظهار لمعجزة في قومه بإظهار الضرب في الحجر وأنه من الله عز وجل، وليس فعلا لموسىﷺ .[١]

أما الذي يقدح حقيقة فما رواه الكليني عند الشيعة : " محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن عبد الله بن غالب، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ يوم النحر إلى ظهر المدينة على جمل عاري الجسم، فمر بالنساء فوقف عليهن ثم قال: يا معاشر النساء تصدقن وأطعن أزواجكن فإن أكثركن في النار، فلما سمعن ذلك بكين، ثم قامت إليه امرأة منهن فقالت: يا رسول الله في النار مع الكفار؟! والله ما نحن بكفار فنكون من أهل النار، فقال لها رسول الله ﷺ: إنكن كافرات بحق أزواجكن " [٢].

الحديث له أصل في الصحيحين[٣] بدون عبارة عاري، كما أن سياق الكلام والمتبادر للذهن هو أن الرسول ﷺ خرج عاريا، ولا يحتمل أن يكون المقصود بالعاري هو الجمل، لأن

---

١ – النووي، شرح النووي على مسلم،٢ / ٥٢.

٢ – الكليني: الكافي، لأبي جعفر محمد بن يعقوب، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٤١٥ه.

٣ – متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، رقم ٢٩٨ ، ٩١٣ ، ١٣٩٣ ، ١٨٥٠ ، ٢٥١٥ ، ١/ ١١٦. مسلم في الإيمان باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، رقم ٧٩ ، ٨٠ .

سياق النص واضح، وسياق اللغة واستخدامها لا يجيز ذلك[1]. فأيهما أشد؟ ما ورد في حق موسىﷺ في الصحيحين ، أم ما ورد هنا في حق سيد الخلق محمد ﷺ ؟!

ثالثاً: مخالفة أحاديث الصحيحين للعقل أو الحس والمشاهدة:

ومما نجد من اساليب الطاعنين في الصحيحين أنهم يردون الحديث بدعوى تعارضه مع العقل.

يقول جعفر السبحاني: " فمنطق العقل القطعي يعد مقياسًا لتمييز الحق عن الباطل، ولتصحيح ما يعزى إلى منطق الوحي وما لا يعزى إليه ..... وعلى ضوء ذلك فالروايات الصريحة في إثبات الجهة لّله تبارك وتعالى، وفي إثبات الجبر و سلب الحرية والاختيار عن الإنسان فيما يناط به الإيمان والكفر كّلها تخالف العقل الحصيف الذي به عرف الّله سبحانه وأنبياؤه ورسله... وأظهر من ذلك ما رواه غير واحد من أصحاب الصحاح من أّنه سبحانه يرى في الآخرة بنفس العين الحاسة مع أن هذه الرؤية مستحيلة عقلاً، لأن المرئي لا يرى إلا في جهة، وقد قلنا بامتناع الجهة له، كما المرئي منه سبحانه يوم القيامة لا يخلو إما أن يكون بعضه أوكله" [2].

أن الرد على مثل هذه الدعاوى هو ذات ما رد به جمهور السنة على ما اعترض به المعتزلة على امكانية رؤية الله تعالى في الآخرة، واعتمادهم على نفي الجهة والتجسيم، وهي تدل دلالة واضحة على اعتماد هؤلاء على الشبه القديمة التي تكفل علماء السنة عموما بردها جملة وتفصيلا، وهو موضوع قديم حديث، ومعلوم أن الانسان في الجنة في خلق جديد بمواصفات

---

١ – ابن منظور، لسان العرب،٤/ ٤١. قول النبي ﷺ في مَنْدُوبٍ فَرَسِ أَبي طلحة وقد ركبه عُرْياً إني وجدته بَحْراً أَي واسع الجَرْي . قال الإمام : قال أهل اللغة : يقال : فرس عُرْي وقيل : أعْراء ، وقد اعروروا فرسَه ، إفا ركبه عُريا ، ولا يقال : رجل عَرَى ، ولكنيقال : رجل عريان .عياض، القاضي ، إكمال المعلم شرح صحيح مسلم – للقاضي عياض ،٣/ ٢٣١.

٢ – السبحاني: الحديث بين الرواية والدراية، ص ٦٢.

جديدة، تمكنهم من رؤية الخالق جل وعلا، وهو أعظم عطاء يعطونه يوم القيامه. وأن الخلاف أساسه في تفسير قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة: ٢٢ – ٢٣]،وليس فقط في ما أثير من قبل المعتزلة ومن تابعهم من مسألة الجهة، وأما الجهة فلا ترد لأن هذا من فعل الله تعالى بحيث نرى الله جل وعلا، بدون أن نسأل عن الكيفية، وهو من اكرام الله لعباده المؤمنين في الجنة، بينما منعه عنهم في الدنيا.فلا يسأل عما يفعل، وليس من المستحيلات على الله، فقد أجاز لموسى طلب النظر اليه في الدنيا، ولم ينكر عليه الطلب، وهذه المسألة ليست فقط لموسى ﷺ فهي مسألة خلافية بين المسلمين بإمكان رؤية سيدنا محمد ﷺ ربه في المعراج، والراجح أنه ما رأى ربه وإنما رأى نورا.

وكنا قد تناولنا نقاش مسألة الرؤية سالفا فلا نعيدها، لذلك فإن الرؤية في حق الله يوم القيامة ممكنة لا تستلزم جهة في ذلك، وأن طلب موسى ﷺ الرؤية في الدنيا، لم يكن تجسيما ولا كفرا، مع امتناعها في الدنيا، وأن الرؤية بما يحدثه الله من معاني تستلزم ذوق الرؤية في قلب المؤمن، فهي رؤية قلبية، بالاضافة لكونها بصرية، يقول الامام الغزالي ابو حامد:" والحادثة في البصر بعينها تطابق بيان الصورة الحادثة في الخيال، فإذاً التخيل نوع إدراك على رتبة، ووراءه رتبة أخرى هي أتم منه في الوضوح والكشف، بل هي كالتكميل له، فنسمي هذا الاستكمال بالإضافة إلى الخيال رؤية وإبصاراً، وكذا من الأشياء ما نعلمه ولا نتخيله وهو ذات الله سبحانه وتعالى وصفاته، وكل ما لا صورة له، أي لا لون له ولا قدر مثل القدرة والعلم والعشق والإبصار والخيال؛ فإن هذه أمور نعلمها ولا نتخيلها والعلم بها نوع إدراك، فلننظر هل يحيل العقل أن يكون لهذا الادراك مزيد استكمال نسبته إليه نسبة الإبصار إلى التخيل؛ فإن كان ذلك ممكناً سمينا ذلك الكشف والاستكمال بالإضافة إلى العلم رؤية، كما سميناه بالإضافة إلى التخيل رؤية. ومعلوم أن تقدير هذا الاستكمال في الاستيضاح والاستكشاف غير محال في الموجودات المعلومة التي

ليست متخيلة كالعلم والقدرة وغيرهما، وكذا في ذات الله سبحانه وصفاته، بل نكاد ندرك ضرورة من الطبع أنه يتقاضى طلب مزيد استيضاح في ذات الله وصفاته وفي ذوات هذه المعاني المعلومة كلها.[1]

قال الإمام الطحاوي رحمه الله: الاعتقاد في رؤية الله جل وعلا: " والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا، وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعلمه."[2]

وهذه المسألة ليست مسألة حديثية بمقدار كونها مسألة أصولية عقدية، فإن الرادين لحديث الصحيحين في الرؤية لم يردوه لإشكال في السند أو المتن، إنما ردوها لأصول اعتقادهم الاعتزالية، ولا يلزم ذلك من رد الحديث في الصحيحين. وبالتالي فإن الإغراق في نقاشهم ليس هذا موطنه وإنما كتب العقيدة، المهتمة بالرد على العقائد.

المطلب الثاني: الشبهات الموجهة للسند

وفيه محوران:

المحور الأول: الطعون الموجهة للصحابة ﷺ.

المحور الثاني: الطعون الموجهة لرواة الصحيحين بعد الصحابة ﷺ.

المحور الأول: الطعون الموجهة للصحابة ﷺ .

تعريف الصحابي:

الصحابة فى اللغة: يقال استصحبه أى دعاه إلى الصحبة ولازمه، وكل شئ لازم شيئاً فقد استصحبه[3].

---

١ – الغزالي: أبو حامد، الاقتصاد في الاعتقاد، ص: ٢١.

٢ – ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية، ص ١٨٩.

٣ – ابن منظور: لسان العرب، ١/ ٢٣.

قال الدكتور نور الدين عتر: وأصل الصحبة في اللغة يطلق على مجرد الصحبة، دون اشتراط استمرارها طويلا، وعلى ذلك درج المحدثون[1].

الصحابة فى الاصطلاح : وأصح ما عرف به ما قرره الحافظ ابن حجر بقوله : "وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابى هو: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام"[2].

وقد هدف أعداء الإسلام من طعنهم فى صحابة رسول الله ﷺ تجريح شهود ونقلة الكتاب والسنة، فإذا جرح الشاهد أسقط المشهود، وهذا ما صرح به أحد الزنادقة قديماً، فقد روى الخطيب البغدادي في تاريخه، عن أبي داود السجستاني، قال: لما جاء الرشيد بشاكر رأس الزنادقة ليضرب عنقه، قال: أخبرني لم تعلمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض والقدر؟ قال: أما قولنا بالرفض فإنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول"[3].

وبمثل ذلك صرح أبو رية فى كتابه أضواء على السنة قائلاً : "إن عدالة جميع الصحابة تستلزم ولا ريب الثقة بما يروون، وما رووه قد حملته كتب الحديث بما فيه من غثاء، وهذا الغثاء هو مبعث الضرر وأصل الداء"[4].

وهذا ما كشفه لنا أبو زُرْعة الرازي من هدفهم الحقيقي للطعن بالصحابة حيث قال: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ

---

١ – عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص: ١١٨–١١٩.

٢ – ابن حجر: شرح متن نخبة الفكر، ١/ ٤٥٠.

٣ – انظر : الخطيب: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تصحيح محمد سعيد العرفى، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ–١٩٣٠م، تصوير دار الكتب العلمية ٤/٣٠٨.

٤ – أبو رية: أضواء على السنة ص ٣١٣.

عندنا حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن، والسنن، أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة"[1].

فهدف أعداء الإسلام من طعنهم بالصحابة هو إسقاط الكتاب والسنة، ومن خلف هذا الهدف هناك هدف خبيث وهو الطعن برسول الله ﷺ ، لأن المرء على دين خليله.

قال الخليفة المهدى لعبدالله بن مصعب: "ما تقول فيمن ينتقص الصحابة؟ فقلت زنادقة، لأنهم ما استطاعوا أن يصرحوا بنقص رسول الله ﷺ فتنقصوا أصحابه، فكأنهم قالوا : كان يصحب صحابة السوء، قال: ما أراه إلا كما قلت "[2].

شبهات الطاعنين حول الصحابة:

سأذكر فيما يلي أهم الشبهات التي وجهت للطعن في الصحابة:

١- **اتهام الصحابة بأنهم غير مستقيمي الإيمان، وتعمدهم الكذب، وبغضهم لعلي** رضي الله عنه، كما ادعى ابو رية في اتهامه أبا هريرة، وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة ومن التابعين عروة بن الزبير، بوضع احاديث تنتقص عليًا[3].

هكذا بكل سهولة وبلا أدلة يدعون بأن بعض رواة الصحيحين لم يكونوا مستقيمي الإيمان، وحملوا عدم إيمانهم عداوة علي كما زعموا، واتهموهم بوضع الأحاديث، طبعًا دون أدنى بينة أو دليل على ذلك. وتناسوا قوله تعالى في تزكية الصحابة الكرام منها قوله تعالى:

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ

---

١ - الخطيب البغدادي: الكفاية فى علم الرواية، تحقيق محمد الحافظ التيجانى، وعبد الحليم محمد، وعبد الرحمن حسن، دار ابن تيمية، بالقاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص ٩٧.

٢ - أخرجه الخطيب البغدادى فى تاريخه ١٠/١٧٥. ونقله الحافظ ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، دار البشائر، بيروت، ١٩٩٦م، ط١، ترجمة عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، ص٧٦٦ ، رقم ٥٨٥.

٣ - أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، ص ١٨٩. انظر: النجمي: أضواء على الصحيحين، ص ٩٧.

وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [التوبة: ١٠٠]

وقوله: ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الفتح: ١٨] وقوله : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الفتح: ٢٩] وقوله: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [الحشر: ٨ – ١٠] .

فهذه الآيات ترد على أصحاب الهوى بما لا يدع مجالا لكل من في قلبه ذرة ايمان بأن يدعي على صحابة رسول الله ﷺ – وقد زكاهم الله صراحة– تعمد الكذب، وقلة التدين، وعدم استقامته، والمجاملة على حساب الدين، للأطماع السياسية. وهذه الاتهامات لا تستند على دليل، بل ان الدليل من القرآن والسنة [1]يخالفانها، وما ذكر من آيات بينات يكفي لمن كان يريد اتباع الحق.

١ – متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب لو كنت متخذا خليلا، رقم ٣٤٧٠، ٣/ ١٣٤٣. مسلم في فضائل الصحابة باب تحريم سب الصحابة ﷺ رقم ٢٥٤٠. عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال : قال ﷺ: "لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ".

٢- الطعن بعدالة الصحابة:

نجد الطاعنين على درجات في طعنهم بعدالة الصحابة:

- فالشيعة طعنوا بكل الصحابة الا خمسة أو سبعة أو بضعة عشر، على خلاف بينهم فى هذا، والمجمع على استثنائهم هم : سلمان الفارسى، وعمار بن ياسر، وأبو ذر الغفارى، والمقداد، وجابر بن عبد الله الأنصاري[١].

وهذا شيخ الشريعة الأصبهاني يجلي لنا رأي الشيعة حول الصحابة مستنكرا على الذهبي عدم إيراده الصحابة في الميزان بقوله: " هذا الذهبي على إمامته وجلالته عندهم تأنف من ذكر الصحابة في كتابه، وفيهم ضعفاء، مجروحون، مقدوحون، مطعونون، ملعونون"[٢].

ونقول ما قاله ابو زرعة هم المجرحون والجرح بهم أولى[٣].

ومما اعتمد عليه الطاعنون في اتهام الصحابة بالنفاق[٤]، ظاهر آيات وأحاديث حملوها على ظاهرها ومنها:قوله تعالى: "وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ".[التوبة: ١٠١]

ومنها حديث جابر بن عبد الله ﷺ قال : "أتى رَجُلٌ رسول الله ﷺ بِالْجِعْرَانَة مُنْصَرَفَهُ من حُنين . وفى ثوب بلال فِضَةٌ، ورسول الله ﷺ يقبض منها . يعطى الناس . فقال: يا محمدُ، اعْدِلْ. قال: "**ويلك ومن يَعْدِلُ إذا لم أَكُنْ اَعْدِلُ؟ لقد خِبْتُ وَخَسِرْتُ إن لم أكن أعدِلُ**" فقال عمر بن الخطاب ﷺ: دعنى يا رسول الله فأَقْتُل هذا المنافق . فقال: "**مَعَاذَ الله، أَنْ يتحدث الناس أَنى**

١ - الشربيني: عماد السيد محمد إسماعيل، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، ص: ٧٩.

٢ - الاصبهاني، شيخ الشريعة، القول الصراح، ص٤٢ - ٤٣.

٣- الخطيب: الكفاية في علم الرواية، ص ٩٧.

٤ - انظر: أبو رية: محمود، أضواء على السنة ص ٣٢٦، ٣٢٨. و الكردي : نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص٣٠٥.

أَقْتُلُ أَصْحَابِى . إِنَّ هذا وأصحابَهُ يقرأون القرآنّ لا يُجاوزُ حَنَاجِرَهُم . يَمرُقُونَ منه كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيةِ"[1].

وهذه شبهة واهية لإسباب كثيرة منها:

الصحبة فى الحديث الشريف، بمعناها اللغوي، وليست الصحبة الاصطلاحية، فتعريفها السابق يخرج المنافقين والمرتدين.

ثم إن المنافقين لم يكونوا مجهولين فى مجتمع الصحابة الكرام ﷺ. وكانوا معروفين بالاسم لحذيفة بن اليمان. وكذلك فإن الآية المذكورة أعلاة مجتزأة من نص، ولا يفهم الا باستكماله، وقد ذكرت الآية أنهم أعراب، وليسوا كلهم كذلك بنص الآية التالية: ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [التوبة: ١٠٢] .

وبما أن المنافقين كانوا معروفين، وكانوا مع الرسول ويرونه ويسمعونه وقد يجالسونه، فهل روى أحد منهم حديثاً عن رسول الله ﷺ؟ والجواب على هذا بما يلي:

١- كان المنافقون يهابون الجلوس مع رسول الله ﷺ.

٢- لا يوجد حاجة للرواية في حياة الرسول لوجود الرسول بينهم.

٣- لو كذبوا على الرسول ﷺ في حياته، لجاء القرآن يكشف كذبهم، وقد حصل في بعض المواقف في ذلك.

٤- بعد وفاة الرسول ما كانوا يستطيعون أن يرووا عنه شيئاً للأسباب التالية:

أ- أنهم كانوا معروفين بين الصحابة، حيث علم بعضهم بعينه، والبعض الآخر منهم علم بأوصافه، فقد ذكر الله في كتابه العزيز من أوصافهم، وخصوصاً في سورة التوبة، ما جعل منهم طائفة متميزة منبوذة.

---

١ – أخرجه مسلم، كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم، رقم ١٠٦٣.

ب–أنهم كانوا قلة عند وفاة رسول اللهﷺ وكان عددهم اثنى عشر منافقاً، أخبر النبيﷺ بأسمائهم حذيفة بن اليمان ﷺ. فقال حذيفة قال النبي ﷺ: "**فى أمتى – وفى رواية – في أصحابي اثنا عشر منافقاً فيهم ثمانيةٌ لا يدخلون الجنة، ولا يجدون ريحها حتى يَلِجَ الجَمَلُ في سم الخياط . ثَمانيةٌ منهم تَكْفِيكُهُمُ الدُّبِيْلَةُ، سِرَاجٌ من النارِ، يظهرُ في أكتافِهِم حتى يَنْجُمَ من صُدَورِهِم**"[١].

ت– كانوا لا يستطيعون الحديث خوفا من أن يكشف أمرهم حذيفة الذي توفي سنة ٣٦هـ.

ث–كان الصحابة يتشددون في الرواية كما مر معنا سابقاً في حديث الاستئذان وطلب عمر ﷺ من ابي موسى الأشعري البينة. وهذا التشدد للجميع حتى لا يفتح مجالا للخطأ في المروي، حتى مع عدالة الصحابة، وعدم تعمدهم للخطأ.

فالصحابة كلهم عدول بمجموعهم وبأعيانهم والأدلة على ذلك واضحة جلية من الكتاب والسنة وإجماع الآمة. ومعنى عدالة الصحابة أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله ﷺ، لما اتصفوا به من قوة الإيمان، والتزام التقوى، والمروءة، وسموا الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور.

وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم[٢]. ولذلك كانوا يطلبون الشاهد أو اليمين تأكيدا على عدم خطأ المروي[٣].

---

١ – أخرجه مسلم: كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب صفات المنافقين، رقم ٢٧٧٩. والدبيلة : خراج ودمل كبير تظهر فى الجوف فتقتل صاحبها غالبا. ينجم : يظهر ويعلو. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ٥/٥٥.

٢ – الشربيني: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، ٧٥٤/١.

٣ – وقد فصلت في الرد على هذه الشبه، مع بيان الدلة على عدالة الصحابة، ص٢٢٠.

المحور الثاني: الطعون الموجهة لرواة الصحيحين بعد جيل الصحابة ﷺ.

تعد الطعون الموجهة للرواة في الصحيحين **بعد جيل الصحابة** ﷺ على مسلكين:

المسلك الأول: طعون قائمة على التعصب والهوى والمذهبية والحقد الدفين: وهي بعيدة كل البعد عن المنطق ومتجردة من الدليل والبينة، وأكثر هذه الطعون موجهة من الشيعة والمستشرقين والحداثيين وغيرهم ، مثل طعن ابي رية على حفظ الزهري، والميل للدنيا ووضع الحديث لمصلحة بني أمية. وقد تكفل الدكتور السباعي بالرد عليه في كتابه السنة ومكانتها في التشريع[١].على النحو التالي:

- عدم اتهامه عند أحد من علماء المسلمين، ومكانته العلمية كبيرة ومحفوظة، وكذلك أمانته وضبطه.
- علاقتهم مع الخلفاء لم تضر دينهم، لأن الخلفاء أمراء وأولياء أمر يجب نصحهم. وقصته مع هشام بن عبد الملك مشهورة في نفي تهمة السعي في حادثة الإفك عن علي رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى:" ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُمۖ بَلۡ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُم مَّا ٱكۡتَسَبَ مِنَ ٱلۡإِثۡمِۚ وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١١﴾ [النور: ١١]. وانما هو عبدالله بن أبي سلول فقال هشام: كذبت، فقال الزهري– مغضبا–: لا أكذب، والله لو ناداني مناد من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت[٢].

---

١ – السباعي: مصطفى،السنة وكانتها في التشريع ، ص ٢٠٠.

٢ – الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٤٠/٥. روى زَيْدُ بنُ يَحْيَى الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ حَوْشَبٍ، عَنْ مَكْحُوْلٍ، وَذَكَرَ الزُّهْرِيَّ، فَقَالَ: أَيُّ رَجُلٍ هُوَ؟! لَوْلاَ أَنَّهُ أَفسَدَ نَفْسَه بِصُحبَةِ المُلُوْكِ. قُلْتُ: بَعْضُ مَنْ لاَ يُعتَدُّ بِهِ لَمْ يَأْخُذْ عَنِ الزُّهْرِيِّ؛ لِكَوْنِهِ كَانَ مُدَاخِلاً لِلْخُلَفَاءِ، وَلَئِنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَهُوَ الثَّبْتُ الحُجَّةُ، وَأَيْنَ مِثْلُ الزُّهْرِيِّ –رَحِمَهُ اللهُ–؟ سَلاَمُ بنُ أَبِي مُطِيْعٍ: عَنْ أَيُّوْبَ السِّخْتِيَانِيِّ، قَالَ: لَوْ كُنْتُ كَاتِباً عَنْ أَحَدٍ، لَكَتَبتُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ.قُلْتُ: قَدْ أَخَذَ عَنْهُ أَيُّوْبُ قَلِيْلاً. قال يَعْقُوْبُ السَّدُوْسِيُّ: حَدَّثَنِي الحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ، حَدَّثَنَا عَمِّي، قَالَ: دَخلَ سُلَيْمَانُ بنُ يَسَارٍ عَلَى هِشَامِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ، فَقَالَ: يَا سُلَيْمَانُ، مَنِ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُم؟ قَالَ: عَبْدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ ابْنِ سَلُوْلٍ.قَالَ: كَذَبتَ،

المسلك الثاني: انتقادات مبنية على أدلة وشبه، ويحشد مثل هؤلاء الأدلة لإثبات رأيهم، من خلال طعنهم ببعض رواة الصحيحين ، ونذكر منها ما يلي:

١- رواية الشيخين عن بعض المبتدعة.

٢- رواية الشيخين عن بعض الرواة المتكلم فيهم.

اختلف أهل العلم كثيراً في الرواية عن أهل البدع، فمنهم من منع الرواية عن المبتدعة مطلقاً، ومنهم من قبلها عنهم مطلقاً، ومنهم من فصّل، واختلفوا أيضاً في هيئة هذا التفصيل. والراجح في رواية المبتدع أنها لا تقبل إلا بالشروط الآتية:

الشرط الأول: أن لا يكون الراوي مُكفراً ببدعته، فهو ليس بمسلم حتى يكون من الرواة.

الشرط الثاني: أن لا يكون فيه سببٌ لردّ الحديث سوى البدعة، أي أن يكون معروفاً بالتقوى والورع، ومُعظماً لحرمات الدين، وضابطاً ...إلخ، فالمقصود : أن لا يكون فيه طعنٌ سوى البدعة.

الشرط الثالث: أن يكون غير معاندٍ متبع للهوى، وهي التي يُعبر عنها العلماء بقولهم: أن لا يكون داعية، أما المتأول فيُتساهل مع روايته دون الأول.

الشرط الرابع: أن لا يروي حديثاً منكراً يؤيد بدعته[١].

هُوَ عَلِيٌّ.فَدَخَلَ ابْنُ شِهَابٍ، فَسَأَلَهُ هِشَامٌ، فَقَالَ: هُوَ عَبْدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ.قَالَ: كَذَبتَ، هُوَ عَلِيٌّ. فَقَالَ: أَنَا أَكْذِبُ لاَ أَبَا لَكَ! فَوَاللهِ لَوْ نَادَى مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ أَحَلَّ الكَذِبَ، مَا كَذَبتُ، حَدَّثَنِي سَعِيْدٌ، وَعُرْوَةُ، وَعُبَيْدٌ، وَعَلْقَمَةُ بنُ وَقَّاصٍ، عَنْ عَائِشَةَ:أَنَّ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ عَبْدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ، قَالَ: فَلَمْ يَزَلِ القَوْمُ يُغْرُوْنَ بِهِ.فَقَالَ لَهُ هِشَامٌ: ارْحَلْ، فَوَاللهِ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَحمِلَ عَلَى مِثْلِكَ. قَالَ: وَلِمَ؟ أَنَا اغْتَصَبتُكَ عَلَى نَفْسِي، أَوْ أَنْتَ اغْتَصَبْتَنِي عَلَى نَفْسِي؟ فَخَلِّ عَنِّي. فَقَالَ لَهُ: لاَ، وَلَكِنَّكَ اسْتَدَنْتَ أَلْفَيْ أَلْفٍ. فَقَالَ: قَدْ عَلِمتَ وَأَبُوْكَ قَبْلَكَ أَنِّي مَا اسْتَدَنْتُ هَذَا المَالَ عَلَيْكَ وَلاَ عَلَى أَبِيْكَ.فَقَالَ هِشَامٌ: إِنَّا أَنْ نُهِيِّجَ الشَّيْخَ. أَمَرَ، فَقَضَى عَنْهُ أَلْفَ أَلْفٍ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: الحَمْدُ للهِ الَّذِي هَذَا هُوَ مِنْ عِنْدِهِ.

١ - العوني: الشريف حاتم بن عارف، التخريج ودراسة الأسانيد، ص ٨٦.

الشرط الخامس: أن لا تؤثر بدعته بصدق الرواية، وأن لا تكون بدعته تبيح الكذب كالشيعة المغالين[1]، أما الذين يرون الكذب كفرا كالخوارج ، فلا بأس لأن بدعته لا تؤثر في المروي، حيث أخرج البخاري لعمران بن حطان وهو من الخوارج[2].

يقول ابو بكر كافي: إذا تأملنا رجال البخاري – رحمه الله – نجد جملة كبيرة منهم قد رموا ببدع اعتقادية مختلفة، وقد أورد الحافظ في " هدي الساري " من رمي من رجال البخاري بطعن في الاعتقاد فبلغوا (٦٩) راوياً، ومن خلال التتبع لهؤلاء الرواة يمكن أن نستخلص المعايير التي اعتمدها البخاري في الرواية عن أهل البدع ويمكن أن نجملها في النقاط التالية :

. ليس فيهم من بدعتهم مكفرة.

. أكثرهم لم يكن داعية إلى بدعته، أو كان داعية ثم تاب.

. أكثر ما يروي لهم في المتابعات والشواهد.

. أحياناً يروى لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم.

. كثير منهم لم يصح ما رموا به. [3]

إذن فالعبرة إنما هي صدق اللهجة، وإتقان الحفظ، وخاصة إذا انفرد المبتدع بشيء ليس عند غيره. وما ذهب إليه البخاري هو مذهب كثير من المحدثين، ومن هؤلاء تلميذه وخريجه

---

١ – الذهبي: ميزان الاعتدال، ١/١١٨. قال: البدعة الكبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر، فهذا النوع لا يحتج به ولا كرامة.

٢ – ابن حجر: فتح الباري، هدي الساري، ٤٣٢. عمران بن حطان السدوسي: الشاعر المشهور، كان يرى رأي الخوارج، قال أبو العباس المبرد: كان عمران رأس القعدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم انتهى. والقعدية: قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم، ولا يرون الخروج بل يزينونه، وكان عمران داعية إلى مذهبه، وهو الذي رثى عبدالرحمن بن ملجم قاتل علي ﷺ بتلك الأبيات السائرة، وقد وثقه العجلي، وقال قتادة: كان لا يتهم في الحديث، وقال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج، ثم ذكر عمران هذا وغيره، وقال يعقوب بن شيبة: أدرك جماعة من الصحابة، وصار في آخر أمره إلى أن رأى رأي الخوارج.

٣ – كافي: أبو بكر، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليله، دار ابن حزم،ط١، ٢٠٠٠م، ص١٠٦.

الإمام مسلم، فقد روى في صحيحه عن أهل البدع والأهواء المعروفين بالصدق والإتقان، وخاصة إذا انضم إلى ذلك الورع والتقوى، وما ذهب إليه الشيخان هو رأي أكثر الأئمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وإنما توقف من توقف منهم في الرواية عن أهل البدع، إما لأنه لم يتبين لهم صدقهم، أو أرادوا محاصرة البدعة وإخمادها حتى لا تفشوا، ولكن شاء الله تعالى أن تكثر البدع وتفشو، وتبناها كثير من العلماء والفقهاء والعباد، فلم يكن من المصلحة ترك رواياتهم، لأن في تركها، اندراساً للعلم، تضييعاً للسنن. فكانت المصلحة الشرعية تقتضي قبولها ما داموا ملتزمين بالصدق والأمانة. قال الخطيب البغدادي – بعد أن ذكر أسماء كثير من الرواة احتج بهم وهم منسوبون إلى بدع اعتقادية مختلفة: دون أهل العلم قديماً وحديثاً رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظن في مقارنة الصواب. وقال علي بن المديني: لو تركت أهل البصرة لحال القدر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي خربت الكتب[١].

وأما الانتقادات الموجهة للرواة المتكلم فيهم والمختلف عليهم في الصحيحين، فيرد على هذه الانتقادات على النحو التالي:

- أن هذا الطعن هو ليس رأيا للجمهور، والإخراج له في الصحيحين هو الموافق لرأي الجمهور.
- قاعدة أن الجرح مقدم على التعديل دون تفسير، لم تكن قاعدة عند الجمهور، وبالتالي لا نلتزمها بسبب أنها لو طبقت لخرج كثير من السنة خارج الصحيح.[٢]

١- المرجع السابق.

٢- القضاة: د.أمين، وصبري: د. عامر حسن، دراسات في مناهج المحدثين، منشورات جامعة الإمارات، عدد ٤٣، ص ٧٥، النووي: مقدمة مسلم، ١/ ٢٥.

* أثبتت الدراسات الحديثية أن شرط البخاري في إخراج المتفق على قبوله من الرواة تحقق بنسبة غالبة ساحقة تقرب من ٩٨% [١]، والباقي من المتكلم فيهم فهم في محل خلاف عند علماء الحديث، ومجرد اخراج البخاري لهم ترجيح جانب التوثيق لهم على جانب التضعيف لأنه من أعلم الناس بهذا الفن. وكذلك الأمر بالنسبة للإمام مسلم بسبب علو كعبهما في الجرح والتعديل، وقولهما أولى من قول غيرهما. [٢]
* أن البخاري أخرج لمن اختلف فيه، حديث أو حديثين أو توبع عليه، أو مقرونا بغيره، وكذلك الإمام مسلم في الشواهد والمتابعات لا في الأصول.
* أن يكون هذا الضعف طارئا على الراوي، بعد أن روي عنه. مثل أحمد بن عبدالرحمن فأخرج له مسلم قبل اختلاطه.
* أن يكون في ذكر هذا الراوي علو في السند، وللحديث طرق أخرى معرفة موثقة، لكن سندها نازل. [٣]
* أن جمهور المحدثين وكبار أئمة الجرح والتعديل وافقوا على منهج صاحب الصحيحين، فيما أخرجاه، مثل أبو زرعة الرازي، وابو حاتم، واسحق بن منصور لمسلم، وعلي بن المديني والذهلي، للبخاري، [٤] وغيرهم.

١- القضاة: د. أمين ، والقضاة: د. شرف ، قياس شرط البخاري في الطبقات، مجلة الدراسات- الجامعة الأردنية، ١٩٩٤م ص ١٣٥- ١٣٦.

٢- القضاة: أمين، دراسات في مناهج المحدثين، ص ٧٥. النووي، مقدمة مسلم، ١/ ٢٥.

٣- ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم، ص ٩٨- ١٠٠.

٤- ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم، ص ٦١ – ٦٩، وابن حجر: هدي الساري، ٣٤٧.

- أن الطعن على الأحاديث بالجملة ليس لكونها غير صحيحة، وإنما لأنها لم تكن على شرط صاحبي الصحيحين.[1]

وهذه الشبه كما رأينا تكلم فيها النقاد قديما وقد تكفل بالرد عليها جهابذة العلم كابن حجر في هدي الساري[2] ومن قبله ابن الصلاح[3] وغيرهم من أهل العلم، ولا تعتبر هذه الإنتقادت أو الطعون من قبل المعاصرين، وإنما هي تكرار لما ذكره نقاد الحديث السابقين.

١- القضاة: د.أمين، وصبري: د. عامر حسن، دراسات في مناهج المحدثين، ص ٧٥. النووي: مقدمة مسلم، ١/ ٢٥.

٢ - ابن حجر: فتح الباري، هدي الساري، الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب، ١/ ٣٨٤.

٣ - ابن الصلاح: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ص: ٢٨.

الفصل الثاني: دفاع المعاصرين عن الصحيحين

المبحث الأول: الرؤية والمنطلقات

المطلب الأول: النصح لله ورسوله والانتصار للسنة

المطلب الثاني: الانتصار لمنهج أهل الحديث

المطلب الثالث: مكانة صاحبي الصحيحين

المبحث الثاني: مناهج المدافعين عن الصحيحين

المطلب الأول: ضوابط التعامل مع الصحيحين

المطلب الثاني: دفاع علماء الأمة عن الصحيحين

المبحث الثالث: رد المعاصرين لشبهات الطاعنين في الصحيحين

المطلب الأول: رد العلماء للشبهات الموجهة للسند

المطلب الثاني: رد العلماء للشبهات الموجهة للمتن

المبحث الأول: الرؤية والمنطلقات

المطلب الأول: النصح لله ورسوله والانتصار للسنة

المطلب الثاني: الانتصار لمنهج أهل الحديث

المطلب الثالث: مكانة صاحبي الصحيحين

المبحث الأول

الرؤية والمنطلقات

المطلب الأول: النصح لله ورسوله والانتصار للسنة

تكلمنا في الفصل السابق عن بعض الاتجاهات المنحرفة، وشبهاتهم حول السنة النبوية وهي شبهات متعددة، ذكرناها، منها ما يتعلق بحجية السنة، ومنها ما يتعلق برواتها، ومنها ما يتعلق بمناهج الأئمة في وضع القواعد لحفظها ، ومنها ما يتعلق ببعض نصوصها –المتن– ، وسوف نناقش في هذا المبحث ما يخص **حجية السنة** انتصاراً لها ونناقشها نقاشاً موضوعياً لبيان الحق في المسألة. وقد أخذ الله ميثاقه على عباده المؤمنين أن ينصروا الله ورسوله ﷺ، ومِنْ نصر الله ورسوله ﷺ نصر سنة المصطفى والدفاع عنها فالدين النصيحة.

فقد جاءت السنة مؤكدة ومفصلة للقرآن الكريم، وفي هذا رد على شبهة القائلين بعدم حجية السنة والاكتفاء بالقرآن الكريم.

وقد تكفل أئمة أصول الفقه، كالإمام الشافعي، برد دعوى القائلين بعدم حجية خبر الواحد عموماً في كتابه الشهير الرسالة، ومجموع كتب أصول الفقه، تناولت هذا المبحث وأشبعته بحثاً، لإثبات كون السنة مصدراً من مصادر التشريع.

وكذلك تكفل أهل الحديث والأصول، بمناقشة كون خبر الواحد عموماً حجة في العلم، كما أنه حجة في العمل، واتفق جمهور أهل السنة وأهل الحديث، على أن خبر الواحد إذا احتف بالقرائن، فإنه يكون حجة في العقيدة، كما أنه حجة في العمل، ومن القرائن التي جعلوها سبباً في قبول الحديث، اتفاق صاحبي الصحيحين على إخراجه، ولا يعرف من أهل الحديث من يعترض عليه سنداً أو متناً. وهذا ما يعبر عنه بتلقي الأمة له بالقبول، قرينة للأخذ بخبر الواحد في

العقيدة، وخالف البعض من أهل السنة بعدم الأخذ به في العقيدة، لأنه ظني الثبوت وما كان ظنياً فلا يثبت إلا ظنًا، ولذلك لم يلتزموا خبر الواحد في الأخذ بالعقيدة.

وتجدر الملاحظة هنا، أن من لم يقبل خبر الواحد في العقيدة، إنما لم يقبله في معرض الرد على الخصوم، لأنه كان يخاطب في الغالب أهل البدع والضلالة، وذلك فراراً من لزوم أشياء تبعده عن جوهر الخلاف مع المخالفين، حتى تبقى دائرة الخلاف مرتكزة على الأصول، ولا يتشعب على المناظر للمخالف الأمور.

ومع ذلك فإن من قال بعدم التزامه خبر الواحد في العقيدة، لم يرفض الحديث، وإنما تأوله، ومعلوم لدينا أن التأويل فرع القبول وليس فرع الرد، وبالتالي نجد أن المسافة الفاصلة بين من قبل خبر الواحد، والذي لم يقبله غير كبيرة، دلالة على اعتبار حجية السنة عند الجميع.

وإذا درسنا أسباب تشدد العلماء في الأخذ بخبر الواحد، وجدناه الاحتياط للدين، ولكن هناك من أراد غير ذلك كمن تكلمنا عنهم، من القرآنيين والمستشرقين والعصرانيين وغيرهم، ونأخذ القرآنيين على سبيل التمثيل، مع ملاحظة عدم تخصيص الصحيحين عندهم، بل بعموم السنة، وأما الصحيحان فهما من السنة الثابتة، ويشملها ما يشمل الدفاع عن عموم السنة، حيث تتلخص شبههم حول عدم حجية السنة اكتفاء بالقرآن الكريم، في شبهتين:

الأولى : شبهة الاكتفاء بالقرآن وعدم الحاجة إلى السنة النبوية.

والثانية : شبهة أن السنة لو كانت حجة لتكفل الله بحفظها.

وقد استدلوا على ذلك من القرآن الكريم بآيات عديدة منها :

١- قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [الأنعام: ٣٨] .

٢- وقوله تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل:٨٩].

٣- وقوله تعالى : ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام:١١٤].

هذه الآيات الكريمات وما في معناها، استدل بها أصحاب هذا الرأي، قديما وحديثا على عدم حجية السنة النبوية المطهرة، وشبهتهم في هذه الآيات، أنها تبين أن القرآن تام قد حوى كل شيء، فهو لا يحتاج بعد هذا البيان إلى شيء آخر، وإلا لو احتاج إلى شيء آخر لكان القرآن غير صادق فيما قال، وهذا أمر مستحيل على الله عز وجل، ومستحيل على كلامه[١].

إن القضية في أساسها تعود لمنهجية أصحاب هذه الفكرة، حيث ردوا خبر الواحد، وبالتالي طعنوا في السنة الآحادية والتي هي غالب السنة.

يقول الدكتور السباعي – رحمه الله تعالى -: تتلخص حجة من يرد الأخبار كلها كما حكاه الشافعي في قولهم:" إن القرآن جاء تبياناً لكل شيء، فإن جاءت الأخبار بأحكام جديدة لم ترد في القرآن، كان ذلك معارضة من ظني الثبوت وهي الأخبار، لقطعي – وهو القرآن – والظني لا يقوى على معارضة القطعي، وإن جاءت مؤكدة لحكم القرآن، كان الإتباع للقرآن لا للسنة، وإن جاءت لبيان ما أجمله القرآن، كان ذلك تبييناً للقطعي الذي يكفر منكر حرف منه، بظني لا يكفر من أنكر ثبوته، وهذا غير جائز. وربما يتبادر إلى الذهن أنهم على هذا يقبلون المتواتر من الأخبار، لأنها قطعية الثبوت، فكيف عمم الشافعي بقوله : "رد الأخبار كلها"؟ والذي

١- حبيشي: الدكتور طه الدسوقي، السنة في مواجهة أعدائها، الجزء الثاني من سلسلة (الإسلام واستمرار المؤامرة)، مكتبة رشوان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ص ٦٣ ، ٦٤ ، والشربيني: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، ١ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

يظهر أنهم لا يعتبرون المتواتر قطعياً أيضاً بل هو عندهم ظني، لأنه جاء من طرق آحادها ظنية، فاحتمال الكذب في رواته لا يزال قائماً ولو كانوا جمعاً عظيماً"[1] .

وجواب ذلك في بيان خطئهم في الاستدلال: حيث إن أصحاب هذا الرأي فهموا أن المراد من الكتاب في قوله تعالى ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨] القرآن، ولكن مجموع الآيات ابتداء ونهاية، يفيد أن المراد بالكتاب هنا هو اللوح المحفوظ، الذي حوى كل شيء، واشتمل على جميع أحوال المخلوقات كبيرها وصغيرها، جليلها ودقيقها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، على التفصيل التام كما جاء في الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة". قال: "وعرشه على الماء" [2]. وهذا هو المناسب لذكر هذه الجملة عقب قوله تعالى: "﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾ [الأنعام: ٣٨]. والمثلية في الآية ترشح هذا المعنى، لأن القرآن الكريم لم ينظم للطير حياة كما نظمها للبشر، وإنما الذي حوى كل شيء للطير والبشر، وتضمن ابتداءً ونهاية للجميع هو اللوح المحفوظ. قال ابن كثير: والكتاب يأتي في القرآن الكريم تارة مراداً به اللوح المحفوظ، وتارة أخرى يأتي مراداً به القرآن الكريم[3].

ومع ملاحظة القول أن المراد من عموم لفظ الكتاب هو "القرآن"، فإن هذا العموم غير تام، بل هو مخصص بقول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [النحل: ٦٤]. وذلك لأمرين:

١- السباعي: مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع ص ١٥١ .

٢- أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، رقم٢٦٥٣.

٣ – ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار الخير، بيروت، ط٢-١٩٩١م، ٢/١٣١، ١٣٢، وانظر،١/٤١٠، ٥٥٠ .

١- لتتفق آيات القرآن ولا تتعارض في ظاهرها، فإن القرآن ملئ بالآيات التي فوض الله نبيه ﷺ في شرح أحكامها .

٢- إن كثيراً من الأمور الجزئية في حياة المجتمع تحتاج إلى حكم، وليس في القرآن إلا قواعده الكلية العامة [١]. وعلى هذا فلا بأس أن يكون الكتاب في الآية الكريمة هو القرآن الكريم.

وبالتالي لم يفرط ربنا عز وجل فى كتابه في شيء من أمور الدين على سبيل الإجمال، ومن بين ما لم يفرط في بيانه وتفصيله إجمالاً: بيان حجية السنة، ووجوب اتباعها، والرجوع والتحاكم إليها، فالقرآن جامع – دون تفريط – كل القواعد الكبرى للشريعة التي تنظم للناس شئون دينهم ودنياهم، والسنة النبوية هي المبينة لجزئياتها وتفاصيلها، وهي المنيرة للناس طريق الحياة، وتنسجم هذه الآية مع الآيات الأخرى، التي تؤكد بالنص أهمية السنة تجاه ما في الكتاب من القواعد التي تحتاج إلى تخصيص أو تقييد أو توضيح أو تبيين..إلخ [٢] .

أقوال علماء الإسلام

بعد الذي ذكرنا لا بد أن نشير إلى بعض نصوص العلماء التي تؤكد نتيجة الاحتجاج بالسنة حيث يقول الإمام الشاطبي: " تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي، وحيث جاء جزئياً فمأخذه على الكلية، إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل، إلا ما خصه الدليل مثل خصائص النبي ﷺ. ويدل على هذا المعنى – بعد الاستقراء المعتبر – أنه محتاج إلى كثير من البيان، فإن السنة على كثرتها وكثرة مسائلها إنما هي بيان للكتاب كما سيأتي شرحه إن شاء الله تعالى [٣].

١- انظر: الزركشي: البحر المحيط ، ١ / ٤٤١ .

٢ -انظر : عبدالخالق: حجية السنة ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، وشلبى: الدكتور رؤوف، السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، مطبعة السعادة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، ص ١٨ ـ ٢٤ .

٣- الشاطبي: الموافقات، ٤/ ١٨١.

ويقول أيضاً: وقد قال الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤] وإذا كان الأمر كذلك فالقرآن على اختصاره جامع، ولا يكون جامعاً إلا والمجموع فيه أمور كليات، لأن الشريعة تمت بتمام نزوله، لقوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣] وأنت تعلم أن الصلاة والزكاة والجهاد وأشباه ذلك، لم يتبين جميع أحكامها فى القرآن، إنما بينتها السنة، وكذا تفاصيل الشريعة من الأنكحة والعقود والقصاص والحدود، وغير ذلك[١].

فعلى هذا لا ينبغي في الاستنباط من القرآن، الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه وهو السنة، لأنه إذا كان كلياً وفيه أمور كلية كما في شأن الصلاة والزكاة والحج والصوم ونحوها فلا محيص عن النظر في بيانه، وبعد ذلك ينظر في تفسير السلف الصالح له إن أعوزته السنة، فإنهم أعرف به من غيرهم، وإلا فمطلق الفهم العربي لمن حصله يكفي فيما أعوز من ذلك، فبيان الرسول ﷺ بيان صحيح لا إشكال في صحته، لأنه لذلك بعث، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤] ولا خلاف في هذا البيان النبوي"[٢].

ويقول الدكتور إبراهيم الخولي: " "التبيين" هنا غير "التبليغ"، الذي هو الوظيفة الأولى للنبي ﷺ قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [المائدة: ٦٧]، و"التبيين" و "التبليغ" وظيفتان، موضوعهما واحد، هو "القرآن العظيم"، عبر عنه في آية "التبليغ" بهذا اللفظ : "مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ " وعبر عنه في آية التبيين بلفظ مختلف : "ما نزل إليهم" وبينهما فروق لها دلالتها، مردها إلى الفروق بين الوظيفتين "فالتبليغ" تأدية النص، تأدية "ما

١- المرجع السابق، ٤/١٨١.

٢- المرجع السابق، ٤/ ١٨٣.

أنزل" كما "أنزل" دون تغيير ما على الإطلاق، لا زيادة ولا نقصان، ولا تقديم ولا تأخير ... و "التبيين" إيضاح، وتفسير، وكشف لمراد الله من خطابه لعباده، كي يتسن لهم إدراكه، وتطبيقه، والعمل به على وجه صحيح"[١] .

ويقول الإمام الشافعي: "والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع: فجماع ما أبان الله عز وجل لخلقه في كتابه، مما تعبدهم به، لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه:

١- منها ما أبانه لخلقه نصاً مثل إجمال فرائضه في أن عليهم صلاة، وزكاة، وحجاً، وصوماً، وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ونص على الزنا، والخمر، وأكل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وبين لهم كيف فرض الوضوء، مع غير ذلك مما بين نصاً "إجمالياً".

٢- ومنها ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه مثل عدد الصلاة، والزكاة ووقتها، إلى غير ذلك من فرائضه التي أنزلها في كتابه عز وجل .

٣- ومنها ما سن رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نص محكم، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله ﷺ، والانتهاء إلى حكمه فمن قبل عن رسول الله ﷺ فبفرض الله قبل[٢].

مما سبق من قول الإمامين الشاطبي والشافعي، يتأكد ما ذكرناه: في أن المراد من معنى البيان والتفصيل الوارد في الآيات التي استشهد بها أعداء السنة المطهرة، بيان وتفصيل القرآن لكل شيء من أحكام هذا الدين كقواعد كلية مجملة، ومن بين تلك القواعد التي فصلها وبينها ربنا عز وجل، وجوب اتباع نبيه ﷺ، والتحاكم إلى سنته المطهرة ، ففي تلك السنة المطهرة إيضاح هذه القواعد وتفصيلها، فجاءت السنة موافقة ومؤكدة للقرآن، ومخصصة لعامه، ومقيدة لمطلقه،

---

١ – الخولى: الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، السنة بياناً للقرآن، نشر الشركة العربية للطباعة والنشر ١٩٩٣م، ص ٤، ٥ ، ١٣ ، ٤٧ ـ ٦٩ .

٢- الشافعي: الرسالة ص ٢٠ ، ٢٢ .

ومفصله لمجمله، وموضحة لمشكله، ومستقلة بتشريع أحكام دون سابق ذكر لها في كتاب الله عز وجل[1].

المطلب الثاني: الانتصار لمنهج أهل الحديث

وكلامنا هنا في منهج المحدثين في قبول الحديث الشريف، فقد وضع أئمة الحديث وعلماؤه قواعد تعين طالب الحق في الحديث، ليتمكن من التمييز بين الصحيح والضعيف، وقد طبقوا هذه القواعد والأصول واحتاطوا لحفظ حديث المصطفى ﷺ، ولم يتركوا مجالاً لأحد أن يستدرك عليهم طريقتهم في حفظ الأحاديث والتمييز بين صحيحها وسقيمها، وهم ليسوا كما يشيع عنهم أعداء الإسلام، بأنهم عميان للأسانيد، فما اتصل إسناده قبلوه حتى وإن كان هذا الإسناد المتصل مركباً على متن لا يوافق العقول السليمة أو أن الواقع يكذبه، وهذه التهمة وغيرها يتساقط عند أدنى تأمل في جهود أهل الحديث في حفظ السنة. ولذلك لا بد من بيان منهجهم في نقد الرواية سنداً ومتناً.

منهج المحدثين في نقد المتون أصيل من زمن الصحابة:

إن غاية المحدثين وهدفهم الأسمى من نقد متون الحديث، هو الحفاظ على السنة وتنقيتها من الدخيل، وهذا أهم فرق بين منهج المحدثين ومسالك المستشرقين عند التعرض لنقد متون الحديث الشريف، وقد بدأ نقد المتن عند أهل الحديث والسلف الصالح في زمن الصحابة، فلا يخفى على أحد منا حديث أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: "**يَقْطَعُ الصَّلاَةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَالْكَلْبُ، وَيَقِى ذَلِكَ مِثْلُ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ** "[2]، فلما بلغ هذا الحديث أم المؤمنين عائشة

---

١ – انظر :الزركشي: البحر المحيط، ١ / ٤٤١.

٢– مسلم: صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي، ١/ ٣٦٥، رقم ٥١١، وأحمد: مسند أحمد، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،ﷺ، ١٥/ ٢٩٦، رقم ٩٤٩٠، وابن حبان: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ ﷺ ، ٦/ ١٤٨، رقم ٢٣٨٦.

رضي الله عنها وعلى أبيها قالت: "لقد جعلتمونا كلابا لقد رأيت النبي ﷺ يصلي وإني لبينه وبين القبلة وأنا مضطجعة على السرير فتكون لي الحاجة فأكره أن أستقبله فأنسل انسلالاً"[1].

والجمع والتوفيق بين هذه الروايات، قال النووي: وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي ﷺ، وجمهور العلماء من السلف والخلف: لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء، ولا من غيرهم، وتأول هؤلاء هذا الحديث، على أن المراد بالقطع، نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء، وليس المراد إبطالها"[2].

ونحن أردنا من هذا المثال أن ندلل على أن نقد المتون ليس أمراً محدثاً، بل هو أمر سلكه علماء الصحابة وتبعهم في هذا أئمة الحديث من التابعين ومن بعدهم.

وأما قيمة السند فإنه لا يلتفت إلا لنص له سند، فإن المحدث يعتمد في حكمه على الأحاديث اعتماداً كلياً على السند، ويأتي المتن تبعاً له، والسند للمحدث: هو طريق تصحيح نسبة المتن إلى من روي عنه، فإذا صحت نسبة المتن نظر فيه نظرة أخرى بحسب المعنى لتصحيحه[3].

١- متفق عليه: البخاري: صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي١/ ١٩٢، رقم ٤٨٩، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي، ١/ ٣٦٦، رقم ٥١٢. ولأم المؤمنين رضي الله عنها استدراكات على بعض الأحاديث جمعها الزركشي في جزء أسماه "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" حيث أورد فيه استدراكاتها، وليس كل ما استدركته كان صحيحاً.

٢- النووي: شرح صحيح مسلم، ٤/ ٢٢٧.

٣- بازمول: محمد بن عمر، الفرق بين منهج المحدثين ومسالك المستشرقين، من سلسلة الدراسات الحديثية، ٤٢٧/٢.

فعندما يكون هناك نصان، ظاهرهما التعارض، فإنا نقوم بإزالة هذا التعارض الظاهر بسلوك طرق معينة، كالجمع بين العام والخاص، والمطلق والمقيد، أو القول بأن أحدهما ناسخ والأخر منسوخ، إذا عُرف المتقدم والمتأخر، أو الترجيح[1] .

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي في رده على أبي رية عندما قال: " وقد تعرض كثير من أئمة الحديث للنقد من جهة المتن إلا أن ذلك قليل جداً بالنسبة لما تعرضوا له من النقد من جهة الإسناد ":

من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث و تراجمهم و كتب العلل وجد كثيرًا من الأحاديث يطلق الأئمة عليها: " حديث منكر، باطل، شبه موضوع، موضوع"، و كثيرًا ما يقولون في الراوي: "يحدث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير، منكر الحديث "، و من أنعم النظر وجد أكثرَ ذلك من جهة المعنى. ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح، أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه، و كثيرًا ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن ، انظر موضوعات ابن الجوزي و تدبر تجده إنما يعمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره، و لكنه قلما يصرح بذلك، بل يكتفي – غالباً – بالطعن في السند، وكذلك كتب " العلل " وما يعل من الأحاديث في التراجم تجد غالبَ ذلك مما ينكر متنه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم: " منكر " أو نحوه، أو الكلام في الراوي أو التنبيه

١- انظر: السيوطي: تدريب الراوي، ٢٠٥ -٢١٦، السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ، ص٤٧٠- ٤٧٤.

على خلل في السند كقولهم : " فلان لم يلق فلاناً " " لم يسمع منه" "لم يذكر سماعاً" "اضطرب فيه" " لم يتابع عليه" "خالفه غيره " " يروى هذا موقوفاً وهو أصح " و نحو ذلك.[1]

ومنها نقد المحدثين للمتون واستنكارهم إياها حتى قبل معرفة الإسناد، قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يُسأل عن حديث النار جبار، فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء. ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق ؟ قلت: حدثني أحمد بن شبويه. قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقنوه وليس هو في كتبه[2].

وموضع الشاهد أن الإمام أحمد استنكر المتن قبل معرفة من حدث به ثم سأل عن الإسناد إذ به علة.

ومنه أنه لو أسند ثقة عن ثقة ما يستنكر لبحث أئمة الحديث عن علة ليردوه بها، قال المعلمي:" إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا له علة قادحة مطلقاً، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر، فمن ذلك إعلالهم بأن راويه لم يصرح بالسماع، هذا مع أن الراوي غير مدلس، فقد أعل البخاري بذلك خبراً رواه عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن عكرمة، تراه في ترجمة عمرو من التهذيب.."[3] .

وقد وضع ابن قيم الجوزية قواعد في معرفة الحديث الموضوع من جهة متونها دون النظر إلى أسانيدها نوجزها على النحو التالي:

١- المعلمي: الأنوار الكاشفة ٢٦٣/٢٦٤.

٢- المبرد: يوسف بن المبرد، بحر الدم، [الشاملة موافق للمطبوع]، ٩٩/١.

٣ - الشوكاني: الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة، مقدمة التحقيق ص (ح).

• اشتماله على أمثال هذه المجازفات، التي لا يقول مثلها رسول الله، وهي كثيرة جداً كقوله من الحديث المكذوب "من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون اللهَ له...".

• تكذيب الحِسّ له، كحديث:" الباذنجان لما أُكل له ".

• سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه، كحديث: " لو كان الأرز رجلاً، لكان حليماً ".

• مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة، فكل حديث يشتمل على فساد، أو ظلم، أو عبث، أو مدح باطل، أو ذم حق، أو نحو ذلك، فرسول الله منه بريء.

• أن يدّعي على النبي أنه فعل أمرًا ظاهرًا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه، ولم ينقلوه.

• أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول.

• أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلاً عن كلام الرسول.

• أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا، مثل قوله: " إذا كان سنة كذا وكذا، وقع كَيْت وكَيْت...

• أن يكون بوصْف الأطباء والطرقية أشبه وأليق، كحديث الهريسة تشد الظهر.

• أحاديث العقل كلها كذب.

• الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد [1].

• أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.

• مخالفة الحديث صريح القرآن، كحديث: "مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف، ونحن في الألف السابعة.

---

١ - يريد الأحاديث التي ذُكِر فيها تعمير الخضر وبقاءه حياً لا حقيقة وجوده، ٥٠-٥١.

• أحاديث صلوات الأيام والليالي، كصلاة يوم الأحد، وليلة الأحد ويوم الاثنين وليلة الاثنين إلى آخر أيام الأسبوع.

• أحاديث صلاة ليلة النصف من شعبان.

• ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها، بحيث يمجّها السمع، ويسمج معناها الفطن.

• أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب .

• أحاديث ذم الترك ، وأحاديث ذم الخصيان، وأحاديث ذم المماليك .

• ما يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنه باطل[1] .

كذلك مراعاة العقل عند تصحيحهم الحديث. فقد راعى السلف العقل عند تصحيح الحديث وقبوله.

يقول المعلمي رحمه الله عن ذلك[2]: نعم، راعوا ذلك – العقل– في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث، فالمتثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته. وقال الشافعي:" وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت أو أكثر دلالات بالصدق منه "[3]. وقال الخطيب: " باب وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث "[4]. وفي الرواية جماعة يتسامحون عند السماع وعند التحديث، لكن الأئمة بالمرصاد للرواة، فلا تكاد تجد حديثاً بين البطلان إلا وجدت في سنده واحداً أو اثنين أو جماعة

---

١ – ابن قيم الجوزية: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص٥٠-١٠٢.

٢- المعلمي: الانوار الكاشفة، ص٤-٦.

٣- الإمام الشافعي ، الرسالة ص ٣٩٩.

٤- الخطيب : في الكفاية في علم الرواية ص ٤٢٩.

قد جرحهم الأئمة، والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر.

ويقولون للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد: " منكر " أو " باطل "، وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثاً حديثاً.

فأما تصحيح الأحاديث فهم به أعنى وأشد احتياطاً، نعم ليس كل من حكي عنه توثيق أو تصحيح متثبتاً، ولكن العارف الممارس يميز هؤلاء من أولئك، هذا وقد عرف الأئمة الذين صححوا الأحاديث، أن منها أحاديث تثقل على بعض المتكلمين ونحوهم، ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتد به في الدين، مستكملة شرائط الصحة الأخرى، وفوق ذلك وجدوا في القرآن آيات كثيرة توافقها أو تلاقيها، أو هي من قبيلها، قد ثقلت هي أيضاً على المتكلمين، وقد علموا أن النبي ﷺ كان يدين بالقرآن ويقتدي به، فمن المعقول جداً أن يجيء في كلامه نحو ما في القرآن من تلك الآيات.

من الحقائق التي يجب أن لا يغفل عنها أن الفريق الأول وهم الصحابة ومن اهتدى بهديهم من التابعين وأتباعهم ومن بعدهم عاشوا مع الله ورسوله، فالصحابة مع النبي ﷺ وهديه ومع القرآن، والتابعون مع القرآن والصحابة والسنة وهلم جرا. وإن الفريق الثاني وهم المتكلمون والمتفلسفون ونحوهم عاشوا مع النظريات والشبهات والأغلوطات والمخاصمات، والمؤمن يعلم أن الهدى بيد الله، وأنه سبحانه إذا شرع إلى الهدى سبيلاً فالعدول إلى غيره لن يكون إلا تباعداً عنه وتعرضاً للحرمان منه، وبهذا جاء القرآن، وعليه تدل أحوال السلف واعتراف بعض أكابرهم في أواخر أعمارهم، والدقائق الطبيعية شيء والحقائق الدينية شيء آخر، فمن ظن الطريق إلى تلك طريقاً إلى هذه فقد ضل ضلالاً بعيداً. واعلم أن أكثر المتكلمين لا يردون الأحاديث التي

صححها أئمة الحديث، ولكنهم يتأولونها كما يتأولون الآيات التي يخالفون معانيها الظاهرة. لكن بعضهم رأى أن تأويل تلك الآيات والأحاديث تعسف ينكره العارف باللسان وبقانون الكلام وبطبيعة العصر النبوي، والذي يخشونه من تكذيب القرآن لا يخشونه من تكذيب الأحاديث، فأقدموا عليه وفي نفوسهم ما فيها، ولهم عدة مؤلفات في تأويل الأحاديث أو ردّها – قد طبع بعضها – فلم يهملوا الأحاديث كما زعم أبو رية [١].

وأكتفي بهذا القدر في بيان ملمح صغير من ملامح جهود المحدثين في نقد المتون وتنقية السنة مما لا يثبت.

المطلب الثالث: مكانة صاحبي الصحيحين

قد خص الله تعالى هذه الأمة بالسند والإسناد، وهو من مصادر فخر هذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس. وتعد السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر هذه الأمة بعد القرآن الكريم. وقد نقلت إلينا هذه السنة عن طريق علماء أجلاء نذروا أنفسهم للدفاع عنها وتنقيتها من كل الشوائب والأكاذيب. فقد عجز أعداء هذه الأمة عن تحريف القرآن الكريم فحاولوا السعي إلى تحريف السنة ولكن جهود هؤلاء العلماء بعد فضل الله تعالى حالت دون ذلك. وأهم كتب الحديث عند أهل الحديث هي الكتب الستة، صحيح البخاري ومسلم وكتب السنن الأربعة بالإضافة إلى كتب أخرى كمسند الإمام أحمد وموطأ مالك، وصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمه والطبراني والبيهقي وغيرها.

ولكن أصح هذه الكتب هما الصحيحان البخاري ومسلم لخلوهما من الأحاديث الضعيفة، أما باقي كتب السنن فتحوي الصحيح والضعيف.

١– المعلمي: الانوار الكاشفة، ص٤–٦.

وقد اتفقت كلمة الأمة على علو مقام صاحبي الصحيحين، وعلو الصحيحين على سائر كتب السنة، حيث يعدان أصح كتب الحديث، ويأتيان بعد القرآن في الثبوت، وهذا القول لم يأت من فراغ، بل كان حصيلة الدراسة لهذين الكتابين، وقد تبين أنهما بالفعل يستحقان هذا اللقب، لعظيم علم وقدر مؤلفيها ولمنهجهما العلمي الدقيق في اختيار أحاديث هذين الكتابين، ولسنا ندعي العصمة لكتاب بعد القرآن الكريم، إنما هو عصمة هذه الأمة التي تلقتهما بالقبول، فقد حصلا على ثقة الأمة ورضاها بعد البحث والتدقيق، بشهادة أهل الحديث أهل الاختصاص في هذا الفن، وهم أصحاب الشأن في الحكم على الرواية ونقدها.

وقد اتفق علماء الأمة قديماً وحديثاً، على أن صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم هما أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل، وأن الأحاديث المسندة المتصلة المذكورة فيهما، أحاديث صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ، قال الإمام النووي : " اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز، الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث " [1]، وقال الإمام النسائي: " ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري " [2].

وقال ابن الصلاح: " أول من صنف في الصحيح، البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه، فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه، وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز"[3].

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٢٤/١ .

٢- المصدر السابق .

٣ – ابن حجر: هدي الساري ١٢/١ .

وقال الذهبي : " وأما جامع البخاري الصحيح، فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى"[1].

وقال ولي الله الدهلوي : " أما الصحيحان، فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع، صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين " [2].

وقال العلامة أحمد محمد شاكر: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم والحكم عن بينة. والله الهادي إلى سواء السبيل "[3].

وقال الشيخ الألباني في مقدمة العقيدة الطحاوية: " كيف والصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة وطرح الأحاديث الضعيفة، والمتون المنكرة على قواعد متينة وشروط دقيقة، وقد وفقوا في ذلك توفيقاً بالغاً لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا

---

١ – القنوجي: أبو الطيب السيد صديق حسن، الحطة في ذكر الصحاح الستة، دار الكتب التعليمية،، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٣١٢ .

٢– الدهلوي: أحمد المعروف بشاه ولي الله ابن عبد الرحيم، حجة الله البالغة، تحقيق : سيد سابق، دار الكتب الحديثة – مكتبة المثنى: القاهرة – بغداد، بدون تاريخ، ٢٤٩/١ .

٣– شاكر: أحمد محمد، الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، ص٤٤–٤٥ .

نحوهم في جمع الصحيح كابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم، حتى صار عرفاً عاماً أن الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدهما فقد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة، ولا ريب في ذلك وأنه هو الأصل عندنا "[1].

ومما يدل على أهمية كتابي البخاري ومسلم، أن العلماء قاموا بالشرح لهذين الكتابين، واستنباط الفوائد من الأحاديث الواردة فيهما. وأن العلماء حين قعدوا للحديث الصحيح وشروطه ذكروا شروط البخاري ومسلم، وجعلوهما معياراً على غيرهما من الشروط، ونماذج تحتذى[2].

وبعد أن ذكرت أقوال أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين في الثناء على الصحيحين، حيث لم يطلقوا هذه الأحكام على الصحيحين جزافاً، وإنما جاءت هذه الأحكام بعد أن درسوا الصحيحين دراسة واعية متأنية، فالأحاديث المرفوعة في الصحيحين أو أحدهما صحيحة بدون أدنى شك. وأما الحديث المتفق عليه فهو ما اتفق البخاري ومسلم على روايته في صحيحيهما، والحديث المتفق عليه هو أعلى درجة من درجات الحديث الصحيح .

قال الإمام النووي : " الصحيح أقسام أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم على شرطهما ثم على شرط البخاري ثم مسلم ثم صحيح عند غيرهما"[3].

وقال الشوكاني : " واعلم أن ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما جاز الاحتجاج به من دون بحث لأنهما التزما الصحة وتلقت ما فيهما الأمة بالقبول " [4]. وينبغي أن يعلم أن من أهل العلم من انتقد على الصحيحين أو أحدهما أحاديث كالدارقطني، وقد فصل

١- ابن أبي العز الحنفي: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: جماعة من العلماء ، تخريج : ناصر الدين الألباني، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي)، الطبعة المصرية الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص٢٢-٢٣.

٢ – من ملاحظات د. زكريا خضر على الرسالة اثناء المناقشة.

٣-السيوطي: تدريب الراوي شرح التقريب ١/١٢٢-١٢٣ .

٤-الشوكاني: محمد بن علي، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، ١/٢٢ .

الحافظ ابن حجر الكلام على الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري في الفصل الثامن من مقدمته لفتح الباري، والمسماة هدي الساري، فذكر الأحاديث المنتقدة وأجاب عليها جواباً إجمالياً وجواباً مفصلاً فقال في الأول منهما: " والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل ، ... فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة"[1]، ثم ذكر الجواب التفصيلي عن كل حديث أنتقد على البخاري .

وخلاصة الأمر: أن من طعن في أحاديث البخاري ومسلم فكلامه مردود عليه: حيث إن أهل هذا الشأن من الحفاظ وأهل الحديث أجابوا عن ذلك أجوبة قاطعة واضحة. وإن الطعن في البخاري ومسلم ما هو إلا طعن في السنة النبوية، ومن يطعن في السنة النبوية يخشى عليه من الانحراف والزلل.

١- ابن حجر: هدي الساري ص٥٠٦ .

المبحث الثاني: منهج المدافعين عن الصحيحين

المطلب الأول: ضوابط التعامل مع الصحيحين

المطلب الثاني: دفاع علماء الأمة عن الصحيحين

المبحث الثاني

منهج المدافعين عن الصحيحين

وهنا لا بد من استخدام المنهج الحديثي في الرد على الطاعنين، وكذلك يجب مراعاة المنهجية العلمية للتعامل والدفاع عن السنة النبوية بشكل عام، ومع الصحيحين بشكل خاص، ولا تكفي دراسة حديث واحد في ذكر مناحي هذه المنهجية، فكل كتاب يخضع للخطأ والصواب من حيث الأصل عدا القرآن الكريم، ومع احترام جهود علمائنا الجهابذة الذين انتقدوا الصحيحين، فهذا لا يعني أن نوافقهم في كل ما ذهبوا إليه، ولذلك لا بد من منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين.

المطلب الأول: ضوابط التعامل مع الصحيحين

١. على من يريد التوقف في حديث في الصحيحين، عليه أن يدرسه دراسة علمية حديثية جادة سنداً ومتناً، ويجمع مروياته ويدرس طرقها ومتونها وظروف الرواية الزمانية والمكانية والشخصية، ويقف على أقوال العلماء فيه، ومعاني اللغة لألفاظه وتركيباته، وعدم الاكتفاء بنقولات السابقين وشروحهم للحديث، وقد تهيأت في أيامنا وسائل جديدة كالتكنولوجيا والانترنت تساعد كثيراً في استقصاء المعلومة أفضل من السابق، مما ساعد في استجلاء المشكلات بشكل أكثر دقة، وخاصة في تيسير المراجع التي كانت حلماً بالنسبة لطالب العلم أن يقتنيها.

٢. إن كان هناك أية محاولة جادة بمنهجية علمية لحل الإشكال من خلال فهم معين، أو تأويل قريب تحتملهما اللغة ويحتمله الحديث، يُصار إليه دون تسفيه للموافق أو المخالف.

٣. رفض التشنج لدى أي من الفريقين، فردّ الحديث لا يعني بالضرورة نوايا سيئة وخبيثة، خاصة عند من عرفنا غيرتهم على دينهم.

٤. إذا استكمل الحديث شروط الصحة سنداً ومتناً، واستشكل قبوله عقلياً، فلا بد من دراسته دراسة جديدة بمنهجية علمية دون التسرع بردّه، حتى نصل إلى نتيجة: إما قبوله أو (التوقف فيه) عسى الله أن يجعل بعد ذلك مخرجاً[١].

٥. هناك قواعد ثابتة: لا رد لحديث دون الرجوع لأهل التخصص، ولا طعن في الصحابي راوي الحديث المنتقد، ولا رجوع للإسرائيليات في شرح الحديث أو النص القرآني، مهما استشكل فهمه، ولا عصمة لأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من السلف الصالح.

٦.لا بدّ من فهم منهجية المصنف، الذي نطعن بإيراده رواية حديثية، فكثير ممن يطعنون في الحديث بحسن نية لا يفرقون مثلاً بين ما أورده البخاري تعليقاً، وما أورده أصولاً، أو بين الأصول والمتابعات، أو لا يدركون منهجية الإمام مسلم في اختيار ترتيب الحديث المعلل[٢].

وأما منهجية انتقاد أحاديث ورجال الصحيحين، وكيف نتعامل معهم، فإن الصحيحين قد تعرضا للنقد من قبل بعض أئمة الحديث، فاستغل البعض هذا النقد البناء ليوجهه وجهة غير وجهته مريدا بذلك غير ما أراده علماء الحديث، فلا بد أن نميز بينهم، ففرقٌ بين من انتقد للبناء ومن انتقد للهدم، فالأول ناصح مشفق ويقبل الرأي ويقبل منه وإن اختلفنا معه فلا بأس فيبقى الأخ والحبيب، والآخر لا يريد سوى الهدم ولا يقبل رأيا ولا هدى، فهذا نقيم عليه الحجة ونتخذ من خصومته قربة لله، لأنه لا ينصح لله ولا لرسوله، وخلاصة ما نقل الطاعنون للصحيحين كأبي رية: أن فيهما أحاديث لا تصح وأن بعضها أمارة الوضع بادية عليه، ودعوى التناقض والتعارض بين بعض أحاديث الصحيحين مما يصعب معه الجمع بينها، إضافة إلى أن ثمة عدد هائل من

---

١ – ولا يوجدهناك تعارض حقيقي بين الحديث الصحيح والحقائق العلمية، وأنما قد يحصل استشكال في فهم النص، فيأتي العلم ولو بعد حين لإثبات صحة الحديث، مثل حديث الذبابة.

٢– البنا: نماء، نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين حديث "لولا حواء لم تخن أنثى زوجها نموذجاً ". مجلة إسلامية المعرفة، عدد ٢٠١٢/٢٠/١٢.٦٧م.

http://www.iiitjordan.org/IslamicKnowledgeDetails.aspx?ID=682

رجالهما قد تكلم فيهم بتضعيف أو تجريح، كما أنهما قد أخرجا أحاديث أناس من أهل البدع لم يسلموا من طعن في عقيدتهم .

يقول "محمود أبو رية" : " إنهم – أي العلماء – أعلوا أحاديث كثيرة مما رواه البخاري ومسلم، وكذلك نجد في شرح ابن حجر للبخاري والنووي لمسلم استشكالات كثيرة، وألف عليهما مستخرجات متعددة، فإذا كان البخاري ومسلم – وهما الصحيحان – كما يسمونها – يحملان كل هذه العلل والانتقادات وقيل فيهما هذا الكلام – دع ما وراء ذلك من تسرب الإسرائيليات إليهما، وخطأ النقل بالمعنى، وغير ذلك في روايتهما – فترى ماذا يكون الأمر في غير البخاري ومسلم من كتب الأحاديث "[1] .

ويقول " محمد رشيد رضا " بعد أن عرض الأحاديث المنتقدة على البخاري : " وإذا قرأت ما قاله الحافظ ابن حجر – فيها رأيتها كلها في فن الصناعة ، ولكنك إذا قرأت الشرح نفسه " فتح الباري" ، رأيت له في أحاديث كثيرة إشكالات في معانيها ، أو تعارضها مع غيرها – أكثر مما صرح به الحافظ نفسه – مع محاولة – من الحافظ – الجمع بين المختلفات، وحل المشكلات بما يرضيك بعضه دون بعض"[2].

وقال: " ودعوى وجود أحاديث موضوعة في أحاديث البخاري المسندة، بالمعنى الذي عرفوا به الموضوع في علم الرواية ممنوعة، لا يسهل على أحد إثباتها، ولكنه لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر الجمع بين المختلفات..... وإنّ في البخاري أحاديث في أمور العادات والغرائز ليست من أصول الدين ولا فروعه[3]....

---

١ – أبو رية: أضواء على السنة المحمدية ٢٧٣– ٢٨٥.

٢ – رضا : محمد رشيد بن علي، مجلة المنار، ٢٩/ ٣٧.

٣ – المرجع السابق، ٨١/٢٩.

وقال رضا: "فإذا تأمّلتم هذا وذاك علمتم أنّه ليس من أصول الدين ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكلّ حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه، بل لم يشترط أحد في صحّة الإسلام ولا في معرفته التفصيلية، الاطّلاع على صحيح البخاري والإقرار بكلّ ما فيه – وعلمتم أيضاً أنّ المسلم لا يمكن أن ينكر حديثاً من هذه الأحاديث بعد العلم به إلاّ بدليل يقوم عنده على عدم صحّته متناً أو سنداً، فالعلماء الّذين أنكروا صحّة بعض هذه الأحاديث لم ينكروها إلاّ بأدلّة قامت عندهم، قد يكون بعضها صواباً وبعضها خطأً، ولا يعدُّ أحدهم طاعناً في دين الإسلام"[1].

ويقول أحمد أمين: " إن بعض الرجال الذين روى لهم البخاري غير ثقات، وقد ضعف الحفاظ من رجال البخاري نحو ثمانين، وفي الواقع هذه مشكلة المشاكل – لأن بعض من ضعف من الرواة لا شك أنه كذاب، فلا يمكن الاعتماد على قوله، والبعض الآخر منهم مجهول الحال، ومن هذا حاله فيشكل الأخذ عنه . . . ومن هؤلاء الأشخاص الذين روى عنهم البخاري وهم غير معلومي الحال عكرمة مولى ابن عباس ويذكر " أحمد أمين "شواهد تاريخية لإثبات كون عكرمة كذاباً ثم يقول : فالبخاري ترجح عنده صدقه فهو يروي له في صحيحه كثيراً . . . . و مسلم ترجح عنده كذبه، فلم يرو له إلا حديثاً واحداً في الحج ولم يعتمد فيه عليه وحده وإنما ذكره تقوية لحديث آخر"[2].

ونحن لا ننكر أن بعض أحاديث الصحيحين كانت محل انتقاد من قبل بعض المحدثين والحفاظ كالدارقطني وغيره ، ولكن ما هي طبيعة هذا الانتقاد؟ وهل يصح أن يجعل من هذا

١- المرجع السابق، ٨١/٢٩.

٢- أمين: أحمد، ضحى الإسلام ١١٧/٢.

الانتقاد ذريعة للطعن في أحاديثهما جملة، وإهدار قيمتهما العلمية والشرعية كما أراد المغرضون؟! [1].

لقد تعرض العلماء منذ أمد بعيد لهذه الانتقادات وأوضحوها، وبينوا أنها لا تقدح أبداً في أصل موضوع الكتاب، فهذا النقد لم يكن من قبل الطعن فيها بالضعف وعدم الصحة، وإنما كان من قبل أنها لم تبلغ الدرجة العليا التي اشترطها صاحبا الصحيح والتزمها كل واحد منهم في كتابه، حيث لم يكن بعد قد تميز في علم مصطلح الحديث الصحيح من الحسن، حيث كان السابقون يعدون الحسن من قبيل الصحيح، ولما تقدم المصطلح انفصل الحسن وتميز عن الصحيح وكلاهما عند أهل الحديث مقبول، فقد أخرج البخاري بعضاً من الحسن في مصطلح زمان غيره لكنه كان يعده أهل عصره من أقسام الصحيح، فنزل عن شرط البخاري في اشتراط أعلى درجات الصحة لنكتة كان يراها البخاري في نفسه، لا يدركها إلا أهل الفن، كما يقول الإمام: النووي رحمه الله: " قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاً بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه "[2].

وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيه، ومردُّ ذلك إلى اختلاف وجهات النظر في التوثيق والتجريح شأنها شأن المسائل الاجتهادية الأخرى ، وليس بالضرورة أن يكون الصواب فيها مع الناقد بل قد يكون الصواب فيها مع صاحب الصحيح، يظهر ذلك من خلال سبر الأحاديث المتكلم فيها، ونقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة العلم.

والعلماء الذين نقلوا إجماع الأمة على تلقي الكتابين بالقبول استثنوا هذه الأحاديث المنتقدة لأن هذه المواضع مما حصل التنازع فيه، ولذا لم يحصل لها من التلقي والقبول ما

---

١ – سبق الرد على مثل هذه الانتقادات الموجهة للرواة المتكلم فيهم والمختلف عليهم في الصحيحين، ص١٥٦-١٥٧.

٢- النووي: شرح مسلم ٢٧/١.

حصل لبقية الكتاب قال الإمام ابن الصلاح في مقدمته[1]: " وأجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول سوى أحرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره". وقال في مقدمة شرح مسلم: "ما أخذ عليهما يعني على البخاري ومسلم وقدح فيه معتمد من الحفاظ ، فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول"[2].

فجَعْلُ انتقاد بعض الأحاديث في الصحيحين – لكونهما أخلا بشرطهما فيها في نظر الناقد مع كونها صحيحة ، وقد يكون الصواب معهما – مبرراً كافياً للتشكيك فيهما، ورد أحاديثهما جملة ليس مسلك المنصفين ، وإنما مبناه الهوى والتعصب .

المطلب الثاني: دفاع علماء الأمة عن الصحيحين

وقد كفانا أئمة الإسلام وحفاظ الأمة الذين اشتغلوا بالصحيحين، وأفنوا فيهما أعمارهم بحثاً وشرحاً وتدريساً وتتبعاً وسبراً لأحاديثهما – مؤونة الرد على هذه الشبهة ودحضها .

فقد ذكر الإمام الحافظ ابن حجر – في مقدمة الفتح[3] – أن عدد ما انتقد عليهما من الأحاديث المسندة مائتا حديث وعشرة، اشتركا في اثنين وثلاثين حديثاً، واختص البخاري بثمانية وسبعين و مسلم بمائة، وهذه الأحاديث المنتقدة إن كانت مذكورة على سبيل الاستئناس والتقوية، كالمعلقات والمتابعات والشواهد، أجيب عن الاعتراض عليهما بأنها ليست من موضوع الكتابين، فإن موضوعهما المسند المتصل، ولهذا لم يتعرض الدارقطني في نقده على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر، لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتابين، وإنما ذكرت استئناساً واستشهاداً، وإن كانت من الأحاديث المسندة، فإما أن يكون النقد مبنياً على قواعد ضعيفة لبعض المحدثين خالفهم فيها غيرهم فلا يقبل لضعف مبناه، وإما أن يكون مبنياً

---

١ – ابن الصلاح: مقدمة ابن الصلاح، ٢٩.

٢– ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم، ٨٧.

٣ – ابن حجر: فتح الباري، ١/ ٣٤٦-٣٤٧.

على قواعد قوية فحينئذ يكون قد تعارض تصحيحهما أو تصحيح أحدهما مع كلام المعترض، ولا ريب في تقدمهما في باب التصحيح والتضعيف على غيرهما من أئمة هذا الفن، فإنهم لا يختلفون أن ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، ومع ذلك فكان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيء يقول: "ما رأى مثل نفسه"، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعاً، وقال مسلم: عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي فما أشار أن له علة تركته ، فإذا عرف ذلك تبين أنهما لا يخرّجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة غير مؤثرة عندهما، وهذا هو الجواب الإجمالي.

وأما الجواب التفصيلي فقد قسَّم الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح – هدي الساري- الأحاديث المنتقدة إلى ستة أقسام، تكلم عليها ثم أجاب عنها حديثاً حديثاً:

القسم الأول: ما يختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلله الناقد بالطريق الناقصة، فهو تعليل مردود، لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر، لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع ضعيف والضعيف لا يعل الصحيح، ومن أمثلة ذلك: ما أخرجاه من طريق الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس في قصة القبرين، قال الدارقطني في انتقاده: قد خالف منصور، فقال عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرج البخاري حديث منصور على إسقاط طاوس، قال وحديث الأعمش أصح، وهذا في التحقيق ليس بعلة، فإن مجاهداً لم يوصف بالتدليس، وقد صح سماعه من ابن عباس، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، والأعمش أيضاً مِن الحفاظ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلاً، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا.

وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلله الناقد بالمزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فيُنْظر: إن كان الراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً بينا، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد وكان الانقطاع ظاهراً ، فمحصل الجواب أنه إنما أخرج مثل ذلك حيث له سائغ وعاضد، وحفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع، مثاله : قال الدارقطني أخرج البخاري حديث أبي مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة، أن النبي ﷺ قال لها: " **إِذَا صَلَيت الصُّبْح فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكِ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ**"[1] الحديث، قال الدارقطني: هذا منقطع، وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة، ووصله مالك في الموطأ عن أبي الأسود عن عروة كذلك، قال الحافظ: حديث مالك عند البخاري مقرون بحديث أبي مروان، وقد وقع في رواية الأصيلي عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصلاً، وعليها اعتمد المزّي في الأطراف، ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب، قال أبو علي الجياني: وهو الصحيح، وكذا أخرجه الإسماعيلي بإسقاطها من حديث عبدة بن سليمان، ومحاضر وحسان بن إبراهيم، كلهم عن هشام وهو المحفوظ من حديثه[2].

وإنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب، ثم ساق معها رواية هشام التي أسقطت منها، حاكياً للخلاف فيه على عروة كعادته، مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بالمستبعد.

---

١ – صحيح البخاري، كتاب الحج، باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد، رقم١٥٤٦، بلفظ " إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون، وانظر حديث رقم: ٤٥٢، و١٥٤٠، و١٥٥٢، ٤٥٧٢.

٢ – ابن حجر: فتح الباري ،١/ ٣٥٨.

وربما علل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع، لكونها مروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ ذلك، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحته عنده.

القسم الثاني : ما يختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، والجواب عنه: أنه إن أمكن الجمع، بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد، أو متفاوتين، فيخرج الطريقة الراجحة، ويعرض عن المرجوحة، أو يشير إليها.

فالتعليل بجميع ذلك لمجرد الاختلاف غير قادح، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف.

القسم الثالث: ما تفرد فيه بعض الرواة بزيادة لم يذكرها أكثر منه، أو أضبط، وهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، وإلا فهي كالحديث المستقل.

القسم الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف، وليس في الصحيح من هذا القبيل غير حديثين تبين أن كلاً منهما قد توبع:

أحدهما: حديث إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه: " أن عمر استعمل مولى له يدعي هنياً على الحمى"[1] الحديثَ بطوله، قال الدارقطني: إسماعيل ضعيف، قال الحافظ: ولم ينفرد به، بل تابعه معن بن عيسى عن مالك، ثم إن إسماعيل ضعفه النسائي وغيره، وقال أحمد و ابن معين في رواية: لا بأس به، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وإن كان مغفلاً، وقد صح أن أخرج البخاري أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وهو مشعر بأن ما أخرجه

---

١ – صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم لليهود: "أسلموا تسلموا"، رقم٢٨٩٤.

البخاري عنه من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وأخرج له مسلم أقل مما أخرج له البخاري.

ثانيهما: حديث أبيّ بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده، قال: " كان للنبي ﷺ فرس يقال له اللحيف"[1]، قال الدارقطني: " أبيّ ضعيف"، قال الحافظ ابن حجر: تابعه عليه أخوه عبد المهيمن.

القسم الخامس: ما حكم فيه على بعض الرواة بالوهم، فمنه ما لا يؤثر قدحاً، ومنه ما يؤثر.

القسم السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح، لإمكان الجمع أو الترجيح.

ثم أخذ يجيب عن الأحاديث المنتقدة حديثاً حديثاً بما يرد عنها كل انتقاد، ويبين أن الصواب فيها مع المصنف لا مع المنتقد، ثم قال رحمه الله: " هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق، وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف، كما شرحته مجملاً في أول الفصل، وأوضحته مبيناً أثر كل حديث منها، فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه، وجل تصنيفه في عينه، وعذر أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم، وليس سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية ، والضوابط المرعية[2].

---

١ – صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، رقم٢٧٠٠.

٢ – ابن حجر: فتح الباري، ١/ ٣٤٦–٣٨٣.

وأما الإرجاف والتهويل بأن الحفاظ قد ضعفوا من رجال البخاري نحواً من ثمانين"، وبعضهم كذاب وبعضهم مجهول الحال، والتمثيل لذلك بعكرمة مولى ابن عباس.

فلربما استهول القارئ غير المطلع هذا الكلام، مع أنه لو تدبر حال أولئك الثمانين واستقرأ ما أخرجه البخاري لهم لاتضح له أن الأمر أهون مما أراد أن يصوره هؤلاء.

فقد بين الحافظ أنه من الأمور المعلومة عند أئمة هذا الشأن أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو يقتضي عدالته عنده، وصحة ضبطه وعدم غفلته، لا سيما إذا انضاف إلى ذلك إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه " ، فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة[١].

ثم بين ابن حجر: أن مدار أسباب الجرح على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، بأن يدعى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل.

١- ابن حجر: مقدمة فتح الباري، ٣٨٤.

فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً[1].

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له: إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمَد أصلُ الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء، وأما إن وصف بقلة الغلط كما يقال " سيئ الحفظ " أو " له أوهام " أو " له مناكير " وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك[2].

وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير[3]، وقد تعرض الحافظ لكل هذه الأحاديث عند الكلام على الأحاديث المنتقدة، وانتصر فيها لصاحب الصحيح وبين أن الصواب معه وليس مع المنتقد.

١- المرجع السابق، ٣٨٤.

٢- المرجع السابق، ٣٨٤.

٣- المرجع السابق، ٣٨٤-٣٨٥.

وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما علم من اشتراطه اللقاء مع المعاصرة وربما أخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب أصلاً ليبين سماع راوٍ من شيخه لكونه أخرج له قبل ذلك معنعناً.

وهي مدفوعة كذلك أيضاً عمن أخرج لهم مسلم فإنه اشترط مع المعاصرة إمكان اللقاء، وأن لا يكون المرسل ممن عرف بالتدليس والإرسال، فمثل هذا لا يخرج له في الصحيح، وما وجد فيهما من أحاديث فيها عنعنة من عرف بالتدليس والإرسال فمحمول على وجود طرق أخرى فيها التصريح بالسماع والتحديث[1].

وأما البدعة : فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفَّرُ بها أو يفسق ، فالمكفَّر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة – كما في غلاة الروافض – من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة .

والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغيرهم من الفرق والطوائف المخالفة لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ .

فهذا هو الذي وقع الخلاف في قبول حديثه إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة.

والمذهب الصواب – كما قال الحافظ – التفريق بين أن يكون داعية إلى بدعته أو غير داعية، فيقبل حديث غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وزاد بعضهم قيداً: وهو ألاَّ تشتمل رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينها ويحسنها، وأن لا يوافقه غيره في رواية هذا الحديث، فإن وافقه غيره فلا يلتفت إلى حديث المبتدع إخماداً لبدعته، وإطفاءً لناره، وأما إذا لم يوجد ذلك

١- المرجع السابق، ٣٨٥.

الحديث إلا عنده مع ما عرف به من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة عدم ذكره وإطفاء بدعته، ومن هذا القبيل إخراج صاحبا الصحيح لجماعة ممن رموا ببعض بدع العقائد كالخوارج والإرجاء والقدر والتشيع، وقد سرد الحافظ رحمه الله أسماءهم في فصل مستقل[١].

ومما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً أن الطعن قد يقع بما لا أثر له في الرواية ، كما عاب قوم من أهل الورع جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم بذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط، وأبعد من ذلك التضعيف الذي يقع من باب التحامل بين الأقران، أو تضعيف من ضعف من هو أوثق منه، أو أعلى قدراً، أو أعرف بالحديث، فكل هذا غير مقبول ولا يعتبر به، وقد ذكر الحافظ رحمه الله ما وقع في الصحيح من ذلك، وسرد جميع أسماء من ضعفوا بأمر مردود غير مقبول[٢].

وأما رجال البخاري المتكلم فيهم، فقد عقد الحافظ رحمه الله فصلا مستقلا للكلام عليهم رجلاً رجلاً، مع حكاية الطعن، والتنقيب عن سببه، والجواب عن ذلك بما يكفي ويشفي، كما فعل في الأحاديث المنتقدة تماماً .

ومن ذلك على سبيل المثال أنه ذكر في أولهم ممن اسمه أحمد تسعة نفر اختلف فيهم، وغالبهم من شيوخ البخاري الذين لقيهم واختبرهم، فثلاثة منهم اتضح بأنهم ثقات، وأن قدح من قدح فيهم ساقط، وثلاثة فيهم كلام إنما أخرج لكل واحد منهم حديثاً واحداً متابعة، يروي البخاري الحديث عن ثقة أو أكثر، ويرويه مع ذلك عن ذاك المتكلم فيه، واثنان روى عن كل منهما أحاديث يسيرة متابعة أيضا، والتاسع أحمد بن عاصم البلخي ليس له في الصحيح إلا موضع

١- المرجع السابق، ٣٨٥.

٢- المرجع السابق، ٣٩٣.

واحد، ورد في رواية المستملي عند تفسير " الجذر والوكْت " في باب رفع الأمانة من كتاب الرقاق، وليس حديثاً مسنداً.

وإذ قد عرفت حال التسعة الأولين فقس عليهم الباقي، وإن شئت فراجع وابحث يتضح لك أن البخاري عن اللوم بمنجاة، وحسبك أن رجال البخاري يناهزون ألفي رجل، وإنما وقع الاختلاف في ثمانين منهم.

وأما فيما يتعلق بإخراج البخاري لحديث عكرمة مولى ابن عباس، ودفع الشبه عنه، قال ابن حجر: عكرمة مولى عبد الله بن عباس أبو عبد الله المدني، احتج به البخاري وأصحاب السنن، وتركه مسلم، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقرونا بسعيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه، وقد تعقب جماعة من الأئمة ذلك، وصنفوا في الذب عن عكرمة، منهم أبو جعفر بن جرير الطبري، ومحمد ابن نصر المروزي، وأبو عبد الله بن منده، وأبو حاتم بن حبان، وأبو عمر بن عبد البر وغيرهم[١].

اتهامه

حيث نسب لعكرمة القول بقول الخوارج وقبوله الهدايا من السلطان والكذب في الرواية.

قال مالك بن أنس: عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية، قال مصعب بن عبد الله: كان عكرمة يرى رأي الخوارج.

---

١ – ابن حجر: هدي الساري، ٤٢٥.

عن ابن سيرين قال: قال ابن عمر لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس. وقال الحكم بن أبي إسحاق: كتبت عند سعيد بن المسيب وثم مولى له، فقال له: انظر لا تكذب علي، كما كذب عكرمة على ابن عباس[1].

وقد لخص ابن حجر ما قيل فيه على النحو التالي:

المضعفون له على ثلاثة أشياء:

١- كان يرى رأي الخوارج.

٢- كان يقبل جوائز الأمراء.

٣- رميه بالكذب.

فأما القول الأول في بدعة الخوارج فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه لأنه لم يكن داعية مع أنها لم تثبت عليه. لأنها لا تضر بصدق الرواية.

وأما قبول الجوائز فلا يقدح به إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز كما صنف في ذلك ابن عبد البر.

وأما التكذيب فساورد بعضا لأقوال العلماء، وأن الكذب غير صحيح. قال ابن حجر ردا على هذه التهمة: لا يلزم عكرمة من شيء منه قدح في حديثه على وجوه:

١- أشد الأقوال ما روى عن ابن عمر أنه قال لنافع لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس. وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال ذلك لبرد مولاه فقد روى ذلك عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن سعيد بن المسيب وقال إسحاق ابن عيسى بن

١- الباجي: سليمان بن خلف ، التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ت: ابو لبابة، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط١ ، ١٩٨٦، ١٠٢٢/٣ – ١٠٢٥. رقم الترجمة ١١٨٢.

الطباع سألت مالكا أبلغك أن ابن عمر قال لنافع لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس قال لا ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبرد مولاه[1].

٢- أما ذم مالك بن انس فقد بين سببه وأنه لأجل ما رمي به من القول ببدعة الخوارج، وقد جزم بذلك أبو حاتم، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عكرمة؟ فقال: ثقة. قلت يحتج بحديثه قال: نعم، إذا روى عنه الثقات. والذي أنكر عليه مالك إنما هو بسبب رأيه، على أنه لم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، وإنما كان يوافق في بعض المسائل فنسبوه إليهم، وقد برأه أحمد والعجلي من ذلك، فقال في كتاب الثقات له: عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، مكي تابعي ثقة بريء مما يرميه الناس به من الحرورية[2].

٣- لم يثبت قول ابن عمر عنه، لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء، أنه سمع ابن عمر يقول ذلك، ويحيى البكاء متروك الحديث. قال ابن حبان: ومن المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح، وقال ابن جرير: أن ثبت هذا عن ابن عمر فهو محتمل لأوجه كثيرة لا يتعين منه القدح في جميع روايته فقد يمكن أن يكون أنكر عليه مسألة من المسائل كذبه فيها. وقال ابن حبان: أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ.

٤- أما قبوله لجوائز الأمراء فليس ذلك بمانع من قبول روايته وهذا الزهري قد كان في ذلك أشهر من عكرمة، ومع ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك.

---

١ - ابن حجر: هدي الساري، ٤٢٥-٤٢٦.

٢ - ابن حجر: هدي الساري، ٤٢٥-٤٣٠.

أقوال العلماء فيه من أهل عصره في توثيقه

- قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن عكرمة مولى ابن عباس، فقال: ثقة يحتج بحديثه، قلت: فأيهما أعلم بالتفسير هو أو سعيد بن جبير، قال: أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة.
- وعن حماد بن زيد، قال: قيل لأيوب: أكان عكرمة متهما، قال أما أنا فلم أكن أتهمه.
- وعن حماد بن زيد، قال: وسئل أيوب عن عكرمة كيف، قال أيوب: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه.
- وقيل لسعيد بن جبير: تعلم أحدا أعلم منك، قال: نعم عكرمة.
- وقال الشعبي ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة.
- قال الحاكم : احتج بحديثه الأئمة القدماء لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من حيز الصحاح احتجاجا بحكاية نافع.
- قال ابن منده: أما حال عكرمة في نفسه فقد عدله أمة من التابعين، زيادة على سبعين رجلا من خيار التابعين ورفعائهم، وهذه منزلة لا تكاد توجد منهم لكبير أحد من التابعين، على أن من جرحه من الأئمة لم يمسك عن الرواية عنه ولم يستغن عن حديثه، وكان حديثه متلقى بالقبول قرنا بعد قرن إلى زمن الأئمة الذين أخرجوا الصحيح، على أن مسلما كان أسوأهم رأيا فيه، وقد أخرج له مع ذلك مقرونا[1].
- وقال أبو عمر بن عبد البر: كان عكرمة من جلة العلماء ولا يقدح فيه كلام من تكلم فيه، لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه.

---

١ – ابن حجر: هدي الساري، ٤٢٥–٤٣٠.

قال ابن حجر: وقد أطلنا القول في هذه الترجمة، وإنما أردنا بذلك جمع ما تفرق من كلام الأئمة في شأنه، والجواب عما قيل فيه، والاعتذار للبخاري في الاحتجاج بحديثه، وقد وضح صحة تصرفه في ذلك والله أعلم[1].

فالبخاري كان الميزان بيده، لأنه كان يعرف عامة ما صح عن عكرمة إن حدَّث به، فاعتبر حديثه بعضه ببعض من رواية أصحابه كلهم، فلم يجد تناقضاً ولا تعارضاً ولا اختلافاً لا يقع في أحاديث الثقات، ثم اعتبر أحاديث عكرمة عن ابن عباس وغيره، بأحاديث الثقات عنهم فوجدها يصدق بعضها بعضاً، إلا أن ينفرد بعضهم بشيء له شاهد في القرآن أو من حديث صحابي آخر .

فتبين للبخاري أنه ثقة، ثم تأمَّلَ ما يصح من كلام من تكلم فيه فلم يجد حجة تنافي ما تبين له، وأما الزعم بأن مسلماً ترجح عنده كذبه فلم يرو إلا حديثاً واحداً في الحج، ولم يعتمد فيه عليه وحده، وإنما ذكره تقوية لحديث سعيد بن جبير، وهذا تناقض، فإن من استقر الحكم عليه بأنه متهم بالكذب، لا يتقوى بروايته أصلاً ولا سيما في الصحيح، لكن لعل مسلماً لم يفعل ما فعل البخاري من تتبع حديث عكرمة واعتباره، فلم يتبين له ما تبين للبخاري، فوقف عن الاحتجاج بعكرمة.

---

١ – ابن حجر: هدي الساري، ٤٣٠.

الانتقادات الموجهة لصحيح مسلم

وأما الأحاديث التي انتقدت على الإمام مسلم، فقد أجاب عنها واحداً واحداً جهابذة من أئمة الحديث، ذكرهم الإمام السيوطي فقال: " ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفاً مخصوصاً فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته، وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي كتاباً في الرد عليه، وذكر بعض الحفاظ: أن في كتاب مسلم أحاديث مخالفة لشرط الصحيح، بعضها أبهم راويه وبعضها في إرسال وانقطاع، وبعضها وجادة وهي في حكم الانقطاع وبعضها بالمكاتبة، وقد ألف الرشيد العطار كتاباً[١] في الرد عليه والجواب عنها حديثاً حديثاً وقد وقفت عليه[٢].

وفيما يتعلق بإخراج مسلم لبعض الضعاف والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح، مما يخل بشرطه، فجواب ذلك من أوجه ذكرها الإمام ابن الصلاح:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدَّم على التعديل، لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسرَ السبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذلك، وقد قال

---

١ – غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة، تأليف : الحافظ رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن علي العطار، نبذة عن الكتاب : الكتاب في بيان الأحاديث المقطوعة الواقعة في صحيح مسلم وقد قدم المحقق بمقدمة ذكر فيها الأحاديث المقطوعة وعددها وذكر من صنف وتكلم فيها من الأئمة، وذكر المصنف رحمه الله في الجزء الأول الأحاديث التي ذكرها الجياني وهي ثلاثة عشر حديثا، ثم أعقب ذلك بالأحاديث التي زادها هو على شاكلتها وهي عشرون أو أربعة وعشرون حديثا، ثم ذكر أربعة فصول الأول فيما يظن أنه مقطوع على مذهب الحاكم وليس كذلك، والثاني في أحاديث مروية بالوجادة، والثالث في الأحاديث الواقعة في الصحيح مرسلة، والرابع في الأحاديث الواقعة في مسلم بالكتابة، ثم ألحق المصنف ستة أحاديث في نهاية الكتاب، وقد ختم المصنف كتابه بذكر بعض فضائل مسلم وكتابه الصحيح ، ومنهجه فيه أنه يورد الحديث مع بيان موضعه من الصحيح ثم يذكر إعلال من أعله من الأئمة ، ثم يعقب ذلك ببيان اتصاله إما من الصحيح نفسه أو من صحيح البخاري أو من غيره من كتب السنة وفي كثير من الأحيان يورد الحديث بسنده هو متصلا إلى البخاري وغيره وربما يستطرد في بيان حال من وصله من الرواة أو يذكر ما فيه من وهم أو ما فيه من الملح الإسنادية واللغوية وغيرها .

٢ – السيوطي: تدريب الراوي ٩٤/١.

الخطيب البغداي: ما احتج البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة عُلم الطعن فيهم من غيرهم، محمولٌ على أنه لم يثبت الطعن المؤثرُ مفسَّرَ السبب.

الثاني: أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد، لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسنادٍ نظيف، رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسنادٍ آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قَدَّمه، وقد اعتذر الحاكم بالمتابعة والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مطر الوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن إسحاق بن يسار وعبد الله بن عمر العمري والنعمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين .

الثالث : أن يكون ضعف الضعيف الذى احتج به طرأ بعد أخذه عنه، باختلاط حدث عليه، فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب حيث ذكر الحاكم أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين، أي بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة وعبد الرازق وغيرهما ممن اختلط آخراً، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك .

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات نازل، فيقتصر على العالي، ولا يطول بإضافة النازل إليه، مكتفياً بمعرفه أهل الشأن في ذلك، وهذا العذر قد روي عن مسلم تنصيصاً، وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثقات أولاً ثم أتبعه بمن دونهم متابعة، وكأن ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته، فقد روي عن سعيد بن عمرو البرذعي أنه حضر أبا زرعة الرازي وذكر صحيح مسلم وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال أيضاً: يطرق لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا: إذا احتج عليهم بحديث: ليس هذا في كتاب الصحيح، قال

سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى نيسابور، ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة فقال لي مسلم: إنما قلت: "صحيح "، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد، ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات .

قال سعيد: وقَدِم مسلم بعد ذلك الريّ، فبلغني أنه خرج إلى أبى عبد الله محمد بن مسلم بن وارة فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحواً مما قاله لي أبو زرعة: إن هذا يطرق لأهل البدع، فاعتذر مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت "هو صحاح"، ولم أقل: " إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف "، وإنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عنى، ولا يرتاب فى صحته، فقبل عذره وحدثه[١].

وأما ما يتعلق باستشكال بعض الأحاديث أو عدم إمكانية الجمع بينها من قبل بعض الشراح، فليس فيه دليل أبداً على بطلانها، فالناس تختلف مداركهم وأفهامهم، خاصة إذا كان المستشكل يتعلق بأمر غيبي لقصور علم الناس في جانب علم الله وحكمته.

وفي القرآن نفسه آيات كثيرة يشكل أمرها على كثير من الناس، وآيات يتراءى فيها التعارض، مع أنه كله حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فهل يعد ذلك طعناً في القرآن.

ولنا هنا سؤال: هل ما استشكله النووي أو الحافظ ابن حجر، هو حكم عليه بالضعف وعدم الصحة، حتى يتخذ ذلك وسيلة للطعن في الصحيحين؟ أم هو مجرد الادعاء الباطل

١- ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق : موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة : الثانية بيروت – ١٤٠٨هـ، ٩٦/١-١٠٠ .

الخالي من المنهجية العلمية الذي لا يمت إلى الحقيقة بصلة؟ وقد رأينا كيف دافع هذان الإمامان عن أحاديث الصحيحين بما لا يدع مجالاً لطاعن فيهما [١].

وبعد الذي عرض، فهذا كلام أئمة الحديث في الدنيا ، والجهابذة في زمنهم الذين اشتغلوا بالصحيحين، وسبروا أحاديثهما ورجالهما، وأفنوا فيهما أعمارهم وأوقاتهم ورحلاتهم، فهل بعد كلام الأئمة يقبل قول لقائل، يأتي ليطلق الأحكام جزافاً، وليتهم جميع هذه الأمة التي أجمعت على تلقي هذين الكتابين بالقبول، وعلو قدر المُصنفين في هذا الشأن.

١ – الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام:
articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=64468

المبحث الثالث: رد المعاصرين لشبهات الطاعنين في الصحيحين

المطلب الأول: رد العلماء للشبهات الموجهة للسند

المطلب الثاني: رد العلماء للشبهات الموجهة للمتن

المبحث الثالث

رد المعاصرين لشبهات الطاعنين في الصحيحين

أثيرت حول الحديث الشريف شبهات كثيرة، منها ما تناول المتن ومنها ما تناول السند، وفي مبحثنا هذا نتناول ما أثير حول السند المتن من شبهات.

المطلب الأول: رد العلماء للشبهات الموجهة للسند

الطعن بالسند يأتي على مرحلتين :

أولاً: الطعن بالصحابة وهذا ما اشتهر به الشيعة والمعتزلة والعصرانيون وغيرهم

ثانياً: الطعن بغير الصحابة من الرواة بتوهينهم وتضعيفهم.

أولاً: الطعن بالصحابة: وهذا ما اشتهر به الشيعة والمعتزلة والعصرانيون وغيرهم

وأما الطعن في الصحابة فلا يقبل حيث إن منزلة الصحابة ومكانتهم في الدين أمر لا يجادل فيه مسلم صادق في إسلامه، فهم الذين اختصهم الله لصحبة نبيه ﷺ فصدقوه وآزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزله معه، وبذلوا في سبيل دينهم المهج والأرواح والغالي والنفيس، حتى اكتمل بنيانه واشتدت أركانه، فكانوا خير جيل عرفته البشرية، وخير أمة أخرجت للناس، وكانوا أهلا لرضوان الله ومحبته.

والصحابة ﷺ هم أمناء هذه الأمة، وحملة شريعتها، ونقلتها إلى من بعدهم، ولذا فإن الطعن فيهم والتشكيك في عدالتهم يفضي في الحقيقة إلى هدم الدين والقضاء على الشريعة، وعدم الوثوق بشيء من مصادرها، والإطاحة بجملة وافرة من النصوص والأحاديث التي إنما وصلتنا عن طريقهم وبواسطتهم، وبالتالي إبطال الكتاب والسنة.

وهذا ما جعل علماء المسلمين أن يقفوا موقفا صارماً ممن يطعن في صحابة رسول الله ﷺ أو يشكك في عدالتهم .

قال الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله: " إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن رسول الله ﷺ عندنا حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة" [١] .

وقال يحيى بن معين رحمه الله في تليد بن سليمان المحاربي الكوفي : " كذاب كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين" [٢] .

وقال أبو أحمد الحاكم الكرابيسي في يونس بن خباب الأسيدي مولاهم أبو حمزة الكوفي:" تركه يحيى – يعني ابن معين– وعبدالرحمن – يعني بن مهدي– وأحسنا في ذلك لأنه كان يشتم عثمان، ومن سب أحداً من الصحابة فهو أهل أن لا يروى عنه "[٣] .

ومع الأسف الشديد فقد صوب أقوام سهامهم في وجه صحابة رسول الله ﷺ فعمدوا إلى تشويه صورتهم، وتسويد صحائفهم، واتهامهم بالنفاق والخيانة، والردة والتبديل بعد رسول الله مستدلين بأحاديث أساؤوا فهمها، وحرفوها عن مواضعها ليتوصلوا من خلالها إلى ما يريدون، فادعوا أن أكثر الصحابة قد بدلوا وغيروا وارتدوا على أدبارهم بعد رسول الله ﷺ إلا القليل منهم[٤] .

١– الخطيب: الكفاية في علم الرواية ٩٧.

٢– ابن حجر: تهذيب التهذيب ٤٤٧/١.

٣ – ابن حجر: تهذيب التهذيب ٣٨٥/١١.

٤ – الدهلوي: شاه عبد العزيز الإمام ولى الله أحمد، مختصر التحفة الإثنى عشرية، تعريب غلام محمد الأسلمي، وتهذيب السيد محمود شكري الألوسى، تحقيق محب الدين الخطيب، طبعة الرئاسة العامة للإفتاء والإرشاد بالسعودية ١٤٠٤هـ، ٢٧٢، والأمين: محسن ، أعيان الشيعة، طبعة دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١١٧/١، ويعقوب: أحمد حسين، نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية في الإسلام، مطبعة الخيام، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، ٥٣–٥٤، والعكبري: محمد بن النعمان، الإفصاح فى إمامة علي بن أبى

١. واستدلوا على ذلك بأحاديث، منها ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: " **بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ إِذَا زُمْرَةٌ، حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِى وَبَيْنِهِمْ فَقَالَ هَلُمَّ. فَقُلْتُ أَيْنَ قَالَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ. قُلْتُ وَمَا شَأْنُهُمْ قَالَ إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى. ثُمَّ إِذَا زُمْرَةٌ حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِى وَبَيْنِهِمْ فَقَالَ هَلُمَّ. قُلْتُ أَيْنَ قَالَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ. قُلْتُ مَا شَأْنُهُمْ قَالَ إِنَّهُمُ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى. فَلاَ أُرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلاَّ مِثْلُ هَمَلِ[1] النَّعَمِ**"[2].

وفي رواية عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ قال : " **لَيَرِدَنَّ عَلَىَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِى الْحَوْضَ ، حَتَّى عَرَفْتُهُمُ اخْتُلِجُوا دُونِى ، فَأَقُولُ أَصْحَابِى . فَيَقُولُ لاَ تَدْرِى مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ** "[3].

وفي رواية ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : " **تُحْشَرُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً ، ثُمَّ قَرَأَ** ﴿ يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥۚ وَعْدًا عَلَيْنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] **فَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ ، ثُمَّ يُؤْخَذُ بِرِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِى ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ فَأَقُولُ أَصْحَابِى فَيُقَالُ إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ** ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي

طالب، دار المنتصر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ٣٠، ٣١، وأبو رية: أضواء على السنة، ٣٥٤-٣٥٦.

١ – الهَمَلُ : ضَوَالُّ الإبل ابن الأثير: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، ٥/ ٦٣٩، (بترقيم الشاملة آليا).

٢ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم٦٢١٥.

٣ – متفق عليه، البخاري: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم٦٢١١، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، رقم ٢٣٠٤.

كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿١١٨﴾ ﴾ [المائدة: ١١٧ – ١١٨]"[1].

وعن سهل بن سعد قال: قال النبي ﷺ: "**إِنِّى فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَىَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، لَيَرِدَنَّ عَلَىَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِى، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِى وَبَيْنَهُمْ**"، زاد أبو سعيد: " **فَأَقُولُ إِنَّهُمْ مِنِّى. فَيُقَالُ إِنَّكَ لاَ تَدْرِى مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ. فَأَقُولُ سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِى**"[2].

وللرد على هذا الادعاء:

لقد دافع كثير من العلماء المعاصرون عن عدالة الصحابة، سواء في مصنفات مستقلة، أو من خلال كتب عامة، ومرجعهم في دفع هذه الشبهات، هو ما ذكره العماء من المتقدمين، وأنا أرجع إلى ما رجعوا إليه، طلبا لعلو، فأقول:

أولاً: إن الذي حكم بعدالة الصحابة وديانتهم هو الله جل وعلا، ورسوله ﷺ كما هو معلوم ومتواتر في نصوص كثيرة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ منها قوله سبحانه: ﴿ مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾

---

١ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب { واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها } / مريم١٦، رقم٣٢٦٣.

٢ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم٦٢١٢.

[التوبة١٠٠]، وقوله : ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [التوبة: ٨٨]، وقوله: ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الفتح: ١٨]. وقوله ﷺ كما في الصحيحين- : " **خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ** "[١] ، وقوله ﷺ: "**لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِى ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلاَ نَصِيفَهُ** " [٢]، وقوله: "**اللَّهَ اللَّهَ فِى أَصْحَابِى اللَّهَ اللَّهَ فِى أَصْحَابِى لاَ تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِى فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّى أَحَبَّهُمْ وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِى أَبْغَضَهُمْ وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِى وَمَنْ آذَانِى فَقَدْ آذَى اللَّهَ وَمَنْ آذَى اللَّهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ** "[٣].إلى غير ذلك من النصوص التي تزكيهم ، وتشيد بفضلهم ومآثرهم وصدق إيمانهم وبلائهم وتدعو إلى حفظ حقهم وإكرامهم وعدم إيذائهم بقول أو فعل، وأي تعديل بعد تعديل الله لهم ؟، وأي تزكية بعد تزكية رسوله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى.

قال الإمام – ابن النجار – : "إن من أثنى الله سبحانه وتعالى عليه بهذا الثناء كيف لا يكون عدلا؟ فإذا كان التعديل يثبت بقول اثنين من الناس فكيف لا تثبت العدالة بهذا الثناء العظيم من الله سبحانه وتعالى ومن رسوله ﷺ"[٤].

---

١ – متفق عليه، من حديث عَبِيدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، البخاري: صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم ٢٥٠٩، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم ٢٥٣٣.

٢– البخاري: صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ "لو كنت متخذا خليلا"، من حديث أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِىِّ ﷺ، رقم٣٤٧٠، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب تحريم سب الصحابة ﷺ من حديث أبي هريرة ﷺ، رقم٢٥٤٠.

٣– رواه الترمذي: سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب فِيمَنْ سَبَّ أَصْحَابَ النَّبِىِّ ﷺ، رقم ٣٨٦٢، وأحمد: مسند أحمد، رقم٢٠٥٤٩، من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ ﷺ .

٤– ابن النجار : تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار(٨٩٨–٩٧٢هـ)، شرح الكوكب المنير، تحقيق : محمد الزحيلي و نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ٤٧٥/٢.

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله بعدما ذكر جملة من فضائل الصحابة ﷺ:"كلها مطابقة لما ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق له .... على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين وهو مذهب كافة العلماء"[١].

فالقول بأن أحاديث الذود عن الحوض، المقصود بها صحابة رسول الله ﷺ الذين آمنوا به وصدقوه وعزروه ونصروه، تكذيب بجميع النصوص الصريحة السابقة التي تبين رضى الله عنهم، وتشيد بفضلهم ومكانتهم، كما أنه طعن في كلام الله جل وعلا، إذ كيف يمكن أن يرضي الله سبحانه عن أقوام ويثني عليهم ويزكيهم، وهو يعلم أنهم سيرتدون على أعقابهم بعد وفاة رسوله ﷺ؟! اللهم إلا أن يقال – تعالى الله عن ذلك – : إن الله جل وعلا لم يكن يعلم ذلك حتى وقع، وهذا هو الكفر الصراح .

وهو أيضاً طعن في الرسول ﷺ الذي ترضّى عن صحابته ودافع عنهم وبشر بعضهم بالجنة فعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: " **أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو**

---

١ – الخطيب : الكفاية في علم الرواية ٤٨–٤٩.

عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ "[1] وعن جابر أن النبي ﷺ قال: " **لَنْ يَدْخُلَ النَّارَ رَجُلٌ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ** "[2]، وتوفي ﷺ وهو عنهم راض ، فهل من الممكن أن يتناقض الرسول ﷺ مع نفسه ويقول للصحابي أنت في الجنة ثم يجده ممن ارتد عن الحوض؟ أليس هذا طعن صريح في النبي ﷺ؟ وكيف يجيب هؤلاء عن رواية الطبراني عن أبي الدرداء ﷺ وحسنها الحافظ في الفتح،[3] وفيها أنه قال: " يا رسول الله ادع الله أن لا يجعلني منهم ! قال : لست منهم"[4]، فهل كان النبي ﷺ لا يعلم حال بقية الصحابة الذين أثنى عليهم ورضي عنهم كما علم حال أبي الدرداء عندما استثناه من المذادين عن الحوض ؟! .

ثانياً: من المعلوم أن الذين لقوا النبيﷺ لم يكونوا صنفاً واحداً، فهناك المنافقون الذي كانوا يظهرون خلاف ما يبطنون، ومع ذلك كانوا يشهدون المشاهد والمغازي، وهناك المرتابون ورقيقوا الدين من جفاة الأعراب الذين ارتد كثير منهم بعد وفاته ﷺ، وقد قال سبحانه: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ ﴾ [التوبة: ١٠١].

وهذه الأحاديث قد ورد فيها ما يبين أسباب الذود عن الحوض، وأوصاف أولئك المذادين عنه، وهي أوصاف لا تنطبق على الصحابة ﷺ الذين رباهم النبي ﷺ على عينه وتوفي وهو عنهم راض، ولذا أجمع الأئمة والشراح على أن الصحابة ﷺ غير معنيين بهذه الأحاديث ، وأنها لا توجب أي قدح فيهم .

---

١ – الترمذي: سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب عبد الرحمن بن عوف ﷺ(ح٣٧٤٧)، وأحمد: مسند أحمد، ح١٦٧٥، حديث صحيح.

٢ – أحمد: مسند أحمد، رقم١٥٢٦٢، حديث صحيح.

٣ – ابن حجر: فتح الباري، ١١/ ٣٨٥.

٤ – الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، ٢٥٥/٢٠، (بترقيم الشاملة آليا)، رقم١٧٥٦.

قال الإمام الخطابي رحمه الله: " لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد قوم من جفاة العرب، ممن لا نصرة له في الدين، وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين، وكما يدل قوله (أصيحابي) على قلة عددهم، فإنه يدل أيضاً على قلة صحبتهم للنبي ﷺ ولقائهم به وملازمتهم له"[١].

قال الإمام البغدادي: " أجمع أهل السنة على أن الذين ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ من كندة، وحنيفة وفزارة، وبني أسد، وبني بكر بن وائل، لم يكونوا من الأنصار ولا من المهاجرين قبل فتح مكة، وإنما أطلق الشرع اسم المهاجرين على من هاجر إلى النبي ﷺ قبل فتح مكة وأولئك بحمد الله ومنِّه درجوا على الدين القويم والصراط المستقيم"[٢].

وقد اختلف العلماء في أولئك المذادين عن حوض النبي ﷺ بعد اتفاقهم على أن الصحابة ﷺ غير معنيين بذلك.

قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه على مسلم عند كلامه على بعض روايات الحديث والتي فيها قوله ﷺ: " **وهل تدري ما أحدثوا بعدك**"، هذا مما اختلف العلماء في المراد به على أقوال :

أحدها : أن المراد به المنافقون والمرتدون، فيجوز أن يحشروا بالغرة والتحجيل، فيناديهم النبي ﷺ للسيما التي عليهم، فيقال: ليس هؤلاء مما وعدت بهم، إن هؤلاء بدلوا بعدك: أي لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم.

والثاني: أن المراد من كان في زمن النبي ﷺ ثم ارتد بعده، فيناديهم النبي ﷺ، وإن لم يكن عليهم سيما الوضوء، لما كان يعرفه ﷺ في حياته من إسلامهم، فيقال: ارتدوا بعدك.

١– ابن حجر: فتح الباري ٣٨٥/١١.

٢–البغدادي: الفرق بين الفرق، ص ٢٢٠.

والثالث: أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام"[1].

فعلم أن الصحابة ﷺ غير داخلين في هذه الأوصاف، ولو رجعنا إلى تعريف العلماء للصحابي، لوجدنا ما يبين ذلك بجلاء، فقد عرفوا الصحابي بأنه: " **من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك**"، وهذا التعريف يخرج به المنافقون والمرتدون فلا يشملهم وصف الصحبة أصلاً. كيف والصحابة ﷺ هم أعداء المرتدين الذين قاتلوهم، ووقفوا في وجوههم، ونصر الله بهم الدين، في أصعب الظروف وأحرجها بعد موت النبي ﷺ حين ارتد من ارتد من العرب، حتى أظهرهم الله على عدوهم، وأعز بهم دينه وأعلا بهم كلمته، وهم كذلك أبعد الناس عن النفاق لما علم من صدق إيمانهم، وقوة يقينهم، وإخلاصهم لدينهم.

وكذلك الحال بالنسبة للابتداع والإحداث في الدين، فالصحابة ﷺ كان وجودهم هو صمام الأمان الذي يحول دون ظهور البدع وانتشارها، ولم تشتد البدع وتقوى شوكتها إلا بعد انقضاء عصرهم، ويدل على ذلك ما روي عن أبي موسى الأشعري ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: "**النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ وَأَنَا أَمَنَةٌ لأَصْحَابِى فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِى مَا يُوعَدُونَ وَأَصْحَابِى أَمَنَةٌ لأُمَّتِى فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِى أَتَى أُمَّتِى مَا يُوعَدُونَ** "[2]، قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه لقوله ﷺ: "وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى

١- النووي: شرح مسلم ٤٠٢/١. وذكر هذه الأقوال أيضاً القرطبي: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق محي الدين ديب مستو وأخرون، دار ابن كثير، دمشق، ودار الكلم الطيب، دمشق، ط١ -١٩٩٦م، ٥٠٤/١، والحافظ ابن حجر في الفتح، ٣٨٥/١١.

٢ - مسلم: صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه وبقاء أصحابه أمان للأمة، رقم ٢٥٣١.

أمتي ما يوعدون"، معناه من ظهور البدع والحوادث في الدين والفتن فيه، وطلوع قرن الشيطان، وظهور الروم وغيرهم عليهم، وانتهاك مكة والمدينة وغير ذلك، وهذه من معجزاته ﷺ"[1].

ومواقف الصحابة من البدع التي ظهرت بوادرها في زمنهم، وشدة إنكارهم على أصحابها من أكبر الأدلة على بغضهم للبدع والإحداث في الدين، فعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لمن أخبره عن مقالة القدرية: "إذا لقيت هؤلاء فأخبرهم أن ابن عمر منهم بريء، وهم منه برآء ثلاث مرات"[2]، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: "ما في الأرض قوم أبغض إليَّ من أن يجيئوني فيخاصموني في القدر من القدرية"[3]، ونقل البغوي إجماع الصحابة وسائر السلف على معاداة أهل البدع فقال: "وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنن على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدع ومهاجرتهم"[4].

فهذه المواقف العظيمة للصحابة ﷺ من أهل الردة والابتداع هي من أعظم الشواهد على صدق تدينهم، وقوة إيمانهم، وحسن بلائهم في الدين، ولذا فهم أولى الناس بحوضه ﷺ لحسن صحبتهم له في حياته، وقيامهم بأمر الدين بعد وفاته.

ثالثاً : ليس هناك ما يمنع من أن يكون أولئك المذادون عن الحوض هم من جمع تلك الأوصاف الواردة في الأحاديث، حتى ولو لم يكن ممن لقي النبي ﷺ طالما أنه اشترك في نفس الوصف، وقد ورد في بعض روايات الحديث ما يقوي هذا الاحتمال، ففي بعضها يقول ﷺ: " **وَسَيُؤْخَذُ**

---

١ – النووي :شرح مسلم، ٨/ ٣٠٧.

٢ – الآجري: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، الشريعة، دراسة وتحقيق، عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، بدون تاريخ، ٤٨١/١.

٣– الآجري: الشريعة، ٢/٢.

٤ –البغوي: الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق : شعيب الأرناؤوط – محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق _ بيروت، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، ٢٢٧/١.

أُنَاسٌ دُونِي فَأَقُولُ يَا رَبِّ مِنِّي وَمِنْ أُمَّتِي "[1] وفي بعضها: " **بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ إِذَا زُمْرَةٌ**[2]، ، وفي بعضها: " **تَرِدُ عَلَيَّ أُمَّتِي الْحَوْضَ وَأَنَا أَذُودُ النَّاسَ عَنْهُ**[3]....الحديث "، وذكر من يذادون وأنهم من هذه الأمة، وفي بعضها: " **ليردن عليّ أقوام أعرفهم ويعرفوني**[4] ".

وإذا كان النبي ﷺ قد بين أن سبب الذود عن الحوض هو الارتداد كما في قوله: "إنهم ارتدوا على أدبارهم"، أو الإحداث في الدين كما في قوله: " إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك"، فمقتضى ذلك أن يُذاد عن الحوض كل مرتد عن الدين سواء أكان ممن ارتد بعد موت النبي ﷺ من الأعراب، أو من كان بعد ذلك، ومثلهم في ذلك أهل الإحداث والابتداع، وهذا هو ظاهر قول بعض أهل العلم، قال الإمام ابن عبد البر: " كل من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الحوض .... قال: وكذلك الظلمة المسرفون في الجور وطمس الحق، والمعلنون بالكبائر، قال: وكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا ممن عنوا بهذا الخبر، والله أعلم"[5].

وقال القرطبي : " قال علماؤنا فكل من ارتد عن دين الله، أو أحدث فيه ما لا يرضاه ولم يأذن به الله، فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه...."[6] .

وكونه ﷺ قد عرفهم لا يلزم منه أنه عرفهم بأعيانهم، بل بسمات خاصة كما جاء في رواية مسلم: عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: "**تَرِدُ عَلَيَّ أُمَّتِي الْحَوْضَ وَأَنَا أَذُودُ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا**

---

١ – متفق عليه، من حديث أسماء بنت أبي بكر، البخاري: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم ٦٢٢٠، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، رقم ٢٢٩٣.

٢ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم ٦٢١٥.

٣ – مسلم: صحيح مسلم، من حديث أبي هريرة ﷺ، كتاب الطهارة ، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم٢٤٧.

٤ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم ٦٢١٢.

٥– النووي: شرح مسلم ١٣٧/٣.

٦– القرطبي: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الأخرة، تحقيق: الصادق بن محمد إبراهيم، مكتبة دار المناهج، الرياض، ط١ –١٤٢٥هـ، ٣٤٨/١.

يَذُودُ الرَّجُلُ إِبِلَ الرَّجُلِ عَنْ إِبِلِهِ قَالُوا يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَتَعْرِفُنَا قَالَ نَعَمْ لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ وَلَيُصَدَّنَّ عَنِّي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ فَلَا يَصِلُونَ فَأَقُولُ يَا رَبِّ هَؤُلَاءِ مِنْ أَصْحَابِي فَيُجِيبُنِي مَلَكٌ فَيَقُولُ وَهَلْ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ؟ "[1].

فقوله (منكم) أي من الأمة، وهذا يعني أنهم يحشرون جميعاً بنفس سيما المؤمنين كما في حديث الصراط: " ....وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها.. "، مما يدل على أنهم يحشرون مع المؤمنين ويعرفهم النبي ﷺ- بسمات هذه الأمة.

رابعاً : هذه الأحاديث رواها الأئمة في كتب الصحاح والمسانيد والمعاجم عن عشرات الصحابة ﷺ منهم عمر وأبو هريرة وعائشة، وأم سلمة، وحذيفة، وأبو سعيد الخدري، وابن مسعود، وأنس، وسهل بن سعد، وابن عباس، فإذا كان هؤلاء هم المعنيون بهذه الأحاديث، فهل من المعقول أن يثبتوها ويرووها لنا كما جاءت، مع أن فيها ما يحكم بردتهم وتبديلهم وإحداثهم في الدين بعد نبيهم ﷺ.

خامساً : لو كان المقصود بهذه الأحاديث الصحابة الذين وجه إليهم رسول الله – ﷺ – كلامه، لما احتاج ﷺ أن يقول: " ليردن علي الحوض أقوام"، أو " بينا أنا قائم إذا زمرة"، أو "ليردن علي ناس من أصحابي الحوض"، أو " ثم يؤخذ برجال من أصحابي"، ولتوجه بالخطاب إليهم صراحة كأن يقول: " لتردن علي الحوض ثم لتختلجن دوني"، وما أشبه ذلك، مما يقطع بأن الصحابة ﷺ غير معنيين بهذه الأحاديث.

سادساً : وردت هذه الأحاديث بألفاظ تدل على التقليل والتصغير، مثل قوله " **أقوام** " و" **رهط**"،

---

١ – مسلم: صحيح مسلم، كتاب الطهارة ، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، رقم٢٤٧.

و" **زمرة** "، و" **أصيحابي**[1] " بالتصغير مما يرد الزعم بأن المقصود بهذه الأحاديث هم الأكثرية.

ألا ترى أن القائل إذا قال: أتاني اليوم أقوامٌ من بني تميم، وأقوامٌ من أهل الكوفة فإنما يريد قليلاً من كثير، ولو أراد أنهم أتوه إلا نفراً يسيراً، لقال أتاني بنو تميم وأتاني أهل الكوفة، ولم يجز أن يقول قوم، لأن القوم هم الذين تخلفوا .

وأما الاستدلال بقوله ﷺ : " **فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم**" أي: "ضوال الإبل" بأن المراد بذلك أن الأكثر هم الذين يذادون عن حوضه – ﷺ–، فهو استدلال يدل على جهل صاحبه باللغة، لأن الضمير في قوله: (منهم)، إنما يرجع على أولئك القوم الذين يدنون من الحوض ثم يذادون عنه، فلا يخلص منهم إليه إلا القليل، وهذا ظاهر من سياق الحديث، حيث قال ﷺ : " بينما أنا قائم، فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلَمّ، فقلت أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثم إذا زمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل هَمَل النعم، فليس للصحابة في الحديث ذكر، وإنما ذكر زمراً من الرجال يذادون من دون الحوض، ثم لا يصل إليه من هؤلاء المذادين إلا القليل، ولذا قال الحافظ رحمه الله في تعليقه على قوله: " فلا أراه يخلص منهم إلا مثل هَمَل النعم": "يعني من هؤلاء الذين دنوا من الحوض وكادوا يردونه فصدوا عنه ... والمعنى لا يرده منهم إلا القليل لأن الهَمَل في الإبل قليل بالنسبة لغيره".

سابعاً : من أين لهؤلاء المدعين تحديد بعض الصحابة بأنهم من المرتدين المحدِثين المذادين عن حوضه ﷺ، وتحديد آخرين بأنهم من المستثنين من ذلك، والنصوص لم يرد فيها أي تحديد أو

---

١ – متفق عليه، من حديث أنس، البخاري: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، رقم ٦٢١١، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب الفضائل باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، رقم ٢٣٠٤.

تقييد، أليس ما جرى على أولئك المذادين يمكن أن يجري على غيرهم؟ وما استدلوا به على ردتهم يمكن أن يستدل به خصومهم على ردة غيرهم – ونحن لا نقول بذلك – طالما أن النصوص لم يرد فيها تحديد، فإن قيل: قد ثبتت جملة الأحاديث تثني على هؤلاء الصحابة المستثنين وتثبت أنهم من أهل الجنة، فنقول: وكذا الصحابة الذين تحاولون إدخالهم فيمن يرتد عن الحوض، هناك عشرات الأدلة من الكتاب والسنة تثبت رضى الله عنهم ، وتزكية رسوله – ﷺ– لهم، وتثني عليهم غاية الثناء، وأنهم هم المؤمنون حقاً، وتثبت بالدليل القاطع أنهم من أهل الجنة.

وبذلك يتضح الحق، ويظهر فساد الاستدلال في الطعن في صحابة رسول الله ﷺ، وبراءتهم مما نسبوا إليه، فرضي الله عنهم وأرضاهم، وحشرنا في زمرتهم[1].

ومن صور هذه الهجمة على الصحابة هجوم الشيعة والمستشرقين على أبي هريرة بحجة التأثر السياسي واتهامه بالكذب بحجة كثرة الرواية وتأخر إسلامه وهذا بعد التحقيق يبين تهافته حيث إن مجموع ما رواه أبو هريرة بدون تكرار لا يزيد عن الألف رواية وكل هذه الروايات شارك أبا هريرة في روايتها غيره من الصحابة فلم ينفرد بها، وإما الروايات التي انفرد بها فهي تسع روايات فقط وفي هذا بيان ضعف حجة من طعن برواية أبي هريرة رضي الله عنه [2].

---

١ – مقالة شبهات حول الصحابة (إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك)،(الشبكة الإسلامية) ٢٠١٢/١/٢٢
http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=87578.

٢– انظر العبدة: محمد، أبو هريرة: أمانة الرواية وصدقها ص ١٦٠. ٢٠١٢/٢٠/١٢.
http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=87578

ثانياً: الطعن بغير الصحابة من الرواة بتوهينهم وتضعيفهم.

هل هناك رواة ضعاف في صحيح البخاري ومسلم؟[1]:

والبيان في هذه المسألة أنه ليس من منهج الإمام البخاري في صحيحه ألا يخرج عن رواة متكلم فيهم أو موصوفين بالضعف، ولكن من منهجه ألا يخرج إلا الصحيح من حديثهم، وفرق بين الأمرين :

فالراوي الضعيف أو المتكلم فيه لا يلزم أن ترد جميع مروياته – ما دام غير متهم بالكذب –، إذ قد يكون مضعفا في حال دون حال، أو في شيخ دون شيخ، أو في بلد دون بلد، أو في حديث معين دون أحاديث أخر، ونحو ذلك من أنواع التضعيف، فلا يجوز أن نرد جميع مروياته حينئذ، بل نقبل حديثه الذي تبين لنا أنه ضبطه وحفظه وأداه كما حفظه، ونرد حديثه الذي تبين لنا أنه أخطأ فيه، ونتوقف فيما لم يتبين لنا شأنه، وهكذا هو حكم التعامل مع جميع مرويات الرواة الضعفاء، وليس كما يظن غير المتخصصين أن الراوي الضعيف ترد جميع مروياته.

هذا هو منهج الأئمة السابقين، ومنهج الإمامين البخاري ومسلم صاحبي الصحيحين، ويسمى منهج " الانتقاء من أحاديث الضعفاء"، يعني تصحيح أحاديث بعض الرواة المتكلم فيهم بالضعف إذا تبين أنهم قد حفظوا هذا الحديث بخصوصه، تماما كما أننا قد نرد حديث الراوي الثقة إذا تبين أنه لم يحفظ هذا الحديث المعين، أو خالف فيه من هو أوثق منه وأحفظ. والبحث في المتابعات والشواهد ومن وافق هذا الراوي المتكلم فيه من الرواة الثقات مِن أنفع وسائل التثبت من حفظ الراوي المتكلم فيه لتصحيح حديثه أو تضعيفه.

١- في هذا المطلب اريد ان ابين منهج الإنتقاء عند البخاري ومسلم، وتعرضت لقضية جديدة في هذه الدراسة في مناقشة هذه المسألة، وأن كان يظن أن هناك بعض التكرار ولكن من باب الفائدة احببت أن أؤكد على منهجية متقدمة للشيخين في انتقاء الرجال.

ولذلك فإن الكلام في إخراج البخاري عن بعض الرواة الضعفاء أو المتكلم فيهم لا يخلو من الأحوال الآتية:

١- إما أن الصواب في هذا الراوي هو التوثيق، وأن تضعيف مَن ضعَّفه مردود عليه مثل: عكرمة مولى ابن عباس[١].

٢- أو أن الراوي مُضعَّف في الأحاديث التي يتفرد بها فقط، أما ما وافق فيه الرواة الآخرين فيقبل حديثه، فيخرج البخاري له ما وافق فيه الثقات، لا ما تفرد به، مثل: أفلح بن حميد الأنصاري، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، وفضيل بن سليمان النميري .

٣- أو أن الراوي مُضعَّفٌ إذا روى عن شيخ معين، أما إذا روى عن غيره فيقبل العلماء حديثه، فتجد البخاري يجتنب روايته عن الشيخ المضعف فيه، مثل: معمر بن راشد عن ثابت البناني.

٤- أو أن الراوي مُضعَّف بالاختلاط والتغير، فيروي له البخاري عمَّن أخذ عنه قبل اختلاطه وتغيره، مثل: حصين بن عبد الرحمن السلمي.

٥- أو أن الراوي ضعيف، لكن البخاري لم يَسُق له حديثا من الأحاديث الأصول، وإنما أورده في إسناد يريد به متابعة إسناد آخر أو الاستشهاد له به، أو في حديث معلق[٢].

وفي ذلك يقول الحافظ ابن الصلاح رحمه الله – ضمن كلامه عن سبب وجود رواة ضعفاء في صحيح مسلم، ومثله يقاس الكلام على البخاري-: عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضا.

والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها :

١- المنجد: محمد صالح، كيف يخرج البخاري في صحيحه عن رواة ضعفاء ؟، موقع الإسلام سؤال وجواب، ١٢/٢٠/٢٠١٢م.http://islamqa.info/ar/ref/127183

٢- المرجع السابق.

أحدها : أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده .

الثاني : أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلا، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه.

الثالث : أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداده واستقامته " انتهى باختصار.[١]

ويقول الحافظ الحازمي (ت ٥٢٤هـ) – وقد قسم الرواة إلى خمس طبقات وجعل الطبقة الأولى مقصد البخاري، ويخرج أحياناً من أعيان الطبقة الثانية-:

فإن قيل: "إذا كان الأمر على ما مهدت، وأن الشيخين لم يودعا كتابيهما إلا ما صح، فما بالهما خرجا حديث جماعة تكلم فيهم، نحو فليح بن سليمان، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري، ومحمد بن إسحاق وذويه عند مسلم.

قلت: أما إيداع البخاري ومسلم " كتابيهما " حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يُرَدُّ به حديثهم"[٢].

ويقول الحافظ الذهبي رحمه الله :" فما في الكتابين – يعني صحيحي البخاري ومسلم – بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة... ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم مَن في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد " انتهى باختصار.[٣]

١- ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم ، ص/٩٦-٩٨.

٢- الحازمي: أبو بكر محمد بن موسى، شروط الأئمة الخمسة، دار زاهد القدسي، بدون تاريخ، ص٦٩-٧٠.

٣ – الذهبي: أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد، الموقظة في علم الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، لبنان، ط ٢، ١٤١٢ هـ، ص٧٩-٨١.

وقال الإمام ابن قيم الجوزية – وهو يرد على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء سيئي الحفظ كمطر الوراق وغيره، ومثله يقاس الكلام على البخاري – :" ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ"[1].

ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله : " وأما الغلط فتارة يكثر في الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط، ينظر فيما أخرج له، إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف فيما هذا سبيله، وليس في الصحيح – بحمد الله – من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط، كما يقال: سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك "[2].

ولهذا يرى الحافظ ابن حجر أن يكون تعريف الحديث الصحيح على هذا النحو: "هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط، أو القاصر عنه إذا اعتضد، عن مثله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً. وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم عليها الحكم بالصحة إلا بذلك – يعني بتعدد الطرق– "[3].

ويقول المعلمي رحمه الله :" إن الشيخين يخرجان لمن فيهم كلام في مواضع معروفة :

١– ابن قيم الجوزية: زاد المعاد ، ٣٦٤/١.

٢– ابن حجر: هدي الساري، ص/٣٨١.

٣ – ابن حجر: النكت على ابن الصلاح ،٨٦/١.

أحدهما: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً، أو حيث تابعه غيره، ونحو ذلك.

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح "[١].

ولذلك كله ينبه العلماء إلى عدم صحة الاستدلال على ثقة الراوي بإخراج البخاري له، وإنما ينبغي النظر في كيفية إخراج البخاري له، فإن أخرج له حديثا في الأصول صحيحا لذاته فهذا الذي في أعلى درجات التوثيق، أما من أخرج له في المتابعات أو صحيحا لغيره فهذا يشمله اسم الصدق العام، ولكن قد لا يكون في أعلى درجات التوثيق.

يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: "تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم ".[٢]

---

١ – المعلمي: التنكيل، ص/٦٩٢.

٢ – ابن حجر: هدي الساري، ص/٣٨١.

وهذا القيد الأخير مهم جدا في كلام الحافظ ابن حجر، يبين أن قوله في بداية الفقرة: أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه مقيد بمن أخرج لهم في الأصول، يعني الأحاديث التي يصححها بنفسها، ولم يوردها كمتابعة أو شاهد أو لغرض حديثي آخر، وهذا لا يميزه إلا أهل العلم المختصون بالحديث[١].

وعلى هذا، فمن الخطأ الظاهر عند علماء الحديث الاعتراض بوجود بعض الرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري، فهذا أمر لا يخفى على المحدِّثين، ولا يخفى على الإمام البخاري نفسه، فالبخاري ينتقي من حديث المتكلم فيهم ما يجزم أنه صحيح مقبول، سواء كان هذا الراوي مضعفا مِن قِبَل البخاري نفسه، أو مِن قِبَل غيره مِن المحدثين.

فكل راو يُنقَل عن البخاري تضعيفه، لا بد في دراسته من التثبت من عدة أمور:

١- **التأكد من تضعيف البخاري له حقاً**: ولتحقيق ذلك يجب التنبه إلى أن ذكر البخاري المجرد للراوي في كتابه " الضعفاء " لا يلزم منه أنه يميل إلى تضعيفه تضعيفا مطلقا، فقد يكون يرى ضعفه في بعض الأحاديث دون أخرى، أو في بعض الشيوخ دون آخرين، أو في حال دون حال، وهكذا، وهذه مسألة دقيقة أيضا تحتاج شرحا وبسطا ولكن ليس هذا محله، مع العلم أن للبخاري كتابين في الضعفاء، وهما " الضعفاء الكبير " وهذا الكتاب ما زال مخطوطا ، وكتاب " الضعفاء الصغير" وهذا هو المطبوع اليوم[٢].

٢- **النظر في كيفية إخراج البخاري عنه في صحيحه تبعا للأمور التي سبق ذكرها** في الجواب أعلاه، هل أخرج له في الأصول، وما هي الأحاديث التي أخرجها، هل لها شواهد ومتابعات،

---

١ للتوسع في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى فصل بعنوان : " موقف البخاري من الرواة الضعفاء "، من كتاب " منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها " لأبي بكر كافي (ص/١٣٥-١٥٩) .

٢ – المنجد: محمد صالح، كيف يخرج البخاري في صحيحه عن رواة ضعفاء ؟، موقع الإسلام سؤال وجواب، ١٢/٢٠/٢٠١٢م.http://islamqa.info/ar/ref/127183

وإن كان الراوي مختلطا ينظر كيف أخرج البخاري عنه، قبل الاختلاط أم بعده، إلى غير ذلك من التفاصيل التي يتقنها أهل الحديث[١].

٣- ومن ذلك ما ورد في السؤال من الكلام حول الراوي حمران بن أبان، وهو مولى عثمان بن عفان، قال ابن عبد البر رحمه الله: أهل السير والعلم بالخبر قالوا: وكان حمران أحد العلماء الجلة، أهل الوداعة والرأي والشرف بولائه ونسبه"[٢]، وعامة أهل العلم على توثيقه، مع كونه قليل الحديث، ولم ينقل تضعيفه إلا عن ابن سعد في " الطبقات الكبرى"[٣] حيث قال:" كان كثير الحديث، ولم أرهم يحتجون بحديثه" انتهى. وهذا جرح مبهم يقابل التعديل، والعلماء يقدمون التعديل والتوثيق على الجرح المبهم، ولذلك يقول الذهبي رحمه الله:" حجة، قال ابن سعد: لم أرهم يحتجون به. قال الحاكم: تكلم فيه بما لا يؤثر فيه. قلت: هو ثبت"[٤].

وأما تضعيف البخاري له فلم نقف عليه إلا في نقل الإمام الذهبي أيضا حيث قال: "أورده البخاري في الضعفاء، لكنَّ ما قال ما بليته قط "[٥].

وهذا غير كاف لتضعيفه أيضا، إذ لم نقف على نص كلام البخاري نفسه في الضعفاء، ويبدو أنه في " الضعفاء الكبير " الذي لم يطبع بعد، ويبدو أنه البخاري أورده إيراداً مجرداً من غير حكم عليه بالضعف، وهو ما يدل عليه قول الذهبي: " ما قال ما بليته"، يعني: أن البخاري

---

١ - المرجع السابق.

٢- ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى، ومحمد عبد الكبير البكرى، مؤسسة القرطبة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، ص ٢٢/٢١١.

٣- ٥/٢٨٣.

٤- الذهبي: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق : محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م ، ص/٩ .

٥- الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان، ١/٦٠٤.

لم يذكر سبب ضعفه. وقد ترجم البخاري رحمه الله نفسه لحمران بن أبان في "التاريخ الكبير "[1] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والذي أخرجه البخاري في صحيحه لحمران هما حديثان اثنان فقط:

الحديث الأول قال فيه: عن حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَّيْهِ ثَلاَثَ مِرَارٍ فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ في الإِنَاءِ فَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاَثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلاَثَ مِرَارٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاَثَ مِرَارٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:" **مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِى هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لاَ يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ** "[2].

وهذا الحديث من رواية حمران عن سيده عثمان بن عفان، وهي من أوثق الروايات وأصحها، فقد كان حمران ملازما لعثمان، يخدمه ويصحبه، بل كان حاجبا له، وكاتبا بين يديه، حتى كتب لعثمان وصية له بالخلافة لعبد الرحمن بن عوف حين مرض مرة، وقال قتادة: إن حمران بن أبان كان يصلى مع عثمان بن عفان فإذا أخطأ فتح عليه. وكان قرابة عثمان يجلون حمران كثيرا، ويقدرونه لأجل صحبته له[3]، فمن هذا حاله ألا يقبل حديث يحدث به عن مولاه عثمان، ليس فيه ما يستنكر، بل جاءت له شواهد لا تعد كثرة في صفة وضوء النبي ﷺ وفي فضل الوضوء؟

١- البخاري : محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، طبع تحت مراقبة: د. محمد عبدالمعين خان، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م، ٣/ ٨٠ .

٢ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، رقم ١٥٨، وباب المضمضة في الوضوء، رقم١٦٢.

٣ – ابن حجر: تهذيب التهذيب، ٣/٢٥.

فعلى فرض أن الإمام البخاري يضعف حمران على وجه العموم، فذلك لا يلزم منه أن يرد جميع أحاديثه، بل سبق وأن بينا أنه قد يخرج حديثه الذي يطمئن إلى صحته لقرائن وأدلة أخرى.

الحديث الثاني قال فيه: عن حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ:" إِنَّكُمْ لَتُصَلُّونَ صَلاَةً، لَقَدْ صَحِبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَا رَأَيْنَاهُ يُصَلِّيهَا، وَلَقَدْ نَهَى عَنْهُمَا، يَعْنِى الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ"[1].

وهذه الرواية كما ترى من رواية حمران عن معاوية بن أبي سفيان ﷺ في موضوع ساق له البخاري مجموعة من الأحاديث عن ابن عمر وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة في باب " لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس"، وهذه المسألة وردت فيها الكثير من الأحاديث الصحيحة التي تنهى عن الصلاة بعد العصر، فليس في رواية حمران شيء مستنكر ولا مستغرب، حتى يرد حديثه هنا، فتأمل كيف انتقى البخاري من حديثه ما هو صحيح مقبول.

المطلب الثاني: رد العلماء للشبهات الموجهة للمتن

أثيرت حول الحديث الشريف شبهات كثيرة، منها ما تناول المتن ومنها ما تناول السند، وفي مبحثنا هذا نتناول ما أثير حول المتن من شبهات، آخذين مثالين من هذه الشبه التي تتهاوى أمام المنهج العلمي الذي رسمه أهل الحديث، أصحاب الفن في نقد الرواية، وهم الأحرص والأقدر على نقدها دون غيرهم ممن لم يخبر فن الرواية، ولا عللها، ولا طرقها، وما إلى ذلك من أمور لا يتقنها ولا يتعامل بها إلا أهل الاختصاص من أهل الحديث، وحري بنا ونحن أصحاب رسالة منهجية أن نتقبل السؤال والاستفسار، لكن ليس على سبيل التشكيك، وإنما زيادة الفهم والوعي واحترام العقل وحدوده وعدم تحكم الهوى فيه.

١- البخاري: صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس، رقم٥٦٢، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر معاوية ﷺ، رقم٢٥٥٥.

والأمثلة المطروحة حول الصحيحين في المتن كثيرة، ونأخذ لبحثنا بعضاً منها تدليلاً على المقصود، وأما التفصيل في هذه الردود، فقد ألفت رسائل وكتب، بالإضافة لما ذكرنا من كلام ابن الصلاح والنووي وابن حجر وغيرهم، فإن الأمة لا زالت تنجب من يرد على أهل الشبهات شبهتهم، دلالة على عظيم حفظ الله لدين هذه الأمة وأن الأمة لا تموت، وأن الله يفتح على هذه الأمة سبلاً للرد إضافية لم تكن متوفرة في السابق.

ولنبدأ بحديث الذبابة: فهو من الأحاديث التي أثيرت حولها العديد من الشبهات قديماً، ولا تزال حتى اليوم تثار وتردد بصيغة أو بأخرى، بالرغم من التقدم الطبي والتكنولوجي والذي أثبت بما لا يدع مجالاً للشك تصديقها، وكونها معجزة من معجزات نبينا ﷺ، فإن رويات حديث الذبابة في غاية الصحة أخرجها البخاري وغيره، وسوف نذكر مع هذه الأحاديث، الروايات والألفاظ الواردة، ومجمل الشبه التي أثيرت حولها، وردود العلماء والأئمة وأجوبتهم عن ذلك كله.

روايات الحديث

روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً والأُخْرَى شِفَاءً** "[1]، وفي رواية : **إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِى إِنَاءِ أَحَدِكُمْ ، فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ ، ثُمَّ لْيَطْرَحْهُ ، فَإِنَّ فِى أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً وَفِى الآخَرِ دَاءً** "[2] .

١- رواه البخاري: صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، رقم ٣١٤٢.

٢ – رواه البخاري: صحيح البخاري، كتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، رقم ٥٤٤٥.

وروى الإمام أحمد عن أبي سعيد الخدري ﷺ أن النبي – ﷺ – قال: " **إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي طَعَامِ أَحَدِكُمْ فَامْقُلُوهُ**"[1] **وفي رواية له أيضاً " فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السَّمَّ وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ "**[2]، وفي رواية لأبي داود من حديث أَبِى هُرَيْرَةَ ﷺ " **وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء** "[3].

شبهات حول الحديث

طعن البعض قديماً في صحة هذا الحديث بحجة أنه مخالف للعقل والواقع، وأثاروا حوله العديد من الشبه، فانبرى للرد عليهم ودحض شبهاتهم أئمة الحديث وعلماؤه، الذين جمعوا بين المعقول والمنقول، فبينوا فساد تلك الشبه وبطلانها، بالأدلة البينة والحجج الدامغة، ومن أولئك الإمام ابن قتيبة الدينوري رحمه الله فقد قال " أنه حديث صحيح ، وأنه روي بألفاظ مختلفة، وذكر أن الطعن في الأحاديث بغير وجه حق يعتبر انسلاخاً من الإسلام وتعطيلاً للأحاديث، وأن دفع الأخبار والآثار مخالف لما جاء به الرسول ﷺ ولما درج عليه الخيار من صحابته والتابعين[4].

ومن أولئك أيضاً الإمام الطحاوي[5]، والإمام الخطابي[6]، والإمام ابن قيم الجوزية[7]، وغيرهم، وجاء بعض المعاصرين فطعنوا في هذا الحديث، كما طعن فيه أسلافهم من أهل الابتداع قبلهم، وزادوا شبهاً من عند أنفسهم، وأساؤوا فهمها، فسارعوا إلى إنكارها، والطعن فيها

١ – مسند أحمد، مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ مُسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، رقم١١١٨٩، قال السندي: قوله: "فامقلوه " من مقل كنصر، أي: فأدخلوه في الطعام، ثم اطرحوه.

٢ – مسند أحمد، مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ مُسْنَدُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، رقم ١١٦٤٣.

٣ – سنن أبي داود، كتاب لأطعمة باب، في الذُّبَابِ يَقَعُ في الطَّعَامِ، رقم ٣٨٤٦.

٤ – ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ٢٢٨–٢٣٢.

٥ – الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ ، ١٤٩٤ م، ٨/ ٣٣٩– ٣٤٢.

٦ – الخطابى: أحمد بن محمد، معالم السنن، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ–١٩٨١م، ٥/٣٤٠–٣٤١.

٧– ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدى خير العباد، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ–١٩٨٦م، ٤/١١٢–١١٤.

كما هو منهجهم مع كل نص لا يتماشى مع أهوائهم وعقولهم، ويمكن تلخيص شبهاتهم حول الحديث في جملة أمور[1]:

الأول : أن إخراج البخاري للحديث لا يمنع من التماس علة في رجاله تمنع من صحته، وهذه العلة – كما زعموا – هي كونه من رواية أبي هريرة وقد ردوا له أحاديث كثيرة، وكذلك انفراد ابن حنين به، وقد تكلم فيه من وجوه عدة[2].

الثاني : أنه حديث آحاد يفيد الظن، فلا إشكال في رده، وهو غريب عن التشريع لأنه ينافي قاعدة تحريم الضار، واجتناب النجاسة، وغريب عن الرأي لأنه يفرق بين جناحي الذباب، فيدعي أن أحدهما به سم ضار، والآخر ترياق نافع.

الثالث : أن العلم يثبت بطلانه لأنه يقطع بمضار الذباب.

الرابع : أن موضوع متنه ليس من عقائد الإسلام ولا من عباداته، ولا من شرائعه، ولا التزم المسلمون العمل به، بل لم يعمل به أحد منهم لأنه لا دخل له في التشريع، وإنما هو في أمور الدنيا كحديث " تأبير النخل"، وبالتالي من ارتاب فيه لم يضع من دينه شيئاً.

الخامس: أن تصحيحه من المطاعن التي تنفر عن الإسلام، وتكون سبباً في ردة بعض ضعاف الإيمان، كما أنه يفتح على الدين شبهة يستغلها الأعداء[3].

مناقشة هذه الشبه والرد عليها

١- انظر: أبو رية: محمود، أضواء على السنة ص ٢٢٣، وشيخ المضيرة (أبو هريرة)، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ٢٦٩، ٢٧٧، وأبو بكر: الأضواء القرآنية ٢/٢٣٠، والسقا: أحمد حجازي، دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالي، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ١٦٧، والعشماوى: محمد سعيد حقيقة الحجاب وحجية الحديث، ٩٢، وعز الدين: نيازي، دين السلطان ٥٢٣-٥٢٧، ومجلة المنار، ١٨/ ٤٣٣، ١٩/ ٩٧، ٢٩/ ٣٧، ٢٩/ ٦٥٩ وغيرهم .

٢ – انظر : مجلة المنار المجلد ٢٩/ ٤٨-٥٠.

٣ – انظر : مجلة المنار المجلد ٢٩/ ٤٨-٥٠. والأمين: الأمين الصادق، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ٢/٢٦٠.

ادعاء أن الحديث معلول:

أما ما يتعلق بالشبهة الأولى: فإن البخاري رحمه الله لم ينفرد بإخراج هذا الحديث، كما أن أبا هريرة ﷺ لم ينفرد بروايته عن النبي ﷺ، وكذلك عبيد ابن حنين لم ينفرد بروايته عن أبي هريرة ﷺ.

فالحديث أخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجه، وأحمد، وابن الجارود، والدارمي، والبيهقي، والبغوي، من حديث أبي هريرة ﷺ[١] .

وأخرجه النسائي، وابن ماجه، وأحمد، وابن حبان، والبيهقي، والبغوي، من حديث أبي سعيد ﷺ[٢].

كما أخرجه البزار والطبراني من حديث أنس بن مالك ﷺ[٣].

ورواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين، وهم عبيد بن حنين، وسعيد المقبري، وثمامة بن عبد الله بن أنس، وأبو صالح، و محمد بن سيرين .

ولو لم يرد هذا الحديث إلا في صحيح البخاري، لكان ذلك كافياً للحكم عليه بالصحة، لما علم من إجماع الأمة على تلقي أحاديثه بالقبول، ولم يستدرك هذا الحديث على البخاري أحد

---

١ – أبو داود فى سننه، كتاب الأطعمة، باب فى الذباب يقع فى الطعام ٣٦٥/٣ رقم ٣٨٤٤، وابن ماجة فى سننه، كتاب الطب، باب يقع الذباب فى الإناء ٣٤٩/٢ رقم ٣٥٠٥، والدارمي فى سننه، كتاب الأطعمة، باب الذباب يقع فى الطعام ١٣٥/٢ رقم ٢٠٣٩، والبيهقي فى سننه كتاب الطهارة، باب ما لا نفس له تسيل ٥٣/٤، وأحمد فى مسنده ٢٢٩/٢، ٢٣٠، ٢٤٦، ٤٤٣، والبغوي فى شرح السنة كتاب الصيد، باب الذباب يقع فى الشراب ٢٥٩/١١، ٢٦١ رقم ٢٨١٣، ٢٨١٤ وابن الجارود فى المنتقي، باب فى طهارة الماء والقدر الذى ينجس ولا ينجس ص ٢٦ رقم ٥٥.

٢ – النسائي فى سننه كتاب الفرع والعتيرة، باب الذباب يقع فى الإناء ١٧٨/٧، ١٧٩ رقم ٤٢٦٢، وابن ماجة فى الأماكن السابقة ٣٤٩/٢ رقم ٣٥٠٤، وأحمد فى المسند ٢٤/٣، ٦٧، وابن حبان فى الأماكن السابقة ٥٥/٤ – ٥٦، والبيهقي فى الأماكن السابقة والصفحات، والبغوى فى الأماكن السابقة رقم ٢٨١٥.

٣ – الطبراني فى الأوسط ٤١/٥، وعزاه الهيثمي فى مجمع الزوائد إلى البزار وقال : رجاله رجال الصحيح .

من أئمة الحديث، ولم يقدح في سنده أي منهم، بل هو عندهم مما جاء على شرط البخاري في أعلى درجات الصحة.

وحتى لو تفرد به أبو هريرة لما كان لطعنهم فيه من سبيل وحجة ، لما ثبت من حجيته وجلالته وحفظه.

وأما عبيد بن حنين فهو ثقة لا مطعن فيه، ولم يذكره الحافظ في مقدمة الفتح فيمن تُكُلِّم فيهم من رجال البخاري، وحتى لو فرض أنه تفرد برواية الحديث عن أبي هريرة لقبل تفرده، لأن تفرد مثله لا يقدح في صحة الحديث .

وأما كونه من أخبار الآحاد: فإن الأدلة شاهدة من كتاب الله، وحديث النبي ﷺ وأقوال السلف، بل إجماعهم – كما نقله غير واحد كالشافعي والنووي والآمدي وغيرهم – على الاحتجاج بحديث الآحاد، وقبول الاستدلال به في العقائد والعبادات على حد سواء. وكنا قد أشرنا إلى ذلك سابقاً.

غرابته عن الرأي والتشريع

وأما الادعاء بأنه غريب عن التشريع، لأنه ينافي قاعدة تحريم الضار، واجتناب النجاسة، فيرده بأن الحديث لم ينف ضرر الذباب، بل أثبت ذلك، حيث ذكر أن في أحد جناحيه داء، ولكنه زاد ببيان أن في الآخر شفاء، وأن ذلك الضرر يزول إذا غمس الذباب كله .

قال ابن قيم الجوزية رحمه الله: " واعلم أن في الذباب عندهم قوة سمية يدل عليها الورم، والحكة العارضة عن لسعه، وهي بمنزلة السلاح، فإذا سقط فيما يؤذيه، اتقاه بسلاحه، فأمر النبي ﷺ أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه في جناحه الآخر من الشفاء، فيغمس كله في الماء والطعام، فيقابل المادة السمية المادة النافعة، فيزول ضررها، وهذا طب لا يهتدي إليه كبار الأطباء وأئمتهم، بل هو خارج من مشكاة النبوة، ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع

لهذا العلاج، ويقر لمن جاء به بأنه أكمل الخلق على الإطلاق، وأنه مؤيد بوحي إلهي خارج عن القوة البشرية"[1].

والقول بنجاسة الذباب لا دليل عليه، لأنه لا ملازمة بين الضرر والنجاسة، ولذا كان هذا الحديث من أدلة العلماء على أن الماء القليل لا ينجس بموت ما لا نفس له سائلة فيه، فالحديث لم يفَصِّل بين موت الذباب وحياته عند غمسه[2].

قال الإمام الخطابي رحمه الله: " فيه من الفقه: أن أجسام الحيوان طاهرة، إلا ما دلت عليه السنة من الكلب وما ألحق به، وفيه دليل على أن ما لا نفس له سائلة إذا مات في الماء القليل لم ينجسه، وذلك أن غمس الذباب في الإناء قد يأتي عليه، فلو كان نجسه إذا مات فيه لم يأمر بذلك، لما فيه من تنجس الطعام وتضييع المال، وهذا قول عامة العلماء" [3].

وقال ابن قيم الجوزية: " هذا الحديث فيه أمران: أمر فقهي، وأمر طبي، فأما الفقهي: فهو دليل ظاهر الدلالة جداً، على أن الذباب إذا مات في ماء أو مائع، فإنه لا ينجسه، وهذا قول جمهور العلماء، ولا يعرف في السلف مخالف في ذلك. ووجه الاستدلال به أن النبي ﷺ أمر بمقله، وهو غمسه في الطعام ، ومعلوم أنه يموت من ذلك، ولا سيما إذا كان الطعام حاراً . فلو كان ينجسه لكان أمرا بإفساد الطعام، وهو ﷺ إنما أمر بإصلاحه، ثم عدى هذا الحكم إلى كل ما لا نفس له سائلة، كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك، إذ الحكم يعم بعموم علته، وينتفي

١- ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدى خير العباد، ١١٢/٤. انظر : فتح البارى ٢٦٢/١٠ رقم ٥٧٨٢،

٢- انظر ابن حجر: فتح البارى ٢٦٢/١٠ رقم ٥٧٨٢.

٣- الخطابى: أحمد بن محمد، معالم السنن، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ-١٩٨١م، ٣٤٠/٥-٣٤١.

لانتفاء سببه، فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته، وكان ذلك مفقوداً فيما لا دم له سائل انتفى الحكم بالتنجيس لانتفاء علته"[1].

أما الادعاء بأنه غريب عن الرأي، لأنه يفرق بين جناحي الذباب، فيدعي أن أحدهما يحمل سماً والآخر شفاء: فهو قول مناهض للحديث، فرسول الله ﷺ هو الذي فرق بينهما، كما أن هذا الادعاء مخالف للواقع الذي يجوز اجتماع كثير من المتضادات في الجسم الواحد كما هو مشاهد معروف.

ويقول الإمام الخطابي: " وقد تكلم على هذا الحديث بعض من لا خلاق له، وقال: كيف يجتمع الداء والشفاء في جناحي الذبابة؟ وكيف تعلم ذلك حتى تقدم جناح الداء وتؤخر جناح الشفاء؟ وما أربها إلى ذلك؟ قلت: وهذا سؤال جاهل أو متجاهل، وإن الذي يجد نفسه ونفوس عامة الحيوان قد جمع فيها بين الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، وهي أشياء متضادة إذا تلاقت تفاسدت، ثم يرى الله عز وجل قد ألف بينها وقهرها على الاجتماع، وجعلها سببا لبقاء الحيوان وصلاحه، لجدير أن لا ينكر اجتماع الداء والدواء في جزأين من حيوان واحد، وأن الذي ألهم النحل أن تتخذ البيت العجيب الصنعة وأن تعسل فيه، وألهم النملة أن تكتسب قوتها وتدخره لأوان حاجتها إليه، هو الذي خلق الذبابة، وجعل لها الهداية أن تقدم جناحاً وتؤخر آخر، لما أراد من الابتلاء الذي هو مدرجة التعبد، والامتحان الذي هو مضمار التكليف، وفي كل شيء عبرة وحكمة وما يذكر إلا أولوا الألباب"[2].

وقال ابن قتيبة: " فما ينكر من أن يكون في الذباب سم وشفاء، إذا نحن تركنا طريق الديانة ورجعنا إلى الفلسفة ؟ وهل الذباب في ذلك إلا بمنزلة الحية؟ فإن الأطباء يذكرون أن

---

١ – ابن قيم الجوزية: زاد المعاد ٤/١١١– ١١٢.

٢ – الخطابي: معالم السنن، ٥/٣٤١– ٣٤٢.

لحمها شفاء من سمها إذا عمل منه الترياق الأكبر ، ونافع من لدغ العقارب وعض الكلاب الكَلِبة[1] .... إلخ، وكذلك قالوا في العقرب : إنها إذا شق بطنها، ثم شدت على موضع اللسعة نفعت ....إلخ، والأطباء القدماء يزعمون أن الذباب إذا ألقي في الإثمد وسحق معه ثم اكتحل به زاد ذلك في نور البصر، وشد مراكز الشعر من الأجفان في حافات الجفون ... وقالوا في الذباب: إذا شدخ ووضع على موضع لسعة العقرب سكن الوجع، وقالوا من عضه الكلب احتاج إلى أن يستر وجهه من سقوط الذباب عليه لئلا يقتله، وهذا يدل على طبيعة فيه شفاء أو سم"[2].

والمهم من إيراد هذا الكلام أن اجتماع المتضادات في الجسم الواحد ليس بمستغرب شرعاً ولا حساً ولا واقعاً.

هل أثبت العلم الحديث بطلانه؟

وأما أن العلم يثبت بطلان الحديث لأنه يقطع بمضار الذباب، فإن الحديث كما سبق لم ينف ضرر الذباب بل نص على ذلك صراحة.

وهل علماء الطب وغيرهم أحاطوا بكل شيء علماً حتى يصبح قولهم هو الفصل الذي لا يجوز مخالفته، بل هم معترفون بأنهم عاجزون عن الإحاطة بكثير من الأمور، وهنالك الكثير من النظريات التي كانت تؤخذ إلى عهد قريب على أنها مسلمات تبين بطلانها وخطؤها فيما بعد، بينما الذي نطق به رسول الله ﷺ وحي من عند الله تعالى الذي يعلم السر وأخفى، وأي إشكال في أن يكون الله تعالى قد أطلع رسوله ﷺ على أمر لم يصل إليه علم الأطباء بعد؟ وهو

---

١ – أصابه داء الكلِب، إذا عضه الكلب، المعجم الوسيط،٧٩٤.

٢ – ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، ص ٢٣٠– ٢٣١.

سبحانه خالق الحياة والأحياء:﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ [الملك: ١٤] ، فلماذا لا يكون ما يحمله الذباب على جناحه من شفاء مما خفي علمه عن الأطباء اليوم[١]؟.

ومن قال بأن أبحاث الطب قد توقفت بما لا مزيد عليه، فلا يزال الأطباء يطلون على العالم في كل يوم باكتشافات جديدة، وعلاجات لأمراض كانت إلى عهد قريب مستعصية، وأدوية وعقاقير لم تكن معروفة من قبل.

وهل يتوقف إيماننا بصدق كل حديث ورد فيه أمر طبي عن النبي ﷺ حتى يكشف لنا الأطباء بتجاربهم صدقه أو بطلانه ؟ فأين إيماننا بالغيب إذاً، وأين إيماننا بصدق نبوة رسول الله ﷺ ووحي الله إليه ؟!.

إن حديث رسول الله ﷺ برهان قائم بنفسه لا يحتاج إلى دعم خارج عنه، والذي يجب على الأطباء وغيرهم من عامة الناس، هو التسليم بما جاء فيه وتصديقه، فإن هذا هو مقتضى الإسلام والإيمان بغض النظر عن موقف الطب منه ما دام ثابتاً عن رسول الله ﷺ[٢].

هذا كله يقال على فرض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث ولم يؤيد ما جاء به، مع أن الواقع خلاف ذلك فقد وجد من الأطباء المعاصرين من أيد مضمون ما جاء به الحديث من الناحية الطبية، وأنه من معجزات نبينا ﷺ وهنالك العشرات من البحوث والمقالات في هذا الجانب.

وهنا يبرز الإيمان معنى قوله تعالى في أول وصف من أوصاف المؤمنين في سورة البقرة بقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٣][٣].

---

١ – انظر: المعلمي: الأنوار الكاشفة، ٢٢١، الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ٢/٢٦٨.

٢ – الألباني: محمد ناصر الدين، السلسلة الصحيحة، (الموسوعة الشاملة اصدار ٣,٤١)، ١/٣٨.

٣ – انظر: المعلمي: الأنوار الكاشفة، ٢٢١، وأبوشهبة: محمد بن محمد، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م، ٣٤٥-٣٥٣، والأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ٢/٢٦٨-٣٦٩.

العلم الحديث يثبت صحة الحديث طبيا :

قد صدر كتاب بعنوان: "تنبيه الألباب إلى حديث الذباب" للأستاذ الدكتور كارم السيد غنيم، أمين جمعية الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، ذكر فيه نقول علماء الطب والجراثيم، صحة الحقيقة الواردة في حديث الذبابة، وكذلك صدرت كثير من النشرات تؤكد هذه الحقيقة [1].

لا علاقة للحديث بالتشريع.

أما القول بأنه ليس من عقائد الإسلام ولا من عباداته، ولا دخل له في التشريع، وإنما هو من أمور الدنيا التي يجوز على النبي ﷺ فيها الخطأ، كحديث " تأبير النخل"، فالغرض منه تحقير الحديث والتهوين من أمره وتنفير الناس عنه، وبالتالي فإن من ردَّه أو ارتاب فيه لم يؤثر ذلك على دينه في شيء، وهو أمر في غاية الخطورة والتلبيس، لأن أمور الدنيا منها ما هو خاضع لأحكام الشرع، فهي داخلة تحت الأمر بطاعة رسول الله ﷺ والنهي عن مخالفته، وأمره ﷺ قد يكون واجباً وقد يكون مستحباً، وقياس حديث الذباب وغيره من أحاديث الطب النبوي على أحاديث تأبير النخل قياس غير صحيح، لأن معظم أحاديث الطب إن لم تكن كلها ساقها النبي ﷺ مساق القطع واليقين، مما يدل على أنها بوحي من الله سبحانه وداخلة في التشريع، فقال في حديث الذباب: "فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء " فأتى بـ (إن) المفيدة للتأكيد، بخلاف أحاديث تأبير النخل، التي ساقها ﷺ مساق الرجاء والظن، لأنها في أمور الدنيا ومعايشها فقال: " **لَعَلَّكُمْ لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا كَانَ خَيْرًا** [2]" وفي رواية " **مَا أَظُنُّ يُغْنِى ذَلِكَ شَيْئًا** [3] " وفرق كبير بين الأسلوبين، ولذلك قال الإمام النووي عند شرحه لقول النبي ﷺ في حديث تأبير النخل:

---

١ – ٢٠١٢/٢٠/١٢م. http://vb.maas1.com/t60900.html

٢ – مسلم: صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، من حديث رافع بن خديج ﷺ ، ٤/ ١٨٣٥، رقم ٢٣٦٢.

٣ – مسلم: صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، من حديث طلحة بن عبيد الله ﷺ ، ٤/ ١٨٣٥، رقم ٢٣٦١.

" **وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَىْءٍ مِنْ رَأْيٍ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ**[1] ". قال العلماء: قوله ﷺ (من رأي) أي في أمر الدنيا ومعايشها لا على التشريع، فأما ما قاله باجتهاده ﷺ ورآه شرعاً يجب العمل به، وليس أبار النخل من هذا النوع بل من النوع المذكور قبله[2]".

فما وقع في حديث التأبير كان ظناً منه ﷺ وهو صادق في ظنه وخطأ الظن ليس كذباً، وقد رجع عن ظنه الذي ظنه في قوله: " **إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ**[3] " بخلاف ما جاء في حديث الذباب، فإنه أخبر بأن في أحد جناحيه داء والآخر شفاء، وهذا لا يكون إلا بوحي من الله تعالى، وهو أمر لا يحتمل خلاف ما أخبر به، ثم أمر بغمس الذباب، بناء على العلة السابقة، ولم يأت ما ينقض هذا الأمر ولا ذاك فوجب التسليم والإذعان وعدم الإنكار[4].

ودعوى أن المسلمين لم يلتزموا به، ولم يعمل به أحد منهم، ادعاء كاذب يخالفه ما ثبت عن بعض الصحابة والتابعين، فقد ذكر الحافظ في الفتح أن عبد الله بن المثنى روى عن عمه ثمامة أنه حدثه قال: " كنا عند أنس فوقع ذباب في إناء، فقال أنس بأصبعه فغمسه في ذلك الإناء ثلاثاً ثم قال: بسم الله، وقال: إن رسول الله ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك[5]".

---

١ – صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، ، باب من فضائل علي بن أبي طالب ، من حديث زيد بن أرقم ، ٤/ ١٨٧٣، رقم ٢٤٠٨.

٢ – النووي: شرح مسلم، ١٥/ ١١٦.

٣ – مسلم: صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي، من حديث طلحة بن عبيد الله ، ٤/ ١٨٣٥، رقم ٢٣٦١.

٤ – انظر: الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ٢٦٨/٢، بتصرف شديد.

٥ – ذكره الحافظ فى الفتح : وقال أخرجه البزار ورجاله ثقات، ورواه حماد بن سلمة، عن ثمامه فقال "عن أبى هريرة" ورجحها أبو حاتم، وأما الداقطنى : فقال : "الطريقان محتملان" انظر : فتح البارى ٢٥٠/١٠.

وروى أحمد من طريق سعيد بن خالد قال: " دخلت على أبي سلمة[1] فأتانا بزبد وكتلة[2]، فأسقط ذباب في الطعام، فجعل أبو سلمة يمقله بأصبعه فيه، فقلت: يا خال! ما تصنع؟ فقال: إن أبا سعيد الخدري حدثني عن رسول الله ﷺ: " إِنَّ أَحَدَ جَنَاحَيِ الذُّبَابِ سُمٌّ ، وَالآخَرَ شِفَاءٌ ، فَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّعَامِ فَامْقُلُوهُ [3]، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ وَيُؤَخِّرُ الشِّفَاءَ[4]"، فأنس صحابي وأبو سلمة تابعي، وقد عملا بمضمون هذا الحديث.

قول البعض في تصحيح الحديث تنفير للناس عن الإسلام!

وأما القول بأن تصحيح الحديث من المطاعن التي تنفر عن الإسلام، وتكون سبباً في ردة بعض ضعاف الإيمان، وأنه يفتح على الدين ثغرة يستغلها الأعداء للاستخفاف بالدين وأهله، فهو قول يحمل في طياته اعتراضاً على النبي ﷺ، الذي كان أحرص الناس على الدين، وأنصح الخلق للخلق، وأكثر العباد خشية وتقوى لله، وشريعة الله تعالى ليس فيها ما ينفر، لأنها شريعة تقبلها القلوب السليمة، وتقتنع بها العقول الصحيحة. فما رأيك في منكر ما ثبت علميا، ألا يستلزم العكس في أن من لا يصدق بهذه الحقيقة يكون محل نفور من الناس؟

ومع ذلك: فما هو وجه التنفير في الحديث؟ وما هي الثغرة التي يفتحها على الدين، حتى يستغلها أعداء الإسلام؟ هل لأنه لا يتماشى مع أذواقنا وأمزجتنا؟ وهل سيقف الأعداء فيما يثيرونه حول الإسلام عند حديث الذباب وسيكتفون بذلك؟ ونحن نراهم يثيرون الشكوك والشبه في

---

١ – أبو سلمة : هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهرى، المدنى قيل اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل . أحد الأئمة الثقات المكثرين . روى عن أبيه، وعائشة، وأبى هريرة، وعنه ابنه عمر، والزهرى محمد بن عمرو مات سنة ٩٤هـ. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٤٠٩/٢ رقم ٨١٧٧، والكاشف ٤٣١/٢ رقم ٦٦٦١، وطبقات الحفاظ للسيوطى ص ٣٠ رقم ٥٠، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨٣ رقم ٤٣٠، والثقات للعجلى ص ٤٩٩ رقم ١٩٦٠.

٢ – الكتلة: هو ما جمع من التمر والطين واللحم وغير ذلك انظر:النهاية١٥٠/٤، والقاموس المحيط ٤٣/٤.

٣ – فامقلوه: أى اغمسوه فى الماء ونحوه . انظر النهاية ٣٤٧/٤.

٤ – مسند أحمد، ١٨/ ١٨٦، رقم١١٦٤٣.

أمور لا تخفى على أحد، بل حتى القرآن الذي نقل بالتواتر جيلاً بعد جيل، لم تسلم نصوصه وأحكامه من شبههم وتشكيكهم، فهل إذا رددنا حديث الذباب بل رددنا السنة كلها، سيرد عنا ذلك شرهم، ويستجيبون لديننا ويلتزمون بشريعتنا.

لماذا هذه الروح الهزيلة، التي تنطلق من موقف الضعيف الخائف مما عنده، ما دمنا موقنين بأن ما عند الله حق، وما جاءنا به رسولنا ﷺ صدق، وما يقذف به أعداء الإسلام شبه باطلة داحضة لا أساس لها[1].

ثم إن الأمر بغمس الذباب في الإناء أو الطعام الذي وقع فيه، إنما هو للإرشاد والتعليم وليس على سبيل الوجوب، وليس في الحديث أبداً أمر بالشرب من الشراب، ولا أمر بالأكل من الطعام بعد الغمس والإخراج، بل هذا متروك لنفس كل إنسان، فمن أراد أن يأكل منه أو يشرب فله ذلك، ومن عافت نفسه ذلك فلا حرج عليه، ولا يؤثر ذلك على دينه وإيمانه مادام مصدقاً بحديث رسول الله ﷺ، والشيء قد يكون حلالاً ولكن تعافه النفس كالضب مثلاً، فقد كان أكله حلالاً ومع ذلك عافته نفس رسول الله ﷺ، ولم يأكل منه لأنه لم يكن بديار قومه[2].

والعلماء والمحدثون حين يصححون الحديث رواية ومعنىً، لا يعنون عدم حض الناس على مقاومة الذباب، وتطهير البيوت والطرقات، وعدم حماية طعامهم وشرابهم منه، فالإسلام دين النظافة ودين الوقاية، وقد جاء الإسلام بالطب الوقائي كما جاء بالطب العلاجي، وسبق إلى كثير من المكتشفات في هذا الجانب لم يُتَوصل إليها إلا في العصور الحديثة، ثم ماذا يقول هؤلاء بعد أن جاء العلم بتأييد هذه الأحاديث من الناحية الطبية، فكشف عما ينطوي عليه من أسرار اعتبرها المنصفون والعقلاء من معجزات النبي ﷺ. فهل إذا قال العلم التجريبي بشيء

---

١ – انظر: الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، ٢/٢٧٥–٢٧٧، بتصرف شديد.

٢ – البخاري: صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب قبول الهدية، رقم٢٤٣٦، وأطرافه بارقام، ٥٠٧٤ ، ٥٠٨٧ ، ٦٩٢٥، ومسلم: صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الضب رقم ١٩٤٦.

صدقناه مباشرة، وإذا قال الرسول ﷺ شيئا في حديث ثابت عنه توقفنا فيه حتى يوافقه العلم التجريبي، فأين إيماننا بالغيب الذي مدح الله به عباده المؤمنين[1] ؟؟

- حديث سحر النبي :

وهو ما ورد في "صحيح البخاري" و"مسلم" عَنْ عَائِشَةَ - رضى الله عنها - قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِى زُرَيْقٍ، يُقَالُ لَهُ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّىْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَهْوَ عِنْدِى، لَكِنَّهُ دَعَا وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: " **يَا عَائِشَةُ، أَشَعَرْتِ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِى فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، أَتَانِى رَجُلاَنِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِى، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَىَّ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ فَقَالَ: مَطْبُوبٌ. قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ. قَالَ: فِى أَىِّ شَىْءٍ؟ قَالَ: فِى مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجُفِّ طَلْعِ نَخْلَةٍ ذَكَرٍ. قَالَ: وَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِى بِئْرِ ذَرْوَانَ**". فَأَتَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِى نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: " **يَا عَائِشَةُ كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَّاءِ، أَوْ كَأَنَّ رُءُوسَ نَخْلِهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ**". قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلاَ أَسْتَخْرِجْتَهُ؟ قَالَ:" **قَدْ عَافَانِى اللَّهُ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُثَوِّرَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ شَرًّا». فَأَمَرَ بِهَا فَدُفِنَتْ**"[2].

قال ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى عن هذا الحديث: "ثابت عند أهل العلم بالحديث، لا يختلفون في صحته، وقد اتفق أصحاب الصحيحين على تصحيحه، ولم يتكلم فيه أحد من

١ - انظر: أبوشهبة: محمد بن محمد، دفاع عن السنة، ٢٥١-٢٥٣ بتصرف شديد.

٢- متفق عليه، البخاري: كتاب الطب، باب السحر، رقم٥٤٣٠، ومسلم، كتاب السلام، باب السحر، رقم٢١٨٩، واللفظ للبخاري.

أهل الحديث بكلمة واحدة، والقصة مشهورة عند أهل التفسير، والسنن، والحديث، والتاريخ، والفقهاء، وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله وأيامه من المتكلمين[١]".

ورواه أيضًا أحمد والنسائي والحاكم والبيهقي في "دلائل النبوة" وغيرهم.

موقف محمد عبده ومحمد رشيد رضا من الحديث:

يقول محمد عبده في تفسيره لقوله تعالى: "ومن شرّ النّفّاثات في العقد":

وقد رووا هنا أحاديث في أن النبي ﷺ سحره لبيد بن الأعصم، وأثّر سحره فيه حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وهو لا يفعله أو يأتي شيئًا وهو لا يأتيه، وأن الله أنبأه بذلك وأخرجت مواد السحر من بئر وعوفي ﷺ مما كان نزل به من ذلك ونزلت هذه السورة.

ولا يخفى أن ثأثير السحر في نفسه ﷺ حتى يصل به الأمر إلى أن يظن أنه يفعل شيئًا وهو لا يفعله، ليس من قبيل تأثير الأمراض في الأبدان، ولا من قبيل عروض السهو والنسيان في بعض الأمور العادية، بل هو ماس بالعقل، آخذ بالروح، وهو مما يصدّق قول المشركين فيه: "إن تتّبعون إلاّ رجلاً مسحورًا".

وليس المسحور عندهم إلا من خولط في عقله، وخيّل له أن شيئًا يقع وهو لا يقع، فيخيّل إليه أنه يوحى إليه ولا يوحى إليه.

وقد كان كثير من المقلّدين الذين لا يعقلون ما هي النبوة وما يجب لها أن الخبر بتأثير السحر في النفس الشريفة قد صح، فيلزم الاعتقاد به، وعدم التصديق به من بدع المبتدعين، لأنه ضرب من إنكار السحر، وقد جاء القرآن بصحة السحر.

---

١ – الندوي: جمع محمد اويس، التفسير القيم للإمام ابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٨٩هـ، ٥٦٦.

فانظر كيف ينقلب الدين الصحيح، والحق الصريح في نظر المقلّد بدعة، نعوذ بالله، يحتج على ثبوت السحر، ويعرض عن القرآن في نفيه السحر عنه ﷺ وعدّه من افتراء المشركين عليه، ويؤول في هذه ولا يؤول في تلك، مع أن الذي قصده المشركون ظاهر لأنّهم كانوا يقولون: إن الشيطان يلابسه ﷺ، وملابسة الشيطان تعرف بالسحر عندهم وضرب من ضروبه، وهو بعينه أثر السحر الذي نسب إلى لبيد، فإنه قد خالط عقله وإدراكه في زعمهم.

والذي يجب اعتقاده أن القرآن مقطوع به، وأنه كتاب الله بالتواتر عن المعصوم ﷺ فهو الذي يجب الاعتقاد بما يثبته، وعدم الاعتقاد بما ينفيه، وقد جاء بنفي السحر عنه ﷺ، حيث نسب القول بإثبات حصول السحر له إلى المشركين أعدائه، ووبّخهم على زعمهم هذا، فإذن هو ليس بمسحور قطعًا.

وأما الحديث على فرض صحته، فهو آحاد والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد، وعصمة النبي من تأثير السحر في عقله عقيدة من العقائد لا يؤخذ في نفيها عنه إلا باليقين، ولا يجوز أن يؤخذ فيها بالظن والمظنون.

على أن الحديث الذي يصل إلينا من طريق الآحاد، إنما يحصل الظن عند من صح عنده، أما من قامت له الأدلة على أنه غير صحيح فلا تقوم به عليه حجة، وعلى أي حال فلنا بل علينا أن نفوض الأمر في الحديث، ولا نحكمه في عقيدتنا ونأخذ بنص الكتاب وبدليل العقل.

ثم قال: "على أن نافي السحر بالمرة لا يجوز أن يعد مبتدعًا، لأن الله تعالى ذكر ما يعتقد به المؤمنون في قوله: "آمن الرّسول" وفي غيرها من الآيات ووردت الأوامر بما يجب على المسلم أن يؤمن به حتى يكون مسلمًا، ولم يأت في شيء من ذلك ذكر السحر، على أنه مما يجب الإيمان بثبوته، أو وقوعه على الوجه الذي يعتقد به الوثنيون في كل ملة، بل الذي ورد في

الصحيح هو أن تعلّم السحر كفر، فقد طلب منا أن لا ننظر بالمرة فيما يعرف عند الناس بالسحر ويسمى باسمه"[١].

يقول محمد رشيد رضا : "فهذا الحديث صريح في أن المراد من السحر فيه خاص بمسألة مباشرة النساء، ولكن فهم أكثر العلماء أنه ﷺ سحر سحرًا أثّر في عقله كما أثر في جسده، فأنكره بعضهم، وبالغوا في إنكاره وعدوه مطعنًا في النبوة ومنافيًا للعصمة، لقول عائشة: حتى إنه كان يخيل إليه أنه فعل الشيء ولم يكن فعله. فعظمت هذه الرواية على علماء المعقول وعدوها مخالفة للقطعي في النقل، وهو ما حكاه الله تعالى عن المشركين من طعنهم فيه كعادة أمثالهم في رسلهم بقولهم: ﴿ إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٧] وتفنيده تعالى لهم بقوله: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٤٨] ومخالفة للقطعي في العقل من عصمة النبي ﷺ من كل ما ينافي النبوة والثقة بها، إذ يدخل في ذلك التخييل ما هو من التشريع، ومخالفة لعلم النفس الذي يعلم منه أن الأنفس السافلة الخبيثة لا تؤثر في الأنفس العالية الطاهرة، فأنكر صحة الرواية بعض العلماء وأقدم من عرفنا ذلك عنهم من المفسرين الفقهاء أبوبكر الجصاص في كتابه "أحكام القرآن" وآخرهم شيخنا الأستاذ الإمام في "تفسير جزء عم"، وقد أطال شيخنا في هذا وبالغ فيه". ثم قال بعد هذا: "وقد محصت هذه المسألة مرارًا آخرها في الرد على مجلة الأزهر "نور الإسلام" في زعمها المفتري أنني كذبت حديث البخاري في سحر النبي ﷺ فبيّنت أن الحديث الصحيح في المسألة عن عائشة رضي الله عنها توهم عبارة بعض رواياته ما هو أعم من المعنى الخاص الذي أرادته منها، وهو مباشرة الزوجية بينه ﷺ وبينها فقولها: كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وهو لم يفعله، كناية عن هذا

١ – عبده: محمد، تفسير جزء عم، مكتبة ومطبعة محمد علي الصبح، الأزهر، ١٣٨٧هـ،١٨٠–١٨١، ورضا: محمد رشيد رضا، مجلة المنار المقال العاشر، من مقالاتنا في الرد على مجلة مشيخة الأزهر، ٣٣/٣٣.

الشيء الخاص لا عام في كل شيء... وبينت أيضًا أن الرواية في أصح أسانيدها عند الشيخين عن هشام عن أبيه عن عائشة فيها علة من علل الحديث الخفية التي يشترط في صحة الحديث السلامة منها، وهي: أن بعض منكري الحديث أعلّوه بهشام هذا، وألّف بعضهم كتابًا خاصًا فيه محتجًا بقول بعض علماء الجرح والتعديل أنه كان في العراق يرسل عن أبيه عروة بن الزبير ما سمعه من غيره، وعروة هو راوية عائشة الثقة، وهي خالته وقال ابن خراش: كان مالك لا يرضاه، يعني: هشامًا، وقد نقم منه حديثه لأهل العراق، وقال ابن القطان: تغيّر قبل موته، ولاشك أن تعديل الجماعة له ومنهم الشيخان، خاص بما رواه قبل تغيره، فهذا عذر من طعن في روايته لهذا الحديث الذي أنكروا متنه بما علمت، والأمر فيه أهون مما قالوا، فالتحقيق أنه خاص بمسألة الزوجية كما جاء في التصريح به في الرواية الثانية كما تقدم، ولا يُعقد بغير هذا"[1].

الرد والمناقشة

إثبات وجود السحر مذهب أهل السنة، عملا بالآيات والأحاديث ومنها حديث البخاري ومسلم في سحر النبيﷺ. قال القرطبي رحمه الله : ذهب أهل السنة إلى أن السحر ثابت وله حقيقة، وذهب عامة المعتزلة وأبو إسحاق الأستراباذي من أصحاب الشافعي إلى أن السحر لا حقيقة له، وإنما هو تمويه وتخييل وإيهام، لكون الشيء على غير ما هو به، وأنه ضرب من الخفّة والشعوذة، كما قال تعالى: ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٦٦]، ولم يقل: تسعى على الحقيقة، ولكن قال: "يخيّل إليه" وقال أيضًا: ﴿ سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الأعراف: ١١٦] وهذا لا حجة فيه، لأنا لا ننكر أن يكون التخييل وغيره من جملة السحر، ولكن ثبت وراء ذلك أمور جوّزها العقل وورد بها السمع، فمن ذلك ما جاء في هذه الآية من ذكر السحر وتعليمه، ولو لم

١- رضا: محمد رشيد رضا، تفسير الفاتحة وست سور من خواتيم القرآن الكريم، دار المنار، مصر، ط٢، ١٣٦٧هـ، ١٣٩-١٤٠.

يكن له حقيقة لم يمكن تعليمه، ولا أخبر تعالى أنّهم يعلمونه الناس، فدل على أن له حقيقة، وقوله تعالى في قصة سحرة فرعون: ﴿وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦].

ولقد شاع السحر وذاع في سابق الزمان، وتكلّم الناس فيه، ولم يبد من الصحابة ولا من التابعين إنكار لأصله، وروى سفيان، عن أبي الأعور، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: علم السحر في قرية من قرى مصر، يقال له: (الفرما)، فمن كذب به فهو كافر مكذب لله ورسوله، منكر لما علم مشاهدةً وعيانًا[١].

من هؤلاء الذين ردوا حديث السحر الرافضة على اختلاف أصنافهم، فقد قدحوا في أفاضل الصحابة رضوان الله عليهم، وردّوا من الشرع مالا يوافق أهواءهم، ومنهم بعض رءوس الاعتزال: ومن المعتزلة واصل بن عطاء، فقد قدح في أصحاب الجمل وعلي ومن معه[٢]، ومنهم: عمرو بن عبيد، قال بفسق تلك الطائفتين المتقاتلتين يوم الجمل[٣]، ومنهم: "إبراهيم النّظام"[٤]، فهؤلاء من الروافض والمعتزلة هم الذين جرّأوا الناس على رد السنن الصحيحة، وعلى القدح في الأئمة الأثبات، وهم الذين جرّأوا المستشرقين على الطعن في السنة المطهرة، وأصل الضلال في هذا الباب هم أئمة الاعتزال، وأما الرافضة فإنّهم يطعنون طعنًا سخيفًا غير معقول وغير مقبول، وقد سلك مسلكهم من المعاصرين، جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ومحمد رشيد رضا، ومحمد مصطفى المراغي، ومحمد فريد وجدي، ومحمود شلتوت، وعبد العزيز جاويش،

---

١ – القرطبي:الجامع لأحكام القرآن ٤٦/٢، وانظر ، ابن كثير في "تفسيره" ٢٥٤/١).

٢- البغدادي، الفرق بين الفرق، ص١٠٠.

٣- المرجع السابق، ص ١٠١.

٤- المرجع السابق، ص ١٣٤.

وعبدالقادر المغربي، وأحمد مصطفى المراغي، وأبو ريّة، وأحمد أمين صاحب "فجر الإسلام" و"ضحاه" و"ظهره"[١].

ومن الإجابات الوافية على هذا الحديث ما ذكره المعلمي حيث قال: النظر في هذا الحديث في مقامات:

المقام الأول: ملخص الحديث أنه ﷺ في فترة من عمره ناله مرض خفيف، ذكرت عائشة أشد أعراضه بقولها: "حتى كان يرى أَنَّهُ يَأْتِى أَهْلَهُ وَلاَ يَأْتِيهِمْ"[٢] وفي رواية: "حتى كان يرى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلاَ يَأْتيهنَّ"[٣]. وفي أخرى: "يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّىْءَ وَمَا فَعَلَهُ [٤]" والرواية الأولى فيما يظهر أصح الروايات، فالأخريان محمولتان عليها.

وفي "فتح الباري: قال بعض العلماء "لا يلزم من أنه يظن أنه فعل الشيء و لم يكن فعله، أن يجزم بفعله ذلك وإنما يكون ذلك من جنس الخاطر يخطر ولا يثبت"[٥].

قال المعلمي: وفي سياق الحديث ما يشهد لهذا، فإن فيه شعوره صلى الله عليه وعلى آله وسلم بذلك المرض ودعاءه ربه أن يشفيه.

١- الوادعي: مقبل بن هادي، ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر (الشاملة) .

٢ - صحيح البخاري، بلفظ، " يخيل إليه أن يأتي أهله ولا يأتي"، كتاب الأدب، باب قول الله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٩٠] ، رقم رقم ، والحميدي: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي: مسند الحميدي، رقم ٢٧٥.

٣ - البخاري: صحيح البخاري، كتاب الطب، باب هل يستخرج السحر، رقم ٥٤٣٢.

٤- متفق عليه، البخاري: كتاب الطب، باب السحر، رقم٥٤٣٠، ومسلم، كتاب السلام، باب السحر، رقم٢١٨٩، واللفظ للبخاري.

٥ - ابن حجر: فتح الباري، ١٠/ ٢٢٧.

فالذي يتحقق دلالة الخبر عليه أنه ﷺ كان في تلك الفترة يعرض له خاطر أنه قد جاء إلى عائشة وهو ﷺ عالم أنه لم يجئها، ولكنه كان يعاوده ذاك الخاطر على خلاف عادته، فتأذّى ﷺ من ذلك، وليس في حمل الحديث على هذا تعسف ولا تكلف.

المقام الثاني: في الحديث عن عائشة: حتّى إذا كان ذات يوم وهو عندي، لكنّه دعا ودعا، ثمّ قال: "يا عائشة أشعرت أنّ الله أفتاني فيما استفتيته فيه.... الحديث"

ومحصل هذا أن لبيد أراد إلحاق ضرر بالنبي ﷺ فعمل عملاً في مشط ومشاطة، الخ. فهل من شأن ذلك أن يؤثر، قد يقال: لا ولكن إذا شاء الله تعالى خلق الأثر عقبه والأقرب أن يقال: نعم بإذن الله، والإذن هنا خاص. وبيانه أن الأفعال التى من شأنها أن تؤثر ضربان: الأول: ما أذن الله تعالى بتأثيره إذنًا مطلقًا ثم إذا شاء منعه، وذلك كالاتصال بالنار مأذون فيه بالإحراق إذنًا مطلقًا قلما أراد الله تعالى منعه، قال: ﴿ يَـٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الأنبياء:٦٩].

الضرب الثاني: ما هو ممنوع من التأثير منعًا مطلقًا، فإذا اقتضت الحكمة أن يمكّن من التأثير رفع المنع فيؤثر، وقوله تعالى في السحر: ﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة١٠٢] يدل أنه من الضرب الثاني وأن المراد بالإذن، الإذن الخاص، والحكمة في مصلحة الناس تقتضى هذا، والواقع في شئونهم يشهد له، وإذا كان هذا حاله فلا غرابة في خفاء وجه التأثير علينا.

المقام الثالث: النظر في كلام الشيخ محمد عبده وفيه ثلاث قضايا: القضية الأولى: قال: (فعلى صحته هو آحاد والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد).

قال المعلمي: أما صحته فثابتة بإثبات أئمة الحديث لها فإن أراد الصحة فى نفس الأمر فهب أنا لا نقطع بها ولكنا نظنها ظنًا غالبًا، وعلى كلا الحالتين فواضعو تلك القاعدة لا ينكرون أنه يفيد الظن، ومن أنكر ذلك فهو مكابر، وإذا أفاد الظن فلا مفر من الظن وما يترتب على الظن، فلم يبق إلا أنه لا يفيد القطع، وهذا حق في كل دليل لا يفيد إلا الظن.

القضية الثانية: أنّه مناف للعصمة في التبليغ، قال: فإنه قد خالط عقله وإدراكه في زعمهم، فإنه إذا خولط في عقله كما زعموا جاز عليه أن يظن أنه بلغ شيئًا وهو لم يبلغه، أو أنّ شيئًا ينْزل عليه وهو لم ينْزل عليه. أقول (المعلمي): أما المتحقق من معنى الحديث كما قدمنا في المقام الأول، فليس فيه ما يصح أن يعبر عنه بقولك: خولط في عقله. وإنما ذاك خاطر عابر ولو فرض أنه بلغ الظن فهو في أمر خاص من أمور الدنيا، لم يتعده إلى سائر أمور الدنيا فضلاً عن أمور الدين، ولا يلزم من حدوثه في ذاك الأمر جوازه في ما يتعلق بالتبليغ بل سبيله سبيل ظنه أن النخل لا يحتاج إلى التأبير.

القضية الثالثة: الحديث مخالف للقرآن في نفيه السحر عنه ﷺ وعده من افتراء المشركين عليه، مع أن الذي قصده المشركون ظاهر لأنّهم كانوا يقولون: إن الشيطان يلابسه ﷺ، وملابسة الشيطان تعرف بالسحر عندهم، وضرب من ضروبه، وهو بعينه أثر السحر الذي ينسب إلى لبيد... وقد جاء بنفي السحر عنه ﷺ، حيث نسب القول بإثبات حصول السحر له إلى المشركين أعدائه، ووبّخهم على زعمهم هذا، فإذًا هو ليس بمسحور قطعًا.

أقول (المعلمي) : كان المشركون يعلمون أنه لا مساغ لأن يزعموا أنه ﷺ يفتري –أي: يتعمّد– الكذب على الله عز وجل فيما يخبر به عنه، ولا لأنه يكذب في ذلك مع كثرته غير عامد فلجأوا إلى محاولة تقريب هذا الثاني بزعم أنه له اتصال بالجن، وأن الجن يلقون إليه ما

يلقون فيصدقهم ويخبر الناس بما ألقوه إليه، هذا مدار شبهتهم وهو مرادهم بقولهم: به جنّة. مجنون، كاهن، ساحر، مسحور، شاعر، كانوا يزعمون أنّ للشعراء قرناء من الجن تلقي إليهم الشعر، فزعموا أنه شاعر، أي: أنّ الجن تلقي إليه كما تلقي إلى الشعراء ولم يقصدوا أنه يقول الشعر، أو أنّ القرآن شعر.

قال المعلمي: إذا عرف هذا فالمشركون أرادوا بقولهم: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾ [الإسراء: ٤٧] أنّ أمر النبوة كله سحر، وأن ذلك ناشئ عن الشياطين استولوا عليه –بزعمهم– يلقون إليه القرآن ويأمرونه وينهونه، فيصدقهم في ذلك كله ظانًا أنه أنما يتلقى من الله وملائكته، ولا ريب أن الحال التي ذكر في الحديث عروضها له ﷺ لفترة خاصة ليست هي هذه التي زعمها المشركون، ولا هي من قبيلها في شيء من الأوصاف المذكورة، إذن تكذيب القرآن وما زعمه المشركون لا يصح أن يؤخذ منه نفيه لما في الحديث.

فإن قيل: قد أطلق على تلك الحالة أنه سحر ففي الحديث عن عائشة سحر رسول الله ﷺ رجل... والسحر من الشياطين، وقد قال الله تعالى للشيطان:﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴿٦٥﴾﴾ [الإسراء: ٦٥].

قال المعلمي: أما الذى أخبر به النبي ﷺ عن الملك فإنما سماها طبًا كما مر في الحديث، وأقل ما يدل عليه هذا أن الطب أخص من السحر، وأنّ من الأنواع التي يصاب بها الإنسان ويطلق عليها سحرًا ما يقال له: طب. وما لا يقال طب، وعلى كل حال فالذي ذكر في الحديث ليس من نوع ما زعمه المشركون ولا هو من ملابسة الشيطان، وإنما هو أثر نفس

الساحر وفعله، وقد قدمت أن وقوع أثر ذلك نادر، فلا غرابة في خفاء تفسيره وهذا يغني عما تقدم. اهـ"[1].

ويتبنى محمد رشيد رضا ومحمد عبده تأويل الحديث أو عدم قبوله في العقائد، لأنه آحاد، إذ لا يتصور تأثر رسالة الله بالشيطان، لأن النبي معصوم في التبليغ، وهذا كلام وجيه إذا حمل على ظاهره، لكنه ليس على الحقيقة، بسبب أن السحر له حقيقة لا يعلمها إلا السحرة ومن أصيب به، فكيف يستدل على حقيقة السحر بضرورة التلبس بالشيطان، وجل ما في الأمر، أن الرسول ﷺ تأثر بالسحر، وقد أمرضه، وفعل بجسده ما يفعل أي مرض من الحمى، والقعود في الفراش، ولم يتأثر النبي ﷺ ولا الرسالة بذلك. ولا أدل على ذلك من تأثر موسى ﷺ بالسحر، لكنه لم يتأثر كباقي الناس، وبالتالي لا أرى تعارضاً في المسألة بين من يثبت حديث السحر مع إثبات عدم تأثر الرسالة[2].

---

١ – المعلمي: الأنوار الكاشفة، ٢٦٤–٢٦٩.

٢ – الرومي: فهد بن عبد الرحمن بن سليمان ، منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، ط٢– ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ص٣٤٦–٣٥١.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، وبعد أن من الله علي بفضله، وأكرمني بأعانته لي على إتمام هذا العمل، أخلص إلى أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، وأهم التوصيات التي أمل أن تكون موضع اهتمام عند أصحاب الشأن، وهي على النحو الآتي:

أ- النتائج:

١. تأكد لدى الباحث صحة تلقي الأمة للصحيحين بالقبول بكل أحاديثه دون استثناء.

٢. إن الانتقادات لم تضعف من قيمة الصحيحين بل زادت الأمة ثقة بعظيم قدر هذين الكتابين، حيث يظهر كل يوم شأن جديد يؤكد عصمة هذه الأمة المرحومة، وأن تلقيها للصحيحين بالقبول صحيح بالفعل.

٣. إن الانتقاد بدافع البناء هو جهد مطلوب، حيث يشحذ الهمم لدى الباحثين في التأكد من الدعوى ويضع الباحث على قواعد للبحث والحكم على الحديث.

٤. إن من لوازم الانتقاد تمكن المنتقد من العلوم اللازمة للنقد، وهذا يضع طالب العلم أمام تحد جديد مع نفسه مما يسهم في تقوية شخصية الطالب العلمية وتكاملها، مما يفتح المجال أمام آفاق جديدة في التصدي للشبه المثارة دون وجه حق.

٥. إن إثارة الشبه حول الصحيحين دون منهج علمي لم ينجح، وذلك بسبب عدم منهجية الداعين له، كذلك فإن الأمة قديما لم تقصر في الرد على مثل الشبه وإن كانت من معاصرين إلا أنها قديمة المنشأ.

٦. يتفق كثير من أهل الدعاوى الباطلة في بعض الشبه وذلك لتوحد مقصدهم، وأن الرد عليهم يكون أحيانا بالجملة وأحيانا بفصل كل فريق على حده.

٧. ليس كل من انتقد أو خالف تصحيح الصحيحين يكون هادما، بل هو رأي قابل للنقاش إذا كانت دوافعه الغيرة والحب للإسلام، ولكن على كل من استبان الأمر أن يقبل بالحقيقة وإن كانت على خلاف ما يشتهي.

٨. الأصل احترام الأمة وأهل الفن في الصنعة الحديثية، وتقديمهم على غيرهم من متأخري هذه الأمة ممن لم يتقن بعد فن الحديث، أو أتقن أو لا زال طالب علم. فكلنا نعتال على المتقدمين مع اعتقادنا أن ما ترك للمتأخرين كثير.

٩. جهد أهل الحديث في قبول الصحيحين أو التوقف عند بعض الأحاديث لا يقلل من شأن الصحيحين، فكل يصحح على شرطه وعلى ما رجح عنده، فبين متشدد ومتوسط ومتساهل، وأما الصحيحان فعلى منهج الجمهور من التوسط والاقتصار على المقبول من الصحيح عالي الصحة ومن الحسن الذي نزلت رتبته عن الصحيح، مع بيان أنه لا وجود للضعيف فيهما.

١٠. لا يجوز أن نحكم على الحديث حتى نفهم منهج المؤلفين للصحيحين، وبالتالي يستبين لنا إخراجهم بعض الأحاديث التي خالفت شرطهم ولم تنزل عن درجة المقبول.

١١. هذه الأمة مرحومة بتكاملها وتكاتفها، فكل جهد يقدم للبناء يحترم وإن خالف ما قبلته الأمة مع عذرنا للمخالف والدعوة له بالصلاح والنصحية. وعلى هذا يحمل مخالفة الدارقطني، ومحمد رشيد والألباني والأرناءوط وغيرهم.

١٢. شاركت الأمة بمجموعها بالرد على من شككوا بالصحيحين، فأهل الأصول والتفسير والفقه والحديث كلهم قد شاركوا في الرد على أهل الضلال.

التوصيات

وبعد اجراء هذا البحث أوصي بالأمور التالية:

١. عمل موسوعة بحثية تشمل الردود القديمة والمعاصرة عن الصحيحين، من جميع العلوم الشرعية.

٢. انشاء مواقع اليكترونية متخصصة تشرف عليها الجامعات، تشحذ الهمة في توفير بيئة علمية راقية للرد على المشككين.

٣. انشاء جمعية لإظهار السنة وعلومها.

٤. عمل مؤتمرات متتالية لإظهار قيمة الصحيحين بشكل أقوى وأكثر فعالية.

٥. عمل مجلة محكمة تهتم بالردود على أصحاب الفكر المضلل.

٦. اجراء بحوث في العناوين التالية:

٧. الرد على أصحاب الشبه الحديثية من وجهة نظر عقائدية.

٨. دراسة مقارنة بين ردود المعاصرين والمتقدمين.

المراجع[1]

القرآن الكريم

١. ابن أبي العز الحنفي: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق : جماعة من العلماء، تخريج، ناصر الدين الألباني، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع والترجمة (عن مطبوعة المكتب الإسلامي)، الطبعة المصرية الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢. ابن أبي حاتم: ابي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، حيدر أباد الدكن، الهند، نشر دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م.

٣. ابن أبي يعلي: أبو الحسين محمد بن محمد، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت.

٤. ابن الأثير: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥. ــــــــــ: جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى.

٦. ابن الجوزي: أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيدالله بن حمادي بن أحمد بن جعفر، غريب الحديث، تحقيق : د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥.

[1] رتبت المراجع مع وجود ابن وأب.

٧. ابن السبكي: عبد الوهاب بن على بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحى، وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

٨. ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٩. ـــــــــ: معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠. ابن العماد: لأبى الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مكتبة القدسي بالقاهرة، الطبعة الأولى، تصوير دار الكتب العلمية، ١٣٧٠هـ-١٣٧١هـ/ ١٩٥٠م-١٩٥١م.

١١. ابن الملقن: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المقنع في علوم الحديث، تحقيق : عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ.

١٢. ابن النجار: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي و نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧مـ.

١٣. ابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. ومطبعة السنة المحمدية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٠م، تحقيق: محمد محي الدين.

١٤. ــــــــــ: مجموعة الفتاوى، تحقيق، أنور الباز – عامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

١٥. ــــــــــ: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، المطبعة الأميرية، ببولاق، الطبعة الأولى، ١٣٢١هـ، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦. ــــــــــ: النبوات، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر، أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .

١٧. ابن جماعة: محمد بن إبراهيم بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٨. ابن حبان : محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

١٩. ــــــــــ: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٢٠. ــــــــــ: مشاهير علماء الأمصار، تحقيق: مجدى منصور الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

٢١. ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢.

٢٢. ــــــــــ: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٣. ـــــــ: تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٢٤. ـــــــ: تهذيب التهذيب، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٢٥. ـــــــ: شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مكتبة الغزالي، بدون طبعة أو تاريخ.

٢٦. ـــــــ: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة-بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٧. ـــــــ: لسان الميزان، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م. وتحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الاسلامية.

٢٨. ـــــــ: النكت على كتاب ابن الصلاح ، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٩. ابن خلكان: لأبى العباس أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ .

٣٠. ابن راشد: عبد العزيز، رد شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

٣١. ابن سعد: محمد بن سعد أبو عبد الله البصري، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨ م.

٣٢. ابن شاهين: أبى حفص عمر بن أحمد، تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، تحقيق: الدكتور عبد المعطى أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٣. ابن عبد البر: أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكرى، مؤسسة القرطبة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٣٤. ـــــــــــ: جامع بيان العلم وفضله، دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، الناشر، مؤسسة الريان - دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٥. ابن عراق: أبو الحسن على بن محمد، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: الدكتور عبد الوهاب عبداللطيف، وعبدالله الغمارى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٦. ابن عساكر: أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي، تاريخ دمشق، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت.

٣٧. ابن قتيبة: عبدالله بن مسلم أبو محمد الدينوري، تأويل مختلف الحديث، الناشر، دار الجيل - بيروت، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.

٣٨. ابن قرناس: الحديث والقرآن ، نشر دار الجمل، ٢٠٠٨م.

٣٩. ابن قيم الجوزية: شمس الدين محمد بن أبي بكر زاد المعاد فى هدى خير العباد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٤٠. ـــــــــــ: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ، ١٤٠٣ هـ.

٤١. ـــــــــــ: مختصر الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، إختصار، محمد بن موسى الموصلي، دار الندوة الجديدة، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٤٢. ـــــــــ: نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، تعليق، حسن السماحي سويدان، دار القاري، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٤٣. ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة الأولى،١٩٨٨م.

٤٤. ـــــــــ: تفسير القرآن العظيم، تحقيق : سامي بن محمد سلامة، دار الخير، بيروت، الطبعة الثانية،١٩٩١م.

٤٥. ـــــــــ: طبقات الفقهاء الشافعيين، تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم، والدكتور محمد زينهم عزب، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

٤٦. ابن ماجه : محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت.

٤٧. ابن معين: يحيى بن معين أبو زكريا، تاريخ، ابن معين – رواية الدوري، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى،١٩٧٩م.

٤٨. ابن مفلح: عبد الله محمد بن مفلح المقدسي، الآداب الشرعية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م.

٤٩. ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

٥٠. أبو بكر: صالح، الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها، مطابع محرم الصناعية، ١٩٧٤م.

٥١. أبو داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٥٢. أبو رية: محمود، أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.

٥٣. ـــــــــ: شيخ المضيرة (أبو هريرة)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٥٤. أبو زهو: الدكتور محمد محمد، الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة المحمدية، مطبعة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.

٥٥. أبو زيد: نصر، نقد الخطاب الديني، دار سينا، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.

٥٦. أبو عبدة: د. محمد حمدي، الأحاديث التي ضعّفها الشيخ الألباني في صحيح البخاري، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، ١٤-٢٠١٠/٧/١٥.

٥٧. أبوشهبة: محمد بن محمد، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.

٥٨. الآجري: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله ، الشريعة، دراسة وتحقيق: عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، بدون تاريخ.

٥٩. الإدلبي: د. صلاح الدين أحمد، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٨٣م.

٦٠. إدلبي: محمد منير، قتل المرتد الجريمة التي حرمها الإسلام، دار الأوائل، دمشق، ٢٠٠٢م.

٦١. أدونيس: علي أحمد سعيد، الثابت والمتحول، دار العودة، بيروت، ١٩٨٢م.

٦٢. أركون: محمد، الإسلام أوروبا الغرب رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠١ م.

٦٣. ــــــــ: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦ م.

٦٤. ــــــــ: الفكر الإسلامي قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٧م.

٦٥. ــــــــ: الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة هاشم صالح، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٢ م.

٦٦. ــــــــ: نافذة على الإسلام، دار عطية، بيروت، ١٩٩٦ م.

٦٧. أسد: الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة، د. عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

٦٨. الأعظمي: د. محمد مصطفى، المستشرق شاخت والسنة النبوية، ضمن مجموعة بحوث عنون لها: منهاج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، ج١، المنظمة العربية للتربية ومكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ١٤٠٥هـ.

٦٩. ــــــــ: منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، مكتبة الكوثر – السعودية، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠.

٧٠. آل منصور: للدكتور صالح بن عبد العزيز أصول الفقه وابن تيمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٧١. الألباني: محمد ناصر الدين، الحديث حجة بنفسه في العقائد والاحكام، الدار السلفية، الطبعة الثالثة، عام ١٤٠٠هـ.

٧٢. ـــــــــــ: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ من فقهها وفوائدها، المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٧٣. ـــــــــــ: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م.
٧٤. أمين: أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، الطبعة السادسة ١٩٦١م.
٧٥. ـــــــ: ظهر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الرابعة، ١٩٦٦م.
٧٦. ـــــــ: فجر الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٧٧. الأمين: الأمين الصادق، موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٧٨. أمين: حسين أحمد، دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك فى القرن العشرين، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٧٩. الأمين: محسن ، أعيان الشيعة، تحقيق السيد حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨٠. الباجي: سليمان بن خلف بن سعد، التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨١. باحو: مصطفى ، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، دار الضياء، الجيزة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
٨٢. بازمول: محمد بن عمر، الفرق بين منهج المحدثين ومسالك المستشرقين، من سلسلة الدراسات الحديثية.

٨٣. البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، طبع تحت مراقبة، د. محمد عبدالمعين خان، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

٨٤. ــــــــ: الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري) تحقيق، د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٨٥. بخش: الدكتور خادم خادم حسين إلهى ، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، مكتبة الصديق بالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ–١٩٨٩م.

٨٦. بروكلمان: كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط٥، ١٩٦٨ م.

٨٧. البصري: لأبي الحسين، المعتمد في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٨٨. البغدادي: محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٨٩. ــــــــ: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

٩٠. البغوي: الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق _ بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٩١. البنا: جمال، تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، دعوة الإحياء الإسلامي، بدون طبعة أو تاريخ.

٩٢. ــــــ: جناية قبيلة "حدثنا"، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ.

٩٣. ــــــ: السنة ودورها في الفقه الجديد، دار الفكر، مصر، ١٩٩٧م.

٩٤. ـــــــــــ: كلا ثم كلا، كلا لفقهاء التقليد، كلا لأدعياء التنوير، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، ٦٢-٩٣.

٩٥. ـــــــــــ: نحو فقه جديد، دار الفكر الإسلامى، القاهرة، بدون تاريخ .

٩٦. بوقرين: أحمد محمد، بحث الرد على شبهات المستشرقين وبمن شايعهم من المعاصرين حول السنة (الموسوعة الشاملة الاصدار ٣,٤١).

٩٧. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، الناشر، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٤٤ هـ.

٩٨. ـــــــــــ: مناقب الشَّافِعِيّ، تحقيق، أحمد صقر، مكتبة التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ- ١٩٧١ م .

٩٩. ـــــــــــ: دلائل النبوة، تحقيق، الدكتور عبد المعطى قلعجى، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١٠٠. ترحيني: د. فايز، الشيخ عبدالله العلايلي والتجديد في الفكر المعاصر، دار عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

١٠١. الترمذي: محمد بن عيسى، سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق، أحمد محمد شاكر وآخرون.

١٠٢. الجبري: د. عبد المتعال، شطحات مصطفى محمود في تفسيراته العصرية للقران الكريم، دار الاعتصام، القاهرة.

١٠٣. الجزائري: طاهر بن صالح الجزائرى، توجيه النظر إلى أصول الأثر، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ .

١٠٤. الجهني: د. مانع بن حماد، الموسوعة الميسرة في المذاهب والاديان والاحزاب المعاصرة، اشراف وتخطيط ومراجعة، د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م .

١٠٥. الجوابي: د. محمد طاهر، جهود المحدثين في نقد متن الحديث، نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، تونس، بدون تاريخ.

١٠٦. جودة: إسماعيل منصور، تبصير الأمة بحقيقة السنة، القاهرة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٠٧. جولد تسيهر: د. أجناتس، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة، د. محمد يوسف وزملائه، دار الكتب الحديثة بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٥٩م.

١٠٨. الحازمى: أبو بكر محمد بن موسى، شروط الأئمة الخمسة، دار زاهد القدسى، بدون تاريخ.

١٠٩. الحاكم: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، مع الكتاب، تعليقات الذهبي في التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١١٠. حبنّكة: عبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني، أَجْنِحَةُ المَكْرِ الثَّلَاثَةْ وَخوافيهَا، لتبشير - الاستِشراق - الاستِعمار، دار القلم دمشق، الطبعة الثامنة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١١١. حبيشى: الدكتور طه الدسوقي، الدفاع عن السنة، الجزء الأول من سلسلة (الإسلام واستمرار المؤامرة، الخداع والتضليل)، مكتبة رشوان بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.

١١٢. ـــــــــ: السنة في مواجهة أعدائها، الجزء الثاني من سلسلة (الإسلام واستمرار المؤامرة)، مكتبة رشوان بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١١٣. حجاج: عبدالله، فضائح الترابي: زعيم المعتدين على الرسول والصحابة والتابعين، مكتبة الراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

١١٤. حرب: علي، نقد النَّصّ، بيروت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الاولى، ١٩٩٣م.

١١٥. حسن: الدكتور حسين الحاج، أدب العرب في صدر الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١١٦. ــــــــ: نقد الحديث في علم الرواية والدراية، مؤسسة الوفاء، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١١٧. حسن: إيهاب، استحالة ظهور المسيح الدجال، مكتبة النافذة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١١٨. حسين: أبو لبابة، المعتزلة بين الفكر والعمل، بحث موقف المعتزلة من السنة، الشركة التونسية، تونس، ط٢، ١٩٨٦م.

١١٩. حسين: د. عماد علي عبد السميع، خيانات الشيعة وأثرها في هزائم الأمة الإسلامية، الموسوعة الشاملة (إصدار،٣,٤١).

١٢٠. الحسيني: هاشم معروف، دراسات في الحديث والمحدثين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت،(د ت).

١٢١. حمدان: نذير، الرسول في كتابات المستشرقين، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، (د.ت).

١٢٢. حميدة: رضا بن زكريا، حديث السحر النبوي بين حجة النقل وجدل العقل، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .

١٢٣. حنفي: حسن، التُّراث والتجديد من العقيدة إلى الثورة، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

١٢٤. خاطر: د. خليل إبراهيم ملا، مكانة الصحيحين، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

١٢٥. الخطابي: أحمد بن محمد، معالم السنن، المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ-١٩٨١م.

١٢٦. الخطيب البغدادي: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تصحيح محمد سعيد العرفى، تصوير دارالكتب العلمية، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٤٩هـ-١٩٣٠م.

١٢٧. ـــــــــ: الكفاية فى علم الرواية، تحقيق: محمد الحافظ التيجانى، وعبد الحليم محمد، وعبد الرحمن حسن، دار ابن تيمية، بالقاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٢٨. الخطيب: محمد عجاج، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٢٩. الخولى: الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، السنة بيانا للقرآن، نشر الشركة العربية للطباعة والنشر ١٩٩٣م.

١٣٠. الدارمي: عبدالله بن عبدالرحمن، سنن الدارمي، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.

١٣١. داود: زكريا عباس ، تأملات فى الحديث عند السنة والشيعة، دار النخيل للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٣٢. الدهلوي: أحمد المعروف بشاه ولي الله ابن عبد الرحيم، حجة الله البالغة، تحقيق: سيد سابق، دار الكتب الحديثة – مكتبة المثنى، القاهرة – بغداد، بدون تاريخ.

١٣٣. ـــــــــ: مختصر التحفة الإثنى عشرية، تعريب غلام محمد الأسلمي، وتهذيب السيد محمود شكري الألوسي، تحقيق محب الدين الخطيب، طبعة الرئاسة العامة للإفتاء والإرشاد بالسعودية ١٤٠٤هـ.

١٣٤. الديراني: عبدالقادر يحيى، حقيقة الشفاعة، حوار هادئ... رفيع المستوي بين (د.مصطفي محمود) و (د. يوسف القرضاوي، دار نور البشي، دمشق،٢٠٠٠م.

١٣٥. الديوبندي: فضل الله بن شبير بن احمد، فتح الملهم بشرح صحيح مسلم، مطبعة الرمانده، الهند (١٣٥٧هـ).

١٣٦. الذهبى: محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، دراسة وتحقيق، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

١٣٧. ـــــــــ: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تحقيق، محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.

١٣٨. ـــــــــ: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.

١٣٩. ـــــــــ ـ: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م.

١٤٠. ـــــــــ: المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، تحقيق: محب الدين الخطيب.

١٤١. ـــــــــ: الموقظة في علم الحديث، اعتنى به، عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ.

١٤٢. ـــــــــ: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان.

١٤٣. الذهبي: محمد حسين، الإسرائيليات في التفسير والحديث، مكتبة وهبه، مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.

١٤٤. الرّازي: فخر الدِّين، اساس التقديس في علم الكلام، مكتبة الكليّات الأزهريّة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

١٤٥. الرامهرمزي: الحسن بن عبد الرحمن المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق، د. محمد عجاج الخطيب، الناشر، دار الفكر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١٤٦. رضا: محمد رشيد رضا، تفسير الفاتحة وست سور من خواتيم القرآن الكريم، دار المنار، مصر، ط٢، ١٣٦٧هـ.

١٤٧. ـــــــــ: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٠م.

١٤٨. الرومي: فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

١٤٩. الزَّبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٥٠. الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق : د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، لبنان–بيروت، ٢٠٠٠م.

١٥١. الزركلي: خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين – خير الدين الزركلي- بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢ م.

١٥٢. السباعي: د. مصطفى، الإستشراق والمستشرقون، المكتب الاسلامي-بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.

١٥٣. ______: السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي، دار الوراق، الطبعة الثانية.

١٥٤. السبحاني: جعفر، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ٢٠١٠م.

١٥٥. السجستاني: أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٥٦. السخاوي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٥٧. ______: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق: عبد الله محمد الصديق، وعبد الوهاب عبداللطيف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

١٥٨. السقا: أحمد حجازي، دفع الشبهات عن الشيخ محمد الغزالي، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٥٩. سليمان: د. فريد مصطفى، محمد عزة دروزة وتفسير القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١٦٠. السندي: محمد بن عبد الهادي المدني، حاشية السندى على صحيح البخارى، دار الفكر.

١٦١. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض.

١٦٢. ـــــــــ: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: صلاح محمد عويضة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٦٣. الشاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى،١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٦٤. الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي، إختلاف الحديث، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٦٥. ـــــ:الأم، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

١٦٦. ـــــ: الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر، دار الكتب العلمية.

١٦٧. شاكر: أحمد محمد، الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، لأبى الفداء إسماعيل ابن كثير، دار الفيحاء، دمشق، ودار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٦٨. شايب: خضر، نبوة محمد في الفكر الاستشراقي المعاصر، الرياض، م العبيكان، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٦٩. شحرور: د. محمد، الإسلام والإيمان، دمشق، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٧٠. ـــــــــ: الكتاب والقرآن- قراءة معاصرة، مطبعة الأهالي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.

١٧١. ـــــــــ: نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٧٢. الشربيني: عماد السيد محمد إسماعيل، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٧٣. شقير: شفيق بن عبد بن عبدالله، موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي الشريف: دراسة تطبيقية على تفسير المنار، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، الطبعة الأولى،١٩٩٨م.

١٧٤. شلبى: الدكتور رؤوف، السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، مطبعة السعادة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٧٥. شلتوت: محمود، الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، القاهرة، ط١٨، ٢٠٠١م.

١٧٦. ــــــــــ: الفتاوى، دار الشروق، القاهرة، ط١٨، ٢٠٠١م.

١٧٧. الشنتاوي: أحمد، وخورشيد، إبراهيم زكي، ويونس، عبد الحميد، دائرة المعارف الإسلامية، يراجعها من قبل وزارة المعارف د. محمد مهدي علام.

١٧٨. الشنقيطي: الشيخ محمد الأمين بن المختار، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للعلامة ابن قدامة.

١٧٩. الشهري: د. محمد بن ظافر بن عبدالله، العقلانيون المعاصرون وأحاديث الصحيحين، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، عمان ١٤-١٥\٧\٢٠١٠م.

١٨٠. شوقي: أبو خليل، أضواء على مواقف المستشرقين والمبشرين، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، الجماهيرية الليبية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

١٨١. الشوكاني: محمد بن علي، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٨٢. ـــــــ: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: عبدالرحمن المعلمى اليمانى، وعبد الوهاب عبد اللطيف، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

١٨٣. ـــــــ: نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

١٨٤. الشيباني: أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط -عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٨٥. شيخ الشريعة الاصبهاني: فتح الله بن محمد جواد، القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع، تحقيق :الشيخ حسين الهرساوي وقدم له : الشيخ جعفر السبحاني، مطبعة اعتماد - قم، الناشر: مؤسسة الإمام الصادق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٨٦. شيخو: محمد أمين، حقيقة سيدنا محمد ﷺ تظهر في القرن العشرين، دار نور البشير، دمشق، ٢٠٠م.

١٨٧. الصباغ: الدكتور محمد، الحديث النبوى، مصطلحه، بلاغته، كتبه، المكتب الإسلامى، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٨٨. الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، (الموسوعة الشاملة اصدار ٣,٤١).

١٨٩. الطحان: الدكتور محمود، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض.

١٩٠. الطحاوي: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك، شرح مشكل الآثار، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ ، ١٤٩٤ م.

١٩١. طوالبه: محمد عبد الرحمن، الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، دار عمان، عمان – الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

١٩٢. الطيالسي: سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري، مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة – بيروت.

١٩٣. الطيبي: عكاشة عبد المنان، فتاوى الشيخ الألباني و مقارنتها بفتاوى العلماء، مكتبة التراث الاسلامي(د ت).

١٩٤. عبدالجبار: القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، شرح الأصول الخمسة، تحقيق الدكتور: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

١٩٥. ـــــــــ: فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة، الدار التونسية للنشر، ص١٣٩، والقاضي عبد الجبار: هو شيخ المعتزلة في عصره.

١٩٦. عبدالخالق: د.عبد الغنى، حجية السنة، دار الوفاء بالمنصورة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

١٩٧. عبدالرحيم: أحمد قوشتي، مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة الإسلامية بمصر في العصر الحديث، رسالة دكتوراه، كلية العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٩٨. عبدالقادر: د. على حسن، نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب الحديثة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥م.

١٩٩. عبدالمطلب: د. رفعت فوزي عبدالمطلب، أحاديث الإسراء والمعراج، دراسة توثيقية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٢٠٠. عبده: محمد، تفسير جزء عم، مكتبة ومطبعة محمد علي الصبح، الأزهر، ١٣٨٧هـ.

٢٠١. العبيدي: علي بن سعيد، أحاديث العقيدة في مسند الإمام أحمد (أحاديث اليوم الآخر البرزخ وأحوال القيامة) ترتيبا وتخريجا وشرحا ودراسة، (رسالة ماجستير)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢٠٢. عتر: نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق–سورية، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م.

٢٠٣. العجلي: أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي، معرفة الثقات، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٢٠٤. العراقي: زين الدين عبدالرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح لما أغلق وأطلق من مقدمة ابن الصلاح، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

٢٠٥. عز الدين: نيازى، إنذار من السماء، (النظرية)، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٢٠٦. ـــــــــ: دين السلطان (البرهان)، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٩٧م.

٢٠٧. العشماوي: محمد سعيد، حقيقة الحجاب وحجية الحديث، مكتبة مدبولي الصغير، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

٢٠٨. ـــــــــ: الربا والفائدة فى الإسلام، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

٢٠٩. عفانة: جواد موسى، حقيقة عذاب القبر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٢١٠. ـــــــــ: حوار حول أحاديث الفتن وأشراط الساعة، طبع جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٢١١. ــــــــــ: دور السنة في إعادة بناء الأمة، طبع جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م .

٢١٢. العفاني: أبو التراب سيد بن حسين بن عبد الله، جمعاً وترتيباً، أعلام وأقزام في ميزان الإسلام، دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع، جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م.

٢١٣. العكبري: محمد بن النعمان، الإفصاح فى إمامة علي بن أبى طالب، دار المنتصر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٢١٤. عمارة: د. محمد، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، دار الشروق، القاهرة.

٢١٥. العوسي: د. مفرح بن سليمان، الموقف المعاصر من المنهج السلفي في البلاد العربية، دراسة نقدية، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٢١٦. العوني: الشريف حاتم بن عارف ، التخريج ودراسة الأسانيد، (الموسوعة الشاملة اصدار ٣,٤١).

٢١٧. عياض: القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي، إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، (الموسوعة الشاملة، الاصدار ٣,٤١).

٢١٨. ـــــ: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، (الموسعة الشاملة، اصدار ٣,٤١).

٢١٩. ـــــ: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٢٢٠. عيد: د. محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتاب، بيروت، ١٩٨٨م.

٢٢١. غراب: أحمد عبدالحميد، رؤية إسلامية للاستشراق، مؤسسة دار الأصالة للثقافة والنشر والإعلام، الرياض، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٢٢. فجال: الدكتور محمود، الحديث النبوى فى النحو العربى، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٢٣. ـــــــ: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٢٤. القرضاوي: د.يوسف، فتاوى معاصرة،(الموسوعة الشاملة الاصدار ٣,٤١).

٢٢٥. القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

٢٢٦. ـــــــ: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الأخرة، تحقيق: الصادق بن محمد إبراهيم، مكتبة دار المناهج، الرياض، الطبعة الأولى،١٤٢٥هـ.

٢٢٧. ـــــــ: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق محي الدين ديب مستو وأخرون، دار ابن كثير، دمشق، ودار الكلم الطيب، دمشق، الطبعة الأولى،١٩٩٦م.

٢٢٨. القرني: عوض محمد، الحداثة في ميزان الإسلام، دار الأندلس الخضراء، السعودية – جدة، الطبعة الأولى،٢٠٠٢م.

٢٢٩. القصيمي: عبد الله بن علي النجدي، مشكلات الاحاديث النبوية وبيانها، دار القلم، بيروت – لبنان، الطبعة الاولى ،١٩٨٥م.

٢٣٠. القضاة: أ .د .شرف، حديث خلق الله التربة يوم السبت، مؤتمر الانتصار للصحيحين، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، عمان ١٤-١٥\٧\٢٠١٠م.

٢٣١. القضاة: د.أمين، وصبري: د. عامر حسن، دراسات في مناهج المحدثين، منشورات جامعة الإمارات، عدد ٤٣.

٢٣٢. قلعة جي: د. محمد روا، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م.

٢٣٣. القنوجي: بو الطيب السيد صديق حسن، الحطة في ذكر الصحاح الستة، دار الكتب التعليمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

٢٣٤. كافي: أبو بكر، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليله، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٣٥. الكردي: إسماعيل، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، دار الأوائل، ٢٠٠٢م.

٢٣٦. كشك: محمد جلال، خواطر مسلم في المسألة الجنسية، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م.

٢٣٧. الكليني: الكافي، لأبي جعفر محمد بن يعقوب، تصحيح وتعليق، علي أكبر الغفاري، الناشر دار الكتب الإسلامية، طهران.

٢٣٨. اللالكائى: أبو القاسم بن الحسن الطبرى ،شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر، بدون تاريخ .

٢٣٩. مالك: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، الموطأ، رواية يحيي الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي – مصر.

٢٤٠. المبرد: يوسف بن المبرد، بحر الدم، (الموسوعة الشاملة اصدار ٣,٤١).

٢٤١. محمد: الدكتور إدريس حامد، آراء المستشرقين حول مفهوم الوحي عرض ونقد، (الموسوعة الشاملة اصدار ٣,٤١).

٢٤٢. محمود: د. مصطفى، الشفاعة: محاولة لفهم الخلاف القديم بين المؤيدين والمعارضين، دار أخبار اليوم، القاهرة.

٢٤٣. محمود: زكي نجيب، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، الطبعة التاسعة، ١٩٩٣م.

٢٤٤. مرعي: هدى عبد الكريم، الأدلة على صدق النبوة المحمدية ورد الشبهات، دار الفرقان، عمان، ط ١، ١٤١١هـ.

٢٤٥. المزي: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج، تهذيب الكمال، تحقيق : د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٢٤٦. مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٤٧. المشتولي: فوزية عاشور حسن، الإتجاه العقلي في تفسير المنار للشيخ محمد ريشد رضا، رسالة ماجستير، كلية التربية والأداب ولبعبون للبنات، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٠م.

٢٤٨. مطبقاني: د. مازن، الاستشراق، (الموسوعة الشاملة اصدار ٣,٤١).

٢٤٩. المعلمي: عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة، المطبعة السلفية ومكتبتها، بيروت، ١٤٠٢هـ. – ١٩٨٢م.

٢٥٠. المقدسي: عبدالغني، محنة الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٢٥١. الندوي: جمع محمد اويس، التفسير القيم للإمام ابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٨٩هـ.

٢٥٢. النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، سنن النسائي (المجتبى من السنن)، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٥٣. ــــ: سنن النسائي الكبرى، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ – ١٩٩١، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.

٢٥٤. النووي: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، تهذيب الأسماء واللغات، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (الموسوعة الشاملة، اصدار ٣٠٤١).

٢٥٥. ـــــــ: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ .

٢٥٦. هاشم: الدكتور أحمد عمر، دفاع عن الحديث النبوي، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٥٧. ياسين: عبدالجواد، السلطة فى الإسلام، العقل الفقهى السلفى بين النص والتاريخ، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، المغرب، الطبقة الأولى ١٩٩٨م.

٢٥٨. يعقوب: أحمد حسين، نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية في الإسلام، مطبعة الخيام، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، بدون تاريخ .

الدوريات

٢٥٩. رضا: صالح أحمد: صحيفة أبي الزبير عن جابر، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد الثامن، رجب ١٤١٣هـ.

٢٦٠. رضا: محمد رشيد، مجلة المنار(الشاملة اصدار ٣,٤١).

٢٦١. سعيد: خالدة، الملامح الفكرية للحداثة، مجلة فصول، القاهرة، المجلد الرابع، العدد الثالث، ١٩٨٤ م.

٢٦٢. صدقي: الدكتور توفيق، الإسلام هو القرآن، مجلة المنار، المجلد، ٩.

٢٦٣. صدقي: محمد توفيق، السنن والأحاديث النبوية، مجلة المنار، المجلد١١.

٢٦٤. القضاة: د. أمين ، والقضاة: د. شرف ، قياس شرط البخاري في الطبقات، مجلة الدراسات– الجامعة الأردنية، ١٩٩٤م .

٢٦٥. مجلة الرسالة العدد ٥١٤/ ٦جمادى الأولى ١٣٦٢هـ السنة الحادية عشرة ص٤٤٣.

٢٦٦. مجلة الوعى الإسلامى، تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، العدد ٣٧٥، لسنة ١٤١٧هـ–١٩٩٧م، والعدد ٣٩٦ لسنة ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

المواقع الإلكترونية

٢٦٧. العبدة: محمد، أبو هريرة: أمانة الرواية وصدقها، ص١٢.١٦٠/٢٠/٢٠١٢.
http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=87578

٢٦٨. البنا: نما، نحو منهجية للتعامل مع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين حديث "لولا حواء لم تخن أنثى زوجها نموذجاً ". مجلة إسلامية المعرفة، عدد ١٢.٦٧/٢٠/٢٠١٢م.
http://www.iiitjordan.org/IslamicKnowledgeDetails.aspx?ID=682

٢٦٩. بنكيران: محمد، تدوين السنة النبويه في القرون الثاني والثالث والرابع للهجرة، الناشر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة،
http://sh.rewayat2.com/olomhadith/Web/11090/001.htm.

٢٧٠. الجابري: محمد عابد، في قضايا الدين والفكر، مجلة فكر ونقد، المغرب، السنة الأولى، العدد ٩، مايو ١٩٩٨ م، http://www.aljabriabed.net/n09_01jabri.htm

٢٧١. حوى: د.محمد سعيد، سلسلة مقالات، منهجية التعامل مع السنة النبوية. موقع الامام الشيخ سعيد حوى:

http://saidhawwa.com/Portals/Content/?info=YVdROU5qUTBKbk52ZFhKalpUMVRkV0pRWVdkbEpuUjVjR1U5TVNZPSt1.plx 26/12/2012

٢٧٢. الدريس: د. خالد بن منصور ، أثر نقد المتن في الحكم على رواة الحديث، دراسة نظرية تطبيقية،٢٥/١٠/٢٠١٢، .http://www.scribd.com/doc/75530790/ .

٢٧٣. القرشي: مصطفى، الاطماع الايرانية في المنطقة العربية، عقيدة فارسية متجذرة، ٢٠١٣/٤/٢م،

http://www.alahwaz.org/adpf/2012-07-06-02-02-14/2012-07-06-02-17-34/item/3749>>>>-.

٢٧٤. مزروعة: أ.د. محمود محمد مزروعة، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، مصدر الكتاب : موقع الإسلام، http://www.al-islam.com.

٢٧٥. مقالة شبهات حول الصحابة (إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك)، (الشبكة الإسلامية)، ٢٠١٢/١/٢٢،

http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=87578

٢٧٦. المنجد: محمد صالح، كيف يخرج البخاري في صحيحه عن رواة ضعفاء ؟، موقع الإسلام سؤال وجواب، ١٢/٢٠/٢٠١٢م.http://islamqa.info/ar/ref/127183

٢٧٧. النجمي: محمد صادق، أضواء على الصحيحين، مؤسسة المعارف الإسلامية، موقع مركز الأبحاث العقائدية، http://www.aqaed.com/book/52/indexs.html.

٢٧٨. الياسين: طه، وقفة مع الأطماع الفارسية في الوطن العربي، شبكة البصرة، ٢/٤/٢٠١٣م،

.http:// www.albasrah.net/ar_articles_2010/0210/yasin_220210.htm

THE ABSTRACT

The Summary of Research on Negative Criticism Toward the "Two Sahih" and the Efforts by Scholars to Defend It

By Taha Qassim Mohammed Azzam

Mentored by Prof. Abdullah Marhol Al-Swalmeh

Islam has been attacked by many groups and individuals, especially regarding the second source of Islamic knowledge, the Hadith. By attacking the Two Sahihs;"Bukhari and Moslem, which are accepted from the majority of the scholars of Islamic Ommah (Muslim nation). The goal of these attacks was to weaken, and doubting Muslims regarding their second source in Islam. The purpose of this research is to; first examine the recent efforts which supply the power of Hadith in Islam, second to examine the contemporary refutes (claims) against Sahihs "Bukhari and Moslem, and third to examine how the Islamic scholars have dealt with the recent negative writings ,and determine if the positive writings have had the power to conceal the negative ones.

The search deal with many protocols like; characterization, synthesis, criticism, documentation, and empiricism. This research came in two main chapters, the first chapter came to explain the recent claims, which attack the two Sahihs;"Bukhari and Moslem, so I deal with the bases of their attacks, the opinionative, think, political, and communal one. Then I discuss the protocols they followed, and their suspicions to the narrators, otherwise to the scripts.

The second chapter came to deal with the writings, and the efforts of the recent Hadith scholars, to reject the suspicions about the two Sahihs;"Bukhari and Moslem, it came to explain the bases ; to advice for Allah sake , and his religion, otherwise to support the scholars of Hadith, and their acceptance of the two Sahihs;"Bukhari and Moslem. How the scholars dealt to protect them? How they answer about the claims, which forward against to the narrators, and text.

Therefore, the results we get in this research declare that the Islamic thought that supports the Hadith can conceal the negative efforts ,and confirms the stand of the

Ommah (Muslim nation) by giving them no doubt in the Hadith from the two most sahih (right), Al-Bukhari and Moslem. Overall, the findings of this researcher showed that Muslims had more confidence that all the Hadiths in the Al-Bukhari ,and Moslem Sahih books are authentic, without any doubt or exception, which validates Muslims accepting Two Sahihs; Sahih Al-Bukhari and Sahih Moslem. Research clearly shows that there is still a need for stronger efforts to dispel current negative writings against the Hadith. Otherwise, any research or positive criticism which seeks truth will be welcomed, because it encourages researchers to put the effort to confirm if the claims by others is correct or not by following the rules to authenticate the Hadith. Finally; if some scholars can't get the proper answer, didn't mean any way the weaking of the Hadith, it may refer to the weaking of the scholar himself.